

# دراسات إسلامية

- ٥ -

عبد الرحمن بدوي

## اِسْطَوْعِنْدَ الْعَرَبِ

دراسة ونصوص غير منشورة

الطبعة الثانية

١٩٧٨

الناشر

وكالة المطبوعات  
٢٧ شارع فهد السالم - الكويت

# فهرس الكتاب

الصفحة	تصدير عام
١١ — ١	٦ — ٦٦
٢١ — ١٢	من شرح ناسطيوس لحرف اللام
٣٣ — ٢٢	شرح حرف اللام لابن سينا
٧٤ — ٣٥	شرح « كتاب أولوجيا » المنسوب إلى أرسطو ، لابن سينا
١١٦ — ٧٥	التعليقات على حواشي كتاب « النفس » لأرسطو ، لابن سينا
...	كتاب « المباحثات » لابن سينا : ...
١٢٢ — ١١٩	رسالة إلى أبي جعفر بن الرزبان الكيا
٢٣٩ — ١٢٢	نص « كتاب المباحثات »
٢٤٦ — ٢٤٠	رسائل خاصة بابن سينا
٢٤٩ — ٢٤٧	نسخة عهد عهد لنفسه ، لابن سينا
٢٧٧ — ٢٥٣	١ — القول في مبادئ الكل بحسب رأى أرسطاطاليس الفيلسوف
٢٨٠ — ٢٧٨	٢ — كلام الإسكندر الأفروديسي
٢٨٢ — ٢٨١	٣ — مقالة الإسكندر الأفروديسي في الرد على كسنوقراطيس في أن الصورة قبل الجنس وأول له أولية طبيعية
٢٨٣	٤ — مقالة للإسكندر في أنه قد يمكن أن يلتذ الملتذ ويحزن معاً على رأى أرسطو
٢٨٥ — ٢٨٤	٥ — مقالة الإسكندر في أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً على رأى أرسطوطاليس
٢٨٨ — ٢٨٦	٦ — مقالة الإسكندر في أن المكون إذا < استحال > استحال من ضده أيضاً على رأى أرسطوطاليس

## دراسة فيلولوجية للتنصوص

### المقدمة

- ٧ — مقالة الإسكندر في الصورة وأنها تمام الحركة وكما لها على رأي أرسطو ٢٨٩ — ٢٩٠  
٨ — مقالة الإسكندر في إثبات الصور الروحانية التي لا هيولى لها ٢٩١ — ٢٩٢  
٩ — مقالة الإسكندر في أن الفعل أعم من الحركة على رأي أرسطو ٢٩٣ — ٢٩٤  
١٠ — مقالة الإسكندر في « الفصول » ؛ وفي حواشيتها تعاليق  
لأبي عمرو الطبري عن أبي بشر متى بن يونس ... ٢٩٥ — ٣٠٨  
مقالة ثامسطيوس في الرد على مقسيموس في تحليل الشكل الثاني  
والثالث إلى الأول ... ٣٠٩ — ٣٢٥  
ملخص : شرح ثامسطيوس على مقالة اللام (الفصل الأول وشرط من الثاني) ٣٢٩ — ٣٣٣  
ثبت المصطلحات والموضوعات الرئيسية ... ٣٣٤ — ٣٣٦  
ثبت الكتب الواردة في الكتاب (عدا المقدمة) ... ٣٣٧  
ثبت الأعلام الواردة في الكتاب (عدا المقدمة) ... ٣٣٨ — ٣٣٩

### الرموز والعلامات

- < > : زيادة من عندنا .  
[ ] : موجود في الأصل ونقترح حذفه .  
[ ] : وبدخله رقم : رقم المخطوطة الأصلية التي نشرنا عنها .  
ن = ص : المخطوط الأصلي أو الوحيد الذي نشر عنه النص .  
† : الهوامش أو التعليقات الموجودة في المخطوط .

## تصدير عام

لكل فكر ممتاز حياةٌ حافلة في الضمير الواعي المتطور للإنسانية على تباين عصورها وأجناسها . وبقدر تعدد صور هذه الحياة وعمق تكوينها وتلونيتها يكون خصبها وعظمتها صاحبها . ولا جُناح عليها أن تتجاوزها ضروبٌ من التعديل والتبديل وفقاً لعوامل يتصل بعضها بالأسانيد التاريخية ، وبعضها الآخر — وهو الأهم — بالشعوب والأفراد الذين يمثلون تلك الحياة وذلك الفكر . وإنه لمن السطحية التاريخية في الفهم الحضارى السليم أن نعد في الانتحال أو التزييف مدعاة حذر أو علامة خطأ كان يمكن تجنبه . كلا ، بل الضرورة عينها هي التي تعمل فعلها اللازب في هذا الانتحال أو سوء الاستعمال وما ينشأ عنها من قلب وإبدال .

وتلك مبادئنا علينا أن نجيد استخدامها وتطبيقها في إدراكنا لأرسطو عند العرب . فلا أرسطو — وإن قلَّ في هذا شيئاً عن أفلاطون — صورٌ متعددة بقدر الحيوات التي قضاها في ضماير الشعوب ، بل الأفراد ، الذين مر بهم . فأرسطو عند الرومان غيره عند العرب ؛ وهو عند الآخرين يختلف عنه عند الغربيين في العصور الوسطى . بل هو في داخل الحضارة الواحدة يتلون وفقاً لأدوارها : ففي الحضارة العربية نرى صورة أرسطو في مدرسة الإسكندرية في القرون الخمسة أو السبعة الأولى للمسيح ، غيرها في العصر العباسي في بغداد وإيران ؛ وفي الحضارة الأوروبية تختلف صورته في العصر الاسكلافي عنها في عصر النهضة حتى القرن التاسع عشر ، وهذه تختلف كذلك عنها في النصف الأول من قرننا هذا مضافاً إليه النصف الثاني من القرن الماضي . ولهذا يخلق بالباحثين أن يقتبعوا هذه الصور المتعددة المتباينة وأن يقدروها وفقاً للعوامل المولدة لها . فلماذا أخطر الأثر في بيان كلا الجانبين : جانب المؤثر (أرسطو مثلاً) وجانب المتأثر (من أفراد أو شعوب) مما يسمح بدقة التقدير لكليهما : الأول في فاعليته ، والثاني في قابليته ، وكلاهما معاً في الفهم الإنساني العام .

(٦)

وفي تقديرنا لهذه العوامل يجب أن تتجاف عن كل تقويم يتصل بما يسونه الخطأ في الإسناد التاريخي . فليس هنا خطأ ولا صواب ، إنما هي الضرورة التاريخية تعمل عملها ؛ وبالنسبة إلى الضرورة ينتفي معنى الخطأ والصواب . وعلى ضوء هذه الواقعة نفهم لماذا نُسب إلى أرسطو — في الحضارة العربية مثلاً — ما نسب إليه من كتب ، كان من الواجب — وفقاً للضرورة الحضارية التاريخية — أن تنسب إليه ، شاء الفيلولوجيون والمؤرخون المزعومون أو لم يشاءوا . فلم يكن صدفة ، أو حاجة في نفس من فصل ، أن تُنسب هذه المقتطفات من «تساعات» أفلوطين إلى أرسطو : إنما هي الروح الحضارية العربية العامة هي التي كانت وراء هذه النسبة . ولا عبرة بعدُ باكتشاف المؤلف الحقيقي لهذه المقتطفات التي عرفت باسم «أثولوجيا أرسطاطاليس» . فحتى لو كان العرب قد عرفوا هذا أو شكوا في نسبة هذا الكتاب إلى أرسطو — وإن تمت شواهد عليه أو دلائل قد تُؤوِّل على أنها شواهد<sup>(١)</sup> — فلن يكون هذا بمآل لم دون استمرارهم في نسبته إلى أرسطو . لأن الشعوب والأفراد لا يهيم أن تعرف أرسطو كما كان في واقع التاريخ بقدر ما يهيم أن تدركه كما تريد لها حاشتها التاريخية المنبثقة من روح الحضارة التي تنتسب هي إليها ؛ وعلى أرسطو — في الحالة التي لا يتفق فيها تاريخياً وأمانياً هذه الروح — أن يحني رأسه ويكيّف نفسه وفقاً لهذه الأمانى .

وهذه الصورة العربية لأرسطو لن يستطيع الباحث تقديمها للناس إلا بعد أن يفرغ من نشر النصوص التي تُعدّ وثائق لها . وهو عمل لما يكدر يُنجزُ منه شيء .

وها نحن أولاء نقدم في هذا «الجزء الأول» طائفة من هذه النصوص التي سندرسها بالتفصيل في «الجزء الثاني» ، وهي كلها من وضع شراح أرسطو من بين اليونان والعرب (ابن سينا) .

أما أهمية هذه الشروح والدراسات التي وضعها اليونانيون فخطيرة ، لأن أصولها اليونانية مفقودة ولم يبق إلا هذه الترجمات العربية لها ، أو ما سيقام عليها من ترجحات إلى لغات أخرى مثل العبرية واللاتينية . وهذا من شأنه أن يزيد في أهمية البحث في التراث

(١) راجع بعد ، ص ١٢١ تعليق ٣ .



العربي بوصفه مصدراً مزدوجاً : أعنى للفكر العربي والفكر اليوناني معاً . وهذه ناحية قد تنبه إليها الباحثون منذ عهد غير قليل ، وإن كانت لم تتحقق بعد إلا في نطاق ضئيل ولا يزال الميدان مفتوحاً كله تقريباً أمام الدارسين<sup>(١)</sup> . إذ لا يكاد يتجاوز بعض الكتب المنحولة على سقراط أو أرسطو ، مثل كتاب « التفاحة » الذي ذكره إخوان الصفا وابن سبعين في « مراسلاته » مع الإمبراطور فردريك الثاني ، وهو حوار يجري بين أرسطو وبين تلاميذه قبيل وفاته ، تقليداً لمحاورة « فيدون » لأفلاطون ، وفيه دعوة إلى العناية بمؤلفات أرسطو خصوصاً « ما بعد الطبيعة » . وقد أشار موسى بن ميمون إلى أنه منحول . وترجم إلى العبرية ، وترجمه إبراهيم بن حصدى ( في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي ) ، ونشر مراراً عدة ، كما نشر مع ترجمة لاتينية سنة ١٧٠٦ قام بها لوزيوس Losius ، وترجمه إلى الألمانية موزن J. Musen ( لم يرج سنة ١٨٧٣ Lemberg ) . ونشره مرجوليوث S. D. Margoliouth ترجمة تلخيصية بالفارسية والإنجليزية ( « مجلة الجمعية الآسيوية الملكية » J. R. A. S. سنة ١٨٩٢ ص ١٨٧ — ص ٢٥٢ )<sup>(٢)</sup> . ويوجد له مختصر عربي بعنوان « مختصر كتاب التفاحة لسقراط » في المخطوطة رقم ٢٩٠ أخلاق بالخزانة التيمورية .

ومن هذا النوع كذلك بعض الرسائل الفلسفية لجالينوس التي ضاع أصلها اليوناني ولم يبق إلا ترجمتها العربية ، وأهمها : جوامع لمحاورات أفلاطون ، ويقوم فلتسر بنشر جوامع محاورة « طيماوس » مع ترجمة لاتينية بمساعدة المرحوم الدكتور بول كرووس في السلسلة التي سيطلق عليها اسم « أفلاطون في العربية » Plato Arabus على نفقة معهد فاربورج Warburg في لندن . ثم جوامع كتاب « السياسة » لأفلاطون الذي أورد ابن أبي أصيبعة ( ج ١ ص ٧٦ ) وغيره قطعة منها شرحها وترجمها كلبفليس Kalbfleisch في مقالة له في « السفر التذكري القدم إلى تيودور جومبرتس » ، مؤرخ الفلسفة اليونانية المشهور<sup>(٣)</sup> . ثم

(١) راجع ٩٠-١٨٣ p. A. in, *Revue des Etudes Islamiques*, 1934, *Abstracta Islamica*.

(٢) راجع في هذا كله : مورتس اشتينشneider « الترجمات العربية عن اليونانية » ، لبيج سنة ١٨٩٧ ،

٨٢ — ص ٨٣ M. Steinschneider : *Die Arabischen Uebersetzungen aus dem Griechischen*, Leipzig

(٣) *Festschrift Theodor Gomperz* ، وراجع في هذا مقالة بول كرووس : « كتاب الأخلاق

لجالينوس » ، « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس الجزء الأول ، ص ٢ تعليق ٧ . القاهرة سنة ١٩٢٩ .

« كتاب الأخلاق » الذي نشره بول كراوس<sup>(١)</sup> .

ففي نشر هذه الكتب التي فقد أصلها اليوناني إسداء خدمة جلي للباحثين في الفكر اليوناني ، وبخاصة في عصره الملبني ، أي المتأخر ، لأن أغلب هذه النصوص ترجع إلى ذلك العصر — بما لا يحتاج إلى فضل بيان . فلننضم إلى بيان النصوص التي نشرناها هنا .

— ١ —

« فصل في حرف اللام من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس الفيلسوف »

هذا النص مأخوذ من المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية ( راجع بعد وصفنا الكامل لهذه المخطوطة ) ، وهو يشمل ترجمة ملخصة بعض التلخيص ( راجع الهوامش في الصفحات ٤٤ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ مع الإشارات إلى الأسطر والصفحات في نص أرسطو ) للفصول من ٦ — ١٠ عن مقالة اللام ( الثانية عشرة ) من كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو .

وهذا النص كان قد نشره من قبل ( وهو الوحيد في هذه المجموعة كلها الذي نشر من قبل ) الدكتور أبو العلا غنفي في مجلة كلية الآداب بجامعة فؤاد ( المجلد الخامس ، الجزء الأول ، ص ٨٩ — ص ١٣٩ ) مع مقدمة وترجمة عن الإنجليزية<sup>(٢)</sup> لمقالة اللام بأكملها . وقد بينا في هوامش نشرتنا هذه ما لنا على تلك النشرة السابقة من ملاحظات تتصل بألوان

(١) في « مجلة كلية الآداب » بجامعة فؤاد الأول ، المجلد الخامس الجزء الأول . القاهرة ، سنة ١٩٣٩ .

(٢) لا عن اليونانية كما قد يظن القارئ من قول الناشر : « وجدتني مضطراً إلى أن أضع يازاتها ترجمة حديثة لمقالة اللام بأكملها ، نقلتها عن النص الذي نشره باليونانية الأستاذ W. D. Ross بجامعة أكسفورد سنة ١٩٢٤ وترجمه إلى الانكليزية سنة ١٩٢٨ » ( ص ٩٠ ) ، وقوله مرة أخرى عبارة أكثر إيهاماً للقارئ : « هذا ، وقد قابلت الترجمة العربية القديمة المنشورة هنا بالنص الذي حققه ولغره الأستاذ راس بجامعة أكسفورد » ، مع أنه لم يراجع غير الترجمة الإنجليزية .

وبهذه المناسبة نشير إلى إلهام آخر من هذا النوع ورد في كتاب « فجر الإسلام » ( الطبعة الخامسة ص ٢٩١ ، تعليق ١ ) للأستاذ أحمد بك أمين قال فيه : « اطلعت بعد كتابة هذا على بحث للأستاذ غلبيو باللغة الإيطالية يذهب فيه إلى هذا الرأي — مما قد يوم القارئ أن المؤلف اطلع على هذا البحث في الإيطالية ، والصحيح أنه قرأه في كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ( ص ١٧٣ — ص ١٩٨ ، ط ١ القاهرة ١٩٤٠ ) . ولكنه لم يشأ الإشارة إليه اعترافاً بما يقده الناس للناس من خدمات وجهود !! ولا يسئنا إلا الأسف لانتشار هذه العادة عند بعض الكتاب في هذه البلاد .

النص والفاظ في تحقيق النص . فكنت في هنا بالإحالة إليها . أما مقدمة العاشر فتناول خصوصاً مسألتين (١) المقابلة بين الترجمة العربية القديمة وترجمته هو الحديثة عن الترجمة الإنجليزية ؛ (٢) تحقيق اسم المترجم القديم . أما فيما يتصل بالمسألة الأولى فإن أغلب الملاحظات التي أوردتها الناشر تنحل من تلقاء نفسها لأنها تقوم على فساد تحقيق للنص العربي القديم كما بينا في هوامشنا . ففما يتعلق بملاحظاته على الفصل السادس ، رددنا على الملاحظة رقم ٢ في الهامش رقم ٣ ص ٣ . وبمقارنة الترجمة القديمة والنص الأصلي اليوناني نجد أن المترجم العربي القديم كان أحرص على دقة الترجمة وحرقيتها من صاحب الترجمة الإنجليزية التي عنها نقلت ترجمة الناشر العربية ، وهذا يلاحظ في أكثر مواضع الترجمة العربية القديمة حينما تقارن بترجمة رص الإنجليزية أو بعض الترجمات الفرنسية (مثل ترجمة تريكو Tricot ، نشرة قران Vrin ، باريس سنة ١٩٤٠ ط ٢) التي أقيمت عليها .

أما الملاحظة رقم ٣ فهي في صالح المترجم العربي القديم ، لأن هذه الجملة الزائدة عن ترجمة الناشر موجودة في النص اليوناني الأصلي οὐθεν ἄρα ὁφελος ουδεὶν οὐσίαις بحروفها ، فالإهمال إذن من المترجم الحديث !

والملاحظة رقم ٤ لا محل لها ، فإن المعنى واحد بين الترجمة القديمة وبين ترجمة الناشر مع دقة الأولى في التعبير وانطباقها على الأصل بطريقة أوفق . يقول الناشر : « (٤) يقول في ب ، (أى الترجمة العربية القديمة) » وذلك أن الوجود (سحتها : الموجود ، كما كتبها الناشر نفسه في النص ص ١٠٨ م ١٩ ب) بالقوة يمكن ألا يفعل » وهو في (أى ترجمة الناشر العربي) : « فإن مافيه القوة ليس من الضروري أن يفعل » ، وهو الصحيح والأول خطأ في الترجمة — هذا ما كتبه الناشر العربي ، وأنا نعجب من قوله إن الترجمة القديمة أخطأت هنا مع أن المعنى واحد تماماً في كلتا الترجمتين !

أما الملاحظة رقم ٥ فتعود إلى سوء التقييم عند الناشر العربي كما أشرنا إلى هذا في الهامش رقم ٢ ص ٤ ، مما أدى به إلى افتراض معاني غريبة ، مع أن النص العربي القديم في غاية الوضوح وينطبق تمام الانطباق على النص اليوناني الأصل .

والملاحظة رقم ٦ شأنها شأن الملاحظة رقم ٤ ، بل هي أكثر غرابة لأن الفارق بين

الترجمتين ناشئ عن عدم دقة ترجمة الناشر العربي في ترجمته حتى عن الترجمة الإنجليزية ، فقد ترجمها رص هكذا في نشرته (ج ٢ ص ٣٦٩ تحت سطر ٢٥ ص ١٠٧١ ب من نص أرسطو ، أ كפורد سنة ١٩٢٤ *Aristotle's Metaphysics, a revised text with introduction and Commentary by W. D. Ross, Oxford, 1924*): "nothing that is need be" وهي ترجمة حرفية دقيقة للنص الأصلي اليوناني وتتفق تماماً أيضاً مع النص العربي القديم .

وتكفي هذه الأمثلة شواهد على قيمة ملاحظات الناشر ، فضلاً عما في إيراد النص العربي القديم في هذه الملاحظات من تشويه وعدم تدقيق مثل ما ورد في الملاحظة ٨ على الفصل السادس :

قوله « صناعة الخشب » ، مع أنها في النص الذي نشره هو « صناعة التجارة » (راجع ص ١١٠ م من نشرته) ، أوفى رقم ١٠ : « وانكساغورس يفترض ... » وهي في النص الذي نشره « يفرض » . أوفى الملاحظة رقم ٢ : « وأكثر من ذلك يوجد » ، وهي في ترجمته هو « ما يوجد » — إلى آخر كل هذه الألوان من عدم التدقيق في النقل . فأكثر ملاحظات الناشر إنما ترجع إلى عدم مراجعته للنص اليوناني الأصلي ، فلو كان تيسر له مراجعته لتبين له أن الترجمة العربية القديمة هي أجود حتى من الترجمات الحديثة الأوربية نفسها ، لأنها أقرب إلى النص وأدق في التعبير ، أما هذه الترجمات الحديثة — وبخاصة الترجمة الإنجليزية لمجموع مؤلفات أرسطو وهي التي نشرت تحت إشراف و . د . رص W. D. Ross ، فإنها موسعة في كثير من المواضع ولا تيسر النص بحروفه ، ولهذا لا يجوز الاعتماد عليها مطلقاً في تحقيق النصوص الأرسطية بالنسبة إلى من لا يعرفون اليونانية — نقول إن بعض الترجمات الحديثة تتوسع في النص طلباً للإيضاح وابتغاء تأويله . وكان الأحرى بالمترجمين الحديثين أن يدعوا النص كما هو ويفسروه في الهوامش كما يشاؤون ؛ ومن هنا فنحن نعلن إعجابنا بتلك السَّنة الحيدة التي جرى عليها أسلافنا من المترجمين العرب . والترجمة القديمة التي بين أيدينا هي أوضح شاهد على ما نقول . ولذا فإن الجمهرة الكبرى من ملاحظات الناشر السابق لا تقوم على أساس إذا راعينا النص الأصلي اليوناني : فإنجاز الترجمة العربية القديمة راجع — كما هو واجب — إلى النص اليوناني نفسه الذي حملت الأمانة المترجم على أن يترجمه كما هو

بلا تأويل ، تاركا للقارىء أن يفهمه كما يذهب إليه عقله . ولنا بحاجة إذن إلى متابعة الناشر السابق في بقية ملاحظاته ، فحكمها غالباً حكم ما أورده رداً عليها .

والمسألة الثانية التي تعرض لها الناشر السابق هي مسألة صاحب الترجمة . وكلامه هاهنا لا يقل إثارة للعجب عنه في المسألة الأولى — فقد اكتفى بأن نقل عن ابن النديم والقفطى ما يتصل بمقالة اللام بتفسير الإسكندر وتفسير ثامسطيوس . ولنا هنا بإزاء ترجمة لمذين التفسيرين أحدهما أو كليهما حتى يكتفى بنقل ما يتصل بهما وحدهما دون ترجمة النص نفسه . إنما نحن بإزاء ترجمة النص وحده دون تفسير أحد . ونحن نجد فيما يتصل بترجمة النص ما يلي في ابن النديم :

« الكلام على كتاب الحروف ، ويعرف « بالإلهيات » : ترتيب هذا الكتاب على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحق . والوجود منه إلى حرف مو ، ونقل هذا الحرف أبو زكرياء يحيى بن عدي . وقد يوجد حرف نو باليونانية بتفسير الإسكندر . وهذه الحروف نقلها اسطاث للكندي ، وله خبر في ذلك . ونقل أبو بشر متى مقالة اللام بتفسير الإسكندر — وهي الحادية عشرة من الحروف — إلى العربي . ونقل حنين بن اسحق هذه المقالة إلى السرياني . وفسر ثامسطيوس لمقالة اللام ؛ ونقلها أبو بشر متى بتفسير ثامسطيوس ؛ وقد نقلها شملي . ونقل اسحق بن حنين عدة مقالات . وفسر سور يانوس لمقالة الباء ، وخرجت عربي (كذا!) ، رأيها مكتوبة بخط يحيى بن عدي في فهرست كتبه » (الفهرست لابن النديم ، نشرة فلوجل ص ٢٥١ ؛ طبع مصر ص ٣٥٢ بلاثاريخ) .

وهذه الفقرة مليئة بالصعوبات : فهي غير منظمة ولا واضحة كما يقول اشتينشيدر (الرجع السابق ، ص ٦٦ § ٣٥) . وأول هذه الصعوبات ما يتصل بقوله : « ونقلها إسحق » ، فهل يقصد من الضمير في « نقلها » أنه يعود إلى الحروف كلها أو إلى الألف الصغرى التي ذكرها قبل هذا مباشرة ؟ إذا أخذنا بما يرد في القفطى لكان علينا أن نقول إن إسحق نقل الألف الصغرى وحدها دون بقية الحروف في هذه العبارة الأولى . واشتينشيدر يكتفى بوضع المشكلة على هذه الصورة .

ونستطيع أن نضيف إلى هذا أن ترجمة اسحق بن حنين لمقالة الألف الصغرى موجودة

حقاً ، وهي التي اعتمد عليها ابن رشد في شرحه لهذه المقالة ، وقد وردت في نشرة الأب بويج لكتاب « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد »<sup>(١)</sup> (ص ٣ — ص ٥٤) إلى جانب ترجمة اسطاث (في الهامش) . وليس في هذه النشرة من ترجحات اسحق لهذا الكتاب غير مقالة الألف الصغرى ، أما بقية المقالات فهي من ترجمة اسطاث . وهذه الواقعة قد تفيد في ترجيح التفسير الأول وهو أن تكون إشارة ابن النديم في قوله : « نقلها اسحق » مقصورة على الألف الصغرى ، دون أن يمنع ذلك من كون اسحق قد ترجم بعد ذلك مقالات أخرى غيرها .

وابن النديم يذكر لنا فعلاً بعد هذا أن اسحق قد نقل « عدة مقالات » ولكن هاهنا صعوبة أشد تعقيداً من الأولى . فأوجست ملر<sup>(٢)</sup> يذهب إلى أن ابن النديم يقصد من هذا النقل أنه يتعلق بتفسير ثامسطيوس ، مادام قد ذكر من قبل ترجمة إسحق للنص كله . ولكن اشتينشيدر يعترض عليه في هذا بحق فيقول : « والواقع أن اسحق ترجم تفسير اللام (لثامسطيوس) ؛ بيد أن هذه مقالة واحدة . فلعل الخبر الذي أورده « الفهرست » قد استقى من مصدر آخر<sup>(٣)</sup> . وهنا أيضاً ينتهي اشتينشيدر كما انتهى بالنسبة إلى الصعوبة الأولى دون أن يدلى بحكم . إنما يضيف إلى ما تقدم أنه في مخطوطة ليدن لتفسير ابن رشد لكتاب « ما بعد الطبيعة » قد وجد فريנקل Fraenkel بعض الأخبار المتناثرة غير المعالوم مؤلفها ، وفيها أن ابن زرعة ترجم المقالة الثانية عشرة وأن نظيف بن أمين قد ترجم المقالة الثالثة عشرة ؛ وكل ما فسر القاضى (أبو الوليد بن رشد) هو عن ترجمة اسطاث فيما عدا مقالة الألف الصغرى ، فهي من ترجمة اسحق ؛ وآخر ما ترجمه اسطاث هو مقالة اللام ؛ أما الألف فن ترجمه نظيف . ونظيف هذا — هكذا يتابع اشتينشيدر روايته — هومن غير شك نظيف القس (حوالى سنة ٩٧٠م = ٣٦٠هـ) ، وقد حُرّف اسمه ، وقد افترضت أنه « بن يامين »

(١) « المكتبة العربية الإسلامية » ، الحلة العربية ، ح ٢ ، بيروت سنة ١٩٢٨  
Averroës : Tafsir Ma BA'D AT-TABI'AT, texte arabe inédit, établi par Maurice Bouyges, S. J.

(٢) « الفلاسفة اليونان في القول العربية » لأوجست ملر ، ص ٢١ ، هله سنة ١٨٧٣ :  
August Müller : Die griechischen Philosophen in der arabischen eberlieferung, Halle.

(٣) مورتنس اشتينشيدر : « التراجم العربية عن اليونانية » ، ص ٦٨ .

(بنيامين) فُحِرَف بسهولة جداً إلى « بن » أمين<sup>(١)</sup>. ولكن ليس في هذا ما يحل الصعوبة في شيء. ولهذا لم يبق أمامنا إلا أن نفسر قول ابن النديم المذكور آنفاً على أساس أن إسحق بن حنين قد ترجم عدة مقالات من كتاب « ما بعد الطبيعة » بخلاف مقالة الألف الصغرى. فهل من بينها مقالة اللام ؟

إذا رجعنا إلى ما يقوله ابن النديم وجدناه ينسب ترجمة مقالة اللام إلى : (١) اسطاث ؛ (٢) أبو بشر متى « بتفسير تامسطيوس » ؛ (٣) شملى. أما اسطاث فلا شك فيه سواء في نص ابن النديم وفيما نعرفه اليوم من نشرة بويج. أما أبو بشر متى فالتصريح المحتمل أن يكون أبو بشر ترجمها وترجم معها تفسير تامسطيوس، كما يمكن أن يحتمل أيضاً أنه ترجم تفسير تامسطيوس لها فحسب، دون النص، لأن حرف « الباء » في قوله « بتفسير » ليس وانحاً وضوحاً قاطعاً. كذلك فيما يتصل بشملى لا نجد الأمر وانحاً : هل يقصد أنه ترجم النص، أو ترجم تفسير تامسطيوس وحده ؟ واشتيتشيدري يرى الرأي الأول وهو أنه ترجم النص وحده (الرجع المذكور ص ٦٧). بيد أنه ليس في نص ابن النديم ما يقطع بهذا أو بالآخر أو بهما معاً.

أما الناشر السابق فيرجح أن يكون ناقل مقالتنا هذه هو أبا بشر (لا : بشر، كما كتب هو في غير تدقيق) متى بن يونس، ولديه سببان لهذا الترجيح : « الأول : عظم الشبه بين أسلوب ناقل المقالة وأسلوب ناقل شرح تامسطيوس عليها، وأن الترجمة العربية للشرح تبتدىء حيث تبتدىء الترجمة العربية للنص، وقد ذكر ابن النديم والفنطى أن بشر (أقرأ : أبا بشر) قد نقل الاثنين إلى العربية. فالترجم عندنا إذن أن الترجمة التي بين أيدينا وترجمتها تفسير تامسطيوس التي أشرنا إليها هي لشخص واحد وهو بشر (أقرأ : أبو بشر). السبب الثاني : أن بشر (أقرأ : أبا بشر) بن متى لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة ؛ وهذا بلا شك ظاهر في أكثر أجزاء المقالة. وربما نقلها بشر (أقرأ : أبو بشر) لا عن الأصل اليوناني مباشرة، بل عن نقل سرياني هو نقل حنين بن إسحق الذي ذكره ابن النديم » (ص ٩١).

(١) راجع فيما يتصل به : الفنطى : « أخبار الحكماء »، ص ٢٢١ طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ = ١٩٠٨ م ؛ ثم كتابنا « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية »، ص ٩٢.

وهذه الترجيحات كلها بدون مرجح. فدليلة الأول هو أن شرح تامسطيوس (وهو الذي نشرناه بعد ص ١٢ — ص ٣٣) هو من ترجمة أبي بشر، وهو يشبه في أسلوبه أسلوب مقالتنا هذه. لكن من قال إن شرح تامسطيوس هو من ترجمة أبي بشر ؟ لقد كان عليه أن يثبت هذا أولاً. أما وقد افترضه افتراضاً دون تحليل فدليله غير قائم. أما قوله : « إن الترجمة العربية للشرح تبتدىء حيث تبتدىء الترجمة العربية للنص »، فليس فيه أدنى دليل أو شبهة دليل على أن متى هو الذي ترجم كليهما. ودليله الثاني وهو أن متى « لم يكن من النقلة الذين التزموا حرفية الترجمة »، دليل غريب لا يقوم على أساس. فمتى كان على العكس من هذا من أحرص الناس على حرفية الترجمة، وهذا هو بعض السبب في فساد عبارته العربية وعدم وضوحها بدرجة كافية، كما هو مشاهد في ترجمته لكتاب « الشعر ». هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الترجمة القديمة التي نحن بصدد ترجمتها دقيقة جميلة الأسلوب بحيث لو قورنت بترجمة متى لكتاب « الشعر » لتبين في الحال أنها لا يمكن أن تكون لنفس الشخص. ولهذا فإن إجابة الناشر السابق هنا بمسألة الأسلوب هي حجة ضده من غير شك. ولهذا أيضاً فإننا نستبعد نهائياً — لهذه الأسباب الأسلوبية كذلك — أن يكون المترجم هو أبا بشر متى.

أما أن يكون شملى قد نقلها فليس لدينا أى دليل يرجح هذا، فإن شملى شخصية مجهولة تماماً في تاريخ الترجمة.

ولهذا لم يبق غير إسحق بن حنين — إلا أن تكون ترجمة اسطاث ؛ وليس لنا بعد دليل عليه لأن نشرة بويج لم تصل بعد إلى مقالة اللام — ؛ ومن هنا رأينا منذ اللحظة الأولى أن هذه الترجمة لا بد أن تكون من عمل إسحق، كما رأينا كذلك أن ترجمة تفسير تامسطيوس هي أيضاً من عمل إسحق. وليبان هذا لا بد من الانتقال إلى النص الثاني من نصوصنا المنشورة هنا وهو :

— ٢ —

« من شرح تامسطيوس لحرف اللام »

وهذا النص أيضاً مأخوذ عن المخطوطة ٦ م (حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية) ؛

ويبدأ الشرح من الفصل السادس ، شأنه شأن الترجمة الآتية الذكر . ويجب أن يُكتمل بالنص الآخر الذي أوردناه ملحقاً (من ص ٣٢٩ - ص ٣٣٣) وهو يشتمل على شرح الفصل الأول وشطر من الثاني . أما هذا النص الثاني فمعلوم مترجمه لأنه منصوص عليه صراحة في المخطوطة هكذا : « مقالة اللام » شرح ثامسطيوس ترجمة إسحق بن حنين ، هذا من ناحية ؛ ومن ناحية أخرى نجد يتفق تمام الاتفاق مع الترجمتين العبرية واللاتينية اللتين نشرهما صمويل لانداور<sup>(١)</sup> ، وقد ورد في نسخة ابن طيرون العبرية أن الترجمة العربية من عمل إسحق بن حنين وقد أصلحها ثابت بن قرة . فلا صعوبة في هذه النسبة ، وإنما الشيء الذي يؤسف له حقاً هو أن هذا النص ناقص في مخطوطتنا ( الظاهرية برقم ٢٨٧١ عام ) ، ولو كان كاملاً لأغنا من كثير من المناقشات هنا .

أما النص الآخر ، وهو المأخوذ عن المخطوطة ٦ م ، فأمره عسير . إذ يلاحظ عليه أول ما يلاحظ أنه مختصر إذا ما قورن بالترجمة اللاتينية أو العبرية المأخوذة عنها . فبينما النص المأخوذ عن مخطوط الظاهرية يوافق هاتين الترجمتين إلى حد كبير مما جعل في وسعنا الاستعانة بهما في تحقيق النص ، نرى هذا النص موجزاً لا يسايرهما في حروفها ، وإن سايرهما في عباراتها الرئيسية . ولهذا فليس أماناً إلا أن نقول إنه تلخيص أو ترجمة ملخصة . ونرجح أن يكون تلخيصاً عن ترجمة تفصيلية كما هو شأن بقية الرسائل الأرسطية الواردة في هذا المخطوط ، ٦ م . فالقطعة المأخوذة من حرف الألف الصغرى هي تلخيص أو مقتطفات من ترجمة إسحق بن حنين الموجودة في « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد » (نشرة بويج ج ١ ص ٣ - ص ٤١ ؛ بيروت سنة ١٩٣٨) كما سنبين هذا بعد بالتفصيل (راجع بعد) ؛ كذلك وجدنا أن ترجمة الفصل السادس إلى العاشر من مقالة اللام فيه نقص كثير في مواضع عدة . ومن دراستنا للمواضع الناقصة في هذه الترجمة الأخيرة نشاهد أن الناقص ترجع : إما إلى ذكر الشواهد أو إلى الدخول في تفاصيل (راجع النقص المشار إليه في ص ٨ أى من ١٠٧٣ ب ٧ إلى ١٠٧٤ ٣٠١) عيرة الفهم ، أو إلى استطرادات (مثل النقص المشار إليه في ص ٩ أى من ١٠٧٤ ب إلى ١٠٧٤ ١٤) . والحال كذلك أيضاً بالنسبة

Themistii : In Aristotelis Metaphysicorum Librum A Paraphrasis, Hebraice et (١)  
Latine, edidit Samuel Landauer, Berolini, MCMIII.

إلى القطعة المأخوذة عن الألف الصغرى : فإن الحذف فيها يرجع إلى هذه العوامل . وهذا يدل على أن الناسخ أو من أشار عليه به ( والأرجح أنه الناسخ نفسه ، بدليل قوله : عُلِّفها لنفسه ... ) هو الذي أجرى هذه التلخيصات في صلب الترجمات التي نقل عنها ، وأنه هو المسؤول وحده عنها ، لا النصوص الأصلية المنقولة عنها هي أو من نقلها من أوائل المترجمين .

لهذا نرى أن النص المأخوذ عن المخطوطة ٦ م نص مختصر لشرح ثامسطيوس لمقالة اللام ، وأن الذي أجرى فيه هذا الإيجاز الناسخ أو أحد الكتاب ، وليس المترجم الأصلي . كما أننا إذا قارنا النصين من شرح ثامسطيوس وجدناهما بلغة واحدة في مصطلحاتهما ، وبأسلوب واحد يمتاز بالمعذوبة والوضوح وفصاحة البيان ، وهي خصائص يمتاز بها أسلوب إسحق بن حنين في الترجمة . قال عنه ابن النديم : « وكان فصيحاً بالعربية ، يزيد على أبيه في ذلك » ( « الفهرست » ، ص ٤١٥ طبع مصر بدون تاريخ ) ، وهو ما يدعونا إلى القطع بأن هذه الترجمة لا يمكن أن تكون من عمل أبي بشر متى بن يونس ، لأن ترجمة هذا ذات أسلوب ردىء في العربية ، تغلب عليه العجمة حتى لا يكاد يبين . ومن ذا الذي يقرأ هذه الترجمة المشرقة التي بين أيدينا ويستطيع أن يعزوها إلى صاحب ترجمة كتاب « الشعر » ، تلك الترجمة الركيكة الفجة التي لا تكاد تُبين إلا بعد عناء شديد ! ونلخص هذا كله فنقول إنه تقرر لدينا :

أولاً : أن ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة شرح ثامسطيوس كليهما من عمل إسحق ابن حنين ، فضلاً عما هو ثابت قطعاً من أن القطعة من الألف الصغرى الواردة في نفس المخطوطة هي من عمل إسحق بن حنين كما يتبين من مقارنتها بالترجمة الواردة في نشرة بويج « لتفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد وهي منصوص على أنها لاسحق بن حنين ؛

ثانياً : أن النص المأخوذ عن ٦ م من شرح ثامسطيوس هو نص موجز أوجزه الكاتب أو الناسخ ، لا المترجم الأصلي ، كما فعل بالنسبة إلى ترجمة فصول مقالة اللام وترجمة مقالة الألف الصغرى .

هذا فيما يتصل بالمترجم العربي . أما اسم الكتاب فهو أحياناً « شرح » ثامسطيوس كما في مخطوطتنا ، وأحياناً أخرى « تفسير » ثامسطيوس كما في « الفهرست » لابن النديم

والقفطى ؛ أما ابن اسينا فينتعه بأنه « تلخيص » ، وفي إثره جرى ابن رشد فى مقدمته لشرح هذه المقالة .

أما الذين أشاروا إلى هذا الشرح عند العرب فهم :

١ — الفارابى فى رسالة : « الإجابة عن غرض أرسطوطاليس فى كتاب ما بعد الطبيعة » قال : « ثم لا يوجد القدماء كلام فى شرح هذا الكتاب ( « ما بعد الطبيعة » ) على وجهه كما هو لسائر الكتب ( أى كتب أرسطو ) ، بل إن وجد فلقالة اللام للإسكندر — غير تام ؛ ولثامسطيوس — تاماً .

« وأما المقالات الآخر فإما لم تشرح ، وإما لم تبقَ إلى زماننا . على أنه قد يُظن إذا نُظِرَ فى كتب المتأخرين من المشائين أن الإسكندر كان قد فسر الكتاب على التمام <sup>(١)</sup> » . ومن هذا النص يتبين أن شرح ثامسطيوس كان موجوداً فى زمان الفارابى تاماً ، ومن الواضح أنه كان منقولاً إلى العربية ، وإذا كان كذلك فإشارته إما أن تكون لترجمة إسحق ابن حنين أو لترجمة أبى بشر متى ، فالأول متقدم عليه (توفى اسحق سنة ٢٩٨ هـ = ٩١٠ م أو سنة ٢٩٩ هـ) والثانى عصره (توفى أبو بشر متى سنة ٣١٨ هـ — سنة ٩٤٠ م ، والفارابى توفى سنة ٣٣٩ هـ — ٩٥٠ م) . ونلفت نظر القارى إلى قوله إن شرح الإسكندر الأفراديسى كان غير تام ، وهو أمر لم يشر إليه ابن النديم فى كلامه عن شرح الإسكندر لمقالة اللام .

٢ — جابر بن حيان أو أصحاب الكتب النسوبة إليه ، فقد جاء فى كتاب « البحث » المنسوب إلى جابر ذكره فى موضعين : (١) « وأما < ثا > مسطيوس فإنه يوضح الفلاسفة فى رسالته التى شرح فيها اللام ( فى المخطوطة : الام ) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة ، ويقول ما لا يجاسر القوم على قوله ( ص : قولهم ) فى الجوهر الأول إنه موضوع ذاته ، وكما نقول إن الجوهر موضوع . وهذا الكلام قد طال تفسيرنا له ، وليس بنا حاجة إليه فى هذا الموضوع . » ( ورقة ١٤٨ ) ؛ ( ب ) « فأقول إن الحرك الأول لما كان شاملاً لهذا العالم كله ، وكما يقال إنه فلك الأنفلاك التاسع ، أو كما قال أرسطوطاليس إن ذات هذا الجوهر العظيم صورة مجردة من المواد كلها ... أو كما قال ثامسطيوس فى تفسيره لمقالة اللام

( ص : الام ) من كتاب أرسطوطاليس فيما بعد الطبيعة إنه نور مبثوث وراء العالم ، وإنه الخير كله والحسن كله ، وأمثال ذلك . فليت شعرى أى هذه الآراء تُختار ! » ( ورقة ١٥٥ ) <sup>(١)</sup> . ولعل ما يشير إليه فى ( ١ ) هو ما ورد بعد ص ١٧ فيما يتصل بكون المبدأ الأول عقلاً ومعقولاً ، وكذلك إلى ما يرد ص ٢٠ من أنه يعقل ذاته ، فهو إذاً موضوع ذاته . أما ما يشير إليه فى ( ب ) فهو ما سيرد بعد ص ١٨ . لكن الإشارة فى كلتا الحالتين لا نجدها بحروفها وألفاظها فى هذه المواضع ، وإنما بمعانيها . فأغلب الظن إذاً أن تكون إشارته إلى المعنى ، لا إلى النص الحرفى ، خصوصاً وهو بمعرض حديث عام .

٣ — ابن سينا : أشار إلى شرح ثامسطيوس فى « الشفاء » وفى « النجاة » إشارات عامة ؛ أما الإشارة الصريحة فهى التى ترد بعد فى شرحه « على كتاب حرف اللام » ( ص ٢٦ ) حين قال : « ومما يحسن ثامسطيوس فيه أنه يصرح بأن المبدأ الأول يعقل ذاته ، ثم من ذاته يعقل كل شىء ، فهو يعقل العالم العقلى دفعة من غير حاجة إلى انتقال وتردد من معقول إلى ( ص ٢٧ ) معقول ، وأنه ليس يعقل الأشياء على أنها أمور خارجة عنه يعقلها منها كحلنا عند المحسوسات ، بل يعقلها فى ذاته : فإنه لا يجب أن يكون كونه عقلاً بسبب وجود الأشياء المعقولة حتى يكون وجودها جملة عقلاً ؛ بل الأمر بالعكس . ويقول : إن كان للأول شىء <sup>٢</sup> يُكْمَلُهُ ، فليس بذلك الشرف ، سواء كان معقوله واحداً أو كثيراً . » وابن سينا يشير هنا إلى ما سيرد بعد ص ٢٠ فى شرح ثامسطيوس . كما أنه أشار مرة أخرى إلى شرح ثامسطيوس فى شرحه هذا كما سيرد بعد ص ٣١ التى يشار فيها إلى شرح ثامسطيوس الوارد هنا ص ٢١ .

ومن المعروف أن ابن سينا اعتمد كثيراً أو كل الاعتقاد على شروح ثامسطيوس خاصة . وفى هذا يقول الشهرستانى : « ونحن اخترنا فى نقل مذهبه ( الكلام عن أرسطو ) شرح ثامسطيوس الذى عليه اعتمد مُتَمَدِّمُ المتأخرين ورئيسهم أبو على بن سينا » ( الشهرستانى : « الملل والنحل » بهامش « الفصل فى الملل والأهواء والنحل » لابن حزم ، ص ٣٠٤ — ص ١٠٥ بالهامش ، مصر سنة ١٣٤٧ هـ — ١٩٢٨ م ) .

(١) راجع باول كراوس : « جابر بن حيان » ج ٢ ص ٣٢٣ وتعليق ٨ ، القاهرة سنة ١٩٤٢ .  
Paul Kraus : *Jābir ibn Ḥayyān*, Le Caire, 1942

(١) « مجموع رسائل الفارابى » ، ص ٤٠ . طبع مصر سنة ١٣٦٥ هـ — ١٩٠٧ م .

٤ — وهذا يقودنا إلى الشهرستاني الذي ينقل كثيراً عن شروح ثامسطيوس في عرضه لمذهب أرسطو كما قال في النص السالف . وقد ذكر خاصة مقالة اللام في عدة مواضع هي : (١) « وقال (أى أرسطو ، تبعاً لشرح ثامسطيوس في غالب الظن) في كتاب «أولوجيا» من حرف اللام : إن الجوهر يقال على ثلاث أضرب : اثنان طبيعيان ، وواحد غير متحرك . قال : إنا وجدنا التحركات على أثر اختلاف جهاتها وأوضاعها ، ولا بد لكل متحرك من محرك . فإما أن المحرك يكون متحركاً فيتسلسل القول ولا ينحصر ؛ وإلا فيستند إلى محرك غير متحرك . ولا يجوز أن يكون فيه شيء ما بالقوة : فإنه يحتاج إلى شيء آخر يخرج من القوة إلى الفعل . فالفعل إذا أقدم على ما بالقوة . وكل جائز وجوده في طبيعته معنى ما بالقوة ، وهو الإمكان والجواز ؛ فيحتاج إلى واجب به يجب . وكذلك كل متحرك فيحتاج إلى محرك . فواجب الوجود بذاته ذات وجودها غير مستفاد من وجود غيره ؛ وكل موجود فوجوده مستفاد عنه بالفعل ، وجائز الوجود له في نفسه وذاته الإمكان . وذلك إذا أخذته بشرط علته فله الوجوب ، وإذا أخذته بشرط لاعلته < فله > الامتناع . » (ب) « المسألة الثانية : في أن واجب الوجود واحد (في المطبوع : واحداً) : أخذ أرسطوطاليس يوضح أن المبدأ الأول واحد من حيث أن العالم واحد ، ويقول إن الكثرة بعد الاتفاق في الحد ليست هي كثرة العنصر . وأما ما هو بالآلية الأولى فليس له عنصر تمام قائم بالفعل ، لا بخالط القوة . فإذا المحرك الأول واحد بالكلمة والمعد ، أى الاسم والذات . قال : فحرك العالم واحد . — هذا نقل ثامسطيوس . » و (١) تشير إلى ص ١٢ بعد ؛ و (ب) تشير إلى ص ١٩ س ١٠ وما يليه .

وهذان الموضعان (خصوصاً الثاني) هما اللذان أشار فيهما صراحة إلى شرح ثامسطيوس . أما الموضع الأخرى وهي ما يتلو الكلام السابق مباشرة حتى ص ١١٥ س ٣ هامش ؛ فهي مأخوذة عن مقالة اللام ولعل ذلك عن شرح ثامسطيوس كذلك كما يفهم من عبارته الاستهلاكية لكل مقاله عن أرسطو . فلتراجع في مواضعها ، ولا حاجة إلى إيرادها هنا . ومن السهل أن يستخلص منها شرح ثامسطيوس على نحو ملخص إجمالي .

ثم نرى الشهرستاني يشير في موضع آخر إلى شرح ثامسطيوس هذا لمقالة اللام ، وذلك

في الفقرة التي عقدها لثامسطيوس ، فقال : « قال ثامسطيوس : قال أرسطوطاليس في مقالة اللام : إن الطبيعة تفعل ما تفعل من الحكمة والصواب ، وإن لم تكن حيواناً إلا أنها أُلهمت من سبب هو أكرم منها وأبهى (في المطبوع : أوهى) . ألا (في المطبوع : إلى) إن السبب هو الله . وقال أيضاً (أى ثامسطيوس في الشرح المذكور ، أولعل الإشارة إلى أنوال لثامسطيوس عامة) إن الطبيعة طبيعتان : طبيعة مستتلية على الكون والفساد بكلياتها وجزئياتها — يعنى الفلك والنيرات — ، وطبيعة يلحق جزئياتها الكون والفساد ، لا كليتها — يريد بالجزئيات الأشخاص ، وبالكلييات الاستقصات » (الشهرستاني : « الملل والنحل » ج ٤ ص ١٤ بالهامش ، الطبعة المذكورة) . والإشارة هنا إلى الفصل الثالث من مقالة اللام ، وشرح ثامسطيوس له مفقود في نشرتنا هذه ، ولهذا نحيل إلى الترجمة اللاتينية فنقول إن الإشارة إلى ص ٩ س ٣١ وما يليه من نشرة لاندور المذكورة آنفاً .

٥ — ابن رشد : اقتبس منه مراراً في شرحه على نفس المقالة في كتابه « تفسير ما بعد الطبيعة » ، ولكنه نقده في كل موضع وحرص على متابعة هذا النقد حرصاً بالغا . ونكتفي بهذا القدر إلى أن ينشر الجزء الثالث من نشرة بويج « لتفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد . وتلك هي الإشارات والنقول غير المباشرة لشرح ثامسطيوس لمقالة اللام في الكتب العربية ؛ بيد أننا لم نستطع الانتفاع من هذه النقول في تحرير النص ، لأنها ليست نقولاً بالمعنى الحقيقي ، بل هي بالأحرى إشارات عامة أو اقتباسات موجزة غير مطردة . ولهذا فالإشارة هنا إليها لم تكن من أجل ما يعرف بالمنقول غير المباشر tradition indirecte ، وإنما لبيان تاريخ هذا الشرح في العالم العربي بطريقة إجمالية ، حتى ننفع بها في « الجزء الثاني » من كتابنا هذا ، وهو الخاص بدراسة صورة أرسطو في الفكر العربي .

أما عن صحة نسبة الشرح إلى ثامسطيوس فإنها ليست موضع شك . فعلى الرغم من أن أصله اليوناني مفقود ، فإنه لا تزال تمت اقتباسات يونانية منه توجد في الحواشي على أرسطو ص ٧٩٨ — ص ٨١٣ من نشرة برندس Brandis ، فلاحاجة بعد إلى فضل بيان . بل ننتقل إلى بيان قيمته الموضوعية فنقول إن شروح ثامسطيوس على أرسطو<sup>(١)</sup> تتنازع

(١) راجع يانها في «دائرة معارف علوم الأوائل» ، النشرة الجديدة ، المجلد الخامس تحت اسم =

بالوضوح والبساطة، وهى بالأحرى عروضا موسعة paraphrases أكثر منها شروحا بالمعنى الحقيقى، ومن هنا كانت ضالة قيمتها وسعة انتشارها وشهرتها فى وقت واحد معاً. واعتماده فيها خصوصاً على الشروح الأقدم التى يذكرها من بينها شروح أندرونيقوس الرومى والإسكندر الأفروديسى وفورفور يوس الصورى.

ولقد كان لها أثرها الواضح. فعلى التى دفعت بسلوس Psellos العالم اليونانى (التوفى سنة ١١١٠؟) وسوفونياس Saphonias إلى القيام بعمل تفسيرات من هذا الطراز. كما أن يوحنا أويجي النحوى اشفع بها كثيراً. وبارشادها هى وشروح الإسكندر الأفروديسى أحال المشاؤون العرب الفرقة الأرسطية البسيطة من العقل الفعال والعقل المنفعل إلى نظام معتقد من عمليات الصدور للعقول وتطورها من العقل بالقوة إلى العقل المستفاد. ثم كان لها أثرها كذلك من بعد العرب وعلى آثارهم فى الفكر اليهودى. فترى شارحين على «دلالة الحائرين» لموسى بن ميمون يقتبس من شرح ثامسطيوس هذا على مقالة اللام، وهما: شمتوب<sup>(١)</sup> بن بليقرة، ويوسف كاسي<sup>(٢)</sup>. ثم كان لها بعد هذا أثرها الضخم فى الفكر الاسكلاوى فى الغرب بعد ترجمتها من العبرية إلى اللاتينية.

— ٣ —

«شرح كتاب حرف اللام للشيخ الرئيس ابن سينا»  
وهذا أيضاً عن المخطوطة م ٦؛ وله مخطوط آخر فى دار الكتب بالخزانة التيمورية رقم ٨٦ حكمة (تيمورية). ولكن هذا المخطوط الثانى أحدث جداً ومشحون بالأخطاء بحيث لم تكن له أدنى فائدة فى مراجعته مع المخطوطة م ٦<sup>(٣)</sup>، ومن هنا اكتفينا فى الجهاز القدى

= ثامسطيوس، عمود ١٦٥٣ إلى ١٦٥٥، اشتوتجرت سنة ١٩٣٤  
Pauly-Wissowa: Real-Encyclopädie der Classischen Altertumswissenschaft, Stuttgart  
Schemtob b. Palquera: More ha-more, Pressburg 1837, p. 85 (١)

phi Kaspi Commentaria hebr. in R. Mosis Maimonidis tractatum (٢)

Dalālat al Haiirin... ed. Salomo Werblumer, Frankfurt a. M. 1818, p. 88  
(٣) توجد عنها نسخة أخرى حديثة برقم ٢١٦ حكمة وفلسفة بدار الكتب، وهى مأخوذة لحساب دار الكتب عن المخطوطة م ٦، ولا قيمة لها إذن، فضلاً عما وقع فيه النسخ الحديث من أخطاء عديدة. كذلك توجد مخطوطة من نفس النوع برقم ٢١٥ حكمة وفلسفة بدار الكتب تفسر «أولوجيا» لابن سينا، ومخطوطة من نفس النوع برقم ٢١٥، حكمة وفلسفة بدار الكتب تفسر «كتاب النفس». ولهذا رفضنا أن ندمها مخطوطات أصلية أو أن نحسب لها أى حساب.

بذكر الاختلاف فى صفحة واحدة، بدلاً من تسويد الهوامش بما لا غناء فيه. فهذا هو النهج الأسلم فى النشر.

وهذا الشرح كذلك يبدأ من الفصل السادس من مقالة اللام شأنه شأن النصين الأول والثانى. فهل أراد الناسخ أو الكاتب ألا يختار غير الابتداء من هذا الفصل دون الفصول السابقة الخمسة، أو لم يوجد — بالنسبة إلى شرح ابن سينا — إلا هذا القسم؟ إن لم نستطع القطع برأى نهائى، فإننا مع ذلك نرجح مطمئين أن ابن سينا قد شرح المقالة كلها، وأن الناسخ هو الذى اختار ابتداء من الفصل السادس لحسب شأنه فى هذا شأنه فى بقية ما أخذه من نصوص وشروح لهذه المقالة.

وأول مسألة يثيرها شرح ابن سينا هذا مسألة «الإنصاف». فى المخطوطة ورد بصراحة: «ومن كتاب الإنصاف: شرح حرف اللام للشيخ الرئيس ابن سينا على ابن الحسين بن عبد الله» (ص ١٣٨ ب من المخطوطة م ٦ حكمة وفلسفة). فلننظر الآن فى كتاب «الإنصاف» هذا.

قال البيهقى فى «تتمة صوان الحكمة» فى حديثه عن ابن سينا إنه وقعت الحرب بين العميد أبى سهل الحدونى صاحب الرى من قبل السلطان محمود وبين علاء الدولة الذى كان ابن سينا فى خدمته، فذهب «العميد أبو سهل الحدونى مع جماعة من الأكراد أمتعة الشيخ وفيها كتبه، ولم يؤخذ من كتاب «الإنصاف» إلا أجزاء.

«ثم ادعى عزيز الدين الفقاعى الرنجابى فى شهور سنة خمس وأربعين وخمسمائة أنه اشترى منه نسخة بأصفهان وحملها إلى مرو. والله أعلم» (نشرة كرد على، دمشق سنة ١٩٤٦ ص ٦٧ - ص ٦٨). ثم يروى ابن الأثير فى حوادث سنة ٤٢٥ أن أباه سهل الحدونى لما استولى على أصفهان نهب خزانة علاء الدولة وكان أبو على ابن سينا فى خدمة علاء الدولة فأخذت كتبه، وحملت إلى غزنة، فجعلت فى خزانة كتبها إلى أن أحرقتها عساكر الحسين ابن الحسين القورى. ويقول النقطى (ص ٢٧٧ طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ - ١٩٠٨ م) وهو يروى ما رواه أبو عبيد الجوزجاني تلميذ ابن سينا: «وفى اليوم الذى قدم فيه السلطان مسعود إلى أصفهان نهب عسكره رخل الشيخ وكان الكتاب (كتاب «الإنصاف»)



في جلته ، وما وُفِّت له على أثره . وابن أبي أصيبعة يقول : « كتاب « الإنصاف » : مشرون مجلدة ، شَرَحَ فيه جميع كتب أرسطوطاليس وأنصف فيه بين المشرقين والمغربيين — ضاع في نهب السلطان مسعود » ( ٢٠ ص ١٨ س ٢٥ — س ٢٧ ) .

تلك هي الروايات الرئيسية الواردة في كتب التراجم عن كتاب « الإنصاف » هذا . وهي روايات متناقضة : فالقنطري وابن أبي أصيبعة يؤكدان أن الكتاب فقد نهائياً في نهب السلطان مسعود ؛ والبيهقي يرى أن هذا النهب لم يتناول من كتاب « الإنصاف » إلا أجزاء ، ثم يروي دعوى عزيز الدين الفقاعي الزنجاني الذي زعم أنه اشترى من الكتاب نسخة بأصفهان وحملها إلى مرو سنة ٥٤٥ هـ ، أي بعد وفاة ابن سينا بمقدار ١٧ سنة . هذا إلى جانب الاختلاف بين هؤلاء الرواة في بيان كيفية هذا النهب .

بيد أننا نعتقد أن بعضاً من هذا التناقض يمكن أن يحل عن طريق ماورد في الرسائل التي نشرناها في هذا الكتاب . ففي رسالة ابن سينا إلى أبي جعفر السكاكي ، وهي التي تكون المدخل إلى كتاب « المباحثات » هنا ، يقول ابن سينا : « إني كنت صنفْتُ كتاباً سميت « كتاب الإنصاف » وقسَّمْتُ العلماء قسمين : مغربيين ومشرقيين ؛ وجعلت المشرقين يعارضون المغربيين ، حتى إذا حَقَّ اللَّدُّ ، تقدمت بالإنصاف . وكان يشتمل هذا الكتاب على قريب من ثمانية وعشرين ألف مسألة . فأوضعتُ شَرَحَ المواضع المشككة في المفصوص ( أي في نصوص كتب أرسطو أو المشائين ) إلى آخر « أتولوجيا » ، على ما في « أتولوجيا » من المطنن . وتكلمت على سهو المفسرين ، وعملت ذلك في مدة يسيرة ما لو حرَّر لكان عشرين مجلدة . فذهب ذلك في بعض المزاميم ، ولم يكن إلا نسخة التصنيف ، وكان النظر فيه وفي تلك الخصومات نزهاء ( أي بين المشرقين وهم المشاؤون من أهل بغداد ، وبين المغربيين وهم الشراح الأرسطيون مثل الإسكندر وثامسطيوس وبجي النحوي ) . وأنا بعد فراغي من شيء أعمله أشغل بإعادته وإن كان ظل الإعادة ثقيلاً . لكن ذاك ( أي « الإنصاف » فيما نظن ) قد كان يشتمل على تلخيص ضعف البغدادية وتقصيرهم وجهلهم . والآن فليس يمكنني ذلك ، وليس لي مُهلته ، ولكن أشغل بمثل الإسكندر وثامسطيوس وبجي النحوي وأمثالهم » ( راجع بعد ص ١٢١ — ص ١٢٢ ) .

ومن هذا النص يتبين أولاً : غرض ابن سينا في هذا الكتاب وهو أن يأتي برأي المشرقين وبرأي المغربيين في أمهات المسائل ويعارض الواحد بالآخر ، ثم يتقدم بالإنصاف بينهما . ومن أجل هذا قام بشرح النصوص — الأرسطية ، فيما يخيل إلينا — كلها إلى أن بلغ « أتولوجيا » ، ويدل على مواضع سهو المفسرين . وثانياً : أنه لم يحرق الكتاب ، إنما وضع مُسَوِّداته ، وهذه ذهبت في « بعض المزاميم » ، وهو يقصد بها نهب السلطان مسعود ابن السلطان محمود ، حينما غزا أصفهان سنة ٤٢٥ هـ . وثالثاً : أنه لم يستطع إعادته كله على الأمل . فهل أعاد البعض منه ؟

أما المسألة الأولى فتتفق عليها بين الروايات التي تحدثت عن موضوع الكتاب ، إذ قال ابن أبي أصيبعة كما ذكرنا إن ابن سينا شرح في هذا الكتاب « جميع كتب أرسطوطاليس وأنصف فيه بين المشرقين والمغربيين » ( ٢٠ ص ١٨ س ٢٥ — س ٢٧ ) ويلوح أن ابن أبي أصيبعة استقى هذا الخبر من تلك الرسالة التي أشرنا إليها .

كذلك تتفق الروايات في المسألة الثانية وهي أن الكتاب كان لم يحرق منه إلا مسوداته ، وأن هذه ذهبت في نهب السلطان مسعود . والجديد فيها قول البيهقي : « ولم يؤخذ من كتاب « الإنصاف » إلا أجزاء » ( ص ٦٧ من الطبعة المذكورة ) ، وظاهر النص معناه أن ما نُهب من هذا الكتاب هو أجزاء دون أجزاء ، بدليل إبراده بعد هذا لدعوى عزيز الدين الفقاعي أنه اشترى منه نسخة ( كاملة ؟ ) في سنة ٥٤٥ هـ في أصفهان .

وتلك هي المسألة الثالثة الرئيسية ، ألا وهي : هل أعاد ابن سينا كتابته إن كان قد ضاع كله ؟ نرى في رسالة أخرى نشرناها بعد ( ص ٢٤٥ ) أن ابن سينا يقول في رسالة إلى صديق تحزن على ضياع « التنبيهات والإشارات » وسأله عن « المسائل الشرقية » : « وأما تحزُّنه على « ضياع التنبيهات والإشارات » فعندي أن هذا الكتاب توجد له نسخة محفوظة . وأما « المسائل الشرقية » فقد كتبتُ أعيانها ، بل كثيراً منها ، في أجزاءها لا يطلع عليها أحدٌ ، وأثبتُ أشياء منها من « الحكمة العرشية » في جُرَازات : فهذه هي التي ضاعت . إلا أنها لم تكن كبيرة الحجم ، وإن كانت كثيرة المعنى كلية جداً . وإعادتها أمرٌ سهل . بل لا كتاب « الإنصاف » لا يمكن أن يكون إلا مبسوطاً ؛ وفي إعادته شغل . ثم من هذا

للميد ومن هذا المتفرغ عن الباطل الحق، وعن الدنيا للآخرة، وعن الفضول للفضل !! لقد أنشأ القدر في مخاليف الغير، فما أدري كيف أنخلص، وأنخلص، إلى آخر ما قاله عن اضطراب أحواله بسبب مشاركته في الأمور السياسية مما جعله ينسلخ عن العلم. وفي هذا النص كذلك ما يعيل بنا إلى القول بأنه لم يعد الكتاب كله، أعني «الإنصاف»، لأنه لم يعد له «مُهْلَة» لإعادته، وقد اضطربت أحواله بحيث لم يكن في وسعه الانكشاف من جديد على مثل هذا العمل الضخم. لهذا نرى أن دعوى عزيز الدين الفقاعى يجب أن تؤول على نحو آخر.

وهذا التأويل هو أن يقال إنه لم يقصد نسخة كاملة من «الإنصاف»، بل أجزاء منه هي التي بقيت بعد النهب، وهي التي قال عنها البيهقي: «ولم يؤخذ من كتاب الإنصاف إلا أجزاء». ويتأيد هذا بقوله في الرسالة السابقة: «وأما المسائل الشرقية» فقد كتبت أعيانها بل كثيراً منها في أجزائها لا يطلع عليها أحد، وأثبت أشياء منها من «الحكمة العرشية» في جُرَازات، فهذه هي التي ضاعت،...». قوله المسائل الشرقية يقصد به من غير شك كتاب «الإنصاف»، بدليل قوله بعد: «بلى! كتاب «الإنصاف» لا يمكن أن يكون إلا مبسوطاً» مع أنه لم يشر إليه من قبل بالاسم، وهذا يدل بوضوح على أنه لما أشار إلى «المسائل الشرقية» قصد كتاب «الإنصاف» وقد تحزن على ضياعه ذلك الصديق الذي يوجه إليه هذه الرسالة. ومعنى هذا النص إذاً أن كتاب «الإنصاف» لم يضع منه إلا الجزء الذي حرره وهو القسم منه الخاص بالحكمة العرشية. أما الباقي فلم يضع. وهذا الباقي هو الأجزاء الباقية التي أشار إليها البيهقي. وهذا من شأنه أيضاً أن يفسر قوله في الرسالة إلى الكيا: «وأنا بعد فراغي من شيء أشغل بإعادته، وإن كان ظل الإعادة ثقيلًا. لكن ذاك (أى الذى كان على إعادته) كان يشتمل على تلخيص ضعف البغدادية وتقصيرهم وجهلهم» (ص ١٢١ - ص ١٢٢). ومعنى هذا أن الشيء الذى ضاع وهو الخاص بالحكمة العرشية هو ذلك القسم الذى كان يشتمل على تلخيص آراء البغداديين ونقدها. أما القسم الآخر، وهو الذى بقى بعد هذا النهب، فهو المتصل بشرح كتب أرسطو وبيان سهو المفسرين؛ ففضل أن يشتمل «مثل الإسكندر وثامسطيوس ويحيى النحوى وأمثالهم» (ص ١٢٢) على أن يشتمل بهؤلاء البغداديين

لشائين، وهم المشركيون. وقد ترك هذا القسم دون أن يحمره تحريراً نهائياً، وهو بعينه الذى بين أيدينا أجزاء منه هي التي نشرناها هنا: «من شرح مقالة اللام» ثم «شرح كتاب النفس» ثم شرح كتاب «أنولوجيا».

وخلاصة رأينا إذن هو أن كتاب «الإنصاف» لابن سينا كان هذا قد كتب دساتيره ولم يحمر منه تحريراً نهائياً إلا القسم الخاص بالحكمة العرشية، وهذا القسم هو وحده الذى ضاع في نهب السلطان مسعود سنة ٤٣٥، ولم يجد ابن سينا من الفراغ أو النشاط ما يدفعه إلى إعادة هذا المفقود، ولا إلى التحرير النهائي لما بقى من الكتاب، أو إن كان قد حرر شيئاً فهو جزء قليل لعله هو بعينه الباقي بين أيدينا. وأنه قد بقى إذن من كتاب «الإنصاف» أجزاء لعل بعضها في صورة محررة والآخر في هيئة مسودات، ونرجح أن يكون قد فضل هذا: أى حرر جزءاً ولم يحمر الباقي.

ويتأيد هذا الرأي بطريقة حاسمة عن طريق ما أورده السهروردى المقتول (المتوفى سنة ٥٨٧ هـ = سنة ١١٩١ م) في كتاب «الشارع والمطارحات» فقال: «ولا يكفهم ما قد يتذرون به، وهو ما ذكره صاحب «الشفاء» > أبو علي بن سينا < في بقايا مسودة له تسمى بـ «الإنصاف والاتصاف» أن وجود الحق الأول لا يمكن المعلولات من تقدم الإمكان عليها<sup>(١)</sup>. ففي هذا النص الثمين ما يقطع رأينا هذا وهو أن كتاب «الإنصاف» ظل مسودة أودساتير، وأنه بقيت منه بقية. وإنا لنأمل أن يؤدي نشر نصوص أخرى إلى زيادة توكيد هذا الرأي، إن كان لا يزال بعد في حاجة إلى فضل تأييد.

وتلك إذن المسألة الأولى المتصلة بكتاب «الإنصاف» من حيث تاريخ وجوده. والمسألة الثانية هي ما إذا كانت النصوص الثلاثة التي عثرنا عليها في مخطوطتنا هذه هي من «الإنصاف». وهي مسألة يسيرة الحل، والجواب عنها بالإيجاب للأسباب التالية:

أولاً: أنه ورد صراحة في المخطوطة ٦ م فيما يتصل بالنصين الأول والثاني وهما شرح

(١) «مجموعة في الحكمة الإلهية من مصنفات شهاب الدين يحيى بن حبش السهروردى»، عني بتصححه هـ. كوربين H. Corbin، المجلد الأول، ص ٣٦٠، استانبول، مطبعة المعارف سنة ١٩٤٥ (رقم ٦٦ من النشريات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمانية).

« مقالة اللام » وشرح « أتولوجيا » أنهما من « الإنصاف » (ص ١٣٨ ب ، وص ١٤٦ من المخطوطة ٦ م) .

ثانياً : فيما يختص بالنص الثالث وهو « التعليقات على حواشي كتاب النفس » لا نجد ذكراً لكونه من « الإنصاف » في مخطوطتنا هذه . ولكن هذا الصمت لا يمكن أن يؤخذ حجة على كونه من غير كتاب « الإنصاف » ، لأن لدينا أسباباً تدعو إلى عده من « الإنصاف » . وأولها يتصل بموضوعه : ففي هذا النص عرض لآراء الشرقيين وملاحظاتهم على كتاب « في النفس » لأرسطاطاليس ، وفيه كذلك عرض لآراء ابن سينا وشروح له على مواضع متصلة من هذا الكتاب . ونحن نعلم مما أورده ابن سينا في رسالته إلى الكيا أنه في الإنصاف قسم « العلماء قسمين : مغربيين وشرقيين . وجعلت (أى أنا : ابن سينا) الشرقيين يعارضون الغربيين ، حتى إذا حقّ اللدّ تقدمت بالإنصاف . وكان يشتمل هذا الكتاب على قريب من ثمانية وعشرين ألف مسألة . وأوضحت شرح المواضع للمشكلة في النصوص إلى آخر « أتولوجيا » — على ما في « أتولوجيا » من الطعن ؛ وتكلمت على سهو المفسرين » (راجع بعد ، ص ١٢١) . وهذا بعينه هو ما نجده في هذا الشرح لكتاب « في النفس » : فإنه فيه يضع آراء الشرقيين (ويقصد بهم المشائين المعاصرين له من أهل بغداد — وقد وضعنا خطأ تحت كلمة : « الشرقيين » أينما وردت لإبراز رأيهم) بإزاء آراء الغربيين (وهم شراح أرسطو الغربيون : مثل الإسكندروناستيبوس ويحيى النحوى الخ) ويتقدم بالإنصاف بينهم . كذلك يخبرنا ابن أبي أصيبعة عن موضوع كتاب « الإنصاف » فيقول : « شرح فيه جميع كتب أرسطوطاليس ، وأنصف فيه بين الشرقيين والغربيين » (« عيون الأنباء في طبقات الأطباء » ، ج ٢ ص ١٨ س ٢٥ — ٢٦ ، طبع ١٠ . مكر) . والسبب الثاني هو ما أورده ابن أبي أصيبعة أيضاً في كلامه عن مؤلفات ابن سينا فقال : « شرح كتاب النفس لأرسطوطاليس ، ويقال إنه من « الإنصاف » (الكتاب نفسه ، ج ٢ ص ٢٠ س ٦ — ٧) . ولعل السرفى استخدامه العبارة : « ويقال إنه » — وهى التى تنطوى على شيء من التشكيك — هو أنه لما لم يطلع على الكتاب (هو أو من روى عنه أو نقل) فلا يستطيع أن يطلق القول في صيغة التوكيد ، خصوصاً وقد قال من قبل : « ضاع (أى « الإنصاف ») في نهب السلطان مسعود » (ج ٢ ص ١٨ س ٢٧) ، « وصنف

الشيخ كتاب « الإنصاف » ، واليوم الذى قدم فيه السلطان مسعود إلى أصفهان نهب عسكره رخل الشيخ ، وكان الكتاب في جلته وما وقف له على أثر » (ج ٢ ص ٨ س ٢١ — س ٢٢) وهى عبارة نقلها ابن أبي أصيبعة عن القفطى .

لهذا نستطيع أن نؤكد مطمئنين أن النص الثالث وهو « التعليقات على حواشي كتاب النفس لأرسطاطاليس » هو أيضاً من كتاب « الإنصاف » .

ثالثاً : أن موضوع النصين الأول والثانى — شأنهما شأن النص الثالث — هو بعينه كما ورد في بيان موضوع كتاب « الإنصاف » وفق ما ذكرناه منذ قليل . وعلى هذا فلا مزية في أن هذه النصوص الثلاثة من كتاب « الإنصاف » .

أما مسألة : هل هو كل « بقايا » كتاب « الإنصاف » بعد ضياع ما ضاع منه ؟ — فهذه مسألة لا سبيل إلى الخوض فيها ، لأن الوثائق التى لدينا حتى الآن لا تخبرنا بشيء عما بقى ولم يبق من هذا الكتاب ؛ ولعل مخطوطات جديدة أن تزيدنا وضوحاً في هذا الجانب .

والآن وقد حللنا هاتين المشكلتين الرئيسيتين الخاصتين بنقد المصدر فيما يتصل بكتاب « الإنصاف » ، قد بقى علينا أن ننظر في مسألة أخرى هى تلك المتصلة باسم الكتاب . فالوثائق كلها مجمعة على ذكر اسم « الإنصاف » لم تشذ منها وثيقة واحدة . وإنما وجه الإشكال هو فى أن بعضها يذكر بهذا الاسم : « الإنصاف والانتصاف » ، ذكر هذا السهروردي فى الموضع المشار إليه آنفاً (ص ٢٧) فقال : « بقايا مسودة له تسمى بـ « الإنصاف والانتصاف . . . » » (« مجموعة في الحكمة الإلهية » نشرة كوربان ص ٣٦٠ ، استانبول سنة ١٩٤٥ ) ، وهكذا ورد فى جميع المخطوطات لكتاب « المشارع والمطارحات » ما عدا مخطوطاً واحداً (مخطوط راغب برقم ١٤٨٠) فإنه يكتبه هذا : « الإنصاف والامصاف » (بدون نقط الحرفين : « فى » « الانتصاف ») ، ولكن هذا يمكن إصلاحه بسهولة على أساس بقية النسخ ، لولا أننا نجد حاجي خليفة (ج ١ تحت رقم ١٣٧١ ص ٣٦٣ ، نشرة فيجل) يقول : « الإنصاف والانتصاف للشيخ الرئيس أبى على الحسين بن عبد الله بن سينا المتوفى سنة ٤٢٨ هـ — ومن هنا نتردد في معرفة أى القرائتين أصح : « الانتصاف » ، أو « الانتصاف » ؟ لكن هذا التردد لا يلبث أن يزول فنقطع بصحة ما ورد فى « المشارع والمطارحات » من أنه

«الاتصاف»، لا «الاتصاف» كما يرد في نشرة فليجل لحاجي خليفة ( « كشف الظنون » ) ، وذلك لأنه لا معنى لقوله «الاتصاف» في هذا العرض ، لأنه إنما يثبت في « الإينصاف » بين الغربيين والمشرقيين ، و «الاتصاف» للغربيين من المشرقيين (أو العكس ؟) ؛ فلا معنى إذن لقوله «الاتصاف» ، وخطأ إذاً هو في قراءة فليجل .

ولهذا فليست هنا المشكلة الحقيقية ، وإنما هي في هذا الاسم : هل هو « الإينصاف » فقط ، أو « الإينصاف والاتصاف » معاً ؟ وإذا كان لنا أن نرجح ، فالأرجح أن نقول إنه الثاني ، لأنه لا مبرر لإضافة هذا الاسم الثاني : «الاتصاف» ، إذا لم يكن موجوداً في الأصل . أما كون رسائل ابن سينا وبقية المصادر ( البيهقي ، القفطي ، ابن أبي أصيبعة ) قد أغفلت ذكره بكامله ، فما كان ذلك إلا على سبيل الاختصار<sup>(١)</sup>

وإذن فالاسم الحقيقي الكامل هو : « الإينصاف والاتصاف » .

أما معنى هذا الاسم فهو من : « أنصف الحصين » أي : سوى بينهما وعاملهما بالعدل ، وهو يريد أن يسوى هنا بين الغربيين والمشرقيين بذكر آرائهما ، ثم بيان من هو على الصواب ؛ أما «الاتصاف» فهو لفريق الغربيين الذي جار عليه فريق المشرقيين (أو العكس ؟) . وقد أشار نلينو من قبل إلى خطأ كارا دي فو في قراءة كلمة « الإينصاف » على أنها : « الأينصاف » ، جمع نصف ، حتى ترجم اسمه بقوله : *Le Livre des Moitiés* ، وتساءل عن « هذا التقسيم الجغرافي » بين المشرقيين والغربيين !<sup>(٢)</sup> وما من شك بعد في وجاهة اعتراض نلينو وخطأ كارا دي فو<sup>(٣)</sup> .

أما الإشارات إلى كتاب « الإينصاف » عند الكتّاب التاليين فإها ما أورده السهروردي المقتول في «الشارع والمطارحات» في الموضع الذي أشرنا إليه مراراً من قبل ،

(١) أما ما أورده بعد ( ص ٢٤٥ س ٦ ) باسم « المسائل الشرقية » فالواضح أنه مجرد اسم وصفي وليس الاسم القانوني ( أعني الموضوع فعلاً ) للكتاب ، على سبيل بيان مضمونه أو موضوعه ، ولهذا ذكره باسمه القانوني من بعد فقال « الإينصاف » ( س ٩ ) . ولهذا قلنا نظن أن هاهنا مشكلة .

(٢) راجع مقال نلينو : « حكمة ابن سينا الشرقية ، أو الإشرافية ؟ » ، الذي ترجمناه في كتابنا : « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ص ٢٧٨ تعليق ١ ، القاهرة سنة ١٩٤٦ ط ٢ .

(٣) راجع رأي كارا دي فو هذا في كتابه « ابن سينا » باريس سنة ١٩٠٠ ص ١٤٨ Carra

de Vaux: Avicenne, Paris 1900

ثم بما أورده محمد الديلمي في كتابه « محبوب القلوب » ( طبع حجر ، بمبای سنة ١٣١٧ هـ = سنة ١٨٩٩ م ، ص ١٢٠ ) فذكر أن ابن سينا مدح الإسكندر الأفروديسي . وقد رأى باول كراوس<sup>(١)</sup> أن هذا يشير خصوصاً إلى كتاب « في النفس » للإسكندر . بيد أننا إذا رجعنا إلى النص الذي نشرناه هنا وجدنا أن ابن سينا على العكس من هذا تماماً يأخذ على الإسكندر مأخذ في الوضعين اللذين ورد فيهما ذكره ( أنظر بعد ص ١٠١ س ١٧ ؛ ص ١٠٦ س ١ ) . ولهذا فإن افتراض كراوس هنا غير صحيح ، أعني أن تكون إشارة محمد الديلمي هي إلى شرح ابن سينا لكتاب « في النفس » في « الإينصاف » . ولا نستطيع أن نقول إن نصنا هو الذي ليس من « الإينصاف » ، نظراً إلى ما أورده من قبل من حجج خاصة بكونه بالضرورة من كتاب « الإينصاف » .

أما وقد فرغنا من كتاب « الإينصاف » عامة ، فلننظر في الأجزاء الباقية منه وهي التي نشرناها هنا . فنقول إن الشرح على مقالة حرف اللام يبدأ كما قلنا من الفصل السادس . والشرح ليس على طريقة ثامسطيوس ، لأنه ليس عرضاً متصلاً موسعاً ؛ وليس على طريقة ابن رشد ، فهو أحياناً يذكر النص ويتلوه بالشرح ، وأحياناً أخرى يستطرد إلى مسائل ومناقشات واعتراضات تدور حول النص ، وهو في هذا كله لا يتقيد بالنص ، ولا بكل ما ورد فيه ، بل يختار بعضاً من عباراته فيشرحها ، أو يستمر في العرض دون إشارة إلى نص . وإذا فسر آثار اعتراضات على آراء أرسطو نفسه ، أو على الشراح من مشرقيين ومغربيين ؛ وهو ما قصده بقوله في رسالته إلى الكيا : « وتكلمت على سهو الفسرين » ( راجع بعد ص ١٢١ س ٢٠ ) . ويستمر الشرح إلى آخر الفصل العاشر ، أي إلى آخر مقالة اللام .

— ٤ —

### تفسير كتاب «أولوجيا»

أما كتاب «أولوجيا» وهو النص الثاني من الإينصاف فقد نشرناه عن مخطوطين : ٦ م

(١) باول كراوس : « أفلوطين عند العرب » ( مقال مستخرج من مضبطة المعهد المصري المجلد رقم ٢٣ Bulletin de l'Institut d'Egypte جلسة سنة ١٩٤٠ — ١٩٤١ ، القاهرة سنة ١٩٤١ ) ص ٢٧٢ تعليق ٤ Paul Kraus : "Plotin chez les Arabes" .

حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية ، ثم عن نسخة التيمورية ( ورمزها : ت ) برقم ١٠٢ حكمة . وهذه المخطوطة تحتوي على : ( ١ ) « تعليقات الرئيس ابن سينا على «أولوجيا» : ( ٢ ) «أولوجيا أرسطو» : ( ٣ ) شرح الدواني على « هياكل النور » ( للسهروردي المقتول ) . وهي بخط نستعليق ردي ، تاريخها ١٠٩٥ هـ = سنة ١٦٨٣ م . وكما يظهر من الجهاز النقدي الذي وضعناه في الهامش الثاني ( أسفل هامش الإشارات إلى الفقرات المشروحة ) ، نرى هذه المخطوطة سيئة بها نقص في عدة مواضع ، فضلاً عن أنها ناقصة في آخرها ، إذ تقف عند نهاية الممر السابع ، وينقصها المير الخامس ( راجع بعد ص ٥٩ تعليق ٨ ) ، ولم نكد نستفيد منها شيئاً ذا بال ، ومع هذا فقد ذكرنا اختلاف القراءات كلها بالدقة ، لأن البعض منها ليس ناتجاً عن أخطاء ظاهرة ، بل عن اختلاف في العبارة .

وقد أشار كراوس في البحث المشار إليه آنفاً ، « أفلوطين عند العرب » ( ص ٢٧٥ تعليق ، من الصفحة السابقة تحت الفقرة ب ( b ) ) إلى وجود مخطوط آخر لهذا النص في أكسفورد ( مكتبة بودلي ، مخطوطات شرقية برقم ٥٣٦ . ورقة ٦٩ ب — ٨٤ ب Uri 980=Bodl. Or. Marsh 536 ) نبه إليه ف . روزنتال وقال عنه إنه « مخطوط ردي » ، والبدء والختام فيه كلاهما كما في المخطوط ٦ م . بيد أنه لم يتيسر لنا مراجعته ، فإن قدر لنا هذا — كما نتوقع قريباً — فسنشير إليه وإلى قراءاته في الجزء الثاني من كتابنا هذا .

وكما قال كراوس ( في اللوضع عينه ) « ليس هذا النص شرحاً متصلاً ل«أولوجيا» ، بل سلسلة من الحواشي والشروح المواضيع الصعبة ، تمتد تقريباً إلى نصف النص الذي نشره ديتريشي . وكما تقول تعليقة في المخطوط ٦ م ( ص ١٥٣ ب ، في نهاية التفسير : « آخر الموجود من هذا » ) ، لا تتضمن المخطوطات إلا قطعة من تفسير «أولوجيا» لابن سينا .

ولقد وضعنا في الهامش الأول الفقرات الأصلية التي شرحها ابن سينا ، مأخوذة عن نشرة ديتريشي ل«أولوجيا» ، حتى يكون لدى القارئ النص والشرح معاً . ولا نكتم القارئ أننا وجدنا أحياناً غير قليلة عناء شديداً في استخراج فقرات النص التي يشير إليها شرح ابن سينا ، وذلك لأن ابن سينا نادراً ما يشير إلى النص بحروفه ، ولهذا فإن الشروح قد تنطبق على أكثر من موضع لا نستطيع بالدقة تمييز أيها قصد شرحه . على أنه

في مواضع أخرى كان يذكر النص بحروفه (وهنا كنا نضمه بين أهلة حتى يتميز من الشرح) وربما يفيد هذا في القراءات الخاصة بنص «أولوجيا» الأصلي نفسه ، على أن الاعتقاد عليها في تحقيق النص يحتاج إلى كثير من الحيلة ، فالأمر هنا ليس كما هو بالنسبة إلى شروح ابن رشد مثلاً .

وشرح ابن سينا يتناول فقرات من المير الأول ثم المير الثاني . ولا نجد شيئاً عن المير الثالث . أما المير الرابع فيبدأ شرحه من غير تحديد فقرات بالذات ، ولعلها هنا اضطراباً في النص المنشور هنا نفسه ، ولكنه ما يلبث أن يستقيم في الفقرتين ٢٠ و ٢١ في نهاية هذا المير . ويأتي المير الخامس فيزيد الأمور تعقيداً لأن الشروح ترد على هيئة فصول من الصعب أن نحدد بالدقة ما تشير إليه من نصوص . ثم نصل إلى المير السابع فنعود إلى ما اعتدناه في الميرين الأول والثاني من إيراد فقرات وشرحها على نحو يتيسر معه معرفة النصوص الأصلية التي يشرحها . كذلك الحال بالنسبة إلى المير الثامن وإن كان على نحو أشد عسراً منه بالنسبة إلى السابع . وبه ينتهي ما في مخطوطتنا هذه من شرح لابن سينا على «أولوجيا» .

وبما يجدر ذكره أمران : الأول أنه لم يشر إلى المشرقيين في هذا الشرح ، ولعل هذا لأنه ليس للمشرقيين في هذا الكتاب آراء خاصة حتى يشير إليها ابن سينا .

والثاني أنه لا يوجد شيء في هذا الشرح يمكن أن يؤيد ما افترضه كراوس ( راجع بعد ص ١٢١ ، تعليق ) من أن ابن سينا طعن في صحة نسبة «أولوجيا» إلى أرسطو طاليس ، اعتماداً على العبارة الغامضة ( « على ما في «أولوجيا» من المطن » ) الواردة في رسالة ابن سينا إلى الكيا أبي جعفر . ولهذا لا يزال هذا فرضاً في حاجة إلى فضل تأييد من الوثائق والأسانيد .

### «التعليقات على حواشي كتاب النفس لأرسطو طاليس»

وهذا أيضاً عن المخطوطة ٦ م وحدها . ولا نعرف له مخطوطاً آخر . إنما يوجد كتاب

أن نثر على تلك الترجمة ونشرها ، فنحيل إليها كما فعلنا هنا من قبل بالنسبة إلى شرح ابن سينا «لأولوجيا»<sup>(١)</sup>

- ٦ -

### كتاب «المباحثات» لابن سينا

وهنا نصل إلى النص الأكبر في هذه المجموعة ، وهو كتاب «المباحثات» عن الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا . وقد نشرناه هنا عن نفس المخطوطة م ٦<sup>(٢)</sup> . بيد أنه توجد له مخطوطات أخرى هي :

١ - كتب أبو عبد الله الزنجاني مقالة في مجلة « لغة العرب » ( ج ٢ من السنة السادسة ، شباط سنة ١٩٢٨ ) بعنوان « خزائن زنجان » ( ص ٩٢ — ص ٩٦ ) أورد فيها أسماء بعض المخطوطات — ومنها قسم خاص بالفلسفة والمنطق — الموجودة في خزانة الشيخ ميرزا فضل الله من علماء زنجان . ومن بينها مجموعة رسائل لابن سينا تحتوي على : (١) رسالة لابن سينا في خطأ من قال إن شيئاً واحداً جوهر وعرض معاً ؛ (٢) رسالة له في إيضاح براهين ثلاث مسائل ؛ (٣) رسالة له في الميعاد ؛ (٤) رسالة له في الخطب والجمعات . ثم مجموعة أخرى — هي التي تهمننا هنا — فيها : (١) كتاب « إحصاء العلوم ومراستها » للفارابي ، وهي منقولة عن أصل قديم كتب سنة ٦٧٧ ؛ (٢) مقالة « في قوانين صناعة الشعر » للفارابي ؛ (٣) مقالة « في الجهة التي يصح عليها القول في أحكام النجوم » للفارابي — والكتابان الأول والثالث منشوران ؛ (٤) « مختصر أناطوطيق الثانية » للفارابي ؛ (٥) « دانش نامه علاني » للعولي محمد أمين المحدث الاستربادي ؛ (٦) « المباحثات » للشيخ الرئيس ابن سينا الفيلسوف مع تلميذه بهمنيار وأبي منصور بن زبلة وغيرها ؛ (٧) « التعليقات » في الحكمة لابن سينا ؛ والنسخة منقولة عن نسخة قديمة ( لم يذكر الزنجاني تاريخها ) ؛ (٨) « زبدة الحقائق » لعين القضاة المهداني .

مخطوط هو « شرح كتاب النفس » لابن سينا وهو باللغة الفارسية ، محفوظ في المخطوط رقم ٣٤٤٧ أحمد ، باستانبول<sup>(١)</sup> ولم يتيسر لنا أن نعرف عنه شيئاً مفصلاً حتى نتبين صلته بنصنا هذا ، مهما تكن هذه الصلة .

وهذا النص يعني عناية خاصة بإيراد آراء المشرقين ، ومم المشاؤون والبخداديون ، خصوصاً من معاصري ابن سينا ، وإن كان لا يذكر لنا شيئاً يوضح هويتهم ، فلا يتبين بالدقة من نص كلامه من يقصد . ولذا فإن لب كتاب « الإنصاف » ووظيفته يمكن أن يستخرجاً من هذا النص على وجه التخصيص .

وبلاحظ على الشرح أنه يتابع كتاب « في النفس » Περὶ ψυχῆς لأرسطو منذ أوله ، ويشير إلى آراء المشرقين في بعض الآراء الواردة به ، ويشرح قرأاً مختلفة من النص ، فمثلاً الفقرة أ ( ص ٧٥ س ٥ — س ٧ ) تشير إلى نص أرسطو ١١٤٠٢ — ٤ ؛ والفقرة ب ( ص ٧٥ س ٨ — س ١٣ ) إلى ٥١٤٠٢ — ٦ ( من نشرة بكر Bekker ) ؛ والفقرة ج ( ص ٧٥ س ١٤ — س ١٥ ) إلى ٢١١٤٠٢ — ٢٢ ؛ والفقرة د ( ص ٧٥ س ١٦ — س ٢١ ) هي تعليق عام يتصل خصوصاً بالفقرة ١٥١١٢٤ — ٢٥ ؛ والفقرة هـ ( ص ٧٥ س ٢٢ — ص ٧٦ س ٣ ) إلى ٣١٤١٣ — ١٠ ؛ والفقرة و ( ص ٧٦ س ٤ — س ٧ ) تشير إلى ٤١٣ — ١٣ وما يليه ؛ الخ الخ . وقد كان في غرضنا أن نأتي بهذه الإشارات كلها وتتابعها ؛ لكننا وجدنا الفائدة لن تكون كبيرة إلا إذا وضعنا الفقرات الأصلية من نص أرسطو تحتها ، على الأقل في ترجمة عربية ؛ وقد علمنا أن تمت ترجمة عربية قديمة لكتاب « في النفس » لأرسطو توجد في استانبول ، فأثرنا الانتظار حتى نظفر بها ونشرها ونشير فيها إلى الفقرات التي شرحها ابن سينا هنا ، وعن هذا الطريق — وعنه وحده — نستطيع أن نحقق الفائدة المرجوة من هذه الإشارات . فإلى الجزء الثاني من هذا الكتاب نكمل هذه المهمة ، مع علمنا بأن علمنا هنا ناقص وسيظل كذلك إلى

(١) راجع ارجين : « فهرست كتب ابن سينا » ، تحت رقم ١٠٣ ، استانبول سنة ١٩٣٧  
O. Ergin : *Ibn Sina Bibliografyası*, Istanbul وقد أخطأ بروكلن ( الملحق ج ١ ص ٨١٧ ، تحت رقم ١ ) حين ظن أن هذا المخطوط نسخة عربية أخرى من الكتاب ( راجع : كراوس ، الموضع نفسه ص ٢٧٣ س ٦ — س ٧ من التعليقات ) .

(١) ولهذا رقنا أسطر هذا النص حتى تتيسر الإحالات من بعد .  
(٢) وتوجد نسخة أخرى حديثة منقولة لحساب دار الكتب تحت رقم ٢٠٩ حكمة وفلسفة عن هذه المخطوطة ، ولذا لم ندخلها في اعتبارنا .

وعلى هذا فإنه يوجد في خزانة الشيخ ميرزا فضل من علماء زنجان نسخة لكتاب «المباحثات» ؛ ولنا ندرى هل لا تزال فيها ، أو نقلت الى المكتبات العامة في إيران (مثل مكتبة البرلمان التي تحوى مجموعة جيدة من المخطوطات العربية الثينة ) ؛ كما أنه لم يتيسر لنا الحصول عليها ولا على معلومات عنها .

٢ - مخطوطة في مكتبة بودلى ( فهرست مكتبة بودلى ، ١ ص ٤٥٦ ) أشار إليها بروكلمان في «تاريخ الأدب العربى» GAL ( ١ ص ٤٥٥ رقم ٢٥ ) . ولم نطلع عليها .

٣ - وأشار كراوس كذلك إلى وجود مخطوطة أخرى في كيدن رقم ١٤٨٥ .<sup>(١)</sup> ولم نستطع أيضاً الظفر بها في الظروف الحالية .

٤ - والرسالة التي صدر بها كتاب «المباحثات» ، وهي موجهة إلى أبى جعفر محمد بن الحسين بن المرزبان الكيا ، ذكر كراوس كذلك أنها موجودة أيضاً في المجموعة المخطوطة في المتحف البريطاني ، قسم المخطوطات الشرقية رقم ٨٠٦٩ ( ٥ ) ورقة ١١٢ - ١١٣ (Br. Mus Or. 8069 (5) b. 12a-31a) . ولم نستطع الإطلاع عليه أيضاً .

أما عن الكتاب نفسه فإن أهم ما ورد عنه من أخبار في كتب التراجم هو :

١ - البيهقي ( المتوفى سنة ٥٦٥ هـ - سنة ١١٦٩ م ) في الفصل الخاص بهمنيار : « والمباحثات التي لأبى على ( = ابن سينا ) أكثرها مسائل بهمنيار ، تبحث عن غوامض الشكليات » ( «تاريخ حكماء الإسلام» = تنمة صوان الحكمة » ، ص ٩٨ ، نشرة كردعلى ، دمشق سنة ١٩٤٦ ) . ثم ورد باسم آخر هو «المقتضيات» ( ص ٦٠ س ٢ ) في «فهرست جميع مصنفاته» الذي أورده البيهقي ( ص ٥٩ - ص ٦٠ ) ؛ ولكن يلوح من مقارنة هذا الفهرست بما أورده القفطى وابن أبى أصيبعة ( اللذان نقلاه عنه في أغلب الظن ) أن هاهنا تحريفاً ، وصوابه : « المباحثات » ، اللهم إلا إذا كنا بإزاء كتاب آخر اقتصر على ذكره البيهقي ولم يذكره القفطى ولا ابن أبى أصيبعة ، وهذا احتمال ضعيف جداً ، خصوصاً إذا لاحظنا أن البيهقي ذكر الكتاب في الموضوع الآخر المشار إليه ( ص ٩٨ س ١ - ص ٢ ) .

٢ - القفطى ( المتوفى سنة ٦٤٦ هـ = ١٢٤٨ م ) في حديثه عن « فهرست جميع

(١) راجع مقاله السابق الذكر : « أفلوطين عند العرب » ص ٢٧٢ تعليق ٣ . وراجع كذلك أوجين : « فهرست كتب ابن سينا » ، تحت رقم ١٥٨ .

كتبه » ، وواضح أنه نقله عن البيهقي : « كتاب المباحثات : مجلدة » ( « أخبار الحكماء » ، ص ٢٧٢ ، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ - سنة ١٩٠٨ م ) ؛

٣ - وابن أبى أصيبعة ينقل الرواية السابقة المأخوذة عن البيهقي فيقول : « كتاب المباحثات : مجلدة » ( « عيون الأنباء » ، ٢ ص ٥٥ س ٤ ) . ثم يقول في موضع آخر : « كتاب المباحثات : بسؤال تلميذه أبى الحسن بهمنيار بن المرزبان ، وجوابه له » ( « ٢ ص ١٩ س ١٩ - ص ٢٠ ) ؛

٤ - لم يذكر حاجي خليفة ( المتوفى سنة ١٠٦٨ هـ - ١٦٥٧ م ) كتاب «المباحثات» في كتابه « كشف الظنون » . على أن هذا لا يدل على شيء خاص ، لأنه كثيراً ما يغفل ذكر الكتب الشهيرة نفسها .

ومن هذه الروايات يتضح لنا أن كتاب « المباحثات » هو في الاصل أسئلة وضما بهمنيار بن المرزبان<sup>(١)</sup> في الأغلب ، والقليل وضعه أبو منصور بن زبلة<sup>(٢)</sup> ، وبعض آخر

(١) هو أبو الحسن بهمنيار بن المرزبان ، توفي حوالى سنة ٤٣٠ هـ = سنة ١٠٣٨ م ؛ ونشأ في أذربيجان ، وكان مجسماً ، قليل العلم بالعربية . وله من الكتب

(١) رسالة في مراتب الموجودات ، مخطوطة في كيدن رقم ١٤٨٢/١٤٨٣

(ب) رسالة في موضوع العلم المعروف بما بعد الطبيعة ، مخطوطة في كيدن رقم ١٤٨٤ ؛ وقد طبع في مطبعة كردستان سنة ١٣٢٩ هـ ؛ وكان يور S. Poper قد نشرها في ليتسك سنة ١٨٥١ هـ ؛

(ج) مختار من مراسلاته مع أستاذه ابن سينا ، مخطوط في كيدن رقم ١٤٨٥ ، وفي بودلى ( ٤٥٦ : ١ ) ، وفي الأمبروزيانا ( ١٣٢٠ ) ؛

(د) التحصيل ( ات ) ، وفيه عرض مذهب ابن سينا وفقاً لكتاب الأخير : « دانش نامه علانى »

في ثلاث مقالات : (١) النطق ؛ (ب) ما بعد الطبيعة ؛ (ج) الموجودات ؛ ويوجد في مخطوطة في كيدن رقم ١٤٨٢/٤ ، والمتحف البريطانى ٩٧٨ ج ٨ ، والفانكبان > ١٤١٠ Val. ٧٥ ، وبيروت رقم ٣٨٠ ، وطهران ج ١ : ٢٨ ، ج ٢ : ١١١ ، وأصف ج ٣ : ٤٨٨ ، ٣/٣٧٢ ، ورامبور ، ١ : ٣٧٩ ، وبنيكيور ٣١ : ٢٢٢٠ - طبع في القاهرة سنة ١٣٢٩ هـ ؛

(هـ) فصل من كتاب « في إثبات المقول الفعالة والدلالة على عددها وإثبات النفوس السابوة » ، مخطوط في كوبرلى ١٦٠٤ : ٧٢ ب/٨٣ ؛

راجع بروكلمان : « تاريخ الأدب العربى » GAL ج ١ ص ٤٥٨ .

(٢) أما أبو منصور بن الحسن بن طاهر بن زبلة ( أو : زبلا ) الأصفهاني فقد توفي سنة ٤٤٠ هـ = سنة ١٠٤٨ م ( البيهقي : « وكان قصير العمر ، مات في سنة ٤٤٠ بعد موت أبى على = ابن سينا

بائنتي عشر سنة » ص ١٠٠ ، نشرة كردعلى ، دمشق سنة ١٩٤٦ ) . ومن تصانيفه « الاختصار من طبيعيات الشفا » ( البيهقي ، ص ٩٩ ) وشرح رسالة حمى بن يقظان ( البيهقي ، ص ٩٩ ) وله كتاب

في القوس ورسائل أخرى ( البيهقي ، ص ٩٩ ) ؛ وكان عالماً بالرياضيات ، ماهراً في صناعة الموسيقى .

قليل جداً وضمه غيرهما ؛ وأجاب عنها ابن سينا ، فتكوّن من الأسئلة والإجابات هذا الكتاب : « المباحثات » .

أما كيف جمعت في كتاب ، ومن الذي جمعها ، فلا تدلنا هذه الروايات ولا المخطوطة على شيء منه . كما أننا إذا نظرنا في مخطوطتنا هذه وجدنا أولاً أنها مسبوقة بالرسالة إلى أبي جعفر السكيا ، وأنها كثيرة التكرار لنفس المسائل في مواضع مختلفة ، أحياناً بمحرفها بكل دقة ، وأحياناً أخرى مع اختلاف ضئيل . ولقد تركنا التكرار كما هو في مواضع قليلة كما نعطى القارى صورة دقيقة عن حال المخطوطة ، ولكننا حذفنا المكرر وأشرنا إلى الحذف في الهامش في أغلب المواضع .

وبسبب هذه الحال التي توجد عليها مخطوطتنا هذه نستطيع أن نفترض أن هذه المخطوطة قد نقلت عن المخطوطات الأصلية . والشأن هنا فيما يتصل بكتاب « المباحثات » كالشأن تماماً بالنسبة إلى كتاب « الإنصاف » — ، وهذه المخطوطات الأصلية لم يكن ابن سينا قد راجعها مراجعة أخيرة نظراً لاضطراب أحواله وعدم قدرته على التوفر على هذا العمل ، على النحو الذي فضلناه من قبل : ومن هنا كان هذا التكرار . على أن الاضطراب ظاهر في المخطوطة كلها من دخول أشياء غريبة في صلب الكتاب الواحد ، ثم استئناف السير ؛ وكل هذا إنما يدل على حالة الاختلاط الملازمة لطبيعة المخطوطات الأصلية ، وهذا يؤكد فرضنا هذا ، ألا وهو أن نسختنا هذه منقولة — إما مباشرة أو بطريق غير مباشر — عن المخطوطات الأصلية ، وقد أوردناها على غرّها وعلاّتها ، فكانت على هذا النحو المضطرب الظاهر الاختلاط في أغلب مواضع هذه المخطوطة ، كما أشرنا إلى هذا في مواضعه في هوامشنا على هذه النشرة .

وكما لاحظ البيهقي بحق ( ص ٩٨ م ٢ ) تتناول هذه « المباحثات » « غوامض الشكليات » ومن هنا امتازت بالصعوبة والعسر في الفهم والتعبير ، على أنها تمثل صورة من أنضج صور فكر ابن سينا في تطوره .

ومن الذين<sup>(١)</sup> أشاروا إلى هذا الكتاب واقتبسوا منه ، فخر الدين الرازى (المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

(١) كذلك أشارت إليه : «رسالة في التل العقلية الأفلاطونية » ، ص ٦٨ من نصرتنا . القاهرة

سنة ١٩٤٧ .

(= ١٢٠٩ م) في كتابه « المباحث الشرقية » فقال ، — وهو في كتابه هذا يقتبس كثيراً جداً عن مؤلفات ابن سينا — : « قال الشيخ في « المباحثات » : لكل شخص حقيقة وشخصية . وتلك الشخصية زائدة أبداً على الماهية — على ماضى . ثم إن كانت الحقيقة مقتضية لتلك الشخصية ، كان ذلك النوع في ذلك الشخص ، وإلا وقعت التكررة فيه . ولا شك أن تلك الحقيقة مغايرة للمجموع الحاصل من تلك الحقيقة وتلك الشخصية . ولما تحقق هذا القدر من المغايرة كفى ذلك في حصول الإضافة ، فتكون تلك الحقيقة ، من حيث هي هي ، إضافة الماهية إلى ذلك المجموع ، ولذلك المجموع إضافة المعلومة إلى تلك الحقيقة . وهذا أحسن ما يمكن ذكره في هذا الموضع<sup>(١)</sup> » . وليس في نسختنا هذه هذا النص ، وإنما فيها إشارات عامة إلى مثل هذه المعاني . فعمل الرازى قد أراد بيان رأى ابن سينا في « المباحثات » دون أن يشير إلى كلامه بنصه ، وهو شيء يفعله كثيراً في كتابه « المباحث الشرقية » هذا .

على أن الناظر في صلب كتاب « المباحثات » كما هو هنا يلاحظ ما يرد فيه أحياناً من أمثال : « الجواب بمخه » — أى بخط ابن سينا ، وقوله : « الجواب من خط الشيخ أبي منصور بن زيلة رحمه الله » ( تحت رقم ٢٦٨<sup>(٢)</sup> ص ١٧٣ ) . وهذا يدلنا :

أولاً : على أن الكتاب بصورته الراهنة لم يرتبه ابن سينا ، بل لم يجمعه في كتاب على الرغم مما يورده القبطى وابن أبي أصيبعة ( « المباحثات : مجلدة » ) فإنهما لا يقصدان أنها كانت مجلدة ( أى في هيئة كتاب ) في أيام ابن سينا وعلى يده .

وثانياً : على أنه لا بهمنيار ولا ابن زيلة قد رتبته على هذه الصورة ، بدليل قوله : « رحمه الله » ، وأبو منصور ابن زيلة توفى سنة ٤٤٠ هـ ، وبهمنيار حوالى سنة ٤٣٠ هـ ، وإذن فلا بد أن يكون ترتيبه على هذه الصورة بعد وفاة الشيخ أبي منصور بن زيلة ، أى بعد سنة ٤٤٠ هـ .

وثالثاً : على أن الذى يمكن افتراض حدوثه هو أن يكون أحد تلاميذ الشيخ أبي منصور أو من إليه قد جمع الكتاب بعد وفاته ، أو أن أحد الكتاب قد استخرجه من أوراق بهمنيار وأوراق الشيخ أبي منصور بعد وفاة كليهما .

(١) فخر الدين الرازى : « المباحث الشرقية » ج ١ ص ٣٤٢ . حيدر آباد سنة ١٣٤٣ هـ — سنة ١٩٢٤ م . (٢) وقد وقع محرفاً هكذا : ١٦٨ ، وكذلك الرقم الذى يتلوه .



على أن تمت فرضاً آخر وهو أن يكون اللفظ : « رحمه الله » من مجرد وضع أحد النسخ  
ترشحاً على الشيخ كما يحدث عادة في أكثر النسخ بدوفاة المؤلفين وأقيم هذا على صلب النص  
من لدن ناسخ ما ؛ وفي هذه الحالة يمكن أن نفترض أيضاً أن يكون الكتاب أمكن جمعه  
في حياة ابن سينا ، من خطه أحياناً ومن خط تلميذه : بهمنيار وأنى منصور وغيرهما أحياناً  
أخرى ، وبقي الكتاب على حاله دون أن يراجع ابن سينا ويحججه تحريراً أخيراً . ولعل هذا  
الفرض الثاني أن يكون أقرب من الأول . ومهما يكن من شيء ، فلعل المخطوطات الأخرى  
التي أشرنا إليها آنفاً أن تلقى ضوءاً جديداً أو أن تفصل بين هذه الفروض .

— ٧ —

### رسائل ابن سينا

ولقد تحدثنا عن الرسالة الموجودة برأس كتاب « المباحثات » ، وهي من غير شك لا يمكن  
أن تكون رسالة استهلاكية للكتاب ، بل يجب أن تفصل منه ، وكان يمكننا أن نفردها على حدة  
في الباب الخاص برسائل ابن سينا ، ومع هذا فلم نجد كبير غضاضة في ذكرها كما وردت في  
موضعها هذا من مخطوطتنا في صدر كتاب « المباحثات » .  
وهذه الرسالة جليلة الخط في تعرف عدة مسائل تتصل بفلسفة ابن سينا وتطورها ، ثم  
ما يتصل بكتاب « الإنصاف » على النحو الذي بيناه بالتفصيل ( ص ٢٦ ) ، فضلاً عن النص  
الذي أراد پاول كراوس أن يفهم منه أن ابن سينا طعن في صحة نسبة « أثولوجيا » إلى  
أرسطو . وكل هذه مسائل على أكبر جانب من الأهمية .

وقد تُنَبِّه إليها وأهميتها منذ عهد بعيد . فقد اقتبس منها البيهقي<sup>(١)</sup> فقال : « قال أبو علي  
ابن سينا في بعض كتبه : فأما أبو الخير ( يقصد أبا الخير الحسن بابا بن سوار بن بهنام

(١) ثلث النظر هنا إلى أنه قد ورد اقتباس آخر عن هذه الرسالة في الفصل الذي عقده البيهقي  
لبحث النجوى فقال : « أما كتاب يحيى النجوى فظاهر شديد ... إلى قوله : « فإن انحلالها مبنية على  
فروع ( د ) أصول من كتاب السماع الطبيعي » ( ص ٣٩ — ص ٤٠ ، من نسخة كرد علي ) : وهذه  
الفقرة لا موضع لها هنا ولعلها مقحمة على النص ، أو لعلها كانت مسبوقة بقوله : « وقال أبو علي في أحد  
كتبه » ... أو ما أشبه هذا ، فإنها لا ترتبط بما قبلها ولا ما بعدها ، أو لعلها كانت في هذا الموضع من  
مسودات نسخة « تنمى صوان الحكمة » ولم ترتبط بما قبلها . وعلى كل حال فيجب التنبيه إلى أنها مأخوذة من  
الرسالة التي نحن بصدددها ( راجع بعد ص ١٢١ س ٥ — س ٩ مع الإيجاز والاختلاف شيتاق المباحثات .

أو بهرام ) فليس من عداد هؤلاء ( أى أهل بغداد ) ، ولعل الله يرزقنا لقاءه ، فيكون :  
إما إفادة ، وإما استفادة . وبعض الناسخين يكتب : « فأما أبو نصر » — وهذا غلط  
عظيم ، لأن أبا نصر الفارابي مات قبل ولادة أبي علي بثلاثين سنة » ( تنمى صوان  
الحكمة » = « تاريخ حكماء الإسلام » ص ٢٧ ، نشرة كرد علي ، دمشق سنة ١٩٤٦ ) .  
وهذا الاقتباس يرد في الرسالة التي نحن بصدددها ( بعد ص ١٢٢ س ٣ — س ٥ ) مع الإيجاز  
وبعض الاختلاف القليل في العبارة — مما يدل على أن الكتاب لم يكونوا يتحررون الدقة  
تماماً في إيراد الاقتباسات ، ولهذا لا يجوز الاعتماد كثيراً على اقتباساتهم في تحرير النصوص  
أو في بيان الإشارات إليها .

لكن الغريب في قول البيهقي هو تصحيحه للنص من « أبي نصر الفارابي » إلى  
« أبي الخير » ( الحسن بن سوار بن بهرام ) على أساس أن الفارابي مات قبل ولادة أبي علي  
ابن سينا بثلاثين سنة . وهذا تعليل عجيب ، لأن النص يقول : « وأما أبو نصر الفارابي فيجب  
أن يعظم فيه الاعتقاد ، ولا يُجْرَى مع القوم ( أى البغدادي ) في ميدان : فيكاد أن يكون  
أفضل من سلف من السلف . ولعل الله يسهل معه الالتقاء ، فتكون استفادة وإفادة » ( راجع  
بعد ص ١٢٢ س ٣ — س ٥ ) . فقوله : « ويكاد أن يكون أفضل من سلف من السلف » ،  
يدل دلالة قاطعة — إذا كان النص صحيحاً وليس مُقْحَماً كما نظن — على أن تعليل البيهقي  
فاسد كل الفساد ، مادام يتحدث عن هذا الشخص على أنه من السلف ، « وأفضل من سلف  
من السلف » . والذي أدى بالبيهقي إلى هذا الوهم هو أنه فهم من قول ابن سينا : « لعل  
الله يسهل معه الالتقاء ، فتكون استفادة وإفادة » ، أن الالتقاء هنا بالمعنى المادي ، أى  
الاجتماع معاً ، وحله على هذا التوهم خصوصاً قوله : « فتكون استفادة وإفادة » إذ فهمها على  
أنها استفادة وإفادة كنتيجة لاجتماعها وتبادلها الرأي . وإنما قصد ابن سينا من الالتقاء  
هنا ، الالتقاء في الآراء ، أعنى الاتفاق ، والاستفادة من كونهما متفقين فينتفع بعلم الفارابي  
( استفادة ) ويفيد الفارابي من هذا تأييد لآرائه من جانب ابن سينا . بل أخرى من هذا أن  
فهم قوله : إفادة ، بمعنى الاستفادة أيضاً ، لأن الفعل : أفاد ، لازم أيضاً ( إلى جانب كونه  
متعدياً ) : فهو سيفيد من أبي نصر ؛ وعلى هذا فقوله : اعادة ، تكرار لمعنى الاستفادة .  
ويتأيد هذا ضد البيهقي إذا لاحظنا من ناحية أخرى أن أبا الخير الحسن ابن سوار بن

بهرام<sup>(١)</sup> وقد ولد سنة ٣٣١ هـ ، وعلى الرغم من أننا لا نعرف تاريخ وفاته — وآخر سنة نعرفها له هي سنة ٤٠٧ هـ — فإننا نستطيع أن نمتد به إلى سنة ٤٢٠ على أكثر تقدير؛ فإذا عرفنا أن رسالة ابن سينا هذه تشير إلى فقدان كتاب « الإنصاف » ، وهو الحادث الذي وقع سنة ٤٢٥ ، فإن هذا الالتقاء المزعوم كان لا يمكن الإشارة إليه هنا اللهم إلا إذا فرضنا أن أبا الخير عاش أكثر من ٩٤ سنة !

لهذا يرى أن البقي هو الذي أخطأ ، وأن النص صحيح هو : « أبو نصر الفارابي » ، وليس « أبا الخير » ، فضلاً عن أن نصّاً يذكر اسم : « الفارابي » إلى جانب أبي نصر ، مما يستبعد معه مظنة خطأ النسخ .

ولندع هذه الرسالة ولنض إلى بقية الرسائل التي نشرناها ( أنظر بعد ص ٢٤٠ وما يليها ) . أما الرسالة رقم (١) فيلوح أنها من صنع أحد تلاميذ ابن سينا ؛ على أنها مضطربة كل الاضطراب ، لدخول فقرات من كتاب « المباحثات » في ثناياها . ولم نُننّ بنشرها هنا على حالتها تلك إلا لما فيها من أخبار تتصل بابن سينا مما يمكن الاستفادة منه في تأريخ حياته وصلاته بتلاميذه . أما « التذييل » في آخرها فيلوح أنه من وضع أحد الكتاب الذين ملكوا النسخة ثم وضع في الصُّلب ، أو لعله تمرينات من هذا الواضع للرسالة على مسائل وردت في ثنايا « المباحثات » .

أما الرسالة رقم ٢ فرسالة مهمة ، فيها أخبار قيّمة عن تاريخ كتاب « الإنصاف » على النحو الذي أفدنا منه آنفاً ، فضلاً عما فيها من فوائد عامة تتصل بتاريخ ابن سينا الروحي والمادى معاً .

ويتلو هاتين الرسالتين نسخة العهد الذي عهد ابن سينا لنفسه . وقد ذكره القفطي في « فهرست جميع كتب » ابن سينا فقال : « عَهْدُ كَتَبَهُ لِنَفْسِهِ » ( « أخبار الحكماء » ص ٢٧٢ س ٢٠ ، طبع مصر سنة ١٩٢٦ هـ = سنة ١٩٠٨ م ) . فلا شك إذاً في أن ابن سينا كتب عهداً عهداً به نفسه . وإنما الشيء الذي يثير الشك هنا هو أن العهد الوارد هنا قد أتى بصيغة الاثنين ، لا الواحد ، فقال : « هذا ما عهد الله به فلان وفلان بعد ما عرفنا

(١) راجع فيما يتصل به كتابنا : « التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية » ، ص ٨٧ — ص ٨٨ . ط ٢ القاهرة سنة ١٩٤٦ .

رَبِّهَا وإِلَهُمَا ، وواهب العقل والقوة لها ... عاهد الله أنهما يسيران بهذه السيرة ... » الخ ويستمر العهد كله على هذا النحو بصيغة المثني . وهذا غريب إن كان هذا عهد ابن سينا لنفسه . والشيء الذي يمكن أن يفسره استعمال صيغة المثني هو أن يكون العهد من جانبيه وجانب نفسه إلى الله ، فجعل الأنا والنفس شخصين غير عنهما بقوله : فلان وفلان — غير أن هذا التفسير لا يخلو من التعسف الشديد . ولهذا فإننا ندع هذه المشكلة كما هي مفتوحة على مصراعها ، حتى تكشف لنا وثائق أخرى عن وجه الحق فيها ، لأننا بأدواتنا الراهنة لا نستطيع الفصل في المشكلة ، ماذا نقول ! بل هي بالأحرى تدعو إلى الإجابة سلباً عن إمكان نسبة هذا العهد إلى ابن سينا .

وإلى هنا تنتهي نصوص ابن سينا ؛ وبها تنتهي النصوص المأخوذة عن المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة . فلنأخذ الآن في وصفها .

## — ٨ —

وصف المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية

الصفحة الأولى :

فيها : فهرست ما في هذه المجموعة الشريفة العالية :

- ١ — كتاب التعليقات للشيخ الرئيس
- ٢ — كتاب المباحث ( كذا ! ) للشيخ الرئيس .
- ٣ — كتاب المشرقين للشيخ الرئيس .
- ٤ — كتاب الإنصاف للشيخ الرئيس .
- ٥ — كتاب النفس لأرسطو شرح الشيخ الرئيس .
- ٦ — كتاب بيان ذوات الجمة للشيخ الرئيس .
- ٧ — كتاب المسائل العشرين للشيخ الرئيس .
- ٨ — كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطو طالس .
- ٩ — كتاب في حد الجسم للشيخ الرئيس .
- ١٠ — كتاب الإلهيات لأرسطو من تحرير الشيخ أبي منصور بن زيله .

١١ - كتاب السعادة للشيخ أبي علي بن مسكويه .

١٢ - كتاب قصة حي بن يقظان للقدمي مع شرح الشيخ الرئيس .

ثم فيها ختم أحد ما لكتبها : « من كتب الفقير عبد اللطيف صبحي » .

ثم تعلية أخرى فيها : « صار في < حوزة > الضعيف < سب > الشراء الشرعي البات القطعي بأربعة دنانير ودانق و ( هو ) محمد بن عبد الرحمن الكاكي الم ( معروف < بين الأصحاب بالارشاد المي > < في أوائل ذي الحجة سنة ٢ ... ( لا يظهر إلا هذا الرقم ) .

وعدد أوراق المخطوطة ٢٣٨ وهي غير مرقومة الصفحات في الأصل ، والمخطوطة رقيقة ومسطرة الصفحة ٢١ سطراً . والناسخ هو : عبد الرزاق بن عبد العزيز اسماعيل الفارابي الصفحاني وقد ورد ذكره في ص ٦٨ وبعده يرد : « عورض هذا بالأصل الذي انتسخ منه بقدر الطاقة والإمكان » ؛ وورد في ص ١١٦ وبعده : « عورض بالأصل الذي انتسخ منه بحسب الطاقة والإمكان » ؛ وكذلك في ص ١٣٨ وص ١٥٣ ، ١٩٣ . والنقطة بعضه مهمل ولا يسير على قاعدة مطردة ، والغالب في الفعل المضارع ألا ينقطع حرفه الأول .

والورق جيد لا خروم به ، ولكن في بعض الكلمات كشط ، وفي غالب هذه الأحوال تكتب الكلمة مرة ثانية أو بالهامش . والحروف كلها تقريباً غير مشكولة ، اللهم إلا علامة التنوين في آخر المنصوبات .

#### مشمتمل المخطوطة

١ - من ١ ب إلى ٦٨ أ : كتاب « التعليقات » للشيخ الرئيس .

بده : « بسم الله الرحمن الرحيم . ثقتي بالله وحده . الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

« إن العالم إنما يصير مضافاً إلى الشيء المعلوم بهيته تحصل في ذاته . وليس الحال في العالمية كالحال في التيامن والتياسر الذي إذا تغير الأمر الذي كان متيامناً لم تتغير هيته فيمن كانت له هذه الإضافة ، إلا تغير هذه الإضافة ، أعني التيامن ... » .

نهاية : « التصور البسيط العقلي هو أن لا يكون هناك تفصيل . لكن لكون مبدأ التفصيل والترتيب مثلاً إذا عرفت أن الله ليس بجسم قبل أن تأخذ في تفصيل البرهان عليه . فما لم يكن عندك اليقين بأنه ليس بجسم لم تشتغل بتفصيل البرهان عليه وربما برهن على هذا بالشكل الأول أو بالثاني أو بالقياس الشرطي . لكن ما لم يكن عندك مبدأ تصير به النفس خلاقة للبراهين المفصلة لم يمكن النفس أن تأتي بالبرهان عليه . وذلك المبدأ هو التصور البسيط العقلي . وهذا هو الملكة المستفادة من واهب الصور ويخرج به عقولنا من القوة إلى الفعل .

« آخر الموجود من هذه التعليقات . والله الحمد والمثنة » .

٢ - من ٦٨ ب إلى ١١٦ أ : كتاب « المباحثات » عن الشيخ الرئيس أبي علي بن عبد الله بن سينا رحمه الله .

بده : « بسم الله الرحمن الرحيم . بالعزير الحكيم أثق وعليه أتوكل . كتابي أطال الله بقاء الكيا الفاضل الأوحده ... » .

نهاية : « العقل إذا أدرك أشياء فيها تقدم وتأخر أدرك معها الزمان ضرورة ، ولكن لا في زمان ، بل في آن ، لأن العقل يعقل الزمان في آن . وتركيبه للقياس والحد يكون في زمان . إلا أن تصور النتيجة يكون في آن . »

٣ - من ١١٦ ب إلى ١٣٨ أ : « من كتاب المشرقيين » . وهو كتاب « منطق المشرقيين » الذي نشره محب الدين الخطيب ، القاهرة سنة ١٩١٠ .

٤ - من ١٣٨ ب إلى ١٤٣ أ : « ومن كتاب الإنصاف - شرح حرف كتاب اللام للشيخ الرئيس أبي علي بن سينا » .

بده : « قال : غرضه بقوله إن كانت الجواهر فاسدة فالكل فاسد - أن يثبت الجوهر المفارق للمادة . وقال في باب الزمان وأزليته : كيف يتصور قبل وبعد في الأشياء التي يختلف قبلها وبعدها ؟ فلا يوجد معاً [ في ] قبل وبعد إلا في زمان ... »

نهاية : « ... إلى أن تقع في محالات وقع فيها الذي قبلنا . ويمدُّ بعد هذا مذاهب التنوية ويُفندُها » .

٥ - من ١١٤٢ إلى ١١٤٦ : من شرح « أتولوجيا » من كتاب « الإنصاف » عن الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا ، والقسم الأول من ص ١١٤٢ إلى ١٤٣ ب س ٢٠ هو تكرار غير دقيق لما يرد بعد على صورة أدق في القسم الثاني الذي بعنوان : « تفسير كتاب أتولوجيا » ، ولكن فيه زيادة عن هذا الأخير وهي الموجودة من ص ١٤٣ ب س ٢٠ إلى ص ١٤٦ ا س ٦ .

بدء : « قال أرس (طو) : كل جوهر عقلي ، أى مفارق للمادة فقط ، أى ليس له وجود ولا كمال وجود إلا أن يكون عقلياً بريئاً عن المادة براءة مطلقة ... » .

نهاية : « ... لم يكن الوجود مشتملاً على جميع أنحاء الوجود الممكن ، فلم يجب أن نفى الوجود قبل الوصول إلى حيز الكون والفساد »

٦ - ١١٤٦ إلى ١٥٣ ب : « تفسير كتاب أتولوجيا من الإنصاف » عن الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا .

بدء : « الحمد لله ... ليس يعنى أن نفس الإنسان كانت موجودة قبل البدن مدة لا تنزع إلى بدن ولا تلابسه ... » .

نهاية : « وقال : النفس ليست تفسد في ذاتها الخاصة بها ؛ وكل ما يفسد إنما يفسد من ذاته الخاصة به . فالنفس إذن ليست تفسد . آخر الموجود من هذا » .

٧ - من ١١٥٤ إلى ١١٦٨ : التعليقات على حواشى كتاب النفس لأرسطوطاليس من كلام الشيخ الرئيس أبي علي ابن سينا .

بدء : « بسم الله الرحمن الرحيم . بالعزير الحكيم أثق وعليه أتوكل . الحمد لله رب العالمين ... المشركون : قد تحققنا من أمر النفس شرف الموضوع . فأما دقة البراهين ولطف المذهب فالذى يشتمل عليه هذا الكتاب من ذلك فهو دون ما في كتبه من أجزاء العلم الطبيعى . أما مموتها في العلم الطبيعى فظاهر ، لأنها تعرف أحوال الحرث والنسل ، ولأن السماء أيضاً تتحرك بالنفس . ويتبع ذلك توابع من علم الطبيعة ... » .

نهاية : « ... وأما أنه كيف يمكن بالعقل ، فليطلب من كتب المشركين . ولكنه إذا خصص بالزمان لم يمكن إلا أن يكون الإدراك بآلة جسمية . آخر ما وجد من ذلك » .

٨ - من ١٦٨ ب إلى ١١٨٧ : « بيان ذوات الجهة » عن الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا .

بدء : « الحمد لله كما يستأمله ، والصلوة على نبيه محمد وآله . وهذه الرسالة ضمنيتها ما تحقق عندي من الزاى الصواب في تكوين المقدمات ذوات الجهة ، والقياسات الكائنة عنها ، بعد كثرة البحث والاستعانة بالمقدمين ، وعلى غاية الاختصار . وقسمتها إلى مقالات . فهذه المقالة الأولى هي إنما تشير إلى تعريف المقول على الشكل سلباً وإيجاباً وتعريف المطلقة والموجبة ، وتناقضها وعكوسها ؛ وأصول مما افتتح به أول كتاب « أنولوطيقا » . المقالة الثانية في تعريف قوانين القياسات ذوات الجهة وتحصيل أحكامها والقول الحق في نتائجها . المقالة الثالثة في تعديد ضروب تلك القياسات بالفعل ... » .

نهاية : « ... فهذا غاية ما يمكننا أن نقوله على سبيل الاختصار . ونسال الله أن يعصمنا عن الزلل والخطأ برحمته » .

٩ - من ١١٨٧ إلى ١١٩٣ : عشرون مسألة سأل عنها الشيخ الرئيس أبو علي ابن سينا أهل المصر .

بدء : « بسم الله ... مسألة فيها ثلاث مسائل : تحديد الفيلسوف القديمة بأنها قول يوجب شيئاً لشيء أو يسلب شيئاً عن شيء . فهذا الحد مهما استعمل فيه الطريق المستقيم ، وقد عرفنا في كتاب طوييقا وغيره ضعف هذا الطريق ... » .

نهاية : « فليفعل ذلك المدعوون للصناعة من أهل الدهر ، وليقابل كل ذلك والسلام . آخر المسألة » .

١٠ - من ١١٩٣ ب إلى ١١٩٥ ب : « فصل في حرف اللام من كتاب ما بعد الطبيعة » لأرسطوطاليس الفيلسوف .

بدء : « بسم الله ... ولأن الجوهر يقال على ثلاثة أضرب : اثنان طبيعيان وواحد غير متحرك . فيجب أن نجعل كلامنا في هذا . ومن الاضطرار أن يوجد جوهر أزلى غير متحرك ؛ فإن الجوهر يتقدم على سائر الموجودات . فإن كانت جميع الجواهر فاسدة ... » .

نهاية : « لكن الرئيس ينبغي أن يكون واحداً » .

١١ — من ١٩٥ ب إلى ١٢٠٦ : كلام في حد الجسم عن الشيخ الرئيس أبي علي

ابن سينا :

بده : « بسم ... إني نظرت في رسالة قاضي القضاء أبي نصر الحسن بن عبد الله التي رسمها بأنها كلام على شبهة اعترض بها على حد الجسم ، فوجدتها غير مبنية على القوانين المنطقية والأصول الحسكية ، لكنها متجاوز فيها ومتسامح في تحقيق معانيها . فأردت أن أسير فصولها وأنامل أصولها ... »

نهاية : « ... بل إنما يمنع أن يكون لكل جسم معين بنفسه غير مقيس إلى خارج جهات بالفعل حتى تكون بحسب ما يوجد وحده له جهات بالفعل . والسلام . تمت الرسالة ولواهب العقل الحمد والشكر بلا نهاية ... »

١٢ — ١٢٠٦ ب إلى ٢٠٦ ب : « من جملة المجموع في الإلهيات » عن الشيخ أبي منصور

بن زيله .

بده : « الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل . » ويتلو هذا التحميد مباشرة هذا العنوان : « من حرف الألف الصغرى من كتاب ما بعد الطبيعة لأرسطوطاليس الفيلسوف » . وقد قارنا الموجود منها فوجدناه مطابقاً تماماً لترجمة اسحق بن حنين الموجودة في « تفسير ما بعد الطبيعة لابن رشد » ( نشرة بويج ، ج ١ ص ٣ — ص ٤١ ، بيروت سنة ١٩٣٨ ) ، ولكنه غير كامل . إذ لا يوجد إلا الفصل الأول ومنه : ١٩٩٣ ب ٣٠ إلى ٩٩٣ ب ١٢ ؛ ثم ينقص من ٩٩٣ ب ١٢ إلى س ١٩ ؛ ثم يرد من س ٢٠ إلى س ٣١ . ثم الفصل الثاني : ومنه : ١٩٩٤ ب ١ — ٣ ، ثم ينقص من س ٤ وبعض س ٥ ، أي الأمثلة الواردة ؛ ثم يرد من بعض س ٥ إلى س ٨ مع نقص الأمثلة ، وكذلك تنقص الأمثلة في س ٩ ؛ ويستمر النص حتى س ١٨ ، ثم ينقص من س ١٩ إلى ٩٩٤ ب س ٥ ؛ ثم يستأنف وينقص من س ٧ إلى س ٢٨ ؛ ثم يستمر حتى نهاية الفصل الثاني ، أي إلى س ٣١ .

وهذا يدل على أن الترجمة هنا هي قطعاً ترجمة اسحق بن حنين . وهذا يمكن أن يؤخذ دليلاً لترجيح أن الترجمة الواردة هنا لمقالة اللام ثم لشرح ثامسطيوس على مقالة

اللام — هي من عمل اسحق بن حنين . ويتأيد هذا من جهة أخرى إذا لاحظنا أنه ورد في المخطوطة فيما يتصل بالقسم الأول مع نص كتاب النفس في تعليقات ابن سينا عليه ( راجع قبل رقم ٧ ) أن ترجمة النص من عمل اسحق بن حنين . راجع ما قلناه من قبل .

ولما كان هذا النص ناقصاً كما شاهدنا ، وكان منشوراً بأكله في نشرة بويج المذكورة آنفاً ، فقد وجدنا أنه لا فائدة من نشره بعد ، خصوصاً وأنه لا يقدم قراءات مختلفة ذات أهمية عما ورد في تلك النشرة .

بده : « إن النظر في الحق صعب من جهة وسهل من جهة ؛ والدليل على ذلك أنه لم يقدر أحد من الناس على البلوغ فيه . »

نهاية : « ولا يمكن المتناهي أن يجوز ما لا نهاية له على طريق التزيد . »

وواضح من هذا أنه لا يوجد شيء « من جملة المجموع في الإلهيات » عن الشيخ أبي منصور بن زيله « وكل ما يوجد هو هذا الفصل من حرف الألف الصغرى من كتاب ما بعد الطبيعة » لأرسطو .

١٣ — من ٢٠٦ ب إلى ١٢١٠ ب : « من شرح ثامسطيوس لحرف اللام » .

بده : « الجواهر ثلاثة : منها جوهران طبيعيان ، وثالث جوهر متحرك . ونحن الآن في طلب هذا الجوهر الذي لا يتحرك . »

نهاية : « قد تعقل من ذاته أنه علة جميع الأشياء ومبدؤها . »

١٤ — من ١٢١٠ ب إلى ٢١٧ ب : « كتاب السعادة » للشيخ أبي علي بن مسكويه .

بده : « بسم الله ... الحمد لله الذي عم الخلق بنعمه ، وخص أوليائه بخصائص قسمه . أحده على ما أفاض من حكمته ، وأسأله إيزاع الشكر على منته ، والصلاة على نبيه وعترته . وبعد : فحقيق على من خصه الله بالهمة العالية ، ووفر حظاً من صحة الرواية . »

نهاية : « وعلمت أن له موقفاً حملته أولاً أولاً بمشيئة الله وعونه ، ولا قوة إلا به ، وهو حسبنا ونعم الوكيل ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين . »

١٥ — من ١٢١٨ ب إلى ١٢١٩ ب : « كتاب الشيخ السعيد أبي سعيد بن أبي الخير قدس الله

الله روحه إلى الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا ... وبعد . فأسأل مولاي ورئيسي جدد الله

عليه أنواع السعادة ، وحقق له نهاية الصدق والإرادة — سبب إجابة الدعاء وكيفية الزيارة وحقيقتها وتأثيرها في النفوس والأبدان ليكون تذكرة . ورأى الشيخ أعلى وأصوب . فأجابه الشيخ الرئيس بهذه : بسم الله الرحمن الرحيم . سألت بلفت الله السعادة القصوى ورشحك للمروج إلى الذروة العليا أن أوضح لك كيفية الزيارة وحقيقة الدعاء وتأثيرها في النفوس والأبدان . فأوضحها بقدر الطاقة والخوض في العلوم ... إن لهذه المسألة مقدمات ينبغي أن تعرف أولا حتى تستنتج منه المطالب وهي معرفة الموجودات الآخذة من المبدأ الأول وهو العلة الأولى المسماة عند الحكماء بواجب الوجود ... »

نهاية : « ... لاكتشاف التَّمُّ المُضَلِّ للنفوس الناطقة . فهذانا الله وإياك إلى تخلص النفوس من هذا المعرض الزوال ؛ فإنه لما يريد خير فقال والسلام » .

وقد نشرها محيي الدين صبرى الكردى في مجموعة سماها « جامع البدائع » ، سنة ١٩١٧ = سنة ١٣٣٠ هـ ، القاهرة ، مع اختلاف واضح أحيانا فيما بين نشرته ومخطوطتنا هذه .

ويتلاه دعاء أرسطاطاليس في ٤ س : « يا علة العلل ؛ يا قديما لم يزل ؛ يا منشىء مبادئ حركات الأول . يا من إذا شاء فعل . أسألك أن تحفظ حياتى مادمت في عالم الطبيعة ، وأن ترفنى إليك بخط مستقيم ، فإن المستدير لا نهاية له . إلمى ! إن حسناتى من عطايك ؛ وسيئاتى من قضايك ؛ فخذ مما أعطيت على ما قضيت حتى تمحو ذلك بذلك . يا إله كل موجود ، ويا كل شئ مذموم وأنت محمود ومعبود » .

وتتلو هذا ثلاث صفحات بيض يلوح أن المجموعة انتهت عندها . ولكن يوجد في المجلد نفسه بعد هذا :

١٦ — من ٢٢١ ب إلى ٢٣٨ ب : « قصة حى بن يقظان المقدسى » . وقد نشرت في « جامع البدائع » مع شئ من الاختلاف .

بدء : « وبعد : فإن إصرارك معشر إخوانى على اقتضائى شرح قصة حى بن يقظان هَرَمَ لجأجى في الامتناع ، وحلَّ عقدة عزمى في الماطلة والدفاع . فانقدت لمساعدتكم . وبالله التوفيق .

« إنه قد تيسرت لى حين مقامى بيلادى برزة برفقائى إلى بعض المنزهات المكتتفة لتلك البقعة .

« تيسرت : دل به على أن الأمور كلها متعلقة بتيسير الله تعالى إياها ... »  
نهاية : « ... بأمور أخرى تصدّه عن مراده من ذلك ، أو مكتوفاً بقوى أخرى تجاذبه وتصرفه عن رأيه فيكون حينئذ مكرها على الإعراض عنه ، ممنوعاً من الإقبال بالكلية عليه ؛ وهذه هي التي يُستماذ بالله منها ومن شرها وغائلتها . والله الميسر لما فيه الخير والسلام . وهو حسبنا ونعم الوكيل .

« وإنما هاجر إليه أفراد من الناس ، فيتلقاهم من فواضله ما ينوّه بهم ويُشعرهم احتقار متاع إقليكم هذا ؛ فإن انقلبوا من عنده انقلبوا وهم مكرمون » .

ولكن هذين الرقين : ١٥ و ١٦ مكتوبات كذلك بنفس خط الناسخ عبد الرزاق ابن عبد العزيز ابن اسماعيل الفارابي ، كما يظهر من مضاهاة الخطوط كلها ، فهي كلها بخط واحد .

ويلوح أن التحميد من عند الناسخ ، لأنه يتكرر بنفس الصيغة تقريبا في الكتب والرسائل الموجودة في هذه المجموعة .

### مقالات للاسكندر الأفروديسى

وهذه نشرناها عن المخطوطة رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق<sup>(١)</sup> ، وتاريخها سنة ٥٥٨ هـ = سنة ١١٦٢ م ، وفي أواخر بعض مقالاتها اسم المترجم لها ثم بيان النسخة المنقولة عنها . وبعيننا هنا ما يتصل بالمقالات التي نشرناها :

(١) أما المقالة الأولى فهي : « القول في مبادئ الكل بحسب رأى أرسطاطاليس » ؛ وقد نقلها من السرياني إلى العربية إبراهيم بن عبد الله النصراني الكاتب . ومن اليوناني إلى السرياني أبو زيد حنين بن اسحق . ونقل الناسخ هذه الترجمة « من خط توما في مستهل ذى القعدة سنة ٨٥٥ هجرية » (راجع بعد ص ٢٧٧) . فالترجمة إذن من السرياني

(١) عدد أوراقه ١٤٥ ، طول الورقة ٢٦ و عرضها ١٧ سم . وقد كتب عنها الأستاذ محمد كرد على مقالة في « مجلة المجمع العلمي العربي » بدمشق سنة ١٩٤٥ م ص ٣ — ص ٧ .



وذلك لرد على كسنوقراطيس في قوله إنه لما كان لكل جسم ما هيته الخاصة ، وهذه الماهية تمثل بشكل هندسي ، بثلاث خاص ، فإنه توجد مثلثات ، وبالتالي خطوط ، لا تقبل القسمة . فن الطبيعي إذاً أن نرى ذلك المشأى للتحمس ، ألا وهو الإسكندر الأفروديسي ، يرد على كسنوقراطيس في كثير من آرائه ، اقتفاءً لآثار أستاذه أرسطو — وتقصداً بأستاذه رئيس المذهب الذي يتبعه .

( د ) « مقالة للإسكندر في أنه قد يمكن أن يلتذ اللتذ ويحزن معاً على أرسطو » ، وهي شرح لقول أرسطو هذا الذي يمكن أن يستخرج من المقالة العاشرة ( فصل ١ - ٥ ) من « الأخلاق إلى نيقوماخوس » وإن لم نثر على نصه بحروفه . وهي أيضاً إذن ترجمة أبي عثمان سعيد الدمشقي ، وفقاً لما ذهبنا إليه .

( هـ ) « مقالة الإسكندر الأفروديسي في أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً على رأي أرسطوطاليس » ، وهي شرح لقول ورد في « الكون والفساد » لأرسطو . والترجمة لأبي عثمان سعيد الدمشقي أيضاً .

( و ) « مقالة الإسكندر الأفروديسي في أن المكون إذا < استحال > استحال من ضده أيضاً معاً على رأي أرسطوطاليس » ، وهي شرح لقول أرسطو في « الكون والفساد » إن الشيء المكون يستحيل من عدمه ويستحيل من ضده معاً . وهي ترجمة أبي عثمان الدمشقي كذلك .

( ز ) « مقالة الإسكندر في الصورة وأنها تمام الحركة وكالها على رأي أرسطو » ، وفيها يشرح ما ذكره أرسطو في « السماع الطبيعي » من أن الصورة هي تمام الحركة والصورة ، ويلخص رأيه في الحركة والصورة . وهي أيضاً ترجمة أبي عثمان الدمشقي .

( ح ) « مقالة الإسكندر في إثبات الصور الروحانية التي لا هيولى لها » ، وهي مقالة لا يشير فيها إلى أرسطو وأقواله ، ويقلب عليها الطابع الأفلاطوني . من ترجمة أبي عثمان الدمشقي .

( ط ) « مقالة الإسكندر في أن الفعل أعم من الحركة على رأي أرسطو » ، وفيها يشرح ما قاله أرسطو في « السماع الطبيعي » من أن الفعل أعم من الحركة ، رداً على الذين تشككوا في صحة هذا القول .

( ي ) « مقالة الإسكندر الأفروديسي في « الفصول » ترجمة أبي عثمان سعيد بن يعقوب الدمشقي ؛ وفي حواشيتها تعليقات لأبي عمرو الطبري عن أبي بشر متى بن يونس القناني » ، وهي « مقالة الإسكندر في أن الفصول التي بها يقسم جنس من الأجناس ليست واجب ضررة أن تكون توجد في ذلك الجنس وحده الذي إيتاه تقسم ، بل قد يمكن أن تقسم بها أجناس أكثر من واحد ليس بعضها من نتائج بعض » ، كما يرد في المستهل ( انظر بعد ص ٢٩٥ س ٥ - س ٧ ) .

تلك هي المقالات التي يحتويها مخطوطنا هذا للإسكندر الأفروديسي . ونحن نعلم أن ابن النديم ذكر له أسماء ١٥ مقالة دون أن يشير إلى من ترجمها ؛ أسقط منها القفطى أربعاً وهي ٣ ، ٤ ، ٧ ، ٨ ، فلم يبق غير ١١ اسماً . ثم يأتي ابن أبي أصيبعة فيقدم ٤٠ اسماً لمؤلفات الإسكندر المفردة عدا ٩ شروح لكتب أرسطو . وفي مخطوط الإسكوريال رقم ٧٩٤ ( راجع الفهرست الذي وضعه كاسيري : ١ : ٢٤٢ Casiri ) نجد ١٧ مقالة على الأقل هي :

١ — مقالة في الرد على جالينوس في مادة الممكن ، ترجمة إسحق بن أبي الحسن ابن إبراهيم .

٢ — مقالة في اللون وأى شيء هو على رأي الفيلسوف ( أى أرسطو ) ، ترجمة أبي عثمان سعيد الدمشقي . وتوجد منها نسخة في برلين ( راجع فتششتين : ١ : ٨٧ Wetzstein )

٣ — مقالة في أن الإبصار لا يكون بشعاعات تنبث من العين والرؤ على من قال بانبثاث الشعاع . وتوجد منها نسخة أيضاً في مخطوطة برلين السابقة .

٤ — مقالة في الحس والحسوس على رأي أرسطوطاليس . ويوجد منه نسخة في المكتبة الأهلية بباريس رقم ١٤٣٨٥ ؛ ولعلها التي يشير إليها ابن أبي أصيبعة بعنوان : « مقالة تتضمن فصلاً من المقالة الثانية من كتاب أرسطوطاليس في النفس » ( ١ - ١ ، ص ٧١ ) .

٥ — مقالة في تأثير الأجرام السماوية وتديرها ؛ ويظن اشتينشيدر ( « التراجم العربية عن اليونانية » ، ص ٩٥ تحت رقم ٥ ) أنه شرح « الآثار العلوية » ، ويتساءل ما إذا كان المقصود هو كتاب « العناية » . لكننا نرجح أن تكون الإشارة إلى ما ذكره ابن أبي أصيبعة ( ج ١ ص ٧٠ ) بعنوان : « رسالة في العالم وأى أجزائه تحتاج في ثباتها ودوامها إلى تدبير



أجزاء أخرى» أو إلى المقالة الأخرى (١٠ ص ٧١) بعنوان: «رسالة في القوة الآتية من حركة الجرم الشريف إلى الأجرام الواقعة تحت الكون والفساد»، أو لعلها رسالة أخرى لم ترد عند ابن أبي أصيبعة كما هي الحال بالنسبة إلى أكثر المقالات التي نشرناها هنا.

٦ — «مقالة في الرد على من قال إنه لا يكون شيء إلا من شيء».

٧ — «مقالة في قوام الأمور العامة» أو كما يقول «الفهرست» كتاب «الأصول العامة» (ص ٣٥٤ طبع مصر).

٨ — «في العناية» على رأي ديموقريطس وأبيقورس وآخرين، ولعله الذي ذكره موسى بن ميمون بعنوان: «في التدبير» («دلالة الحائرين»، ٣: ١٦ ص ١١١) كما يقول اشتينشيدر (تحت رقم ٢٨، ص ٩٥). لكننا نرجح أن تكون هي التي ذكرها ابن أبي أصيبعة بعنوان: «مقالة في الأمور العامة والكلية وأنها ليست أعياناً قائمة»، لأن هذا هو المعنى الحرفي الدقيق للعنوان الذي يقدمه كاسيري.

٩ — مقالة في «إثبات الصور الروحانية التي لا هيولى لها». وهي رقم ٨ في نشرتنا هذه. وهي ترجمة أبي عثمان سعيد الدمشقي. وإذا فهي نسخة أخرى لنفس الترجمة التي نشرناها.

١٠ — «مقالة في أن الزيادة والنموها في الصورة لا في الهيولى»: ولم نثر عليه بهذا النص أو ما يشبهه في كتب التراجم؛ وهي من ترجمة أبي عثمان سعيد الدمشقي؛ ولهذا نظن أنها تدخل ضمن المقالات الأخرى التي لم ترد في ثبت ابن أبي أصيبعة. وتوجد له ترجمة لاتينية في أربعة مخطوطات بالمكتبة الأهلية بباريس وكبرديج<sup>(١)</sup>.

(١) هي بأرقام (١): ١٦٦٠٢ (ورقة ١١٩ وجه إلى ورقة ١١٩ ظهر)، (٢): ٦٤٤٣ (ورقة ١٩٤ وجه إلى ١٩٣ وجه)؛ (٣): ٦٣٢٥ (ورقة ٢٣١ ظهر إلى ورقة ٢٣١ ظهر) — في المكتبة الأهلية بباريس؛ ثم (٤): برقم ٩٩٦ [٤٩٧] (ورقة ٥٣)، كابوس كوليج بكمبريدج Cambridge, Caius College.

ولا نعرف بعد ما إذا كانت هذه المقالة منترجة من شرح الإسكندر على «الكون والفساد»، لأن النص اليوناني مفقود، والترجمة اللاتينية للأخوذة عن العربية والباقي حتى الآن، ناقصة. ونحن نعلم أن الإسكندر شرح هذا الكتب كله وأن هذا الشرح نقله أبو بكر بن يونس إلى العربية، ونقل قسطا بن لوقا شرح المقالة الأولى («الفهرست»، ص ٣٥١ س ١٠ — ١١ طبع مصر بلا تاريخ).

وراجع فيما يتصل بهذه المقالة في ترجمتها اللاتينية، ج. تيري: «حول قرار سنة ١٢١٠: ٢٠ — الإسكندر الأفروديسي»، ص ٩٧ — ص ١٠٠، باريس سنة ١٩٢٦ G. Théry, O. P. Autour du Décret de 1210: II. Alexandre d'Aphrodise

١١ — مقالة في المادة والعدم والكون وحل مسألة لناس من القدماء أبطلوا بها الكون من كتاب أرسطوطاليس في «سمع الكيان».

١٢ — مقالة في مبادئ الكل على رأي أرسطوطاليس. ولم يذكر كاسيري اسم المترجم. وهي المقالة الأولى التي نشرناها هنا.

١٣ — مقالة في العقل على رأي أرسطوطاليس. ولا يذكر كاسيري مترجمها، وهو إسحق بن حنين الذي كتب عليها تعلية باسمه.

١٤ — مقالة في الأضداد وأنها أوائل الأشياء على رأي أرسطوطاليس.

١٥ — مقالة في الهيولى وأنها معلولة مفعولة.

١٦ — مقالة في أن القوة الواحدة تقبل الأضداد جميعاً على رأي أرسطوطاليس — فيما يفترضه اشتينشيدر.

١٧ — مقالة في الفرق بين الهيولى والجنس، ترجمة حنين. وذكر ابن أبي أصيبعة هذه المقالة مرة أخرى بعنوان مختلف قليلاً هو: مقالة في الفرق بين المادة والجنس. وليحيى بن عدى شرح عليها.

وبضيف اشتينشيدر إليها (ص ٩٦ — ص ٩٧):

١٨ — كتاب النفس، وقد نمته حاجي خليفة (٥: ١٦٤ برقم ١٠٥٧٩) بأنه «تلخيص»؛ ترجمه إسحق بن حنين إلى العربية وترجمه إلى العبرية صمويل بن يهودا من مرسليليا سنة ١٣٢٥. وقد ترجمه إلى الألمانية اشتينشيدر ونشره ف. برونر Bruns مواضيع عديدة منه في نشرته للمؤلفات الصغرى للإسكندر (برلين سنة ١٨٨٧) *Alexandri scripta minora* وللغارابي «شرح مقالة الإسكندر الأفروديسي في النفس على جهة التعليق» (ابن أبي أصيبعة، ج ٢ ص ١٣٨ س ٢٨).

١٩ — في الزمان، وقد ترجمها جرارد دي كرمونا إلى اللاتينية، وذكرها البيروني في كتاب «ما للهند من مقولة» (الترجمة الإنجليزية ج ١ ص ٣٢٠).

٢٠ — كتاب تاريخي ذكر باسم الإسكندر (راجع: اشتينشيدر: «الغارابي»، ص ١٧٥).

٢١ — قوانين القراسة بشرح الإسكندر، ولعله كتاب مهدى إلى الإسكندر (الأكبر؟).

٢٢ — كتاب في التوحيد، في مخطوطة باريس اللاتينية برقم ٦٤٧٣ ترجمة جيرارد الكريمنى، يذكر نسبتها في أولها إلى الإسكندر وفي آخرها إلى الكندي، ويفضل لوكلير (٢ : ٤٩٤) أن تنسب إلى الأخير لوجود كتاب بهذا الاسم في ثبوت مؤلفات الكندي. وفي مخطوطة الانجلكا (في روما Angelica H 10 n. II) تنسب هذه المقالة في آخرها أيضاً إلى الإسكندر. وابن أبي أصيبعة يذكر للإسكندر كتابين بهذا العنوان : « كتاب في التوحيد » ؛ « كتاب آراء افلاسة في التوحيد » (ج ١ ص ٧٠) ؛ على أنه في بدء الترجمة اللاتينية يقال : « هذا الكتاب يمكن أن يقسم إلى جزئين ». فهل هذان هما هذه المقالة مقسمة إلى جزئين ؟ مسألة في حاجة إلى تأمل وبحث وفقاً للنصوص والترجمات اللاتينية التي بأيدينا .

ونحن لو نظرنا الآن في هذا الثبوت بالمقالات الواردة في مخطوطة الأسكور يال رقم ٧٩٤، وجدنا أن فيها مقالتين على الأقل لم ترد في ثبوت ابن أبي أصيبعة وهو أكمل ثبت بكتب الإسكندر الأفروديسي أوردته كتب التراجم العربية . وهذا يدلنا على أن ثمت مقالات أخرى نسبت إلى الإسكندر ولم ترد في تلك الأثبات، ولعل في هذا مفتاحاً لما نجد في نشرتنا هذه . فإننا نرى فيها عشر مقالات لم يذكر ثبوت ابن أبي أصيبعة غير أربع منها ، هي : (١) القول في مبادئ الكل على رأى أرسطوطاليس ؛ (٢) مقالة في أن الفصول التي بها ينقسم جنس من الأجناس ليس واجب ضرورة أن تكون إنما توجد في ذلك الجنس وحده الذي إياه تقسم ، بل قد يمكن أن يقسم بها أحياناً أكثر من واحد ليس بعضها مرتباً تحت بعض ؛ (٣) مقالة في إثبات الصور الروحانية التي لا هيول لها ؛ (٤) مقالة الإسكندر الأفروديسي في أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً .

بيد أننا نستطيع أن نضيف إليها أيضاً المقالة الواردة في نشرتنا تحت رقم ٣ وهي « مقالة الإسكندر الأفروديسي في الرد على كسنوقراطيس » (هكذا يجب أن تصحح كما أشرنا آنفاً) في أن الصورة قبل الجنس وأول له أولية طبيعية ، إذ يغلب على الظن أنها هي بعينها المقالة التي ذكرها ابن أبي أصيبعة بعنوان : « مقالة في الرد على من زعم أن الأجناس مركبة من

الصور ، إذ كانت الصور تنفصل منها » ، فإن هذا العنوان بهذا التفصيل هو بعينه موضوع تلك المقالة .

فالباقى إذن خمس مقالات هي : ٩، ٧، ٦، ٤، ٢ . أما ما يمكن أن يستخرج من المخطوطة رقم ٧٩٤ بالإسكور يال فهو رقم ١٦ وهو المقالة رقم ٥ في نشرتنا هذه وهي : « مقالة الإسكندر الأفروديسي في أن القوة الواحدة يمكن أن تكون قابلة للأضداد جميعاً على رأى أرسطوطاليس » . وعلى هذا فيكون الباقي هو : ٧، ٦، ٤، ٢ ، وهي التي لم يرد ذكرها لافي مخطوطة الإسكور يال ولا في ثبوت ابن أبي أصيبعة . وهذه المقالات تتناول مسائل مأخوذة من كتب أرسطو : « السماع الطبيعي » و « السكون والفساد » كما يشار إلى هذا صراحة في مستهل هذه المقالات ؛ والمقالة الرابعة أغفلت اسم الكتاب ولعل ذلك لنقص في المخطوطة الأصلية المنقولة عنها مخطوطتنا هذه ، أو بسبب النسخ اللاحقة ، وهو الأرجح لأن الناسخ يقول إنه نقل هذه عن نسخة المترجم نفسه ، أبى عثمان سعيد الدمشقي ، فمن غير المحتمل أن يكون السقط في نسخته ، فاعمل الناسخ هو الذي لم يستطع قراءة اسم الكتاب فسقط من نسخته هو . أما المقالة الثانية فتتناول مسائل وردت خصوصاً في « السماع الطبيعي » ثم كتاب « النفس » وإن لم يشر صراحة في صلبها إلا إلى هذا الأخير ، كتاب « النفس » .

وإننا لنعرف من ناحية أخرى أن المقالات العشر في نشرتنا هذه قد ضاع أصلها اليوناني ولم يبق غير الترجمة العربية ثم اللاتينية أو العبرية المأخوذة عنها . ولهذا فلا سبيل إلى البحث في هذا الجانب ؛ إنما الشيء الذي يمكن أن يوضع موضع البحث هنا هو ما إذا كان بعض المقالات الواردة هنا قد أخذ عن شرح الإسكندر ، خصوصاً في شرحه على « السماع الطبيعي » و « السكون والفساد » — وهي مسألة سنعرض لها بالتفصيل في الجزء الثانى من هذا الكتاب . أما الآن فلا نستطيع أن نقرر شيئاً يقينياً عنها ، إنما نرجح — بلا مرجح يقينى من دراسة الوثائق الباقية — أنها منفصلة عن هذا الشرح ، ولعلها أن تكون تاليف جزئية كتبها الإسكندر الأفروديسي مفردة لأنها لم تجد مجالاً في داخل الشروح .

أما المقالات الظاهرة الاستقلال بنفسها فهي ١٠، ٨، ٣، ١ .

فرقم ١ وهي : « القول في مبادئ الكل على رأى أرسطوطاليس » مقالة مهمة وكان

لما أثرها في الفكر العربي ، ومن بين الذين أشاروا إليها وأشادوا بها موسى بن ميمون في « دلالة الحائرين » ( ٢ : ٣ ) وسنعود إلى تفصيل القول في هذه الناحية في الجزء الثاني من هذا الكتاب . وقد انفتحت المصادر الرئيسية الثلاثة على ذكرها وهي : « الفهرست » ، والقفطي وابن أبي أصيبعة .

ورقم ٣ فيها رد على كسنوقراطيس في أن الصورة قبل الجنس ، وأن الأجناس مركبة من الصور ، وهو رأى تعرض له بالنقد كذلك أرسطو على نحو ما أشرنا آنفاً .

ورقم ٨ ذات طابع أفلاطوني واضح ، ولعلها تمثل دوراً متأخراً في فكر الإسكندر ، أو هي على الأقل تمثل نهاية تطور المشائية في ذلك العصر بعد أن مزجت بعناصر أفلاطونية واضحة في القرنين الأول والثاني بعد الميلاد .

ورقم ١٠ لا تقل كثيراً في أهميتها عن رقم ١ ، من الناحيتين المذهبية والتاريخية ، وفيها أقوال تلفت النظر بالنسبة إلى موقف الإسكندر من المشائين ، كقوله : « فلما استعملت في شرحي لذلك القول ( يشير إلى تفسيره لقول لأرسطوطاليس في كتاب « المقولات » ) كما يوجد في تفسيرى لذلك الكتاب ، عدلتى بعض الناس على أتى جريت على رأى المشائين في قولى إنه قد يوجد فصول واحدة بأعيانها مقسمة لأجناس أكثر من واحد » ( انظر بعد ص ٢٩٥ س ١٥ - ١٧ ) . فهل كان الإسكندر لا يعد نفسه مشائياً على الرغم من حرصه على مذهب أرسطو وعنايته بكتبه وتوفير نشاطه كله على شرحها ؟

ويرد في عنوان هذه المقالة أن « في حواشيتها تعاليق لأبى عمرو الطبرى عن أبى بشر متى بن يونس القتاتى » . ويلاحظ أن أبا عمرو الطبرى هذا كان تلميذاً متوفراً على العمل مع أبى بشر متى . فقد ذكر ابن النديم في كلامه عن كتاب « الحس والمحسوس » لأرسطو أنه لا يُعرف لهذا الكتاب « نقلٌ يعول عليه ولا يذكر ، والذي ذكر أن شيئاً يسيراً علّقه الطبرى عن أبى بشر متى بن يونس » ( ص ٣٥٢ س ٤ - ٦ ، طبع مصر بدون تاريخ ) . فهو إذن من تلاميذه الذين كانوا يأخذون عنه تعاليق ؟ وهذا هو ما جرى له بالنسبة إلى رسالتنا هذه .

كل هذا ولم تعرض لمسألة صحة نسبة هذه المقالات كلها أو بعضها إلى الإسكندر

الأفروديسى ، فهذه مشكلة أخرى تركنا بابها هنا مفتوحاً كله للبحث المقبل ، ولم يكد يتعرض لها أحدٌ حتى الآن ممن كتبوا عن الإسكندر <sup>(١)</sup> . فالى أن نستطيع نشر كل ما بقى للإسكندر من مؤلفات في العربية ، نرجى البحث كله في هذا الباب .

## مقالة ثامسطيوس في الرد على مقسيموس في تحليل الشكل الثاني والثالث إلى الأول

وهي أيضاً عن المخطوطة رقم ٤٨٧١ عام بالمكتبة الظاهرية بدمشق . وتتناول المشكلة المشهورة في المنطق الشكلى باسم رد القياس ، أعنى رد الأشكال الناقصة وهي الثاني والثالث ( والرابع ، منذ أيام جالينوس في القرن الثاني بعد الميلاد ) إلى الشكل الأول ، والمبررات لهذه العملية . ونحن نعلم ما أثر حول قيمة هذه العملية ودواعيها من جدل لا يزال محتدم الأوار حتى اليوم بين فريق القائلين باستقلال كل شكل من الأشكال الثلاثة عن الآخر في وظيفته وطبيعة البرهنة فيه وبين فريق المؤيدين لعملية الرد اعتماداً على أن مبدأ القياس هو مقالة الكل واللاشى وهي لا تظهر بوضوح إلا في الشكل الأول ، فلا بد من بيان إمكان رد الشكلين الآخرين إليه حتى يقوموا بما الآخرون على مقالة الكل واللاشى هذه . وتزعم الفريق الأول من بين الحداثين لاشلييه وجوبلو ، بينما جمهور المنطقة خصوصاً منذ العهد الاسكلانى على الأخذ بعملية الرد وتبرير دواعيها ، إيفالاً في السبيل التي دل عليها أرسطو . وإذا كان المنطقة العرب لم يعنو ببيان عملية الرد وكيفية القيام بها كما فعل الاسكلاونيون والحداثون ، فإنهم مع هذا عنواناً بآثاره مشكلة استقلال الشكلين الثاني والثالث عن الأول ، وعلى رأسهم ابن سينا . قال قطب الدين محمد بن محمد الرازى التتحاتى ( المتوفى سنة ٥٧٦٦ هـ = سنة ١٣٦٤ م ) في شرحه على « مطالع الأنوار » لسراج الدين محمود الأرموى

(١) راجع خصوصاً ج . ثيرى : حول قرار سنة ١٢١٠ : ٢ - الإسكندر الأفروديسى : O. P. Autour du décret de 1210: II. - Alexandre d'Aphrodisie. Aperçu sur l'influence de sa noétique . باريس سنة ١٩٢٦ . غير أن بعض ما كتبه عن تأثير كتاب « في النفس » الاسكندر في الفلاسفة العرب ، وخصوصاً الكندي ، يجب أن يؤخذ باحتياط ، فضلاً عن مواضع أخرى وردت فيها أخطاء تاريخية ظاهرة ، وسنشير إلى هذا بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الكتاب .

(المتوفى سنة ٦٨٩ هـ - سنة ١٢٩٠ م) : « وذكر الشيخ ( = ابن سينا ) في « الشعاء » أن هذين الشكلين ، أى الثانى والثالث ، وإن كانا يرجعان إلى الشكل الأول ، فلهما خاصية : وهى أن الطبيعى والسابق إلى الذهن فى بعض المقدمات أن يكون أحد طرفيهما موضوعاً على التعيين ، والطرف الآخر محمولاً ؛ حتى لو عكس كان غير طبيعى وغير سابق إلى الذهن . . . فإذا أُلْقَتْ المقدمات على وجه يراعى فيها الحمل الطبيعى والسابق إلى الذهن أمكن أن لا ينتظم على نهج الشكل الأول ، بل على أحد هذين الشكلين : أى الثانى والثالث ، فلا يكون عنهما غنية . وهذا بعينه يعرفنا الشكل الرابع لجواز أن لا تنتظم المقدمات على وجه يراعى فيها الأمر الطبيعى أو السابق إلى الذهن إلا عليه . وهاهنا فائدة أخرى . وهى أن بعض ضروب الأشكال الثلاثة لا يترد إلى الشكل الأول ، فنحس الحاجة إليها عند استحصال المجموعات المتعلقة بها . وقال ( أى ابن سينا ) فى « الإشارات » : « كان أن الشكل الأول وُجِدَ كاملاً فاضلاً جداً بحيث تكون قياسته ضرورية النتيجة بئنة بنفسها لا يحتاج إلى حجة ، كذلك وُجِدَ الذى هو عكسه ( أى الشكل الرابع ) بعيداً عن الطبع يحتاج فى إثباته قياسته إلى كلفة شاقة متضاعفة ، ولا يكاد يسبق إلى الذهن والطبع قياسته ؛ ووُجِدَ الشكلان الآخران — وإن لم يكونا بَيَّنَّ القياسية — قريبين من الطبع ، يكاد الطبع الصحيح يفتن لقياسيتهما قبل أن يبين ذلك ، أو يكاد يبين ذلك يسبق إلى الذهن من نفسه فيلاحظ كمية قياسته عن قريب . فهذا صار لها قبول ، ولعكس الأول ( أى الرابع ) أطراخ ، وصارت الأشكال الاقترانية الحلية الملتفت إليها ثلاثة . وهو كلام جيد »<sup>(١)</sup> . وفى هذا عرض أيضاً لمدى معرفة العرب بعملية الرد ، وذلك فى قوله : « إن بعض ضروب الأشكال الثلاثة لا يترد إلى الشكل الأول » .

ومن هنا كانت أهمية مقالة ثامسطيوس هذه ، فهى تدلنا على طريق نفوذ هذه المشكلة المنطقية إلى العالم العربى ، وإلى أى مدى كانوا على علم بما أثر حولها خصوصاً فى العصر اليونانى المتأخر ، وإلى أى مدى كان ينتظر منهم أن يتوسعوا فيه كما فعل رجال العصر الاسكلافى فى الغرب فى العصر نفسه . اللهم إلا إذا كشفت المخطوطات الجديدة فى المنطق العربى —

(١) « لوامع الأسرار شرح مقامع الأنوار » ، ناقط البرازى النجاشى ، ص ١٨٨ — ص ١٨٩ ، طبع استانبول سنة ١٢٧٧ هـ = سنة ١٨٦٠ م .

وما أكثر ما لم ينشر منها ! — عن بيان أكثر تفصيلاً لما ضلوه فى هذا الباب . ومقالة ثامسطيوس هذه فى الرد على مقسيوس . ومقسيوس هذا هو الذى ذكره ابن النديم من بين مفسرى كتب أرسطو فى المنطق ( ص ٣٥٧ س ١٤ ، طبع مصر ) ، وإن لم يذكر له تفسيراته عند كلامه عن كتب أرسطو وشروحها ، ولعل ذلك لأنه لم يترجم منها شيئاً إلى العربية . كذلك ذكره القفطى فقال : « ماكسيمس : فيلسوف حكيم رومى ، معروف يشرح شيئاً من كتب أرسطوطاليس . ذكره المترجمون فى جملة الفلاسفة الذين تعرضوا لشرح كتبه » ( « أخبار الحكماء » ، ص ٢١١ س ٧ — ص ٨ ، طبع مصر سنة ١٣٢٦ هـ = سنة ١٩٠٨ م ) . ومن هذه الرواية أيضاً يمكن أن يستخرج أنه لم يخرج من شروحه شيئاً إلى العربية .

وإنما التعرف من المصادر الأوربية أن مقسيوس الأزيميرى قد عاش فى القرن الرابع بعد الميلاد ، وكان ينسب إلى مدرسة إيامبليخوس . كان من أسرة واسعة الثراء والجاء ، وكان له تأثير كبير على الإمبراطور يوليانس الصابى ، خصوصاً بتأثير الأعمال السحرية التى كان يقوم بها والمعجزات التى أظهرها أمامه ؛ لكنه كان شديد الاعتداد والكبرياء فولد نفسه الكثير من الأعداء ، حتى إنه لما توفى يوليانس اضطهد وزج به فى السجن . ومم يروون أن زوجه طلبت إليه أن ينتحراً معها ، وصبت له السم ، لكنه لم يجد الشجاعة فى نفسه بينها هى شربت كأس السم وحدها . ثم عاد من جديد إلى البلاط الإمبراطورى ، بيد أنه اتهم فى مؤامرة فأعدم حوالى سنة ٣٧٠ م .

ولقد كانت عناية مقسيوس منصرفه خصوصاً إلى أعمال السحر . وكان معجباً بقوة الطبيعة وعظمتها ، غير عابى بالأقوال والبراهين . غير أن أمونيوس (راجع فيثس : « أورغانون أرسطو » ، ج ١ ص ٤٥ Waitz, Organon d'Aristote) يقول إن مقسيوس قد اهتم كذلك بالمسائل المنطقية ، وكان يرى رأى إيامبليخوس وفورفوروس فى أن أقيسة الشكلين الثانى والثالث صحيحة بنفسها ، ودافع عن هذا رأى ضد ثامسطيوس ، فكان بينهما صراع احتكام فيه إلى الإمبراطور يوليانس ، فحكم فى صالح مقسيوس<sup>(١)</sup> .

(١) راجع مقال فكتور بروشار ، فى « دائرة المعارف الكبرى » الفرنسية ، ص ٢٣٩ — ١٤٣٩ ، Victor Brochard, artic. Maxime de Smyrne, in Grande Encyclopédie .

وما هي ذي رسالة ثامسطيوس في الرد على مقيسيموس في هذه المسألة : وهي : هل البراهين القياسية عند أرسطو متساوية في قوة البرهان ؟ أعني هل البراهين المقودة في الشكلين الثاني والثالث ينظر إليها على أنها أقسية ناقصة *ἀτελείς συλλογισμοί* ، أو هي مثل براهين الشكل الأول كاملة ؟ أما مقيسيموس فكان يرى الرأي الثاني ، بينما ثامسطيوس ، وهو الشاقي المتأخر ، قد عاد يتمسك بممود المنطق الأرسطي ، فينظر إلى الشكلين الثاني والثالث على أنها ناقصان .

— ١١ —

### منهجنا في النشر

والمنهج الذي اتبعناه هنا في النشر منهج بسيط ، و بقدر ما هو بسيط هو خصب دقيق معاً : وهو أن نجد قراءة المخطوط عن تدبرٍ وحسن فهم . وهذا مبدأ على الرغم من بساطته ووضوحه كثيراً ما أغفله الناشرون أو بالأحرى أجفلوا منه . وكأني من أخطاء في تحقيق النصوص لم يكن السبب فيها إلا عدم إجادة القراءة ! وليس الأمر في النشر أمر عدد المخطوطات وكثرة اختلافات القراءة ؛ إنما المهم أن تقدم للناس — على أساس ما تيسر لك من مخطوطات ، قلت أو كثرت أو كانت وحيدة — نصاً جيداً يحاكي تماماً ما في الأصول المخطوطة بعد تدبرها تمام التدبر . فالذين مارسوا المخطوطات يعرفون أن تمت أحوالاً لا حصر لها من إهمال النقط أو تشابك الحروف أو تقلب النقط من فوقها واضطرابها بين حروف الكلمة الواحدة أو الكلمات المتجاورات . ومثل هذه الأحوال لا يمكن أن تعد اختلافات في القراءات ، إنما هي عوارض شخصية في المخطوطات ، يجب أن يستقرها الناشر لنفسه أثناء قراءته الأولى للمخطوطة ثم يعين — نفسه أيضاً — أحوال اطرادها حتى يتهيأ له جهاز تحليلي لحسن القراءة . وإلا ، فتكون النتيجة أن يضل القارئ إذا ما ذكر في الجهاز النقدي كل ألوان الإهمال أو الكهفوات الهيئية لسقطات القلم ، فلا يستبين ما إذا كان بإزاء اختلاف قراءة أو مجرد مخالفة خطية أو قلمية تافهة ومفهومة . ولهذا فلسنا نتردد في اتهام أولئك الذين يلجأون إلى هذه الطريقة بالعجز عن فهم النصوص وقراءتها ، أو بالتمويه على القارئ بوضع جهاز نقدي ضخيم يحشو بهذه الاختلافات المزعومة ليدخل في

رُوعه أن الناشر قد بذل مجهوداً هائلاً ، والحق أنه لم يبذل شيئاً أكثر من جهد النسخ والنسخ معاً ، دون أن يبذل أى مجهود في الفهم وتدبر المقروء . ومع هذا ترام يصيحون ملء أصدقهم ، وتصف ألسنتهم الكذب : إن هذا هو المنهج العلمي الصحيح ! مع أن الأولى بهم أن يسموه : منهج الإحصاء الآلي العاجز .

ولكم رأينا في مقارنتنا لبعض النصوص التي نشرها هؤلاء « الناشرون » المزعمون بالأصول المخطوطة التي نشرها ما نشروا عنها أن ما ادعوه « تحريفاً » أو « اختلاف قراءة » لم يكن في الواقع إلا « سوء قراءة » من عيونهم وعقولهم .

كما رأينا كذلك من هذه المقارنات أن من أسباب الوقوع في أخطاء النشر أن الناشرين كثيراً ما يعتمدون على نسخ النساخ الحاليين دون أن يراجعوا المخطوطات نفسها ويعملوا فيها . فتكون النتيجة أن يفترضوا وقوع أخطاء أو نقص أو تحريف في المخطوطات الأصلية ، مع أن هذا لم يقع إلا في نسخهم هم التي استنسخوها ؛ وكان يكفيهم مراجعة المخطوطات نفسها كيما يكونوا على بينة من أمر هذه الأخطاء أو أنواع النقص والتحريف المظنونة .

ولهذا فإننا في هذه الناحية لم نكتف بنسخها نحن بأيدينا في أغلب الأحوال ، بل كنا نراجع دائماً تجارب الطبع على المخطوطات الأصلية نفسها دون النسخ التي كتبناها . وبهذا نكون على يقين تام بأننا أجرينا عمليات النشر كلها على المخطوطات الأصلية رأساً أو ما أخذ عنها من مصورات شمسية .

ثم عينا كل العناية بعلامات الترقيم ، لأنها العصب لكل عمل النشر ، وبدونها لا قيمة مطلقاً لكل ما ينشر . ومن هنا نأسف أشد الأسف على أن كثيراً من الناشرين — والمستشرقون منهم بوجه خاص — قد أغفلوا هذه الناحية . ذلك أن النص غير المزود بعلامات الترقيم هو نص غير قابل لأن يقرأ . كما أن لكل علامة قيمتها المنطقية الكبرى في العبارة . ولهذا فإن وضع علامات الترقيم هو في الواقع عمل من أعمال الشرح والتفسير . فإذا كانت الغاية الأولى والكبرى من عملية النشر هي تقديم نص واضح دقيق ، فتكاد هذه الغاية أن تفوت كلها أوجلتها بعدم وضع تلك العلامات بكل دقة ووفقاً لوظائفها المنطقية المعروفة في الجملة والسياق العام . ولهذا فإن معظم نشرات النقدية التي تمت حتى الآن — ونذكر من بينها خصوصاً في الفلسفة نشرات الأب موريس بويج ، فإنها على

الرغم من ضخامة المجهود الذي بذل فيها لا تقدم للقارى نصاً مقروءاً أو قابلاً لأن يقرأ إلا بجهد جهيد يفوت قيمتها الكبرى ومعظم ما بذل فيها من عمل — نقول إن معظم هذه النشرات في حاجة إلى أن يعاد نشره وفقاً للقواعد التي بينها هنا .  
لهذا ندعو القارئ على نشر المخطوطات إلى التأمل في الملاحظات التالية :

- ١ — أن يبذلوا كل ما في وسعهم من جهد في إجادة قراءة ما تيسر لهم من مخطوطات بدلاً من استغفاده في البحث — عيباً في أغلب الأحيان — عن نسخ أخرى مما قد يؤثر في المجهود الذي يجب أن يبذل في إجادة القراءة ؛
- ٢ — ألا يتقوا مطلقاً بنسخ النسخ وأن يرجعوا تجارب الطبع على المخطوطات الأصلية نفسها ؛
- ٣ — أن يقيّموا اللوازم القلمية للنسخ ويستبعدوها من الجهاز النقدي ، فلا تدخل فيه على أنها اختلافات في القراءة ؛
- ٤ — أن يعنوا كل العناية بعلامات الترقيم وفقاً لوظائفها المنطقية المعروفة وألا يهملوا مطلقاً أية علامة مهما ضل شأنها أو يخطأوا بين المقاربات منها . ونحن نعد هذا العمل بمثابة العمل الأساسي الأول في عملية النشر ، وبدونه لا قيمة لها ؛ ولا عبرة هنا مطلقاً بما يختصره المختصون من دعوى تأني العبارة العربية أحياناً على بعض هذه العلامات : مثل الزعم بأن اللغة العربية تركيبية ، وعلامات الترقيم إنما تصلح خصوصاً بكاملها للغات التحليلية ، وما إلى هذا من مزاعم يكذبها ما تجري عليه بالضرورة اليوم في كتابتنا ، واللغة لا تزال هي العربية !

تلك طائفة من القواعد العامة التي يحسن بنا تدبرها حتى نحقق غاية النشر من خير طريق . ولسنا نزع هنا في شيء أننا سمرنا عليها بالدقة المطلوبة ، فهيات ! هيات ! إنما بذلنا الوسع في الاقتراب منها ، وكلنا أمل في اطراد هذه الأعمال النشرية نحو التدقيق وزيادة العناية ، حتى نضع بهذا لبنات الأساس للنزعة الإنسانية ذات الأصول العربية القديمة التي نستمر بأماننا إلى إيجادها استهلالاً للحضارة الجديدة التي نرجوها .

عبد الرحمن بروي

مايو سنة ١٩٤٧



ورقة ١٣٨ من المخطوط رقم ٤٨٧١ عام بالمسكبة الظاهرة بمشق

منه كتاب « ما بعد الطبيعة » لأرسطو طاليس الفيلسوف

### < الفصل السادس >

< ١٠٧١ ب ٣ > <sup>(١)</sup> ولأن الجوهر يقال على ثلاثة أضرب : اثنان طبيعيان ، وواحد غير متحرك . فيجب أن نجعل كلامنا في هذا .

< ٥ > ومن الاضطراب أن يوجد جوهر أزلي غير متحرك . فإن الجوهر يتقدم على سائر الموجودات . فإن كانت الجواهر فاسدة ، فالأمور كلها تكون فاسدة . إلا أنه ليس يمكن في الحركة أن تكون كائنة أو فاسدة ، وذلك أنها دائمة . ولا الزمان أيضاً : فإنه ليس يمكن أن يوجد متقدم أو متأخر ، إن لم يكن زمان . والحركة أيضاً يجب أن تكون متصلة على مثال الزمان . < ١٠ > فإن الزمان إما أن يكون هو الحركة ، أو انفعالا <sup>(٢)</sup> لها . وليس من الحركات شيء متصل سوى الحركة المكانية ؛ ومن جملة هذه ، الحركة الدورية <sup>(٣)</sup> .

فإن وُجد محرك أو فاعل وهو لا يفعل شيئاً ، لا توجد حركة . ويكون في الشيء قوة وهو لا يفعل : فلا تكون فائدة في وجوده . كما أنه لا فائدة في فرض جواهر أزلية ، كما فرض أصحاب الصور ، < ١٥ > فإن فُرض مبدأ واحد وفيه قوة على الحركة ، فليس في هذا أيضاً كفاية <sup>(٤)</sup> ، ولا إن كان أجزاء <sup>(٥)</sup> من الصور : فإنه إن لم يفعل لم توجد حركة ؛ ولا أيضاً إن فعل ، مع كون جوهره بالقوة ، توجد حركة أزلية ، وذلك أن الموجود بالقوة

(١) الأرقام الموضوعة بين قوسين هكذا < > تشير إلى صفحات وأسطر النسخ اليوناني لأرسطو نشرت بـ Bekker . أما الأرقام الموضوعة بين قوسين هكذا [ ] فتشير إلى المخطوطة ٦ م حكمة وفلسفة بدار الكتب المصرية .

(٢) ن : اشغال .

(٣) أى أنه : من جملة الحركة المكانية ، المتصل هو الحركة الدورية وماعداها فغير متصل . وهنا أخطأ الناشر السابق في علامات الترقيم ، فكانت النتيجة أن أخطأ في فهم النص .

(٤) هنا أخطأ الناشر أيضاً في الترقيم ، فجاء النص محرفاً عن معناه .

(٥) قرأها الناشر : آخر غير ، وطن هنا تحريفاً ، مع أن الأصل صحيح كما ترى .

يمكن ألا يفعل . < ٢٠ > فيجب أن يكون جوهرٌ مثل هذا المبدأ ضلاً<sup>(١)</sup> . ويجب أن تكون هذه الجواهر من دون هيولى ، وذلك أنها يجب أن تكون أزلية ؛ فإن وجد شيء آخر أزلي<sup>(٢)</sup> ، فيجب أن يكون جوهره ( أى جوهر هذا المبدأ ) بالفعل .

وها هنا شك<sup>(٣)</sup> . وهو أنه ظن أن كل ما يفعل فقيه قوة على الفعل ، وليس كل ما فيه قوة على الفعل فلا بد أن يفعل ، فتكون القوة متقدمة للفعل . < ٢٥ > وإذا كان الأمر على هذا ، لم يكن شيء من الموجودات موجوداً ؛ وذلك أن الممكن هو الذى شأنه أن يكون وليس هو بعد موجوداً . وليس يمكن فى الأمور بأسرها أن تكون بالقوة . وكيف يمكن أن يتحرك إن لم تكن علة ما موجودة بالفعل ؟ < ٣٠ > فإن الخشب لا يمكن أن يحرك نفسه ، ولكن صناعة التجارة . ولأجل هذا قال قوم بوجود علة بالفعل دائماً ، بمنزلة<sup>(٤)</sup> لوقيوس وفلاطن\* .

< ١٠٧٢ س ٥ > وأتксаغورس يفرض العقل موجوداً بالفعل ، وأبناذقليس الغلبة والحجة ، ولوقيوس يفرض حركة دائماً<sup>†</sup> .

لكننا نجد جسماً يتحرك دوراً حركة دائماً بالفعل يتقدم ما بالقوة . وإذا كان ها هنا شيء يتحرك دائماً حركة مستديرة ، فيجب أن يكون باقياً دائماً < ١٠ > ، وكذلك فعله . فإن كان الكون والفساد<sup>(٥)</sup> مزمعين بالكون ، فيجب أن يوجد فعل مختلف<sup>(٦)</sup> ، فيجب أن يكون ذلك — أعنى الاختلاف — من قبلها ، والدوام من سبب آخر ؛ فهو

(١) كلمة : « فلا » هى خبر يكون ، والمبتدأ : « جوهر مثل هذا المبدأ » .

(٢) هنا أخطاء الناشر أيضاً فى الترقيم ، جاء النس محرراً عن مناه .

(٣) « شك » ἀπορία ؛ وهى أن يوجد المرء يلزاً رأيين متعارضين ، وكلاهما وجيه ، فى الإجابة عن مسألة واحدة بالذات .

(٤) بمعنى : مثل — والتخيل يعود على « قوم » .

(٥) هنا ينقص من ١٠٧١ س ٣٢ — ١٠٧٢ س ٥ .

(٦) ينقص من س ٧ — ٩ .

(٥) ظن الناشر أنها تحريف ، وقال : لعله فى الأصل « من علة بالكون » . والنس الأصل صحيح لا تحريف فيه كما هو واضح من مناه ومن نس أرسطو الأصل ، بينما القراءة التى يقترحها لا معنى لها . وإنما الكلمة هى : « زممان » : والخطأ فيها نحوى — ومعناها : يفترض وجودها بالكون .

(٦) أغفل الناشر هذه الجملة : فيجب أن يوجد فعل مختلف .

إذن من السبب الأول أو من شيء آخر غيره . فيجب من الاضطراب أن يكون من العلة الأولى ، فإن هذه العلة هى بذاتها سبب . < ١٥ > وهى المستحقة لرتبة التقدم . فيكون الدوام والبقاء على حالة واحدة من سبب ، والاختلاف من سبب آخر — حتى يكون الدوام والاختلاف عنهما جميعاً .

وهذان جميعاً ظاهران فى حركات الأفلاك . فهل يجب أن تتطلب مبادئ أخرى ؟ أو فيما قلناه الكفاية ؟

### < الفصل السابع >

ولا فائدة فى إحداث [ ١٩٤ ] الأمور من الظلة ، < ٢٠ > وما هو غير موجود . والأولى أن نستقط جميع ذلك ونقول : إن ها هنا شيئاً يتحرك حركة دائماً غير متغير ، وهذا هو المحرك على الاستدارة . وليس يُنَال هذا بالقوة حسب ، ولكن بالفعل ظاهر . فإن كانت السماء تتحرك حركة دائماً أزلية ، فالمحرك لها بهذه الصفة . وإن كان ها هنا شيء يحرك بأن يتحرك ، < ٢٥ > فيجب أن يوجد شيء يحرك من غير أن يتحرك ، هو جوهر ، وذاته فعله .

وتحريكه إنما هو على طريق أنه معشوق ومعقول . فالأشياء المحركة على هذه الجهة إنما تحرك من غير أن تتحرك . وفى المبادئ الأول المشوق والمقول هما شيء واحد . وما هو حسن ، نشته ونشتاقه لأننا نراه حسناً . والأول نختاره لأننا نراه حسناً ، ونشتهيه لأننا<sup>(١)</sup> نقله ، وليس إنما نقله لأننا نشتهيه . < ٣ > وابتداء العشق إنما هو ما يُفعل من العلة الأولى ؛ فكل عقل فحركته من الشيء المعقول على مثال البواقي التى هى مشابهة له فى الرتبة ، كالظن والتخيل ، فإن ابتداءهما المظنون والتخيل . والجواهر المعقولة ، وإن كانت كثيرة ، فالبسيط منها والذى هو بالفعل هو واحد ، وذاته فى نفسه بسيطة . وليس كونه واحداً دالاً<sup>(٢)</sup> على مقدار ؛ لكن معنى البساطة له فى نفسه . < ٣٥ > وهذا هو مختار بذاته ، وفى غاية الفضيلة ؛ وما بعده يقرب منه ويبعد على ترتيب .

(١) ن : لا ما

(٢) فى الأصل : دال — وهو خبر ليس ومبتدؤها : كونه واحداً .



< ١٠٧٧ ب > والثى « الذى من أجله »<sup>(١)</sup> هو غير متحرك . وهذا يقال على ضربين . وذلك أن « الذى من أجله » : منه ما هو بمنزلة الشيء نفسه ، ومنه ما ليس هو كالشيء نفسه — وهذا (الأخير) يحرك على طريق المشق ، والتحرك عنه يحرك ما بعده .  
< ٥ > وهذه الأشياء المتحركة لها إمكان على الحركة فى المكان ، لا فى الجوهر . والحرك لهذه هو غير متحرك ، وهو فعل حسب ، ولا يمكن فيه أن يتغير البتة . فأول متحرك عنه هو الشيء الذى يتحرك على الاستدارة . فهذا الحرك إنما يحرك هذا المتحرك من الاضطراب . < ١٠ > والمبدأ الذى هو بهذه الصورة هو المبدأ فى الحقيقة . والضرورى يقال على ضربين : على الذى يكون بالتقسر — وهذا خارج عن القصد ؛ وعلى الشيء الذى لا يكون الأمر بالحال الأفضل خلواً منه ؛ وعلى الذى لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه .

وبمثل هذا المبدأ السماء مربوطة ومعلقة بالطبيعة<sup>(٢)</sup> . والفضيلة ، وهى التى إنما توجد لنا زمناً يسيراً<sup>(٣)</sup> ، [و] هى لذلك دائماً ؛ < ١٥ > فأما لنا فلا يمكن أن تكون دائماً . وذاته هى اللذة ؛ ولهذا (أى لأنها أفعال) ما يكون اليقظة والحس والعقل لذياً ، والرجاء والتذكر هو لأجل ذلك . فما ذاته عقل ، هو أفضل جداً . وذلك أن هذا العقل < ٢٠ > يعقل ذاته ويصير عاقلاً ؛ إذ<sup>(٤)</sup> ما شأنه ذاته فيكون هو العقل وهو العاقل . ويصير فى نفس جوهره عاقلاً ، فإن ذلك العقل يعقل فى نفسه . ولهذا ما يكون العقل الإلهى أفضل من هذا الذى لنا . < ٢٥ > وعلم هذا (أى العقل الإلهى) بنفسه لذيد وفاضل ، فإن علم هذا هو ذاته . كما نقول إن الله يتجاوز كل العجب ، إذ كان دائماً على الحال التى هو عليها . وذاته بالفعل حياة ، أعنى حياة أزلية فاضلة . فأنه هو حياة فاضلة < ٣٠ > أزلية لا تنقطع<sup>(٥)</sup> .

ومن توهم أنه ليس كذلك فى الفضيلة منذ أول الأمر كما ظن آل فيثاغورس<sup>(٦)</sup> ، لأن مبادئ النبات [ ١٩٤ ب ] والحيوان التى هى فاضلة ليس هى فى مبادئ الأمر<sup>(٧)</sup> ، فقد

(١) أى الملة الثانية = οὐ ἐνεναι .

(٢) فى البس تحريف واضح ، وأصله : وبمثل هذا المبدأ السماء مربوطة معلقة بطبيعة الفضيلة وهى ...

(٣) ن : زمن يسير .

(٤) ن : إذا . (٥) ن : منقطع .

(٦) قرأها الناشر : برثاغورس ؛ والصحيح ما أثبتناه لأنه فيثاغورس Πυθαγόρας .

(٧) أى فى المبادئ ؛ وقد أصلح الناشر ذلك بقوله : « بادية الأمر » — وهو إصلاح لا معنى له

هنا إلا تصنف .

ظن باطلاً إذا تأمل قبل<sup>(١)</sup> أولاً < ٣٥ > . فإن البذر يحتاج إلى شيء كامل يتقدمه ؛ < ١١٧٣ > فإن البذر ليس يكون أولاً كاملاً ، لكن الإنسان الذى بالفعل يحتاج أن يتقدم البذر ، فإن البذر ليس يكمل من ذاته ، لكن<sup>(٢)</sup> مما عنه يكون البذر ويكمل .

قد ظهر مما قيل وجود جوهر أزل غير متحرك مبان للمحسوسات . ونحن نبين أن هذا الجوهر < ٥ > لا يمكن أن يكون له عظم ، وليس بمات ولا منقسم : وذلك أنه يحرك زماناً بلا نهاية ، وليس شيء من الأعظام النهائية يوجد له قوة غير متناهية . فإن كل عظم<sup>(٣)</sup> إما أن يكون متناهياً أو غير متناه . وقوة المتناهى متناهية . < ١٠ > فأما وجود عظم غير متناه قد أبطل بالجملة . وليس يمكن فى الملة الأولى أن تنفعل أو تتغير : فجميع هذه هى حركات توجد بأخرة<sup>(٤)</sup> بعد الحركة المكانية .

### < الفصل الثامن >

وجميع هذه هى بينة على هذه الصفة . أفترى هذه الجواهر واحدة أو كثيرة ؟ وإن كانت كثيرة ، فيجب أن يعلم كم هى . ولا يذهب ذلك علينا<sup>(٥)</sup> . بل ونذكر < ١٥ > آراء غيرنا فيها ، فإنهم لم يتكلموا فى كثرتها كلاماً واضحاً ، ولم يذكروا السبب فى كثرة العدد الذى فرضوه .

فأما الذى وضعناه نحن فإننا نبين عنه فنقول : إن مبدأ الموجودات وأولها هو غير متحرك بالذات ولا بالعرض ، < ٢٥ > وهو محرك الحركة الأولى الأزلية : وذلك أن

(١) أى ما كانت عليه الأشياء فى « أول » وجودها .

(٢) ن : ما .

(٣) قرأه الناشر : عظيم ، وهو خطأ .

(٤) قرأها الناشر : « بأخرة » وقال فى الهامش : « لعلها بأخرى » — وكلاهما خطأ والصواب ما أثبتناه كما فى النص : « بأخرة » أى : متأخرة أو تالية ، وهى من الكلمات الشائع استعمالها عند المترجمين لكتب أرسطو فى ترجمتهم للفظ ὀρεγον وما يشق منه . راجع مثلاً ترجمة « ما بعد الطبيعة » لأرسطو الموجودة بكتاب « تفسير ما بعد الطبيعة » لابن رشد ، نشرة بونج : ج ١ ص ٨٢ س ٣ ، ص ٨٣ س ٨ ، ص ١٣ الح . وراجع أيضاً اسم أحد كتب ابن رشد وهو : كتاب فى نفس هل يمكن للعقل الذى فىنا ، وهو السمع بالحيولانى ، أن يعقل الصور المفارقة بأخرة أولاً لا يمكن ذلك (ابن أبى أصيبعة ، ج ٢ ص ٧٧ س ٣٠) .

(٥) أى : وعلينا ألا نترك هذه المسألة دون أن ننظر فيها .

ما يتحرك إنما يتحرك من الاضطراب عن محرك ، والحرك الأول هو غير متحرك بذاته ؛  
والحركة الأزلية إنما تكون عن محرك أزلي ؛ فإن الحركة الواحدة إنما تكون عن محرك  
واحد ؛ < و > بعد الحرك للكل يوجد جسم يتحرك حركة بسيطة وهي التي يحركها  
الجوهر الأول ؛ < ٣٠ > ومن بعده توجد متحركات أخر أزلية ، وهي أفلاك المتحيرة ؛  
— فأتينا أن الجسم المستدير<sup>(١)</sup> هو أزلي ولا وقوف لحركته ، فهو شيء قد تبين في  
الطبيعات — ؛ < ٣١ > وكل واحد من هذه المتحركات يجب أن يكون بحركة<sup>(٢)</sup> من جوهر  
أزلي غير متحرك . فطبيعة الكواكب إذا كانت أزلية ، فالحرك لها أزلي وأقدم من المتحرك ،  
فإن الذي يتقدم الجوهر يجب أن يكون جوهرأ . ومن الاضطراب أن تكون هذه  
الجواهر الأزلية بالذات أزلية وغير متحركة ولا عظم لها لما تقدمنا [هـ] فقلناه . فأما أنها جواهر ،  
وأن منها متقدم ومتأخر < ٣٥ > بحسب الكواكب المتحركة ، فظاهر . < ١٠٧٣ >  
ب < فأما الوقوف على عددها فيجب أن يكون من العلم الخاص بالفلسفة من التعاليم<sup>(٣)</sup> ،  
وهو علم النجوم . < ٥ > فهذا العلم وحده ينظر في الجوهر المحسوس الأزلي . فأما باقي  
التعاليم<sup>(٤)</sup> فإنها لا تنظر في شيء من الجواهر ، لكن في الأعداد والأعظام . وأما عدد هذه  
الحركات ، فإنه ظاهر للذين نظروا في هذا العلم نظراً صحيحاً\* . وهو خمسة وخمسون  
أو سبعة وأربعون . فعدد الحركات هو هذا ، وكذلك عدد الجواهر المحسوسة المتحركة  
والمبادئ غير المتحركة . والحكم الضروري في ذلك نتركه لمن هو أقوى .

< ١٠٧٤ | ٣١ > فأما أن العالم واحد ، فظاهر . وذلك أن العوالم إن كانت كثيرة  
على مثال الناس ، فيجب أن تكون الملل الأولى أكثر من واحد ، < مع كونها > متفقة  
في الصورة . فالكثرة إنما تكون بحسب الميولي ، فكثرة هذه إنما هي في العدد ، والصورة  
واحدة : كالإنسان الشامل لسقراط وغيره من أشخاص الناس . < ٣٥ > وأما للماهية

(١) أي الذي يتحرك حركة دائرية .

(٢) الواو هنا تدل على المقدمة الصغرى ؛ وما سبق ذلك ، ابتداء من قوله : « وذلك أن ما يتحرك ... »  
للي هنا ، كان بمثابة مقدمة كبرى . والنتيجة ترد بعد في قوله : « ومن الاضطراب أن تكون ... »

(٣) قرأها الناشر : يكون بحركته .

(٤) أي من الرياضيات .

(٥) ينقص هنا من ١٠٧٣ ب ٧ إلى ١٠٧٤ | ٣٠ مع إيراد النتيجة العامة لهذا القسم الذي أغفله .

فغير موجودة للقديم لأنه ليس بنى [١١٩٥] هيولى . وذلك أن الواحد القديم الحرك غير  
المتحرك هو<sup>(١)</sup> بالفعل والصورة والعدد . والجسم المتحرك عن هذا يجب أن تكون حركته  
متصلة ، ويكون واحداً بالعدد . فإذا كان الأمر على هذا ، فالعالم واحداً .

### < الفصل التاسع >

< ١٠٧٤ ب ١٥ > وأما على أي جهة هو المبدأ الأول ، ففيه صعوبة . لأنه إن كان  
عقلاً وهو لا يعقل ، < كان > كالعالم النائم ؛ فهذا محال . وإن عقل ، أفترى عقله في الحقيقة  
لشيء غيره ، وليس جوهره معقول ، لكن فيه قوة على ذلك ؟ [و] بحسب هذا لا يكون  
جوهراً فاضلاً ، لأن الأمر الأفضل إنما هو في المعقول . وأيضاً فإن كان الجوهر بهذه  
الصفة ، أعنى أنه عقل<sup>(٢)</sup> ، فليس يخلو أن يكون عاقلاً لذاته ، أو لشيء آخر . وإن كان  
عاقلاً لشيء آخر ، فأيخلو < ٢٠ > أن يكون عقله دائماً لشيء واحد ، أو لآشياء كثيرة .  
ففقوله على هذا منفصل عنه ، فيكون كاله إذن ، لا في أن يعقل ذاته ، لكن في عقل  
شيء آخر ، أى شيء كان . إلا أنه من المحال أن يكون كاله يعقل غيره ، < ٢٥ > إذ كان  
جوهراً في الغاية من الإلاهة والكرامة والعقل . ولا يتغير ؛ فالتغير فيه انتقال إلى الأنقص ،  
وهذا هو حركة ما . فيكون هذا العقل ليس عقلاً بالفعل ، لكن بالقوة .

وإذا كان هكذا<sup>(٣)</sup> فلا محالة أنه يلزمه السكالات والتعب من اتصال العقل بالمعقولات ،  
ومن بعد فإنه < ٣٠ > يصير فاضلاً بغيره كالعقل من المعقولات ، فيكون ذلك العقل في  
نفسه ناقصاً ويكمل بمعقولاته . وإذا كان هذا هكذا ، فيجب أن نهرب من هذا الاعتقاد  
بها . ما لا يبصر بعض الأشياء أفضل من أن يبصر<sup>(٤)</sup> . فكمال ذلك الفعل إذا كان ، أفضل

(١) ظن الناشر أنه سقطت هنا بعد : « هو » ، كلمة : « واحد » ؛ ولكن لا داعي لهذا الظن  
ما دام قد قال صراحة : « إن الواحد القديم ... » ، وإلا كان تكراراً لا حاجة إليه . فالصحيح إذا ترك  
النس كما هو .

(٢) ينقص من ١٠٧٤ ب ١٥ إلى نهاية الفصل الثامن ، أى إلى ١٠٧٤ ب ١٤ .

(٣) هنا أخطأ الناشر في القراءة ، وتبعاً لهذا اقترح إصلاحاً ؛ وكلامها لا داعي له كما هو واضح .

(٤) أى بالقوة .

(٥) معنى العبارة هو أن عدم إبطاء بعض الأشياء أفضل من إبطاءه ، أو : من الأشياء ما يفضل  
عدم إبطاءها إبطاءها . — والناشر لم يلاحظ أن هذه العبارة تفسيرية فيجب أن توضع بين قوسين مثلاً =

الكالات ؛ ويجب أن يكون بذاته ، فإنها<sup>(١)</sup> أفضل الموجودات وأكملها وأشرف المقولات . وهذا يوجد هكذا دائماً<sup>(٢)</sup> — من دون تعرف أو حس أو رأى أو فكر . وهذا ظاهر جدا .

فإنه إن كان معقول هذا العقل غيره ، فإما أن يكون شيئاً واحداً دائماً أو يكون علمه بما يعلمه واحداً بعد آخر . وهذه الأمور : الهبولى<sup>(٣)</sup> فيها غير الصورة . فأما في الأمور العقلية ، فطبيعة الأمر وكونه معقولاً ، شيء واحد ؛ فليس العقل فيها شيئاً غير المعقول . وبالجملة ، فجميع الأشياء القريبة من الهبولى [ ف ] معنى العقل فيها والمعقول واحد \*

< ٥١١٠٧٥ > ويبقى شك على ذلك وهو : هل العقل<sup>(٤)</sup> مركب ؟ [ و ] إن كان هكذا ، وجب أن يكون مختلفاً لاختلاف الأجزاء التي يركب الكل . وإن كان غير منقسم وليس بذى مادة كعقل الإنسان ، فإن هذا يعقل المركبات ، والجزء في هذا غيره في هذا . إلا إنه الأفضل في كل شيء [ إلا إنه ] ليس يعقل ما يعقله من الشيء مفرداً<sup>(٥)</sup> < ١٠ > .

= وقرأ : أفضل وأن ... ، والصواب : أفضل من أن ... ، ومن هنا قال إن في النفس هنا « تعما ظاهراً وتحريفاً ، لأن الجملة لا تفيد معنى مستقياً » ؛ وهذا ظن غير صحيح ، فالنفس سليم واضح يستقيم معناه على القراءة التي أوردناها .

(١) أغفل الناشر الجملة السابقة .

(٢) أى تعقلها لذاتها يكون دائماً ؛ ولا تعقل غير ذاتها ، وتعقلها لذاتها ليس من نوع التعرف ( المعرفة ) أو الحس أو الرأى أو الفكر ، فهذه تقتضى موضوعاً منفصلاً عنها ، ولا تعقل ذاتها إلا بالعرض . فقله : « من دون » ، أى « بخلاف » أو « على العكس من » .

(٣) ن : بالهبولى .

(\*) هذه الفقرة موجزة وتشمل من ١٠٧٤ ب ٣٣ — ٥١١٠٧٥ .

(٤) في الأصل اليونانى لأرسطو :  $\nu\omicron\omicron\tau\iota\mu\epsilon\nu\omicron\nu$  . ولكن في مخطوطتنا هذه : العقل ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضاً ، لأن البارة بعد قول : « وإن كان غير منقسم وليس بذى مادة كعقل الإنسان .. » - فالكلام هنا إذن عن العقل ، أو عن المعقول بوصفه عقلاً ، إذ العقل والمائل والمعقول قد انتهينا إلى القول بأنها واحدة بالسبب إلى الألوهية .

(٥) أى : « الأفضل في كل شيء » ( = الله بوصفه الخير الأسى ) لا يعقل الأشياء واحداً بعد واحد ، وفي لحظة دون أخرى ، بل يعقل الأفضل أو الخير الأسى في لحظة واحدة غير منقسمة .

## < الفصل العاشر >

ويجب أن نبحث كيف يوجد في طبيعة مبدأ الكل الخير والفضيلة ؛ وهل كل واحد منهما منفصل مفرد<sup>(١)</sup> عن صاحبه ، أو هما مختلفان في المرتبة ، أو هما جميعاً معاً كالمسكر ؟ فإن الخير الموجود في المسكر هو الترتيب والنظام . وأكثر من ذلك يوجد في الله . فإن هذا ليس كونه بسبب النظام والترتيب ، < ١٥ > ولكن النظام والترتيب بسببه . فإن جميع الأمور منتظمة معاً على جهة ما . وذلك أنه ليس صورة الحيوان الطائر والساح والنبات تجري على وتيرة واحدة ، ولا هى أيضاً متباينة حتى كأنه ليس بين بعضها وبعض نسبة . لكن يوجد شيء واحد ترتيبها ونظامها كله عنه . وكما أن في البيت [ ١٩٥ ب ] لا يطلق للأحرار البتة < ٢٠ > أن تكون أفعالهم تجري بالاتفاق ، لكن جميعها أو أكثرها تكون مرتبة ؛ فأما العبيد وبعض الحيوان < ف > قلماً يوجد لهم النظام ؛ فأولئك [ ف ] النظام فيهم أكثر — ؛ فهكذا أيضاً يجرى الأمر في العالم . فإنه من الاضطراب أن يقع التفصيل في أجزائه حتى يكون لكل واحد منها غير ما للآخر .

< ٢٥ > فعلى هذا يجرى الأمر في أجزاء العالم . فأما الأشياء العارضة ، فإنه غير ممكن أن يُجعل لها سبب محصل<sup>(٢)</sup> ، ومن جعل ذلك تلزمه شناعة ، كما لزم من قول غيرنا الذى قالوه ، ولزمهم الشكوك وأجروا قولهم تجزئ الباطل الذى كان ينبغى ألا يضلوا فيه ويتألموه . فإن جميعهم جعل الموجودات من الأضداد ، وليس قولهم بمستقيم . فأما المبدأ الأول فلا ضد له . \*

< ١٠٧٥ ب ٢٤ > وبالجملة ، إن لم يوجد شيء هو خارج عن المحسوسات ، لم يكن مبدأ ولا نظام ولا كون ولا رأى<sup>(٣)</sup> ، لكن يكون لكل مبدأ مبدأ قبله<sup>(٤)</sup> . < ١١٠٧٦ ب ٣ > وليس من الأشياء الموافقة في الوجود وعدم الوجود أن تكون المبادئ كثيرة ، ولا هو مما يجعل للموجودات جميل النظام .

« وليس من الجيد أن يكون الرؤساء كثيرين ، لكن الرئيس ينبغى أن يكون واحداً<sup>(٥)</sup> » .

(١) ن : منفصلاً مفرداً .

(٢) أى إيجابى  $\text{positif}$  ، في مقابل عكسى .

(\*) هذه الفقرة موجزة جداً وتمتد من ١٠٧٥ ب ٢٥ إلى ١٠٧٥ ب ٢٤ .

(†) ينقسم من ١١٠٧٥ ب ٢٧ إلى ١١٠٧٦ ب ٢٧ .

(٣) هكذا في المخطوطة ، وفي نص أرسطو :  $\kappa\alpha\iota\ \tau\alpha\ \sigma\upsilon\gamma\alpha\mu\alpha$  = سماويات ( أجرام أو حركات سماوية ) . (٤) قول لومبروس مأخوذ من « الإلياذة » النشيد الثانى ، البيت رقم ٢٠٤ .

كله ، وليس مانع بمنه من أن يكون عنه ، ولا حدث حادث في حال ما أحدثها ؛ إذ كان جميع ما يحدث ، إنما يحدث عنه وليس شيء غيره يعوقه أو يُرغِّبه ولا يمكن أن نقول : قد كان لا يقدر أن يكون عنه قَدَّر — لأن ذلك موجب الاستحالة ، ويوجب أن يكون شيء آخر غيرُه هو الذي أحاله . وإن قلنا إنه منه مانع ، يلزم أن يكون سبب المانع أقوى . وحدث الحركة ليس يكون إلا بحركة . فيجب أن يكون قبل الحركة حركة : لأن الاستحالة والتغير والفتور إنما هي من أنواع الحركة . ولا بد من أن يكون جسم من الأجسام هو الذي يتحرك . فإن قلنا إن ذلك الجسم لم يحدث ، لكنه تحرك عن سكون ، وجب أن نخبر بالسبب الذي له تغير من السكون إلى الحركة . فإن قلنا : إن ذلك الجسم حدث ، تقدم حدوث الجسم حدوث الحركة . فإذا قد بان أن الحركة والزمان أزليان ، فالجسم أزلي . وإن كان العرض كذلك ، فبالحرى أن يكون الجوهر كذلك . والحركات : إما مستقيمة ، وإما مستديرة — والاتصال لا يكون إلا فيها<sup>(١)</sup> ، لأن المستقيمة تنقطع . والاتصال أمر ضروري للأشياء الأزلية . فإن الذي سكن ليس بأزلي . ونقول إن الزمان متصل لأنه لا يمكن أن يكون قطع منه مبتورة . فيجب من ذلك أن تكون الحركة متصلة . فإن كانت الحركة المستديرة هي وحدها متصلة ، فيجب أن تكون هي الأزلية ، فيجب أن يكون محرك هذه الحركة أزلياً . لأن علة الأزلية يجب أن تكون أزلية ، إذ لا يكون ما هو أخس علة لما هو أفضل . فيجب أن يُحرك تحريكاً دائماً . فإنه إن كان محركاً لكن ليس تحريكه دائماً ، فتحريكه لا يكون أزلياً ؛ وهذا لا يمكن أن يكون . فيجب إذن أن لا تنتفع<sup>(٢)</sup> بجواهر أزلية ساكنة كالصور . فإذا لا ينبغي أن نضع هذه الطبيعية بلا فعل ، ولا متعلقة ، لكن قادرة أن تحرك وتحيل . فإنه لا يمكن أن المبدأ الأول موجود في طبيعته ما هو بالقوة . لأنه يلزم من هذا أن يحتاج ذلك المبدأ إلى مبدأ آخر هو بالفعل ، حتى يخرج إلى الفعل . فيجب إذن أن يكون مبدأ موجود في الأشياء الموجودة ، الجوهر ففله ، فيكون أزلياً ، ولا يشوبه شيء من الهبولى ، إذ ليس في طبيعته ما بالقوة . ولا يجب أن نلظ أن القوة قبل الفعل : لأن الفعل هو الخرج لما بالقوة إلى الفعل . فإنه

(١) أي المستديرة .

(٢) لعل الصواب : قتنع أو قنع .

## شرح تاسمطوس لحرف اللام

### < الفصل السادس >

[٢٠٦ ب] <sup>(١)</sup> الجواهر ثلاثة : منها جوهران طبيعيان ، وثالث جوهر غير متحرك . ونحن الآن في طلب هذا الجوهر الذي لا يتحرك ، ولم يزل كذلك . فيطلب : هل يمكن أن يكون جوهر لا يتبله الزمان ، ولا يقبل الاستحالات والتغاير ، لكن يبقى على حاله الدهر كله ؟ وليس يمكن أن يقام على هذا المبدأ برهان . فإن البرهان لا يكون إلا من علل ومبادئ . والعلة الأولى التي هي المبدأ الأول لا توجد لها علة قبلها . لكننا ننظر : هل يمكن أن يكون جوهر ما أزلياً ؟ ثم نبحث : هل يمكن أن يكون جوهر غير متحرك . وهاتان صفتان للمبدأ الأول . فنقول : إن كانت الجواهر كلها تقبل الفساد ، والجوهر قبل جميع الأشياء الموجودة ، لزم أن تكون جميع الأشياء الموجودة تقبل الفساد [١٢٠٧] . لكنه لا بد من أن يكون للموجودات جوهر دائم الوجود ، عنه وجودها . وليس بعجب أن يكون في الموجودات جوهر أزلي ، إذ كنا نجد أشياء ، من طبيعة الأعراض ، أزلية لا تفسد . فإن الحركة<sup>(٢)</sup> والزمان ليس يمكن أن نضع لها كوناً وفساداً . فإننا إن وضعنا<sup>(٣)</sup> الزمان كائناً ، أزم أن يكون الزمان أقدم من كونه . وإن وضعنا أنه يفسد ، تخلف بعد فساد . فإن قول القائل : قد كان وقت لم يكن قبله زمان ، وسيكون وقت لا يكون بعده زمان ، هي ألفاظ تناقض أصولها . لأن معاني هذه الألفاظ إنما هي أجزاء الزمان ، أو حدود فيه ، أو دلالات مقرونة به . فإن كان الزمان أزلياً فالحركة أزلية ، إذ كان الزمان مقداراً لها ، أو حدثاً عنها . وأيضاً ، فنقول إن الحركة لا تتخلو أن تكون لم تزل ، أو تكون : إن كانت حدثت ، فقد كان قبلها المحرك لها . فكيف يمكن أن تنوم المحرك لها ، وهو أزلي ، لم يكن عنه<sup>(٤)</sup> الدهر

(١) هنا يبتدىء الفصل السادس من مقالة « اللام » وهو أول الموجود بالنسخة التي بأيدينا .

(٢) ن : للحركة

(٣) أي افترضنا — ترجمة حرفية — فيها يلوح — للفظ اليوناني .

(٤) أي التحريك .

ليس شيء من اللواد [٢٠٧ ب] تتحرك بذاتها إلى الصورة . لكن كما أن الخشب لا يتحرك من ذاته<sup>(١)</sup> إلى صورة السرير ، كذلك دم الطمث ، والأرض لا تثبت شيئاً من النبات من ذاتها . وما كانت حركته دائمة ، فينبغي أن نهمل السبب فيها العلة التي جالها بالقياس إلى الأحسام المتحركة حال<sup>(٢)</sup> واحدة . فأما ما حركته مختلفة في أوقات مختلفة ، فحال العلة الحركة له في الاختلاف كحال المتحرك بعينها . والأجسام الكائنة الفاسدة لا تثبت وقتاً واحداً بحال واحدة . فإذا احتاج إلى علة تختلف بحسب اختلافها . ولأن الكون والفساد دائم لا انقطاع له ، فقد احتاج العلة الفاعلة أن تكون مع اختلافها دائمة البقاء . فيجب أن يكون الاختلاف في هذه العلة من قبلكها ، والدوام من سبب آخر . فهو إذاً : إما من العلة الأولى ، وإما من علة أخرى غيرها . ويجب ضرورة أن يكون من العلة الأولى ، فإن هذه العلة هي السبب في بقائها دائماً وبقاء ألعلة الثانية . فصار العلتان جميعاً علتي<sup>(٣)</sup> الدوام والاختلاف . وهذا شيء شهد الحس عليه أيضاً : إذ يرى أن الفلك الأول يتحرك دائماً حركة واحدة بعينها ، وأفلاك للتحية<sup>(٤)</sup> تتحرك دائماً حركة مختلفة . فإذا كان كذلك ، فما حاجتنا إلى طلب مبادئ آخر وترك هذه المبادئ !

### < الفصل السابع >

فإن كانت الحركة لا تسكون لها ، فالتتحرك بها أزلي ، وهو الفلك . فالحرك له لا تسكون له ، ولا انقطاع لتحريكه . فقد تبين أن هذا المبدأ . وأما أنه غير متحرك ، فلأن ما كان مركباً من شيئين يمكن في أحدهما أن يوجد قائماً بذاته مفرداً ، فقد يمكن أيضاً في الآخر أن يوجد قائماً بذاته مفرداً . فإن كان يوجد شيء يتحرك ويحرك معاً ويوجد شيء يتحرك فقط من غير أن يحرك ، فيجب ضرورة أن يوجد محرك غير متحرك . وهو في الطبيعة التي لا يشوبها الهبولى ، وهي التي جوهرها الفعل . ولا يجب أن تتعجب من محرك لا يتحرك . فإن كل

(١) كانت « بذاته » ثم شطبها نفس الناسخ وكتب فوقها : « من ذاته » .

(٢) ن : حالاً .

(٣) ن : علتان .

(٤) أى السواكب غير الثابتة .

ممشوق فإنه يحرك على هذه الجهة . وكل معقول إذا عقلناه يحركنا لبعض الأفعال . إلا أن الأشياء للمشوقة والأشياء المعقولة كثيرة فينا وفي سائر الحيوان . فليس يوجد المشوق والمعقول فينا محددين<sup>(١)</sup> معاً . فإن المشوق فينا يحرك العاشق من غير أن يتحرك . وليست طبيعته من طبيعة الأشياء المعقولة . فأما في للبادي . الأولى فالمشوق والمعقول معاً شيء واحد . لأنه معقول هو معشوق لا بخلاف ذلك ، أعنى لأنه معشوق هو معقول . وقد نجد ذلك بعينه في الأشياء المشوقة القريبة منا التي نراها ، وهي التي نشوق إليها أو نختارها كاللذينة ، والتي هي بالحقيقة حسنة . وفي المشق الأول وفي أول المعشوقين ليس ما نرى بمخالف لما هو عليه بالحقيقة . لكن ما بدامنه هو ما عليه ، وما يُقَعَل منه هو ما له . والذي يعقل من أمره أنه خير . فهو إذن على الحقيقة الخير . وابتداء هذا المشق إنما هو ما يُقَعَل من العلة الأولى ، كما أن ابتداء الشهوة فينا الظن والتخيل . وكل عقل غركته من [٢٠٨ أ] الشيء المعقول ، كما أن الظن حركته من للظنون ، والتخيل و<sup>(٢)</sup> المتخيل . وأول المقولات كلها الجوهر . ومن الجوهر ، البسيط منه الذي هو بالفعل الذي هو واحد ، إذ ليس فيه تركيب مما بالفعل وبما بالقوة . والواحد بالحقيقة هو هذا ؛ وسائر الأشياء<sup>(٣)</sup> : فإن الموجود شيء ، والواحد شيء آخر . فنقول : إنسان واحد وفرس واحدة . وأما هذه الطبيعة فالموجود منها والواحد شيء واحد بعينه . ولذلك نقول فيها إنها بسيطة ، لأنها لا يتركب منها شيء . لأنه ليس منها شيء من التركيب . وليست هذه الطبيعة بمنزلة الحرك الأول للأشياء فقط ، بل وبمنزلة السكال والشيء الذي من أجله . فإن الذي يختار بسبب ذاته ، والذي حسنه بذاته ، والذي له الفضيلة في الغاية القصوى بذاته إنما هو مبدأ وكال بذاته ؛ وهو عقل وحق أول في الغاية . وكل فعل يكون عن العقل فهو علم . وقد نقول في فعل العقل إنه جوهر ، فيجب أن يكون جوهر العلة الأولى علم . وغنها يكون ترتيب الأشياء الموجودة ونظامها ، وهي التي نشوق إليها . وما بعدها فبعض يقرب منه وبعض يبعد ، كما يوجد في سياسة المدن . فإن بعض أهل المدينة يقرب من السكال وبعض ينفص عنه . فليس بعجب إن كانت علة أولى أن تكون جوهرية فضلاً . وتعلقها ذاتها : تنشوق إليها

(١) ن : يتحدد ، والمضى يستقيم عليه أيضاً .

(٢) لعل الصواب : « من » .

(٣) أى : أما بالنسبة إلى سائر الأشياء فإن الموجود ...

جميع الأشياء الباقية كما يقفوا إثر ذلك العقل، أعنى نظام الأشياء الموجودة وترتيبها . فالسمة الأولى تحرك كما يحرك المشوق . وأول ما يتحرك عنها ويقرب منها ويعشقها ويحرض على التشبه بها السماء الأولى وفلك الكواكب الثابتة إذ<sup>(١)</sup> كان قريباً منها ، قد استفاد من نظامها الذى إياه يعشق على غاية ما يمكن بمنزلة ما يستفيد الفائد<sup>(٢)</sup> من مرتبة الملك ، إذ كان يقرب منه لافى الموضع لكن فى الطبيعة . ثم تتبع السماء الأولى وحركاتها ، التى بعدها : وهى حركة فلك الكواكب الثابتة وحركات أفلاك الكواكب المتحركة وسائر الأشياء الباقية التى تقبل الكون والفساد . والحركات كثيرة مختلفة ، ليس الإمكان فى جميعها واحداً<sup>(٣)</sup> ، لكن الأجسام السماوية كثيرها فى المكان فقط . فالذى يحرك الأجسام السماوية هذه الحركة — التى قلنا إنها أول الحركات وأول التغاير — غير متحرك من جميع الجهات وغير مستحيل وغير منتقل ، لا يمكن أن يكون فيه اختلاف لا فى الجوهر ولا فى شيء من الأشياء . وما لم يتحرك الحركة الأولى فالحري لا يتحرك واحدة من الحركات الباقية ؛ فالإمكان بيد منه جداً . فهو إذن موجود ضرورة بهذه الحال . والضرورة فيه أنه لا يمكن أن يكون بخلاف ما هو عليه مطلقاً . فبمثل هذه الضرورة<sup>(٤)</sup> إذا السماء وطبيعة الكل مُعَقَّلان . وأما البقاء الذى على غاية الفضيلة ، وهو الذى يتم لنا مدة من الزمان ، فهو لذلك الجوهر الدهر كله . وذلك أن قوامنا نحن لما كان من قوى مختلفة ، منها يكبد ما يجدد السبيل إلى العلم<sup>(٥)</sup> . لأن العقل فينا فى أكثر الأمر متشاغل لا فراغ له . على أنه وإن كان كذلك ومختلطاً بالبدن فإنه قد يطرح عنه ، ولومدة يسيرة ، سائر ما يمنعه [ ٢٠٨ ب ] من الفهم ؛ ويعقل ذاته من غير مانع ، فيتهيأ له بذلك السبب سرور وفرح دائم لا يمضى . وأما الذى طبيعته لا تخلو طرفة عين من العلم ، فليس اللذة له مكتسبة ، لكنه هو اللذة وهو أفضل جميع الأشياء . فإن كانت ألذة من النوم عندنا ، لأن الفعل ألذ من البطالة ، والحسن من عدمه ، والعقل من

(١) ن : أو .

(٢) فادت له فائدة = حصكت .

(٣) ن : واحد .

(٤) فوقها تصحيح يلم بخلاف هو : الصورة ؛ وقد ترك المصحح الكلمة التى فى النص دون أن يشطبها .

(٥) فى القسم الثانى من الجملة تقديم وتأخير ، أصله : < > السبيل إلى العلم منها (أى بواسطتها) < هو > بكبد ما يجدد .

الجهل ، فبلغ زيادة ذلك العقل فى الشرف وفضيلة الرأى لانهاية له . وذلك أن ما هو بالفعل ألذ<sup>(١)</sup> فى جميع الأشياء مما هو بالقوة ، وإليه تبادر الطبيعة . وبهذا السبب صار الرجاء لذيقاً جداً لأنه توقع<sup>(٢)</sup> لأن يصير ما بالقوة إلى الفعل . فإذا كان الشيء — الذى يوجد فيه ما بالفعل مع ما بالقوة — اللذة فيها هو بالفعل أكثر ، فالذى طبيعته فعل فقط — خارجة أصلاً عما بالقوة — أى نسبة توجد له إلى السرور الذى يسرّه الله إذا هو فعل أفعاله وعقل ذاته ! فبين أن العقل فى سرور وفرح أكثر كثيراً من الحواس بمدركاتها ، إذا عقل ما هو أفضل من جميع العقولات . وأفضل جميع العقولات ما عقل ذاته ووجوده ، ولم يعقل غيره أو يمنه شيء أو يقطعه . وأول ما يعقله ، ذاته ثم شيء آخر . لأنه لو لم يكن كذلك<sup>(٣)</sup> ، لم يكن فى طبيعته معقولا . وكما أنه العقل على غاية الحقيقة كذلك أيضاً هو المعقول على غاية الحقيقة : فهو عقل ومعقول معاً . وليس كما أن الحسن ليس هو المحسوس بعينه إذا انطبقت فيه صورته وبقي جوهره خارجاً<sup>(٤)</sup> ، كذلك أيضاً حال العقل عند العقولات التى هى له من ذاتها ، لكنه يحمل جميع الصور من غير أن يبقى منها خارجاً<sup>(٥)</sup> عنه جوهره تشوبه الهيولى ؛ وليس هو بمنزلة العقل منا الذى ينتقل فى وقت بعد وقت من شيء إلى شيء ، ويعقل الآن ما لم يكن يعقله قبل ذلك لكثرة ما يختلط به مما بالقوة . لكنه يعقل العقولات التى هى موجودة فيه ليس على جهات الانتقال ، لكنه يعقل جميعاً<sup>(٦)</sup> بفتة فى دفعة واحدة . وذلك أنه يعقل جميع الأشياء الموجودة على ما هى عليه موجودة ، وكما جعلها عليه موجودة ، وجميع الأشياء موجودة معاً . فيجب إذن أن يكون تعقل جميعها معاً . وإن كان الشيء الذى هو فى غاية اللذة وغاية الفضيلة إنما هو فينا بالعلم ، فكذلك الحري هو كذلك فى العلة الأولى ! وذلك أنها ترى ذاتها فى غاية الفضيلة وتعقل ذاتها من غير أن تحتاج فى ذلك إلى طبيعة من خارج . لكن الذى تطلبه هو فيه ، فإن كان ما هو لله دائماً بمنزلة ما هو لنا

(١) ن : الذى .

(٢) ن : يتوقع .

(٣) فى الهامش : كذلك .

(٤) ن : خارج .

(٥) ن : خارج .

(٦) الأوضح أن يقال : جميعها ؛ فارن س ١٧ ؛ والمعنى يستقيم عليه أيضاً .

في بعض الأوقات فإن ذلك لمحبب، وإن كان أكثر من ذلك فهو أعجب العجب وله أكثر. والأمر في كثرته بين، لأنه مفرد بذاته بسيط لا تعانده الحواس ولا شيء من الأعراض، يعقل جميع الموجودات لا على أنها خارجة عن طبيعته أو أفعال غريبة<sup>(١)</sup> له، لكنه هو الذي يولدها ويحدثها والتي هي هو. وذلك أن الله ناموس وسبب نظام الأشياء الموجودة وترتيبها. وهو ناموس حي، كما لو أمكن أن يكون [١٢٠٩] الناموس متفصلاً يرى ذاته ويعقل ذاته. وحياة هذا الناموس ليس هي حياة دائمة لا أول لها ولا انقضاء قطع، لكن على غاية الفضيلة. وذلك أن أفضل الحياة العقل، وأشرف جميع ماله حياة<sup>(٢)</sup>. وحياته ليست في وقت بعد وقت بأحوال مختلفة مثل حياتنا؛ لكن هو الحياة بعينها، لأنه هو الفعل، والفعل حياة. وكما أنه أفضل الأفعال، كذلك هو أفضل الحياة. وكما أنه فعل أزلي دائم، كذلك هو حياة أزلية دائمة. وقد نقول: إن الله حياة أزلية دائمة في غاية الفضيلة، فيجب إذن أن يكون لله حياة أزلية وبقاء متصل أزلي دائم الدهر كله. فقد تبين أنه يوجد جوهر أزلي غير متحرك مابين للمحسوسات ولا في الموضع لكن في الطبيعة، وفي أنه لا استحيل ولا يتغير ولا يقبل التأثير؛ وتبين أيضاً أنه ليس بجسم، ولا له مقدار من المقادير؛ وأنه ليس بمات ولا منقسم. وذلك لأنه يحرك زماناً لا نهاية له، فإنه لا يوجد عظم متناه له قوة يحرك بها غير نهاية. فأما القوة التي في الكواكب وهي التي لانهاية لها فليست بطبيعية فيها، ولا على أنها أجسام؛ لكنها إما معلقة بالعلة الأولى، وإما لنفس فيها، من تلك القوة التي ليست بجسم. وذلك أن العلة الأولى هي التي تدبرها زماناً لانهاية له.

### < الفصل الثامن >

ويجب أن يُبحث عن هذه الجواهر: أي واحدة أو هي كثيرة؟ أعني هذه التي لا عظم لها ولا يشوبها الهوى. فإن المتقدمين لم يتكلموا في كثرتها كلاماً يتيماً. وبعضهم قالوا بالصور. وتبين من الأشياء التي تقدمنا فحدنا أنها أن المبدأ الأول واحد، وأنه يحرك الحركة الأولى الدائمة الأزلية. وبعد ذلك المبدأ، جواهر كثيرة حائلها هذه الحال.

(١) في الهامش: غريبة.

(٢) أي أن العقل هو أشرف جميع ماله حياة.

والقياس يوجب ذلك والحس شهد عليه. وكل متحرك فحركته من محرك. فالعلة الأولى يجب ضرورة أن تكون واحدة غير متحركة. وأما الجواهر المحركة للأجسام التي بعدها فيجب ضرورة أن تكون كثيرة بحسب الأجسام المتحركة، وأن تكون في ذاتها غير متحركة، لكن تتحرك بالعرض كما أوجبه القول في أمر النفس، وأن تكون أزلية. إلا أن الوقوف على كثرة القوى يُقصد إلى تعرفه من علم النجوم. ويجب أن يكون عدد القوى المحركة بحسب عدد الأجسام المتحركة. والذي تدل عليه النجوم من عدد الأفلاك المتحركة خمسة وخمسون، أو سبعة وأربعون. فلتكن الحركات هذا العدد. إلا أن الحكم الضروري في ذلك فللذي<sup>(١)</sup> ينتجم: < فهو > أقوى على ذلك. فيجب أن يكون عدد الحركات كعدد الأفلاك المتحركة، وأن يكون عدد الملل الحركة كعدد الحركات. ثم يقول إنه إن كان العالم أكثر من واحد، فيجب أن تكون الملل الأولى أكثر من واحد. والأشياء التي صورتها واحدة وعددها كثرة<sup>(٢)</sup>، يكون السبب في كثرتها المادة والعنصر. والحرك الأولى لا تشوبه الهوى ولا هو ذو جسم، فيجب أن يكون المحرك الأول واحداً في الحد والعدد. والجسم المتحرك أيضاً، إن كان متصل الحركة، يجب أن يكون واحداً. فالعالم واحد.

### < الفصل التاسع >

ولأننا قلنا إن العلة الأولى عقل فيجب أن يُنظر: هل تعمل وتعقل؟ أم هي غير فاعلة ولا تعقل، كالعالم النائم الذي لا يستعمل علمه؟ إلا أن ذلك محال: فإنه إن كان [٢٠٩] عقلاً لا يعقل ولا يفعل سائر الأفعال، فما الذي للمبدأ الأول من الشرف والحد في أن يكون كالفرق في النوم يحرك الجميع وتحن الأشياء إليه على سبيل ما نراه في الأجسام من حركة المشوقين في وقت النوم لمشاقهم، والقول بذلك يمت مبدأ الحياة وينبوعها. فهي إذن تعقل لا محالة. فيجب أن يُبحث عن فعلها ما هو، وذلك أنه لا يخلو: إما أن يعقل ذاته وإما أن يعقل غيره. وعقله لغيره إما أن يكون دائماً لشيء واحد بعينه أو أشياء كثيرة.

(١) أي أن العالم بالفلك هو الأقوى على الحكم اليقيني في مسألة عدد الأفلاك.

(٢) ن: كثيرة؛ والمعنى يمكن أن يستعمل عليه أيضاً.

إلا أنه إن كان يعقل شيئاً آخر غيره خارجاً<sup>(١)</sup> عنه ، فذلك الشيء هو المتسلط على أن يعقل العقل ، وليس جوهر العقل حينئذ عقلاً بذاته ، ولا ذلك العقل منه يبسط فيكون جوهرًا ليس في غاية الفضيلة . لأنه إنما صار في غاية الفضيلة لأنه عقل وعقل . فإن كان معقوله من خارج ، فذلك<sup>(٢)</sup> هو الأفضل والأشرف ، لأنه سبب وعلة لأن يعقل العقل فيكون العقل سبب المعقولات . وكل ما كان بسبب غيره فهو أحسن من الشيء الذي جعل سببه . فيكون العقل بالقوة ، ويكون من الواجب أن يتعبه اتصال الفعل ودوامه ، فإنه يوجد في جميع الأشياء التي تخرج من القوة إلى الفعل تبُّ واسترخاء عن الفعل . ويكون العقل يعقل ما هو من طبيعة أفضل ، أو أشياء خبيسة ؟ ويجب أن ينبني عن الأول قبول صورة الأشياء الخبيسة ، ونقول إنه يعقل التي غاية<sup>(٣)</sup> في الشرف ؛ فإنه إن كان يعقل الأشياء الخبيسة فهو يستفيد الشرف من أحسن الأشياء ، وذلك يجب أن يُهَرَّب منه . فإنه لا يستفيد البصرُ أشياء أولى من أن يبصر<sup>(٤)</sup> . فيجب أن يكون ما يعقله في غاية الفضيلة والإلهية . أفترى ما يعقله دائماً شيء<sup>(٥)</sup> واحد أو أشياء كثيرة ؟ وإن كانت أشياء كثيرة فهل عقله لها كلها معاً ، أم بالتصريح منه لواحد واحد وتركه واحداً وإقباله على آخر ؟ فإنه تنبع هذه الأحوال شناعة ، لأنه إن كان يعقل دائماً شيئاً واحداً بعينه فإما أن يكمل بذلك عقله أو لا يكمل . فإن كان يكمل به فهو ناقص . وإن كان لا يكمله فلا عقل<sup>(٦)</sup> له ولا اكتماء . وإن كانت الأشياء التي يعقلها كثيرة وكان عقله بالتصريح لواحد واحد فيحتاج إلى ذكر واستفادة شيء ليس هو له . وإن كان عقله للأشياء في دفعة واحدة بلامدة ، فهل يكمل بها عقله ، أو لا يكمل فليتب غير تام ؟ ومع ذلك فليس يمكن في الطبع أن يعقل الأشياء كلها معاً . ففي جميع هذه الأشياء يجب البراه من القول بأن العقل الأول يستفيد العقل بجميع الأشياء أو لأشياء كثيرة ، لكن عقله لشيء واحد فقط . وذلك الشيء هو في غاية الفضيلة . فعقله إذن لذاته وليس يلحقه إذا كان كذلك شيء من

(١) ن : خارجة .

(٢) أي هذا المعقول الخارجى هو الذى سيكون الأفضل والأشرف من العقل .

(٣) لعل هنا تقديمًا وتأخيرًا والأصل هو : التي في غاية الشرف .

(٤) أي أن بعض الأشياء عدم رؤيته أفضل من رؤيته .

(٥) شيئاً واحداً ؟ (٦) أي تعقل .

التمب . لكنه كما أن محبة الإنسان لنفسه لا شيع فيه<sup>(١)</sup> ، كذلك عقله لذاته لا شيع منه . وكما أن محبة الإنسان لنفسه دائم ، كذلك حال الشيء الذى يعقل ذاته عند ما يعقله . وكما أن العاشق لنفسه إذا كان هو نفسه يحب نفسه ويشوقها ، كذلك الذى يعقل ؛ وما يعقل ذاته فهو نفسه يعقل . والعقل الأول هو مبدأ جميع الأشياء [ ١٢١٠ ] الموجودة المعلومة عنده . وعقله<sup>(٢)</sup> لها ليس على سبيل التصريح لواحد واحد ، ولا بأن يدع واحداً ويقبل على الآخر ، لكن بإدراكه معاً ودفعةً . ولأنه على غاية السكال والتمام فهو غير محتاج إلى زمان ، كما أن العين البصيرة < تبصر أشياء كثيرة دفعة بل على أكثر من ذلك : يعقل العقل الأول جميع المعقولات معاً إذا عقل ذاته . ولا يجب أن ينكر ذلك ولا أن يُقاس بالعقل منه الضمف ، ولا يخرج من جهل إلى معرفة ، ولا به حاجة أن ينتج نتائج لم تكن تثبت له من مقدمات يئنة . وقد تبين من جميع ذلك أن الله هو المبدأ الأول وأنه يعلم ذاته وجميع الأشياء التي هو لها مبدأ معاً ، وأنه إذا كان مالكا لذاته فهو أيضاً مالك لجميع الأشياء التي قوامها<sup>(٣)</sup> به . والعقل والمعقول منه واحد . فالعقل الأول يعقل العالم ، وذلك أنه — إن تسكّر — إذا عقل ذاته ، عقل أنه ما هو ، فقد تعقل من ذاته أنه علة جميع الأشياء ومبدؤها .

(١) الضمير المذكر يعود على مطلق الحال أو الفعل ، وكذا فيما يلي بعد في السطر التالى : دائم .

(٢) ن : غفلها . (٣) ن : قوامها بها .



إذا كان كون وفساد ، فيجب أن تصدر<sup>(١)</sup> أفعال شتى ؛ ولا يصدر عن الواحد من حيث هو واحد أفعال شتى . فيجب أن يصدر عن ذاته فعل واحد به الحفظ ؛ ويصدر عنه بالعرض وبما يتفق من قربه وبعده ومحاذاته وانحرافه — أفعال شتى ، فيكون يفعل بذاته الحفظ ، وبالعرض الاختلاف الداخل تحت الحفظ .

فصل الاختلاف إما أن يكون بحركة أخرى حافظة للاختلاف تابعة للحركة الأولى من وجه ، وإما من تلك الحركة بعينها حتى تكون تلك الحركة بالذات تحفظ النظام ، وبالعرض تجدد<sup>(٢)</sup> الأحوال والأنظار .

والوجه الأول مثل أن يكون المتحرك الحركة الأولى يحفظ فقط وليس فيه مبدأ قريب للاختلاف مثل حركة السكرة التاسعة ، وتكون حركة أخرى تحفظ بهذه الحركة ونفسها تولد الاختلاف مثل حركة كرة البروج وما تحته فكأنه يقول : فإذا الفعل المختلف إنما ينبعث عن فعل غير الفعل الأول الثابت أو عنه ؛ فإذا الأول أجود ، أى الفعل الأول الثابت أفضل . فأما اجتماع الأبدية والاختلاف معاً حتى يكون نظام الاختلاف وأدواره متصلة ، فيكون اختلاف واتصال — فذلك مما يتم بكلا السببين : السبب الثابت ، والسبب المختلف .

فإذا كان يَبَيَّنُ أنه إن كان يجزى الحركات على خلاف هذا فذلك موضع حيرة : كيف يجب أن تطلب المبادئ ؟ فإنه ليس إلا هذا النوع الذى طلبنا ؛ وأما نوع آخر — إن كان ، ولم يكن مبدأ حفظ ومبدأ اختلاف — فحينئذ ستكون الأشياء من عدم ومن ظلام . وليس يحتاج إلى التقدم الذى لزمه ، وذلك التقدم أن الحركات بالاختلاف مما قلنا ، لأن ها هنا ما يتحرك حركة دائمة لا يسكن ، وليس وجوده بحسب القول والاستدلال [ ١٣٩ ] العقلى بل وبالفعل الحسى ؛ فليس وجوده بالقوة بل بالفعل .

أنكر على أرسطاطاليس والمفسرين ، فقال : قبيح أن يُصار إلى الحق الأول من طريق الحركة ومن طريق أنه مبدأ الحركة ، وتكلف من هذا أن يجعل مبدأ الذوات : فإن القوم لم يوردوا أكثر من إثبات أنه محرك ليس أنه مبدأ الوجود . وانحرأه ! أن تكون الحركة هى السبيل إلى إثبات الأحاد الحق الذى هو مبدأ كل وجود !! ويقول : إنه ليس يجب من جعلهم المبدأ الأول مبدأ لحركة

ومنه كتاب الانصاف

شرح كتاب حرف الام

[ ١٣٨ ب ]

للشيخ الرئيس ابن سينا على بن الحسين بن عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم بالعزير الحكيم أثق وعليه أتوكل

قال : غرضه بقوله : « إن كانت الجواهر فاسدة فالكل فاسد » ، أن يثبت الجوهر المفارق للمادة . وقال فى باب الزمان وأزليته : كيف يتصور قبل وبعد فى الأشياء التى يختلف قبلها وبعدها ؟ فلا يوجد معاً [ فى ] قبل وبعد إلا فى زمان أو مع زمان<sup>(١)</sup> وإذا اتصل الزمان ، وهو افعال ما للحركة وعدد أو مقدار ، اتصلت الحركة ضرورة ، فإن الزمان : إما حركة ، وإما شئ متعلق بالحركة موجود<sup>(٢)</sup> معها . قال ثم يقول : وإذا<sup>(٣)</sup> فرضنا فاعلاً لا يفعل ، فإن كانت له قوة على أن يفعل لم يُنْتَفَع به فى اتصال الحركة وفى فيض الوجود ، فكيف شئ ليس له قوة على أن يفعل مثل المثل الأفلاطونية ؟ فلا غناء له فى الوجود والتحريك . وإذا كان يفعل ويحاط ذاته ما بالقوة ، فإنه لا يفعل أيضاً متصلاً ، فلا يصح أن يكون مبدأً للتحريك المتصل<sup>(٤)</sup> . لقائل أن يقول : إن القوة قبل الفعل ، لأن كل ما يفعل فله قوة أن يفعل ، وليس كل ما يقوى فهو يفعل ؛ فالقوة قبل الفعل . ولكن إن جعلنا القوة قبل الفعل ، وجب أن تكون الهويات كلها معدومة وقتاً ما . فإن الذى بالقوة المطلقة يكون معدوماً ويبقى معدوماً . فإذا كيف يخرج من القوة إلى الفعل إذا لم يكن شئ هو بالفعل ؟ فإنه لا العنصر يتحرك بنفسه ولا الصورة كالنجارة يأتى العنصر فى<sup>(٥)</sup> تعيينها . فإذا العقل قبل القوة .

(١) أو مع زمان : ناقصة فى التيمورية رقم ٨٦ حكمة ؛ ورمز له بالرمز ت ؛ وسكتنى بذكر الاختلاف فى صفحة واحدة حتى يتبين أنها مليئة بالأخطاء ، ولذا لن نذكرها بعد إلا إذا أتت بقرأة جيدة أو مقبولة أو زيادات .

(٢) ت : موجودة .

(٣) ت : وإذا .

(٤) المتصل : ناقصة فى ت .

(٥) ت : مدة .

(٢) ويمكن أن تقرأ : متحد .

(١) ت : يصد .

الفلك أن يجمعوه مبدأ لجوهر الفلك . ويقول : أما ظنهم أن حركة الفلك قد صح في أمرها أنها ضرورية لا ابتداء لها ولا انتهاء — فظننا نحتاج أن نتأمل مقتضاه ، فنقول : إنهم لم يشبوا أن جسم الفلك يجب وجوده في نفسه ، ثم إذا وجد وجب أن يكون له حركة ، وأنه إذا لم يكن له الحركة بطل ذاته . بل قالوا إذ الفلك موجود ، وإذا هو متحرك ، فيجب ألا يكون لحركته ابتداء ، فملقوا كون الحركة دائمة بكونها [و] قد وجدت . فإذن ضرورة كونها متحركة دائماً هو أنه وجد فيها<sup>(١)</sup> الحركة . ولا يجب من هذا أنه يجب لها الحركة كيف كان ؛ < و > حتى لو فرضناها موجودة ولم يعرف أنها قد تحركت مرة ، لم يجب من ذلك أن تكون لها حركة لا دائمة ولا غير دائمة . فبين من هذا أن مثبت الحركة للفلك على هذه الحجة لم يتعد إلى أن يثبت موجد ذاته وأنه كيف صدرت عنه مادته ، وكيف صدرت عنه صورته . وبالجملة ، فإن من المعائب أن يكون مشتق مستقبل به أزلياً<sup>(٢)</sup> . فيجب لذلك أن يكون التقبل به ، من غير زيادة سبب يزداد على هذا ، باقياً على الدوام ، متحركاً ، مع تنامي قوته — إن لم يكن هناك سبب آخر وفيض يصير المشوق والغاية باعتبار ذلك الفيض مبدأ تأثير وفعل ، ثم يعود مرة أخرى بسبب ما يؤثر فيصير مبدأ شوق ومشتقى كالمشوق . وما ينفع العاشق للتناهي القوة أن يكون معشوقه إنما يَشْتَقُّه فقط وهو باق دائماً ، من غير أن يكون بينهما علاقة أخرى غير المشق . ومن العجب أيضاً أن يكون الشيء لم يتسبب لجُزْم السماء ولا لنفسه ، بل يمثل معشوقاً لنفسه . وذلك لا محالة بعد وجود نفسه . وهذا هو النصبة<sup>(٣)</sup> بينهما فقط . ثم يقال إنه سبب لنفسه من غير أن يتقدم ، فيقال إنه من أي جهة هو سبب لجُزْم السماء ؟ ومن أي جهة هو سبب لنفس السماء ؟ حتى إذا جُمعاً موجودين تمثل لنفس السماء معشوقاً يحركه الدهر كله . ثم كيف يمكن أن يعقل الأول شيء قائم في جسم متحرك معه بالمرض لأنه يصير له بحسب أجزائه التي تتبدل أما كلها أجزاء . فإنا قد برهنا على أن مثل هذا المعقول ، بل ذلك معقول يعقل بعد غير منطقي في مادة . فمن مثل هذه الأشياء يعلم تباً ثم وتشوشهم وعجزهم ويُعْدم عن تقرير الحق . قال ثم يقول : والأول مُرْتَضٍ<sup>(٤)</sup> وملام ، أي هذا الأول الذي قلنا إنه أول النظام المعقول مُرْتَضٍ<sup>(٥)</sup> ، أي أنه في ذاته بحيث

(١) كتب فوقها : بها . (٢) ن : أزل .

(٣) بكسر القاء = الكسرة ، أي الفاصل أو الفارق . راجع ص ٢٦ س ١ .

(٤) ن : مرضى .

لا يمكن أن يكون كمال حقيقى إلا وهو له في ذاته ، — والكمال الحقيقي هو الكمال الذى يليق به . ويشير باللام إلى تأكيد ما ذكره أولاً بلفظ الاختيار لذاته ، وملائته أن الأثر الذى ينال منه هو اللام لكلى شيء . طبيعياً كان أو نفسانياً أو عقلياً . فكل شيء ينال من فضل وجوده بحسب طاقته ويكون لكل نيل نسبة شبة ما به ابتداء من الوجود وانتهاء إلى أكل ما يكون في إمكانه أن يقبله من كالات الوجود حتى يبلغ القدرة والعلم . وهذه أطلال لكالات ذاته وصفاته [و] حتى يبلغ أن [١٣٩ ب] يُنَال بالوجه العقلى حقيقته ، فتلتفت في جوهر القابل المهيئة ، ثم يتفاضل هذا الانتقاش بحسب درجات النائلين . فأعظمهم إدراكاً أشبههم به في إدراكه لنفسه .

والسبب الذى لأجله وقت الكثرة في التكوّنات أن السبب الموجب : منها ما هو الأول بذاته سببه ، ومنها ما ليس هو بذاته سبباً له ، بل وتوسط . وكأنه يقول : إن الكثرة وقت لأن الأشياء بعضها منه بلا توسط ، وبعضها من غيره بلا توسط وإن كانت ترتقى إليه .

قال ثم يقول : فإن هذا الذى وصفناه هو محرك ، ولكن لا يتحرك وهو موجود بالفعل ؛ وما يتحرك عنه موجود بالفعل . ولا يجب أن تلحقه غيرية ، أى اختلاف حال . وذلك لأن اختلافات الأحوال تُضطرّ ضرورة ، في تجدها ، إلى حركة مكانية ، وما لا يتحرك الحركة الكمانية لا ينتهى إليه اختلاف حال . ثم يقول : وإذا كان يحرك لأنه بذاته معشوق ، ولأن المتحرك مُسْتَعِدٌّ للانفعال الذى تتبعه الحركة ، فيكون قد اجتمع المؤثر بشروطه والتأثر بشروطه ، فإذا كان كذلك وجب الفعل والانفعال ضرورة ولو في القوى التى تقارب النطق . فيكون إذن الفعل والانفعال ضرورتين<sup>(١)</sup> ، وتكون ضرورة كريمة لها وجود شريف ، إذ يتعلق به نظام الكل . ولسنا نفى بهذه الضرورة أنها ضرورة قهر أو ضرورة لا بد منها في شيء ، بل ضرورة بمعنى أنه لا يمكن أن تكون بوجه آخر .

وليس معنى هذا الكلام أن السماء حركتها ضرورية بذاتها ، ولا يمكن إلا أن تكون على ما هي عليه ، بل إنما هي ضرورة بالشرط المذكور . وإذا اعتبر كل شيء بذاته غير منسوب إلى جهة نيل من الحق الأول ، فهو غير ضرورى الوجود ، بل إمكاني الوجود .

(١) ن : ضرورتان .

ولو جاز أن تُفصم العلاقة لثلاثي وبطل . فكل شيء باعتبار ذاته باطل هالك إلا وجه الحق الأول ، هو الحق لذاته والأشياء الأخرى حقيقة وجودها ، جلت قدرته .

وقومٌ ظنوا أن هذه الضرورة واجبة في نفسها ولم يميزوا بين الضروري شرطاً والضروري حقاً ، وقالوا ما هذه حكايته . قلت لأبي بشر : فإذا<sup>(١)</sup> من الضرورة على ما هي عليها ، فأى موقع للعلة الأولى في أمرها ؟ فقال دواوم الحركة . وهذا محال ، فإن موقع الحق الأول هو أن الضرورة من قبله ولا ضرورة لشيء في ذاته . وبما يدل على غفلتهم أنهم يجعلون الضرورة للشيء في ذاته والدواوم من غيره ، حتى تكون الضرورة التي في نفسها لا تقتضي الدواوم ما لم يُمدد من غيره . والعجب من وجود حركة ليس دواومها مقتضى ضرورتها ، وهي ضرورية لا من جهة مذهبها فتكون حركة توجد من غير عُلقة بمحركها . بل الحركة : وجودها ، وضرورية وجودها من حين توجد ، ودواوم وجودها - كله معلقٌ بأسباب الحركة ؛ والله تعالى رفعه عن أن نجعله سبباً للحركة فقط ، بل هو مُفيدٌ وجود كل جوهر يمكن أن يتحرك فلا عن حركة السماء . فهو الأول ، وهو الحق ، وهو مبدأ ذات كل جوهر ، وبه يجب كل شيء سواه ، وتأتيه الضرورة عند النسبة التي يجب أن يقع بينه وبينه .

قال ثم يقول : « فإذاً بمبدأ مثل هذا عُلقت السماء » ، يعني فإذاً بأول ومبدأ مثل هذا واحد بسيط معقول الذات بذاته ، عَقَلَهُ غَيْرُهُ أو لم يعقله ، خير محض ، معشوق للكل من حيث لا تشعر به ، منبجس عنه الضرورة إلى الأشياء حتى تكون للموجودات ضرورة من قبله ومن قبل سلطانه الذي لاسلطان للمعدم المطلق [ ١٤٠ ] من الأشياء معه ، بل إما أن يمنع العدم أصلاً أولاً وأخيراً ، وإما أن تعرض منه قوة على الوجود التيسر عند الاستعداد بحسب قبول التفاعلات ، - فبمبدأ مثل هذا عُلّق هذا الكل . ويعني بالتعليق قوام الذات به وتجزؤه به لا بتركها ، فإن ذلك أمرٌ خسيس . فإنه وإن كان ذلك أيضاً منه فلا يحسن أن يقتصر عليه كما يفعله هؤلاء المفسرون .

وبما يحسن تاسطيلوس<sup>(٢)</sup> فيه أنه يصرح بأن المبدأ الأول يعقل ذاته ، ثم من ذاته يعقل كل شيء ، فهو يعقل العالم العقلي دفعة من غير حاجة إلى انتقال وتردد من معقول إلى

(١) أى إذا كانت الضرورة كما بينا .. (٢) راجع قبل ص ٢٠ .

معقول ، وأنه ليس يعقل الأشياء على أنها أمور خارجة عنه يعقلها منها كحالنا عند المحسوسات ، بل يعقلها في ذاته : فإنه لا يجب أن يكون كونه عَقْلاً بسبب وجود الأشياء المعقولة حتى يكون وجودها جَعْلَهُ عقلاً ؛ بل الأمر بالعكس . ويقول : إن كان للأول شيء يُسَكِّمُهُ ، فليس بذلك الشرف سواء كان معقوله واحداً أو كثيراً .

قال أرسطوطاليس : والطبيعة لنا كحال صالحة ؛ وما بعده يشير بهذا إلى أن مثل هذا المبدأ الذى يعقل ذاته ويعقل كمال حقيقته وشرفها فهو مقتبط بذاته ملتد بها وإن جل عن أن تنسب إليه الالذة الانفعالية ، بل يجب أن تسمى بهجة أو شيئاً آخر . فإنه لا محالة له بها ذاته ، وعلاء ذاته ، وهو مُدْرِكٌ لها وليس المعنى الذى يسمى في المحسوسات لذة إلا نفس الشهور باللائم والكال<sup>(٣)</sup> الواصل من حيث يشعر به ومن حيث هو كذلك . فكيف الإدراك الأولي للكمال الخفي بانفاية ؟ وكيف ونحن نلتذ بإدراك الحق ونحن مصروفون عنه مرددون في قضاء حاجات خارجة عما يناسب حقيقتنا التي بها نحن ناس ! فنقول : إنا نحن مع ضعف تصورنا للمعقولات القوية وانغماسنا في الطبيعة البدنية قد نتوصل على سبيل الاختلاس ، فيظهر لنا اتصال بالحق الأول ، فتكون كسعادة مجيبة في زمان قليل جداً . وهذه الحال له أبدأ ؛ وهو لنا غير ممكن ، لأننا بَدَنِيّون ، ولا يمكننا أن نَشِم تلك البارة الإلهية إلا خِطْطَةً وخِلسَةً . ثم قال : « فإن كان الإله أبدأ كحالنا في وقت ما فذلك عجيب ، وإن كان أكبر فأكثر عجيباً فله<sup>(٤)</sup> ذلك » . كأنه يقول : لو لم يكن للأول من الاغتياب بذاته إلا القدر الذى لنا في الاغتياب به حين نقطع بكنه الالتفات العقلي إلى جبروته رافضين للمعشوقات الطبيعية ، ناظرين إلى الحق من حيث هو حق ، منقطعين إليه عن الباطل من حيث هو باطل ، فنقتبط به وبذواتنا من حيث تتصل به ، ثم دام ذلك القدر سرمداً - فذلك عجيب عظيم جداً ؛ وإن كان أكثر من ذلك سرمداً أو غير مقيس إليه - فذلك أعجب وأعظم . فإن الالذة فعل لذلك ، أى كونه بالفعل ليس انفعالا ، وإنما هو كمال إدراك وكونه<sup>(٥)</sup> بالفعل للإدراك الخصوص باللائم . ولهذا العلة نلتذ بالتيقظ ، لأنه إدراك ، وبالنخيل من حيث يستعمل ولا يعطل ، والفهم والتصور لذيت لنفسه لأنه حياة تامة ، فإن الحياة كالقوة على هذا ،

(١) ن : الكلام . (٢) إن هذا من شأنه لأنه إله .

(٣) أى : والالذة فضلا عن أنها فعل ، فهي إدراك لللائم ، وهذا يزيد في كمالها .

والرجاء والحفظ لئليذان لمكان الفهم ، فإن الرجاء يجعل ما بالقوة كالموجود المدرك وفي الحال نلتذ بخياله ، والحفظ أى التذكر للأشياء السارة يجعلها<sup>(١)</sup> كالموجود . وأما الفهم فإنما يلذ لذاته ؛ ثم نقول وأما الفهم المتقدم بذاته فللذى هو أفضل بذاته . أما الذى يفهم ذاته فهو جوهر العقل إذا اكتسب المعقول ، فإنه يصير معقولا في الحال كما يلامسه مثلا . وإنما يكون العقل والعقل والمعقول [ ١٤٠ ب ] واحداً بقياس ذات الشيء إلى نفسه ، فتكون هناك الذات واحدة هي الصورة المعقولة ، كما يقال : أولها ذاتها ، أى ذاتها غير مبينة من حيث هي معقولة بذاتها . ثم يقول : « وهى حياة » ، أى حى بذاته ، أى كامل ، فى أن يكون بالفعل مدركا لكل شيء ، نافذ الأمر فى كل شيء . فإن الحياة التى عندنا إنما تسمى حياة لما يقترن بها من إدراك خسيس وتحريك خسيس ، وأما هناك فالمشار إليه بلفظ الحياة هو كون العقل التام بالفعل ، وذلك هو العقل ، وخصوصاً العقل الذى من ذاته يتعقل كل شيء من ذاته . ثم قال : فإذا هو حياة وبصر متصل أزلى ، أى حى بذاته باق بذاته ؛ فإن هذا هو الإله .

### < الفصل الثامن >

ثم يبحث هل الحرك الفارق الذى ليس بجسم واحداً أو أكثر من واحد . فيقول : إذا كانت الحركات كثيرة — والحرك الواحد متحركه واحد — فيجب أن يكون عدد الحركات المفارقة كثيرةً بحسب عدد الحركات الأزلية ، ولم يبين لم يحتاج المتحرك من محرك كالمشتق إلى أن يكون خاصاً بحركة محرك<sup>(٢)</sup> ، وأخذ ذلك مسلماً . ثم ينتج عن كلامه<sup>(٣)</sup> مقدمة فى أن الجواهر المفارقة كثيرة ، على ترتيب أول وثان . قال : هذا حق — ولكن ليس بيننا ما قاله . فإن المبلغ الذى قاله لا يمنع من أن يكون محرك مفارق يحرك كالمشتق والمتحركون عنه كثيرون — [ ف ] يجب أن يهتدى للسبب الموجب لذلك . وقوله : « على ترتيب أول وثان » ، إن عنى بالترتيب أن يكون بعضها علة لبعض

(١) أى يجعل الشيء التذكر كأنه موجود .

(٢) ن : حركة . وتصح أيضاً هذه القراءة بمعنى من التأويل .

(٣) ن : كلام .

فما بأن من كلامه ؛ فإن كلامه أوجب على سبيل المساعدة أن ههنا محركات مفارقة كثيرة ولم يتأت له أن يبين كيف أتينا بها إلى الأول الحق فى الوجود ، وكيف أتينا ببعضها إلى بعض ، وهل هى معاً فى الذات ، فلا يتعلق بعضها ببعض فى الوجود ، أو تتعلق مما أو على ترتيب ، ويجب أن يعرف أن الرجل يرى أن لكل كرة محركاً مفارقاً غير متناهى القوة ، ويحرك كما يحرك المشتق . لئلا يتأمل أن المشتق لا يكون مبدأ الحركة والتولى للحركة ، بل يكون آخر هو الذى يحرك كالعاشق والمشتق للاتصال أو التشبه أو النيل أو غير ذلك من المشتق ، وأن ذلك هو الحرك بمعنى مبدأ الحركة الزاويل للحركة ، فإنه لا بحالة صورة للجزم الساوى مشاركة ، فهى نفس فإن الجزم نفسه بما هو جزم لا يتحرك بذاته . فإن سلمنا أنه يتحرك بذاته ، فليس يكون المتحرك على أنه مدرك معنى معقولا يشتق شهوة عقلية أو شبهة بالعقلية . فقد بان عن مذهب أرسطو أنه يقول بمحركات تحرك على أنها مشتاة ومفارقة ، ومحركات فى أجسام السموات تحرك على أنها مشتاة ومشتاة .

ثم إنه يطلب عدد المحركين من عدد حركات الأكر ؛ وذلك شيء لم يكن ظاهراً بعد فى زمانه وإنما ظهر بعد . ثم أخذ يوضح أن المبدأ الأول واحد من جهة أن العالم واحد فيقول : إن الكثرة بعد الاتفاق فى الجوهر بسبب كثرة العنصر . ثم يقول : وأما ما هو بالآنية الأولى ، أى الحقيقة الأولى للحق الأول ، فليس له عنصر ، لأنه تمام ، أى لأنه آنية قائمة بالفعل لا تخالط القوة . فإذا الحرك الأول واحد بالكلمة والعدد ، أى كونه والقول الشارح لاسمه واحد ؛ وهو أيضاً واحد بالعدد ، أى إنما له ذات واحدة فقط لا تشترك فيها ذاتان .

ولما قال : ومحرك هذا السماء واحد ، قال : يجب أن تكون السماء واحدة ، فإنه لو كانت كثيرة لكانت مبادئها كثيرة ؛ ولا يجوز ؛ بل مبدؤها واحد . فبان من ذلك أن السماء واحدة . وهذا حق وقوى إذا رُبى وتم .

### < الفصل التاسع >

ثم شرع فى بعض صفات الإله جلت [ ١٤١ ] عظمتة فيقول : وأما كيف يكون هذا المبدأ فى ذاته وفى عقله لذاته ، فقيه صعوبة . فإنه إن كان ليس تعقله بالفعل ، فما الشيء

السكرام الذى له وهو السكون بأقصى كما له ! بل يكون ذا حالة كحالة النائم عندنا . وإن كان يعقل الأشياء ، فتكون الأشياء متقدمة عليه فيقوم بما تفعلها ذاته ، ويكون جوهره فى نفسه فى قوته وطباعه أن يقبل معقولات الأشياء ، فيكون فى طباعه ما بالقوة ، من حيث يُكتمل بما هو خارج عنه ، من حيث أنه لولا ما هو خارج عنه لم يكن له ذلك المعنى وكان فيه عدمها ، فيكون الذى له فى طباع نفسه وباعتبار نفسه من غير إضافة إلى غيره أن يكون عادما للمعقولات . ومن شأنه أيضا أن يكون له ، وإلا لم يكن البتة . فهو باعتبار نفسه مخالط للإمكان والقوة . وإن فرضنا أنه لا يزال موجوداً بالفعل ، فلا يكون الذى له من ذاته الأمر الأفضل الأكمل ، بل من غيره ؛ ويكون كما له من جهة الشيء الذى يعقله ، فإنه لولا ذلك الشيء لما كان يعقله . وقد يُعبر عن هذا الغرض بعبارة تؤدي قريبا من هذا المعنى ، فيقول : وأيضا إن كان جوهره العقل وأن يعقل ، فلذلك هو : إما بأن يعقل ذاته ، أو غيره . فإن كان يعقل شيئا آخر ، فما هو فى حد ذاته غير مضاف إلى ما يعقله ؟ وهل لهذا المتبر بنفسه فضل وجلال مناسب لأن يعقل بأن يكون بعض أحوال أن يعقل له أفضل من بعض أحوال أن لا يعقل الشيء الآخر ، بل أن لا يعقل يكون له أفضل من أن يعقل ، فإنه لا يمكن له القسم الآخر وهو أن يكون تعقل الشيء الآخر أفضل من الذى له فى ذاته من حيث هو فى ذاته شيء يلزمه أن يعقل ، فيكون فضله وكاله بغيره . ومن المحال أن يكون عاقلا لغيره ، فإنه فى نفسه وفى رتبة وجوده الذى نخصه غير معتبر من جهة غيره ، عظيم الرتبة جداً لا يحتاج إلى غيره . ولا يتغير سواء كانت التغير زمانيا أو كان تغيروا بإرادته ، يقبل من غيره أثرا ، وإن كان دائما فى الزمان لكنه بعد الذات فى الرتبة الذاتية . وإنما لا يجوز له أن يتغير كيفما كان ، لأن انتقاله إنما يكون إلى الشر لا إلى الخير ، لأن كل رتبة غير رتبته فهى دون رتبته . فكل شيء يناله ويتوصف به فهو دون نفسه ويكون شيئا مناسباً للحركة ، خصوصا إن كانت بعدية زمانية . وهذا معنى قوله : فإن التغير إلى الذى هو أشر .

ثم ما ادعاء من أن تتابع العقل له متعب ، خطأ ؛ ونسى أنه نفسه قال فى العقل المهيولانى إنه يزداد بالتعقل قوة ولا يتعب فى جوهره ، بل بسبب ما يحتاج إليه فى العقل المنفعل وفى آلة العقل المنفعل ؛ وهو لا يدعى فى نفس الإنسان أنه بالفعل عقل . ثم ليس إذا استكمل

الشيء يجب أن يكمل ويتعب ، إنما التعب هو أذى يعرض بسبب خروج عن الحالة الطبيعية . وإنما يكون ذلك إذا كانت الحركات التى تتولى مضادة لطلوب الطبيعة ؛ أما الشيء اللاتم واللذيق المحض الذى ليس فيه منافاة بوجه فلم يجب أن يكون تكرره متعبا . ولا أيضا ما يقوله تاسطوبوس<sup>(١)</sup> حق . فإنه يقول إنه إنما لا يتعب لأنه يعقل ذاته ، كما أن الشيء لا يتعب من أن يحب ذاته ، فإن العلة ليس هو أنه لذاته أو لغير ذاته ، بل لأنه ليس مضادا لشيء فى جوهر العقل .

ثم نقول : وحينئذ لا يكون السكرام هذه الذات التى هى بالقوة ، ولا المعقول الذى فرض أحسن وأحرى ، بل هذا الخروج إلى العقل ، وهذا الإدراك للمعقول الخارج . فيكون الأثر المأخوذ من الخسيس فى غاية الشرف . [١٤١ ب] وهذه كلها محالات ، بل عسى الصواب أن يجعله عاقلا لذاته فى حد ذاته . فإن كثيرا من الأشياء أن لا تبصر خيرا من أن تبصر . فليس إذن الأفضل على كل حال أن يعقل أى شيء اتفق ، بل أن يعقل ذاته . فأقول : إن عنى الرجل أن الأفضل أن يعقل ذاته فقط ، فقد قال ما ليس بممكن . فإنه إن عقل ذاته على كنه ما هى عليه عقل ما يلزمها لذاتها بالفعل ، وعقل كونها مبدأ وإشال<sup>(٢)</sup> عليه أن يعقل الكل وإلا لم يعقل ذاته بكنها . وإن عنى أن أول عقله هو عقله لذاته ، ومن ذاته يعقل الأشياء ، لا من الأشياء ، فلا تكون الأشياء سببا لكونه عقلا ، بل يكون كونه عقلا فى ذاته سببا للأشياء — فهو صحيح . لكنه كان يجب أن يشير إليه ولا يسكت عنه . قال : وليس بمكتم أيضا أنه إن لم تبصر بعض الأشياء فهو خير من أن تبصر ، بل هو كلام عامى جداً . ثم قال : فإذا يعقل ذاته ، إذ كان الأقوى . أقول : إنه يشبه أنه يرى هذا ويقول على أنه من ذاته يعقل الأشياء ، ولأنه يعقل ذاته وقوله : إذ كان الأقوى يعقل ذاته ، إذ كان أفضل كل شيء ، ولم يكن فى أن يكون مستكمل الذات بالذات نقص ، بل بالغير . ثم يقول : ويعقل العقل ، أى يعقل ويعقل أنها بالفعل متعلقة .

ثم يشير إلى أنه لا يفرق فى العقل والعقل والمعقول ، وليس يلزم كلامه هذا أن يكون مذهبه أن فى كل شيء العقل والمعقول والمعاقل واحد . وذلك لأنه فرض أنه يعقل

(١) راجع قبل من ٢١

(٢) كذا فى الأصل ، فيما أنه تحريف وإما أنه يحتاج إلى شيء من التأويل .

ذاته ويبحث عن هذا ، وأعرض عما لعله يراه من أنه يعقل الأشياء من ذاته ولم يتكلم في ذلك . ثم نقول : إن كان كونه عاقلا وكونه معقولا مختلفا ، فأى الحالين له أفضل ؟ فإن في ظاهر الأمر ليس أن يكون الشيء معقولا هو أن يكون عاقلا ، هذا حق ، أى ليس يجب أن يكون كذلك في كل شيء . وأما أن كونه معقولا كيف < هو > مبان لكونه عاقلا ، فذلك غير مُسَلَّم بل كونه معقولا هو أن تكون صورته غير مبينة لشيء غير هيولاني ؛ وكونه عاقلا هو أن يكون صورة شيء غير هيولاني غير مبان له . فإن كان هذا الشيء ذاته ، كان كونه معقولا هو كونه عاقلا ، وإن لم يكن ذاته كان المقول منه شيء والعقل شيء ؛ وإما العقل ؛ فلا ثالث في هذا الموضع ، إنما يكون ثالثا في موضع يكون الذى يعقل فيه شيئا<sup>(١)</sup> والذى يعقل فيه شيئا<sup>(١)</sup> ، ثم يكون العقل منه غير الثلاثة ، وذلك لأن العقل إما أنه معنى به جوهر الذات الذى من شأنه أن يعقل ، فيكون في ذاته عقلا وبالقياس إلى ما يحصل له زيادة على ذاته عاقلا . فإما أن يعنى به نفس نسبة هذه الذات إلى ما عقل ، وإما أن يعنى به قوة هذه الذات واستمداده . وكيف كان ، فإنه يختلف فى الذى يعقل غير ذاته ، ولا وجود لشيء بعينه ، وفى الذى يعقل ذاته ، إلا بمعنى أنه الذى يصح أن يعقل صحة تَمُّ الوجوب والإمكان .

ثم يقول : فليس الأمر على ذلك ، بل العاقلة والمقولة في مثل هذا التعقل واحد .

### < الفصل العاشر >

ثم عزم على أن يوضح الحال في ترتيب الكل من حيث الأفضل والأحسن ، ومن حيث النظام والعدل . فيقول ما معناه : ليعلم كيف الخبر أن وجود الصانع والفاضل في طباع الكل ، أهو كما نظر قوم أنه مفارق ، أو هو موجود في ذوات الترتيب ، أو هو على أنه جنس لنوعين : مفارق ومخالط ؟ فإنا نعلم أن الترتيب الجيد يكون له نظام جيد ، ويكون فيه مبدأ هو أول الترتيب ، ليس هو لأجل الترتيب بل الجنس والترتيب كله لأجله .

ثم يقول : وقد ترتبت الأشياء كلها في طباع الكل على [ ١١٤٢ ] نوع ما ، ليس على ترتيب المياواة ، فليس حال السباع كحال الطائر ، ولا حالها كحال النبات ، وليس مع

(١) ن : شيء .

ذلك مطلقة منفصلة منقطعة لا يتصل بعضها ببعض ، ولا يضاف بعضها إلى بعض ، بل هناك مع الاختلاف اتصال وإضافة جامعة للكل ، تجمع الكل إلى الأصل الأول الذى هو المبدأ الذى يفيض عنه الجود والنظام على ما يمكن في طباع الكل أن يترتب عليه .

ثم يقول ما معناه : إن ترتيب الطباع في الكل كترتيب المنزل في أن الأحرار والأرباب فيها لا يطلق لهم أن يعملوا كل شيء كما اتفق ، بل يكون لهم أفعال مخصوصة مرتبة على النظام . وأما المالك والعبيد والكلاب والسنابير فقلما تشارك الأولين في أعمالهم ، بل أكثر ما يفعلونه جار على ما يتفق ، وخارج عن الترتيب المحفوظ ، ومع ذلك فإن بدء الكل واحد من جملة أجزاء البيت وهو رب المنزل . فكذلك يجرى الحال في الطبع في أن يكون هناك أجزاء أول مسودة ونفيسة لها أفعال مخصوصة مثل السموات ومحركاتها ومدرجاتها وما قبلها ، وأجزاء خسيسة متأخرة يجرى أكثر أمورها على الاتفاق المحلوط بالطبع والإرادة وإن كان المصير في كل حال إلى رأس واحد . ثم يقول : ومبدأ كل واحد منها الذى يُبْتَنَى عليه أمره هو احتماله في نفسه هو على ذلك . فإن الدرجة الأولى إمكانها على نحو أفضل ، والثانية دون ذلك ، والثالثة التى للأجرام السماوية دون ذلك ، والثى عندنا دون الجميع ، وإذا لم يكن في احتماله لم يكن ذلك بسبب المفيد المفيض للوجود ، بل لأن كل ماهية من ماهيات هذه الأشياء إنما تستطيع أن تلبس الوجود وكأنه على هذا النحو . ولذلك تقع العاهات والتشوهات في الأمراض لما يلزم من ضرورة المادة الناقصة التى لا تقبل الصورة على كمالها الأول والثانى ، بل : إما أن لا تقبلها أصلا ، أو تقبل منها السكال الأول دون الثانى . وليطلب كال هذا الكلام وتماه من المشرقيين . ثم إنه يقول — صدقا يقول — إنا إن لم نُجَرِّ الأمور على هذا المنهاج التجا ناضرة إلى أن تقع في محلات وقع فيها الذى قبلنا . ويعد بعد هذا مذاهب الثنوية ويُفَنِّدها<sup>(١)</sup> .

(١) في الأصل يسدها . وهى قراءة تصح أيضا ؛ ولكن يقلب على الظن أن يكون ما افترضنا هو الأصل .

شرح كتب «أثولوجيا»  
لمنسوب إلى أرسطاطاليس

## عن الشيخ الرئيس أبى على ابن سينا

بسم الله الرحمن الرحيم بالعزير الحكيم أثق وعليه أتوكل

الحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) ليس يعنى أن نفس الإنسان<sup>(١)</sup> كانت موجودة قبل البدن مدة لا تنزع<sup>(٢)</sup> إلى بدن ولا تُتلاسه ، ثم صارت إليه ؛ فإن هذا أمر<sup>(٣)</sup> قد بان استحالة في الكتب ؛ وإن كانت النفس مع ذلك لا تموت ؛ ولكن معناه أن النفس لَمَّا وجب<sup>(٤)</sup> لها أن لا تكون مجردة عن البدن تجرّد الأمور<sup>(٥)</sup> العقلية المذكورة فيما بعد الطبيعة ، بل وُجد له في الطبع علاقة وميل مع البدن في أول الأمر .

(ب) يريد أن يبين أن جوهر النفس الإنسانية ليس جوهرًا يُنال السكال في أول وجوده حتى يكون بحيث يمكن أن يوجد الوجود الأكلّي في أول ما يعرّض<sup>(٦)</sup> له في الوجود كحال الجواهر<sup>(٧)</sup> العقلية الأول ، بل هي جوهر يُستكمل بما يحصل لها بضرب من السكب والطلب ، وأنه يلزمه شوق غريزي إلى طلب ذلك السكال وإن كان قد يشتغل<sup>(٨)</sup> عنه . وقبل ذلك عرّف حال الجواهر العقلية فقال : إن كل جوهر عقلي أى مفارق للمادة فقط — أى ليس له وجود ولا كمال وجود ، إلا أن يكون عقلياً برئاً عن المادة براءة مطلقة — موجوده<sup>(٩)</sup> بالفعل أنه يعقل ذاته وما يلزم معقول ذاته من مباديه<sup>(١٠)</sup> وتوابعه ، عقلاً بالفعل . وإنما كان عاقلاً لذاته<sup>(١١)</sup> لأن ذاته مجردة عن المادة ، معقولة لما يكون لها ويجوز اقتترانه بها . فكيف

(ب) : شرح الفقرة : « كيف فارقت ( أى النفس ) العالم العقلي وانحدرت إلى هذا العالم الحسى الجسائى فصار في هذا البدن الغليظ السائل الواقع تحت الكون والفساد . فنقول : إن هي جوهر عقلي فقط ذو حياة عقلية لا تقبل شيئاً من الآثار ، فذلك الجوهر ساكن في العالم العقلي ثابت فيه دائماً لا يزول عنه » ( « أثولوجيا أرسطاطاليس » نصرة ديتريشى ، ص ٤ س ١٤ — ص ٥ س ٣ )

قراءات نسخة التيمورية ( رمزها : ت )

- ( ١ ) النفس الإنسانية ( ٢ ) تزغ ( ٣ ) ناقصة ( ٤ ) لم يوجد  
( ٥ ) الصور ( ٦ ) مضرة الأول في ت ( ٧ ) الجوهر ( ٨ ) يشغل  
( ٩ ) موجودة له بالفعل يفعل ذاته ( ١٠ ) مادة ( ١١ ) بذاته



حالها<sup>(١)</sup> مع نفسها ؟ فإذا عقلت ذاتها ، فالمعقولات التي تتلو ذاتها بلا واسطة تكون ممكنة لها أن تعقلها ؛ والممكن في مثل هذا الجوهر<sup>(٢)</sup> واجب : إذ هو جوهر لا يتغير ، بل فرض على كماله<sup>(٣)</sup> الأول . فتكون المعقولات التي بلا واسطة معقولة له ، والتي لتلك<sup>(٤)</sup> بلا واسطة معقولة له<sup>(٥)</sup> ، والتي يلزم من اجتماعها معقولة له . فيكون العالم العقلي معقولاً لها . وهو الحياة العقلية التي بين أمرها في كتبه<sup>(٦)</sup> ، وأنها أفضل كل<sup>(٧)</sup> حياة وألذ كل حياة . فإن<sup>(٨)</sup> الذات الحسية والنطقية كلها قاصرة عنه ، فقال : « في العالم العقلي » ، [ ١٤٦ ب ] أي في عالم التجرد<sup>(٩)</sup> من الملائق المادية لا يخالطها ولا يلتفت إليها ولا يلبس شيئاً من أحوالها . وقال : « ثابت فيه دائماً<sup>(١٠)</sup> لا يزول عنه » ، أي<sup>(١١)</sup> ليس هذا التجرد والتفرد يكون وقتاً دون وقت ، بل دائماً ، لأن سببه هو الاستغناء بالكمال الأول<sup>(١٢)</sup> في الوجود عن كمال يطلب من بعد ثابت دائم<sup>(١٣)</sup> ، ولا مرتبة له يطلبها ولا كمال ينحوه ولا يشتاق غير ما حصله له<sup>(١٤)</sup> .

(ح) قال : « وكل جوهر عقلي » ، أي من حيث هو جوهر مستغن عن أن يقوم بالمادة ، « يناله شوق » ، أي يحتاج أن يحصل شيء غير حاصل له ، « فذلك الجوهر بعد الجوهر الذي هو عقل فقط » ، أي من حيث ليس واجداً للكمال<sup>(١٥)</sup> في أول ما به يتجوه فهو في درجة ثانية ، أي لا يكون عقلياً صرفاً في قوام ذاته وفي كمال ذاته الذي يتلو قوامه ؛ بل وإن كان من حيث ذاته مجرداً عن المادة ، فإنه في حيث كمال ذاته الذي يكون له بعد ، ما لم يكن يحتاج إلى مادة . وأما البرهان على ذلك فقد صح<sup>(١٦)</sup> ، وهو أن كل حالة تكون بعد ما لم تكن فإنها تتعلق بالحركات الجسمانية وتنسب إلى الحركة المستديرة ، فإن<sup>(١٧)</sup> ذلك البرهان لم يتم من حيث إن التجرد والتغير جسماني ، بل من حيث هو تجدد<sup>(١٨)</sup> وتغير . وإذا كان كذلك لم يجوز أن يكون مثل هذا الجوهر الذي ليس له كلالته<sup>(١٩)</sup> مع أول تجوهره ، عقلياً

(ج) : شرح الفقرة : « وكل جوهر عقلي له شوق ما » ، فذلك الجوهر بعد الجوهر الذي هو عقل فقط لا شوق له . وإذا استفاد العقل شوقاً ما ، سلك بذلك الشوق إلى سلك ما . ( س . س . الخ ) .

- (١) حالها له (٢) هذه الجواهر (٣) كمال (٤) لذلك (٥) له : نافعة في ت (٦) قد أمرها في فنه (٧) كمال (٨) فإن (٩) المجرد من (١٠) دائم (١١) إذ (١٢) وهو الاستكمال بالكمال في الوجود عنه كمال (١٣) ودائم (١٤) حصل له (١٥) واجد الكمال (١٦) صح (١٧) قال : ذلك ... (١٨) مجدد (١٩) كالا ، لأنه مع أول جوهره

صرفاً أي مجرداً عن المادة وعلاقتها من كل وجه . فإذا استفاد العقل شوقاً كان طلبه لما يشاق إليه في قبيل<sup>(١)</sup> غير قبيل العقل . فإن قبيل العقل قبيل جلي ساطع مبذول إنما يحصل فيضه للشيء بسبب أنه لا شك ولا<sup>(٢)</sup> نقص في جوهره ، فإن كان يمكنه أن يعدم<sup>(٣)</sup> ذلك النقص وكان له أن يشتاق إلى مفارقتها<sup>(٤)</sup> ، لزم ضرورة أن يطلب ذلك من حيز التغير ، لا من حيز الثبات<sup>(٥)</sup> فإن حيز الثبات لم ييخل عليه بإزالة النقص قصداً ، بل لقصور فيه ، واحتياج منه إلى صفال يحصل له في جناب آخر .

(د) قوله : « يَرها<sup>(٦)</sup> في العقل » ، تحريف : فإن النفس لو كانت رأت العالم العقلي لكانت<sup>(٧)</sup> استكملت ، لأن رؤية الشيء<sup>(٨)</sup> هو قبول صورته ؛ ولكن مقزاه إلى رؤية الأشياء التي في العقل ، أي<sup>(٩)</sup> يشتاق إلى أن يراها في العقل . وبالجملة ، فإن الفوق<sup>(١٠)</sup> يكون جملة غير مُفَصَّلة ، كن يشتاق إلى الجماع ولم يعرفه ولا جرب لذته ، وكالحيوانات الغير الناطقة في ذلك فإنها<sup>(١١)</sup> تشتاق إلى جملة لا تنفصل إلا عند النيل .

(هـ) أي احتاج إلى أن يصير مافيه بالقوة من الاستكمال بالصور العقلية موجوداً بالفعل . (و) يجب أن يقال : ويشد شوقه إلى العالم الحسي ، لما بيننا<sup>(١٢)</sup> من أنه العالم الذي فيه يطلب التجرد<sup>(١٣)</sup> .

(ز) أي < أن ><sup>(١٤)</sup> النفس شيء عقلي مجرد الذات عن المادة ، قد صارت له صورة

(د) : « ولا يبق في موضعه الأول لأنه يشتاق إلى الفصل كثيراً ولكل زين الأشياء التي رآها في العقل » ، ( س . س . الخ ) .

(هـ) : « كذلك العقل إذا تصوّر بصورة الشوق للشاق إليه < احتاج > لكي أن يخرج لكي العقل بما فيه من الصورة » ، ( س . س . الخ ) .

(و) : « ويحرص على ذلك حرصاً شديداً ويتنفس فيخرجها إلى العقل لشوقه إلى العالم الحسي » ، ( س . س . ١٠ - ١١ ) .

(ز) : « فالنفس إذا إنما هي عقل تُصوّر بصور الشوق » ، ( س . س . ١٢ - ١٣ ) .

- (١) قبل — كذلك في بقية ما ورد فيه هذا اللفظ في هذين السطرين (٢) لا قبيل وليسب قصص ... (٣) يتقدم (٤) مقارنته (٥) أن يطلب ذلك من حيز الثبات فإن حيز الثبات ... (٦) وأما في ... (٧) كانت (٨) لقيت (٩) أي أنه يراها (١٠) التشوق (١١) ذلك لأنها تشتاق ... (١٢) من : نافعة (١٣) التجرد (١٤) الزيادة عن ت

شوق إلى العالم الحسى . فيها<sup>(١)</sup> صارت له هذه الصورة — وبها تتصل بالعالم الحسى — تكون نفساً ؛ وأنها إنما هي نفس لأنها كمال نفس طبعى آلى .

(ح) أى أن النفس قد يكون ما تُستكمل به مما<sup>(٢)</sup> تشوقُ إليه أسراً كلياً ، وقد يكون أسراً جزئياً . فإن كان أسراً كلياً صير<sup>(٣)</sup> صورته الكلية بالقول وتصرف فيه تصرفاً كلياً من غير أن يفارق عالمها العقلى الكلى ، أى أن هذا العقل للنفس وإن كانت<sup>(٤)</sup> فى البدن بوجه ما يصح بذاتها ومن حيث تتصل بالعقول الفعالة ، غير مفارق لها ، أى بالإقبال نحو غيرها . وإن [١٤٧] كان ذلك الشوق إلى الأشياء الجزئية التى هى صور فى مواد<sup>(٥)</sup> محاكية للصور الكلية زينتها النفس وزادتها نقاء وحسناً ، وسائر ذلك<sup>(٦)</sup> . أى أن النفس يزيد بها حسناً بما يجردها التجريدات المذكورة فى كتب « النفس » و « الحس والمحسوس » . وأفضل ذلك التجريد العقلى الذى يَفسَّر<sup>(٧)</sup> عنها اللواحق المادية والأشياء التى هى فيها كالغطاء ، لأنها تظن أنها من<sup>(٨)</sup> جواهر تلك الصورة<sup>(٩)</sup> ولا تكون ؛ مثل أحوال محسوسة تظن أنها من حقيقة الأشياء فيها<sup>(١٠)</sup> ، ولا تكون كذلك ، بل النفس الناطقة تنزهها عن تلك<sup>(١١)</sup> القشور وتجردها<sup>(١٢)</sup> عن اللواحق<sup>(١٣)</sup> القريبة وتتصرف فيها تصرفاً أفضل من تصرف العالم القريبة<sup>(١٤)</sup> التى هى<sup>(١٥)</sup> بحسب ما ذكرها هنا للأجرام السماوية . وذلك أن اللعل القريبة<sup>(١٦)</sup> ألصقت الصور بمواد ولواحق للمواد ، لكنه<sup>(١٧)</sup> يجب أن تعلم<sup>(١٨)</sup> أن نصيب الأجرام السماوية الإعداد والتهيئة والتدرج ؛ وكما أن<sup>(١٩)</sup> الصور النوعية فائضة من المبادئ الغير الجسمانية ،

(ح) : « غير أن النفس ربما اشتاقت شوقاً كلياً وربما اشتاقت شوقاً جزئياً . فإذا اشتاقت شوقاً كلياً صوّرت الصور الكلية فلا ، ودبرتها تدبيراً عقلياً كلياً من غير أن يفارق عالمها الكلى . وإذا اشتاقت إلى الأشياء الجزئية التى هى صور تصورها الكلية ، زينتها وزادتها نقاءاً وحسناً وأسملت ما عرض فيها من خطأ ، ودبرتها تدبيراً أعلى وأرفع من تدبير علتها القريبة التى هى الأجرام السماوية » (س ٥ س ١٣ الخ) .

- (١) فيما قد يكون نفساً (٢) بما (٣) صورت (٤) كان  
(٥) مواد ناقصة (٦) وصار ذلك إلى أن  
(٧) يغير (٨) فى (٩) الصور (١٠) فيه لا تكون ...  
(١١) ذلك (١٢) تجردها (١٣) اللون (وفى هامشها : الكون)  
(١٤) القريبة (١٥) تكون (١٦) ولكنه (١٧) تعمل  
(١٨) فى م : وكال الصور... التصحيح عن ت

إلا أنه إنما ذكر الأجرام السماوية لأنها هى التى تلحق بتلك الصورة فيما يحصلها من تأثير القشور المادية . وأما المبادئ الغير الجسمانية فإنما تفيض منها الصور على قياس ما هى فيها ، لكن إذا اتصلت بالممثل<sup>(١)</sup> السماوى خالطت قرائن لم يكن منها بد ، وقد تتأدى<sup>(٢)</sup> إليها الأفعال والانفعالات المتصلة بين الأمور السماوية والأرضية حين صار لكل شئ منها نصيب بحسبه .

(ط) قال : هى مفارقة للبدن عند انتقاضه وتحلله ، أى النفس الإنسانية<sup>(٣)</sup> التى هى الأصل ولها هذه < القوى ><sup>(٤)</sup> ؛ فإن الصحيح أن للإنسان ولكل حيوان نفساً واحدة ، ولها قوى عدة ، وأنها أصل<sup>(٥)</sup> لانبعاث القوى . وأما أن القوى تبقى معها ، فهو بحث آخر .  
(ي) أى أن النفس النقية الطاهرة التى لم تتدنس ولم تنسخ بأوساخ البدن فإنها إذا فارقت البدن رجعت إلى عالمها بأهون سعى . أقول : إن النفس لصقت بالبدن ليكون لها الزينة<sup>(٦)</sup> التى تختص بالأمور العقلية ، وهو الزينة<sup>(٧)</sup> العقلية ، وليكون لها إمكان اتصال بالجواهر<sup>(٨)</sup> العالية التى لها اللذة الحقيقية والجمال<sup>(٩)</sup> الحقيقى والبهاء الحقيقى ، فسبيل النفس أن تجعل البدن والآلات البدنية مكاسب يكتب بها الكمال الخاص بها فقط<sup>(١٠)</sup> . ومن المعلوم أن اشتغال<sup>(١١)</sup> النفس بالجانب الأدنى يصده عن الجانب الأعلى ، كما أن إقباله على الجانب الأعلى يصده عن الجانب الأسفل ؛ فإن النفس ليست بمخالطة<sup>(١٢)</sup> للبدن حتى يكون البدن بالمخالطة يصدها<sup>(١٣)</sup> عن الكمال العلوى إذا<sup>(١٤)</sup> لم يقع استعمالها على الوجه الذى ينبغى ، بل بهيئة عرض للنفس من

(ط) : فإن النفس كلها حية ، انبعثت من بدء واحد ؛ إلا أن لكل واحد منها حياة تليق به وتلائمه ، وكلها جواهر ليست بأجرام ولا تقبل التجزئة . فأما نفس الإنسان فإنها ذات أجزاء ثلاثة : نباتية وحيوانية ونطقية ، وهى مفارقة للبدن عند انتقاضه وتحلله « (س ٦ س ١٤ الخ) .  
(ي) : « غير أن النفس النقية الطاهرة التى لم تتدنس ولم تنسخ بأوساخ البدن ، إذا فارقت الحس ، فإنها سترجع إلى تلك الجواهر سريعاً ولم تلبث » (س ٦ س ١٧ — س ١٩) .

- (١) فى م : التمهيد ؛ والتصحيح عن ت  
(٢) قد تأدى  
(٣) انتقاضه وتحلله الإنسانية (٤) الزيادة عن ت  
(٥) فى م : أصل القوى لانبعاث القوى (٦) يصح أن تكون « الرتبة » فى ت .  
(٧) الجواهر (٨) الكمال (٩) يكتب بها المحاسن بها فقط  
(١٠) ومن المعلوم اشتغال بالجانب ...  
(١١) بمخالطة  
(١٢) بضدها (١٣) أو

الإقبال . فإذا صارت النفس بدينية وتمكنت فيها هيئات انقيادية للأمر البدنية من الشهوة والغضب وغير ذلك بل صارت هذه الهيئات ملكات فيها ، كانت النفس بعد البدن على الجلة التي كانت في البدن ، فتكون مصدودة<sup>(١)</sup> عن العالم العلوي : ويعنى بالأوساخ زوائد رديئة رذيلة<sup>(٢)</sup> غير طيبة ولا مناسبة لتزيم الشيء الذي هو بالقياس إليها نقي . فإذا فارقت النفس البدن وهيئاتها استعلائية<sup>(٣)</sup> ، بقيت متصلة بالعالم الأعلى ، لاسية الجلال الأبهى ، منقطعة عن العالم الذي كانت فيه .

( يآ ) أى إذا فارقت البدن لم تتصل إلا بتعب شديد أى [ ١٤٧ ب ] : تقامى عذابا شديدا كبيرا حتى<sup>(٤)</sup> ينمحي عنها كل دنس ووسخ يعلق بها من البدن لأنها إنما تستبقى<sup>(٥)</sup> بالأفعال الرديئة<sup>(٦)</sup> . فإذا تمطلت جاز أن يبطل ، بل وجب . فإن قال قائل : كما أن الهيئات والكمالات التي مستحدث للنفس لا تتم إلا بالبدن على ما ادعيتم وبيئتم ، فكذلك<sup>(٧)</sup> بطلان الهيئات لا يكون إلا بالبدن ، فإن الشيء لا يبطل بذاته ؛ وليس حكم البطلان إلا حكم التجدد ، فإننا نعلم أن سبب عدمه بعد ما كان موجودا إما أن يكون هيئة النفس الناطقة المفردة بطبيعتها التي تخصها عند انخلو من البدن ، أو سبب من الأسباب التي من خارج ، من الأسباب القائمة التي ليست على سبيل التجدد<sup>(٨)</sup> أو سبب من الأسباب المتجددة ؛ أو تكون تلك الهيئة لا تبطل أصلا . ولو كانت الملة في ذلك هيئة النفس الناطقة أو شيئا من العلل القائمة ، لوجب أن تكون النفس كما تتجرد عن البدن تتخلص عن تلك الأوساخ ولا يكون لتركبتها<sup>(٩)</sup> وهي في البدن ولرياضتها وهي متعلقة بهذا العلم — فائدة : بل سواء كانت وسخة أو نقية غاللتها عند المفارقة واحدة . وذلك أنه لا يجوز أن يحصل للأوساخ من نفسها ضعف بلا علة ولا للمؤثرات فيها قوة جديدة بلا علة ، بل إذا لم يكن تجدد حال كانت الأمور كما

( يا ) : « وأما التي قد اتصلت بالبدن وخضعت له وصارت كأنها بدينية لشدة انتماسها في لقائات البدن وشبهاته ، فإنها إذا فارقت البدن لم تصل إلى عالمها إلا بتعب شديد حتى تتلحق عنها كل وسخ ودنس علق بها في البدن » ( ص ٧ س ١ الخ ) .

- |                              |             |                         |
|------------------------------|-------------|-------------------------|
| ( ١ ) صموده — وهو تحريف ظاهر | ( ٢ ) رذلة  | ( ٣ ) استغنائية         |
| ( ٤ ) حتى : نافعة            | ( ٥ ) تتيقن | ( ٦ ) وإذا              |
| ( ٧ ) كذلك                   | ( ٨ ) وأى   | ( ٩ ) ولا يكون له كسبها |

هي وبقيت ثابتة . فيجب إذن أن يكون التبقى عن الأوساخ لا يتأخر عن مفارقة النفس البدن . فإذا كان السبب فيه شيئا من أسباب التجدد فلعله التناسخ في بدن آخر . لكنه إن كان في أبدان البهائم والسمك ، فالأولى أن تكون مثل هذه الأبدان أشد تأكيذا للأوساخ لا ماحية لها . فإن كان بدن آخر من أبدان الناس ، فالحال في ذلك البدن كالحال في هذا البدن<sup>(١)</sup> . وهل للأغلب الأكثرى إلا أن يغلب القوى الحسية في الأبدان ؟ والطبيعة لا تعلق أعراض المصالح بالأمر التي لا تكون بالتساوى أو بالأقل . وإن كان سبب التجدد حركات سماوية أو أمورا أخرى تتعلق بالحركة ، فسيصير<sup>(٢)</sup> الشيء البريء عن المادة مصكوكا<sup>(٣)</sup> عن الحركات الجسمانية من غير أن يكون له ذلك بتوسط مادة يشاركها . فلعل الحق هو أن تلك الهيئات تبقى في النفوس راسخة لا تبطل أصلا . والجواب عن ذلك إحالة على « الحكمة المشرقية » .

( يآ )<sup>(٤)</sup> قال : « ثم ترجع إلى عالمها الذي خرجت منه » ، أى تبقى مختصة بمجة عالمها الذي منه ابتدأ وجودها من غير أن تهلك أو تبيد . قال : « ولا يمكن أن يعرض الإفساد لآنية من الآنيات التي مكانها عالم التجرد عن المادة والثبات لأن تلك الآنيات آنيات بالحقيقة » ؛ أى ليس يخالطها المادة فتخالطها ما<sup>(٥)</sup> بالقوة في جوهرها الموجود لها . قال : « لأنها آنيات لا تدثر ولا تبيد ، كما قلنا » ، أى من أن قابل الفساد ذو مادة . غضب الله هو الوقوع بالبعد عن الاتصال بملكوته الأعلى الذي هناك القبطة العليا والبهجة الأوفى<sup>(٦)</sup> . وحرصهم على أن يستغفروا هو لتأديهم بالهيئات الغريبة المضادة واشتياقهم إلى أصدادها . فأما الترحم على اللوثى فهو من جنس استمداد الفيض الإلهي بالأدعية . ولتطلب من « الحكمة المشرقية » .

( يآ ) : « ثم هي ترجع إلى عالمها الذي خرجت منه من غير أنها تهلك وتبيد ، كما ظن أناس » ، لأنها متعلقة ببدنها وإن بعدت منه ونأت . ولم يكن أن يهلك آنية من الآنيات لأنها آنيات حتى لا تدثر ولا تهلك كما قلنا مرارا » ( ص ٨ س ٤ الخ ) .

- |                                                     |                  |                                   |
|-----------------------------------------------------|------------------|-----------------------------------|
| ( ١ ) كالحال في هذا البدن : نافعة                   | ( ٢ ) فيصير      | ( ٣ ) صك الباب : أغلقة ، أى منوعا |
| ( ٤ ) الترقيم يختلف في النسخين هنا ، ففي ت رقم : يا | ( ٥ ) ما : نافعة |                                   |
| ( ٦ ) يمكن أن تقرأ في ت : الأولى                    |                  |                                   |

(يج) قال: « حُجِبَتِ الفكرة <sup>(١)</sup> عني ذلك النور والبهاء »، أقول إن صريح التجرد والإقبال على الحق <sup>(٢)</sup> مَمْنُونٌ بالنقص عن الوصول إليه [١٤٨]، فكيف إذا لم <sup>(٣)</sup> في الذهن غير الذي توصل منه إليه؟ وذلك الغير هو المبادئ المطلوبة للفكرة. فإن النفس إذا اشتغلت بشيء انصرفت عن غيره وحُجِبَت عنه وإن كانت الفكرة <sup>(٤)</sup> <عنه> قد تنهج سبيلاً إلى كثير من إدراك معنى الربوبية. لكن الإدراك شيء، والمشاهدة <sup>(٥)</sup> الحققة شيء؛ والمشاهدة الحققة تالية <sup>(٦)</sup> للإدراك إذا صرفت الهمة إلى الواحد الحق وقطعت عن كل خالٍ وعائق به ينظر <sup>(٧)</sup> (وخلَج = فَلََم) إليه، حتى كان مع الإدراك شعور بالمدرَك من حيث المدرَك المناسب للذيد الذي هو بهجة النفس الزكية التي هي في حالها تلك، والمُخَلَّصة <sup>(٨)</sup> عن كل محنة، الواصلة إلى العشق <sup>(٩)</sup> الذي هو بذاته عشيق <sup>(٩)</sup>، لا من حيث هو مدرَك فقط ومعقول، بل من حيث هو عشيق <sup>(٩)</sup> في جوهره. ولما كان الإدراك قد تحجب عنه الشواغل، فكيف المشاهدة الحققة! وأقول إن هذا الأمر لا يثبتك عنه <sup>(١٠)</sup> إلا التجربة، وليس مما يعقل بالقياس، فإن <sup>(١١)</sup> في كل واحد من الأمور الحسية بل أكثر ما يدرك منها بالقياس <sup>(١٢)</sup>، وخواص أحواله تعلم بالتجربة، وكما أن الطعم لا يلحق بالقياس وكذلك كنه الذات الحسية؛ بل أكثر ما يدرك منها بالقياس إثباتها بالمهم <sup>(١٣)</sup> عن التفصيل، كذلك في اللذة العقلية وكنه أحوال المشاهدة للجمال الأعلى إنما يعطيك القياس منها أنها أفضل بهجة. وأما خاصيتها فليس ينبغي إلا الباشرة وليس كلٌّ بِمَيَّسَرٍ لها <sup>(١٤)</sup>.

(يد) الجزء في التعارف الظاهر يرد به ما يقابل به سعي ما من خير وشر يكون

(يج) : « فإذا مرت في عالم الفكرة والرؤية، حُجِبَتِ الفكرة عني ذلك النور والبهاء » (س ٨ س ١٤ — س ١٥).  
(يد) : « وتذكرت عند ذلك أرقليطوس، فإنه من بالطلب والبحث عن جوهر النفس والحرس على الصعود إلى ذلك العالم الشريف الأعلى. وقال: إن من حرص على ذلك وارتقى إلى العالم الأعلى جوزي بأحسن الجزاء اضطراً » (س ٩ س ٣ — س ٥).

- (١) الفكر (٢) مملوء (٣) سنع في الذكر (٤) الزيادة عن ت (٥) والمشاهدة الحققة شيء: ناقصة (٦) ثابتة (٧) في م: نظراً، والتصحيح عن ت (٨) كالمخلصة (٩) عشق (١٠) عنه: ناقصة (١١) في: ناقصة (١٢) والأمور العقلية أحوال تعلم بالقياس وخواص (١٣) المهم عن التفضل كذلك كنه اللذة العقلية (١٤) مبسر لها

بإزائه وفي هذا الموضع فقد جعل السعي تكلف النفس الإعراض عن عشيقها الأول الذي هو البدن منبهاً للعشيق الحقيقي، وذلك في أول الأمر جُشْمَةٌ <sup>(١)</sup> ما ويحتاج إلى رياضة حتى يصير كالفرزة فتكون السعادة الأخروية <sup>(٢)</sup> جزءاً بإزاء هذا السعي.

(يه) قال: « فلما أخطأت، أي لما كانت ناقصة <sup>(٣)</sup> لم يمكن أن يوجد أول وجودها إلا كذلك؛ « سقطت » أي احتاجت <sup>(٤)</sup> أن تنزل مثلاً عن مكانها متصلة بالعالم الحسي. قال: « وإنما صارت في هذا العالم فراراً من سخط الله > تعالى < <sup>(٥)</sup> أي فراراً من أن تكون ناقصة الجوهر <sup>(٦)</sup> فتنق بعيدة عن عناية الله > تعالى < <sup>(٥)</sup>. التأويل في ذكر بعضهم للتناسخ <sup>(٧)</sup> أن النفس الرديئة بعد <sup>(٨)</sup> مفارقة البدن تكون في هيئات بدنية رديئة؛ وإنما يُشْتَر بأذاها <sup>(٩)</sup> حينئذ، فتكون كأنها معادة إلى البدن ور بما <sup>(١٠)</sup> كان ذلك يخيل <sup>(١١)</sup> إليها نوعاً من التخيل قد أشير إليه <sup>(١٢)</sup> في كتبه.

(يو) كأنه يقول: إن النفس إنما صارت إلى هذا <sup>(١٣)</sup> العالم رحمة من الله على هذا العالم وتزييناً له، بأن تكون فيه حياة وعقل. فإنه ما كان يكون هذا العالم متقناً <sup>(١٤)</sup> الإتيان التام وقد نحس <sup>(١٥)</sup> ما هو ممكن من الحياة العقية. وإذا < كان > ذلك ممكنًا لها، وجب أن يفيض من العناية الإلهية التي هي جود محض، ثم لم يمكن أن يكون لأجزاء <sup>(١٦)</sup> هذا العالم حياة عقلية ولا نفس لها، فلذلك أسكن <sup>(١٧)</sup> فيها النفس ليتيم <sup>(١٨)</sup> به هذا العالم وليكون فيه <sup>(١٩)</sup> من كل شيء مما في العالم العقلي ما يمكن، أي فتكون المادة الجسمية

(يه) : « وأما أبناؤنا فليس فقال إن الأنفس إنما كانت في المسكان العالي الشريف، فلما أخطأت سقطت إلى هذا العالم » (س ٩ س ٩ — س ١٠).  
(يو) : « ولما صار هو أيضاً إلى هذا العالم فراراً من سخط الله تعالى » (س ٩ س ١٠ — س ١١).  
(يو) : « ذكر أفلاطون هذا العالم ومدحه، فقال إنه جوهر شريف سعيد، وإن النفس إنما صارت =

- (١) لم نجد هذا المصدر في كتب اللغة، ولعلها في الأصل: جشامة. وفي ت: جسمية  
(٢) في م: الأخيرة؛ والذي أثبتناه عن ت (٣) أي لا كانت أي لا كان. وهو تحريف  
(٤) م: احتاج، والثبت عن ت (٥) الزيادة عن ت (٦) الذات  
(٧) التناسخ (٨) بعد: ناقصة  
(٩) يزاؤها (١٠) وإنما (١١) يتخيل (١٢) أشير به في كتب  
(١٣) هذه. والسلام ساقط بعدها حتى قول متقناً (١٤) مستغنى (١٥) ما هو له من  
(١٦) الأجزاء (١٧) سكن (١٨) لتمييز (١٩) منه في

فيه مصورا بصورة هي محكية للصورة العقلية الحقة التي في عالم العقل على ما يمكن ، وأن يكون لها ضرب من الحياة كاهناك ، وأن يكون فيها منشأ حياة عقلية كما هناك .

( يز ) نيمَ ماحكم بأن جعل مبدأ الحق المقول والشيء الموجود في المحسوس وهو الموجود الجرماني ، واحداً وهو الحق الأول ؛ ونيمَ ما قال : « إن الخير لا يليق بشيء... إلا به » لأن الخير في كل شيء هو كونه على أتم أنحاء وجوده الذي يخصه . وكل شيء [ ١٤٨ ب ] باعتباره <sup>(١)</sup> في نفسه مقطوعاً عنه الاعتبار <sup>(٢)</sup> المتعلق بالأمر الإلهي ، مستحق للبطلان وهو غاية الشر ؛ وإنما يأتيه الوجود والخير الذي يخصه ، منه . فكل <sup>(٣)</sup> شيء كأنه خُطِطَ من شر وخير : فإنه باعتبار نفسه ناقص لاخير له ، وباعتبار الأول مستفيد للخير بحسب منزلته ومرتبته . والأول وجوده وكاله وعلوه وبهاؤه من ذاته لا يشوبه شيء آخر ، وغيره لا يخلو من أحد حالين : إما أن يكون تارة بالقوة على كاله وتارة بالفعل ؛ وإما أن يكون أفضل من هذا ، فلا يكون له السكون بالفعل من ذاته بل من غيره ، فيكون ليس له السكون بالفعل بكل اعتبار ومن كل جهة ، بل إذا اعتبر بذاته لم يكن له السكون بالفعل ، ولا أيضاً كان متمتعاً فيكون الذي يلزمه باعتبار ذاته الإمكان ، وهو قوة ما بوجه آخر ، إلا أنه قُرِنَ بإمكانه وجوبٌ من غيره . ولا تناقض بين <sup>(٤)</sup> كون الشيء ممكناً بحسب ذاته واجباً من غيره <sup>(٥)</sup> . وأما الأول فواجب من نفسه ، عزَّتْ قدرته .

== في هذا العالم من فعل البارئ الخبير . فإن البارئ لا خلق هذا العالم أرسل إليه النفس وصيرها فيه ، ليكون هذا العالم حياً ذا عقل ، لأنه لم يكن من الواجب ، إذا كان هذا العالم عظيمًا متقناً في غاية الاتقان ، أن يكون غير ذي عقل . ولم يكن ممكناً أن يكون العالم ذا عقل وليست له نفس . فلهذه العلة أرسل البارئ النفس إلى هذا العالم وأسكنها ( في الأصل المطبوع : وأمكنها ) فيه ثم أرسل أنفسنا فسكنت في أبداننا ليكون هذا العالم كاملاً ( س ١١ س ١ وما يليه ) .

( يز ) : « إن علة الأنبياء الحفية التي لا أجرام لها ، والأشياء الحسية ذوات الأجرام ، واحدة ، وهي الأنية الأولى الحق ، ونسبى بذلك البارئ الخالق عز اسمه . ثم قال (أي أفلاطون) : إن البارئ الأول الذي هو علة الأنبياء العقلية الدائمة والأنبياء الحسية الدائرة ، وهو الخير المحض ، والخير لا يليق بشيء من الأشياء إلا به ( س ١٢ س ١٠ وما يليه ) .

- |             |                 |         |
|-------------|-----------------|---------|
| (١) باعتبار | (٢) والاعتبار   | (٣) وكل |
| (٤) من      | (٥) من غير ذاته |         |

( يحج ) أقول : إن صدور الفعل <sup>(١)</sup> عن الحق الأول إنما يتأخر عن البدء الأول لا بزمان ، بل بحسب الذات على ما صحح في الكتب . لكن القدماء لما أرادوا أن يعبروا عن العلية ، واقتفروا إلى ذكر القبليّة ، وكانت القبليّة <sup>(٢)</sup> في اللفظ تتناول الزمان ، وكذلك في المعنى عند من لم يتدرب لم أوهمت عباراتهم أن فعل الأول الحق فعل زماني ، وأن تقدمه تقدّم زماني . وذلك باطل .

## المقالة والميمر الثاني

( آ ) سأل : « إن النفس إذا رجعت إلى العالم العقلي ، فأتقول ؟ » ، أي ما تحصله بالفعل ؛ « وما تذكر ؟ » أي تسترجع شيئاً غائباً عن الذهن . فنقول إنها إذا تجردت عن البدن ولم يبق لها علاقة إلا بآلها فأبنا يمحور <sup>(٣)</sup> أن يكون فيها بالفعل والرأي وسائر ما يفعل ، ما يليق بذلك العالم الذي هو عالم الثبات والسكون بالفعل ، وهو عالم اتصال النفس بالمبادئ التي فيها هيئة الوجود كله فينتقش به فلا يكون هناك نقصان وانقطاع من الفيض المتم ختى يحتاج إلى أن يفعل فضلاً ينال به كالا ، ويقول قولاً ينال به كالا <sup>(٤)</sup> . وذلك هو الفسكروالذكر <sup>(٥)</sup> ونحوه ، فإنها تُنْقَشُ بنقش الوجود كله فلا تحتاج إلى طلب لنقش آخر فلا تنصرف في شيء مما <sup>(٦)</sup> مما <sup>(٧)</sup>

( يحج ) : « وما أحسن وما أصوب ما وصف الفيلسوف البارئ تعالى ذلك إنه خالق العقل والنفس والطبيعة وسائر الأشياء كلها ! غير أنه ينبغي لسامع قول الفيلسوف أن ينظر فيتوهم عليه أنه قال إن البارئ تعالى إنما خلق الخلق في زمان . فإنه وإن توهم ذلك عليه من لفظه وكلامه ، فإنه إنما لفظ بذلك إرادة أن يتبع عادة الأولين . فإنه إنما اضطر الأولون إلى ذكر زمان في بدء الخلق لأنهم أرادوا وصف كون الأشياء ، فاضطروا إلى أن يدخلوا الزمان في وصفهم السكون وفي وصفهم الخلق التي لم تكن في زمان البتة » ( س ١٣ س ١١ الخ ) .

( ١ ) : « إن سأل سائل فقال : إن النفس إذا رجعت إلى العالم العقلي وصارت مع تلك الجواهر العقلية ، فما الذي تقول وما الذي تذكر ؟ قلنا إن النفس إذا صارت في ذلك السكان العقلي إنما تقول وترى وتعمل ما يليق بذلك العالم الصريف . إلا أنه لا يكون هناك شيء يضطرها أن تفعل وتقول » ( س ١٤ س ١١ - س ١٥ ) .

- |                                  |                                      |
|----------------------------------|--------------------------------------|
| (١) العقل                        | (٢) وكانت القبليّة : ناقصة           |
| (٣) فإنه يمحور... الذي : ناقصة   | (٤) ويقول قولاً ينال به كالا : ناقصة |
| (٥) الفكر ناقصة ، والذكر : مكررة | (٦) يشي                              |
| (٧) شيء مما كان ...              |                                      |

ذلك. وبين أنه لا بأس من أن تكون معلومات غير متناهية، فإن امتناع غير المتناهي إنما يكون في أشياء مخصوصة.

(ح) إن السائل سأل فقال: إنك لم تثبت في القضية أن العقل يعقل كل شيء من ذاته، ولعله يعقل أشياء<sup>(١)</sup> أخرى لا من ذاتها بل من ذات تلك الأشياء؛ وما المانع <عن><sup>(٢)</sup> أن يكون هذا هو العقل أيضا، وإن لم يكن التقدم والتأخر في ذلك زمانيا؟ فأجاب<sup>(٣)</sup> فقال: إن العقول الفعالة تعقل جميع الأشياء من ذاتها كما تعقل المعلولات<sup>(٤)</sup> عن عللها الموجبة لها. فإن الشيء إنما يعقل وجوده من جهة ما يجب وجوده، إلا وجود المبدأ الأول الحق: فإنه لا يمكن أن تكون العقول الفعالة تعقل ذاتها<sup>(٥)</sup>، فتجب عن عقولها ذاتها وجوب المبدأ الأول، فإن وجوب المبدأ الأول ليس عن ذاتها بل وجوب ذاتها عنه. بل يجب أن يكون عقلا المبدأ الأول لها هو<sup>(٦)</sup> من جهة تجلي المبدأ الأول لها. فإذا تجلت لها عقلته، وعقلت ذاتها، وعقلت كل شيء في الدرجات الثلاثة. لكن لقائل أن يقول: إن العقل الفعال إذا عقل<sup>(٧)</sup> من ذاته أن وجوبه من غيره، عقل المبدأ الموجب له على سبيل يشبه سبيل الاستدلال، وهو عكس البرهان، فجاز من هذه<sup>(٨)</sup> السبيل أن يعقل من ذاته المبدأ الأول. فنقول: إنه إن كان كذلك فالتصرف<sup>(٩)</sup> الذي استعمله من الحركة صحيح، لأنه إذا عقل وجود ذاته<sup>(١٠)</sup> عن غيره، ووجود ذاته هو عقلته، فتكون عقلته تلك عن غيره، فيكون<sup>(١١)</sup> نائلا — لكونه عقلا — ذلك العقل عن غيره. وأما وجوده عقلا لشيء بعده فليس يكون إلا عن ذاته، لأن كونه عقلا لشيء بعده معلول لكونه عقلا لذاته، لأن عقلته في ذاته علة لعقليته<sup>(١٢)</sup> في غيره، إذ ذاته الذي

(ج) : « فإن قال قائل: إن العقل إذا لم يرد علم الشيء ولم يلق بصره على شيء، فلا محالة أنه فارغ خال من كل شيء. وهذا محال؛ لأن من شأن العقل أن يعقل دائما؛ وإن كان يعقل دائما فإنه لا محالة يلقى بصره على الأشياء دائما. فلا يكون هو ما هو بالفعل أبدا. وهذا يبيح جدا. قلنا: العقل هو الأشياء كلها كما قلنا مراراً. فإذا عقل العقل (في المطبوع: فإذا العقل) ذاته، فقد عقل الأشياء كلها. فإن كان هذا هكذا، قلنا إن العقل إذا رأى ذاته فقد رأى الأشياء كلها، فيكون هو ما هو بالفعل لأنه إنما يلقى بصره على ذاته لا على غيره فيكون أحاط بجميع الأشياء التي دونه » (س ١٨ ص ١٩ — س ١٩ ص ٧).

(١) الأشياء أخرى — وهو تحريف ظاهر (٢) الزيادة عن ت

(٣) وقال (٤) من (٥) ذاتها

(٦) يكون من ... (٧) عقلت (٨) هذا

(٩) فالجسر (١٠) ذواته هو عقلته (١١) السكامة منزقة غير مقروءة

(١٢) العقلية

كان في هذا العالم وفي تحصيلها على حياتها<sup>(١)</sup> الجزئية طالبا لها من حيث كانت جزئية. ولا يجوز أن تنالها من حيث إنها جزئية، فقد علم أن النفس بمجرد ذاتها لا تباشر المعاني من حيث هي<sup>(٢)</sup> جزئية، والنفس الزكية تعرض عن هذا العالم وهي متصلة بعدد بالبدن ولا تحفظ ما يجري فيه عليه، ولا أحب أن تذكره: فكيف الفائز <ة><sup>(٣)</sup> بسعادة التجرد المحض مع الاتصال بالحق!

(ب) العالم الأعلى في حيز السرد والدمر هو عالم ثباتي ليس عالم التجدد الذي في مثله يتأتى أن يقع الفكر والذكر، إنما عالم التجدد عالم الحركة والزمان. فالعالم العقلية الصرفة والمعاني العقلية التي تصير جزئية مادية كلها هناك بالفعل، فكذلك حال أنفسنا<sup>(٤)</sup>. والحجة في ذلك أنه لا يجوز أن تقول إن صور المعلولات حصلت في الجوهر التي في ذلك العالم على سبيل الانتقال من معقول إلى معقول، وقد بين ذلك فلا يكون هناك انتقال من حال إلى حال حتى إنه لا<sup>(٥)</sup> يقع أيضا للمعنى الكلي تقدم زمني على المعنى الجزئي كما يقع هنا حين تُكتسب المعلومات «فيحصل الكلي أولا، ثم تأتي الحال الزمانية <و> يحصل التفصيل»، بل يكون العلم بالجمل من حيث هو مجمل، والمفصل من حيث هو مفصل معاً، لا يفصل بينهما الزمان. وإذا كان هكذا في الجوهر الذي هو كالتخاتم، فكذلك هو في [ ١٤٩ ] الجوهر الذي هو كالشمع: فإن نسبة الجوهر الذي هو كالشمع حين ترتفع<sup>(٦)</sup> العوائق إلى الذي هو كالتخاتم نسبة واحدة فلا<sup>(٧)</sup> يتقدم فيها انتقاش عنه ولا يتأخر آخر، بل الكل معاً. وتقول إن كل شيء، كلياً كان أو جزئياً، تحصل صورته في هذا العالم، وكل جزئي فإنه مدرك هناك على الجهة التي لزم من أسبابه، وهي جهة تجمل الجزئي كلياً — قد بين

(ب) : « إن كل علم كائن في العالم الأعلى الواقع تحت الدهر لا يكون بزمان، لأن الأشياء التي في ذلك العالم كونت بغير زمان. فلذلك صارت النفس لا تكون بزمان. ولذلك صارت النفس تعلم الأشياء التي كانت تتفكر فيها ههنا أيضا بغير زمان، ولا تحتاج أن تذكرها لأنها كالقوى الحاضرة عندها. فالأشياء العلوية والسفلية حاضرة عند النفس لا تغيب عنها إذا كانت في العالم الأعلى » (س ٥ ص ١٨ — س ١٦ ص ٤).

(١) ثباتها — وهو تحريف (٢) هو (٣) الزيادة عن ت

(٤) الفساد — وهو تحريف (٥) إنه يقع (٦) ترفع

(٧) م: ولا، والصحيح عن ت

هو العقلية التي تخصه ، علةً لكونه ذا عقل لغيره . فإذا نسب إلى الأول ، جاز أن نقول إنه عقل ذاته فَعَقَلَ الأول . ولم يجوز أن يقول إن عقلية في ذاته علةً لعقلية<sup>(١)</sup> الأول التي للأول بل مملولة له إذا كان هذا الوجود العقلي مملولاً لذلك الوجود العقلي نائلاً عنه . ويشير بالتحرك إلى النائل عن غيره . وأما إذا أضفته إلى ما بعده لم<sup>(٢)</sup> يكن الصحيح أحد الوجهين دون الآخر بل كان الوجهان جميعاً إنما<sup>(٣)</sup> يكون الذي يمد في كونه معقولاً له وفي كونه ذا وجود لما عقل فائضاً عن العقل ، لا أن العقل ناله من الآخر . وهذا بعد المسامحة في أن يجعل العقل التسام عاقلاً أولاً وجود ذاته ثم منه وجود العقلية الذي للبدا الأول ، بل الأوجب أنه يعقل<sup>(٤)</sup> ذاته موجوداً بعقله لعلته ، فإن ذلك هو وجه التعقل الحقيقي . وإن تعقله لعلته يكون بتجلي من العلة عليه لا يضيء<sup>(٥)</sup> بسبب البتة إلا من<sup>(٦)</sup> العلة ، ليس<sup>(٧)</sup> بسبب في ذات العقل المملول ينال به العلة فيعقله بعد عقل<sup>(٨)</sup> ذاته . فإن قال قائل : إنك قد أوردت التعقل لا من حيث ماهية المقولات مجردة فقط ، بل من حيث وجود ماهيتها ، وأنت تعلم أن ماهياتها من حيث ماهياتها لا تتعلق في أكثر<sup>(٩)</sup> الأشياء بعضها ببعض ، إلا أن يكون أحد المقولين جزءاً من معقول ثان هو مركب ، فيكون [١٤٩ب] ماهيته مائة<sup>(١٠)</sup> ماهيته . وإذا كان كذلك ، لم يكن يعقل الماهيات التي ليست للمبادئ العقلية بأجزاء لها تابعا بعضها لبعض<sup>(١١)</sup> والجواب أن الماهيات لا تعقل عند المبادئ من حيث هي مفردة ماهيات<sup>(١٢)</sup> متمثلة كالصور الأفلاطونية ، بل إنما تعقل<sup>(١٣)</sup> الماهية الثانية بسبب أنها توجد وتلزم من الماهية الأولى . وأما من حيث لا تلزم فيها ، فلا تعقل تفريق متكررة<sup>(١٤)</sup> لا ينظم<sup>(١٥)</sup> بينها نظام واحد ولا يقع فيها تقدم وتأخر . فإنه ليس للواحد البسيط نسبة إلى كثرة بوجه من الوجوه يكون<sup>(١٦)</sup> معاً لا ترتيب فيه .

- |                        |                            |
|------------------------|----------------------------|
| (١) العقلية            | (٢) ولم                    |
| (٣) أن                 | (٤) العقل                  |
| (٥) يضيء               | (٦) في                     |
| (٧) ليس                | (٨) عقله                   |
| (٩) الأكثر             | (١٠) في الأصل مهلة النقط . |
| (١١) بأجزاء تابعا لبعض | (١٢) منفرد ماهية           |
| (١٤) منكرة             | (١٥) تنظم                  |
|                        | (١٦) فيكون                 |
|                        | (١٣) عقل الماهيات          |

(د) إن الأنفس<sup>(١)</sup> السماوية من حيث هي جسدية ومن حيث هي<sup>(٢)</sup> محرك لا على سبيل ما يحرك المشتاق والمشوق ، بل على سبيل ما يحرك طالب الحركة — فهي مدركة للأحوال الجسمية بتوسط إدراكها بجسميتها إدراكاً جسيماً جزئياً يفارق الإدراك العقلي<sup>(٣)</sup> الصرف . فهي<sup>(٤)</sup> تدرك جسدتها وتحريكها لها وما يشارك أجسامها في الحركة ؛ فتدرك من ذلك ما يلزمها ويتبعها<sup>(٥)</sup> من الأمور التي تنسب إليها إذا رفعت إلى مبادئها ، فيكون إدراكها لأجسامها وما بعد أجسامها<sup>(٦)</sup> على ضرب يليق بأجسامها . فيكون إنما تنسبه<sup>(٧)</sup> بالإدراك بأجسامها من حيث تأخذ صورتها وتستنتج من صورتها صورة غيرها مما يكون ويتولد عنها وما يقارنها ويشاركها في التأثيرات الصادرة عنه . وتنشوق المبادئ الفارقة على ضرب آخر ، ليس الآن الكلام فيه ، فيكون لها ذكر يليق بذلك النقط من الإدراك . وأما<sup>(٨)</sup> الأنفس الأرضية فإنها تنسبه أيضاً بالأمور المدركة الأرضية<sup>(٩)</sup> وتتوسطها يتوصل إلى إدراك السمويات بالحس ، ويكون ذلك ضرباً آخر من الإدراك والتشبه . وكل واحد<sup>(١٠)</sup> من التشبهين<sup>(١١)</sup> هو مرتبة نازلة بالقياس إلى التشبه بالعقل . وذكر المعاني العقلية ، وهو الانتقاش بالمعاني المعروفة عن القشور الخاطلة لها القريبة منها ، المعارة عن الجزئية التي هي من غواشي المعاني المتزعة بالكلية التي هي تجريد المعنى عن الواحق القريبة . فلنفوس تشبهات ثلاثة : تشبه بالعقل يكون فيه كالذاكر للمعاني العقلية ، وتشبه بالأجرام السماوية ، وتشبه بالأجرام الأرضية . واستحصال كل تشبه بعد زواله [و] هو تذكرة ما ، ودوامه ذكر وحفظ ما .

(د) • إن النفس إذا ذكرت شيئاً من الأشياء تشبهت بذلك الشيء الذي ذكرته ، لأن التذكر : إما أن يكون التعقل ، وإما أن يكون التوهم . والتوهم ليس له ذات ثابت قائم على حال واحدة ، لكنها تكون على حال الأشياء التي تراها ، أرضية كانت أم سماوية . إلا أنها على نحو ما ترى من الأشياء الأرضية والسماوية ، فلي قدر ذلك تستحيل وتصير مثله • (س ٢٢ س ٧ — س ١٢) .

- |                       |                                                                           |           |
|-----------------------|---------------------------------------------------------------------------|-----------|
| (١) النفس             | (٢) هي                                                                    | (٣) العقل |
| (٤) وهي               | (٥) ما يلزمها وما بعدها أجسامها ويتبعها من                                |           |
| (٦) وما بعد أجسامها   | نافقة ، ولعلها الزائدة في الرق السابقي ، تحدث قل من التناسخ واضطراب نظر . |           |
| (٧) يشبه              | (٨) فأما                                                                  |           |
| (٩) فإنها ... الأرضية | نافقة                                                                     | (١٠) واحد |
| (١١) التشبهة          | (١٢) زائدة في م فقط .                                                     |           |

(هـ) إن المتوسط يتوسط على وجهين : فإن منه موصلًا ومنه حاجبًا<sup>(١)</sup> . وإذا كان المتوسط مُوَصَّلًا<sup>(٢)</sup> ، صار بعد الاتصال كأنه غير متوسط ، لأنه إذا وصل ما يصل بالمتوسط<sup>(٣)</sup> فمن حيث وصل لا متوسط<sup>(٤)</sup> ، وإن كان من حيث به الوصول متوسط . وأما المتوسط الحاجب فهو الذي لولاه<sup>(٥)</sup> لوصل الشيء : والخير<sup>(٦)</sup> الأول يصل منه إلى الأشياء<sup>(٧)</sup> ثلاثة أشياء : أحدها الوجود ، والثاني كالات الوجود الثانية<sup>(٨)</sup> ، والثالث جلابة ذاتها ونيايا ومعرفتها على الوجه الذي يمكن . فالمتوسط الموصل : إما أن يتوسط في الوجود فيكون موصلًا للوجود : وإما أن يتوسط في كالات الوجود فيكون موصلًا لكالات الوجود : وإما أن يكون موصلًا لجلابة ذاته . فهناك يكون الموصل مرتفعًا إذا وصل ، فيكون الشيء<sup>(٩)</sup> مشاهدًا بجلية الحق مشاهدة بلامتوسط من حيث هي مشاهدة وإن كانت بمتوسط من حيث هي مشاهدة معلولة بجلية الحق غير محتجة بذاتها عن القوابل . وإن كان القبول لا [ ١٥٠ ] يقع إلا بتوسط فذلك توسط الإيصال . وهو رفع توسط الحجب ، فيكون المتوسط حينئذ كأنه زوال التوسيط ، وتكون جلابة الحق سارية إلى أقصى ما يصح أن ينالها نيل المعرفة — وإن كثرت المتوسطات — سريانًا هاتكًا للحجب .

(و) جواب الشك أن النفس في حد<sup>(١٠)</sup> قبليتها لا يجوز أن يكون لها إدراك جزئي معين ،

(هـ) : « إن النفس إذا كانت في العالم الأعلى اشتاقت إلى الخير المحض الأول . وإنما يأتيها الخير الأول بتوسط العقل . بل ، هو الذي يأتيها . وذلك أن الخير المحض الأول لا يحيط به شيء ولا يتجبه شيء ولا يتنعم مانع من أن يسلك حيث شاء . فإذا أراد النفس أنها ، ولم يتنعم مانع من ذلك ، جرمانيًا كان أو روحانيًا . وذلك أنه ربما سلك ذلك الخير الأول إلى الشيء الآخر بتوسط ما يليه . فإن لم تشق النفس إلى الخير الأول واطلمت إلى العالم الغلي واشتاقت إلى بعض ما فيه ، فإنها تكون في ذلك الشيء على قدر ذكرها إياه أو توهمه له » (س ٢٣ ص ١ س ٩)

(و) : « فإن قال قائل : إن كانت النفس تتوهم هذا العالم قبل أن ترده ، فلا محالة أنها تتوهمه أيضًا بعد خروجها منه وورودها إلى العالم الأعلى : فإن كانت تتوهمه ، فإنها لا محالة تذكره ، وقد قلتم إنها إذا كانت في العالم العلي لا تذكر شيئًا من هذا العالم البتة : قلنا : إن النفس ، وإن كانت تتوهم هذا قبل أن تصير فيه ، لسكتها تتوهمه بوجه عقلي . وهذا العقل إنما هو جهل لا معرفة ، غير أن ذلك الجهل أشرف من كل معرفة . وذلك أن العقل يجهل ما فوقه بجهل هو أشرف من العلم » (س ٢٣ ص ١١ — س ١٧ ) .

- (١) فإن منه موصل ومنه حاجب (٢) حاسلا (٣) إلى المتوسط (٤) متوسط (٥) في م ، ت : لولا هو . ويصح أيضًا (٦) الجزء (٧) الأشياء : ناقصة (٨) كذا في م ، وينقص في ت (٩) الشرف بهذا الجلابة (١٠) أو : جد ، كما في ت

فلا يكون لها شوق جزئي معين ، بل يكون نوع من الشوق كلي . وإن كان إلى جزئي كالشوق إلى الغذاء<sup>(١)</sup> مثلاً حتى يتعين بسبب غير الشوق ، فلا يكون إذن الشعور < بالبدن ><sup>(٢)</sup> بحسب ذلك التقدم شعورًا جزئيًا . كذلك لا يكون بذكر البدن لوبقى بعده<sup>(٣)</sup> ذكرًا وحميًا بل عقليًا غير مخصص . وهذا الضرب من الإدراك — وإن سميت توهمًا عقليًا — فهو جهل بالجزئي من حيث هو جزئي . إلا أن ذلك الجهل ليس جهلًا بنقص بل جهلًا شريف . وهذا كما قيل : « أن لا يعلم كثير من الأشياء أفضل من أن يعلم<sup>(٤)</sup> » . والجهل جهلان : جهل لما هو في المرتبة<sup>(٥)</sup> العالية ، و جهل لما هو في المرتبة<sup>(٦)</sup> السافلة . وكل واحد له حكم غير حكم الآخر : فالشيء العالي قد يُجهل كنهه لعجز السافل لا لسكونه بجهول الكنه ؛ والشيء السافل قد يُجهل كنهه لسكونه في ذاته بجهول كنهه<sup>(٧)</sup> الجزئي . والعقل لا يتصور فيه الحقيقة الإلهية إلا بضرب من المقاييس واعتبار اللوازم والأشياء الخارجة عنه كما يُفطن له من طريق الرسم . ولو كانت ذات العقل ذاتا يتوصل من ذاته إلى أن يثبت له كنه حقيقة الأول كأنه كان ذات العقل موجبة لذات الأول حتى يلزم عنها اكتناه ذات الأول . فإذا كانت ماهيته غير موجبة لماهية الأول بل الأمر بالعكس ، لم يكن تجلي ذات العقل للعقل ناقلًا للعقل عن ذاته إلى ذات الأول ، بل إنما تطلع عليه حقيقة ذات الأول من ذات الأول من حيث يجب لها الطلوع على<sup>(٨)</sup> كل مستعد قابل وجوبًا من جهته وليس من جهة القابل إلا الاستعداد . فيكون إدراكه إياه من حيث يُنال عنه فقط من غير وجوب في ذات العقل ولا الماهية<sup>(٩)</sup> أصلًا . ومن عادة القوم أن يجعلوا مثل هذا الإدراك في التصورات والتصديقات جميعًا ناقصة غير مكتملة . وأما الكلام الفصل فيها فليتنامل في الكتب وفي « الحكمة المشرقية » وأنه كيف يجب أن يقال في إدراك العقل لما فوقه<sup>(١٠)</sup> .

(ز) يقول إن الأنفس لا تتذكر أحوال العالم من حيث هي جزئية ، وبهذه الجهة

(ز) : إن النفس إذا فارقت هذا العالم الأعلى وصارت في العالم العلي ، لم تتذكر شيئًا مما علمته ، ولا سيما إذا كان العلم الذي اكتسبته دنيًا ، بل تحرس على رفض جميع الأشياء التي نالت في هذا العالم ، وإلا (في الظن) : (ولا اضطرت إلى أن تكون هناك أيضًا تقبل الآثار التي كانت تقبلها هناك . وهذا فيح جدا أن تكون النفس تقبل آثار هذا العالم وهي في العالم الأعلى » (س ٢٤ ص ١٤ — س ١٩) .

- (١) الملا (٢) الزيادة عن ت (٣) أو يبق بعد ذكرًا (٤) أرسطو : « ما بعد الطبيعة » ، مقالة اللام ، ف ٩ ، ١٠٧٤ ب ٣٣ . وراجعه قبل س : ٢٠ ، ٣١ . (٥) الرتبة (٦) له (٧) على : ناقصة (٨) م : لية (٩) لما فوقه : ناقصة



لا تكون مذكورة<sup>(١)</sup>، وإلا لوجب أن يمرض لها الانفعالات الجسدية، لأن إدراكات<sup>(٢)</sup> أمثال هذه الأشياء تكون بانفعالات جسمية، فإنها إنما يمكنها أن تتذكر ما يمكنها أن يتصوره التصور التخيلي المنسوب إلى القوة المصورة، وذلك إنما يكون لها إذا انفلتت<sup>(٣)</sup> بتوسط آلة بدنية وصار<sup>(٤)</sup> لها الآثار الخاصة بالعالم<sup>(٥)</sup> الجسماني فتكون بعد المفارقة كأنها مواصلة.

(ح) إن النفس لها في جوهرها قوة واحدة لهما<sup>(٦)</sup> قوى مختلفة، ولا أيضاً هي مجموع من قوى مختلفة، بل هي مبسطة<sup>(٧)</sup> الذات، ذات<sup>(٨)</sup> قوة شريفة، وهي التي لها في نفسها<sup>(٩)</sup> وهي القوة العقلية وتمتلي الأبدان القوى مادامت على مزاجها. فالقوى<sup>(١٠)</sup> إنما تتكرر من حيث هي قوى للبدن في البدن، لا للنفس في النفس، بل للنفس بأنها منه. ولا يجوز أن يقال إن النفس واحدة ثم انقسمت هي أو قوى فائضة منها لا لسبب<sup>(١١)</sup> منها بل لسبب<sup>(١٢)</sup> البدن، حتى لما كان البدن كثير الأجزاء < والقوى ><sup>(١٣)</sup> مختلفة في المزاج صارت النفس بسببه كثيرة الأجزاء والقوى مختلفتها<sup>(١٤)</sup>، وإلا فما السبب الذي أوجد<sup>(١٥)</sup> للبدن [١٥٠] أجزاء مختلفة الأمرجة إلا النفس؟ وما السبب في أن جعلها مختلفة الأمرجة والمهيات إلا<sup>(١٦)</sup> لأن القوى التي تحتاج إليها النفس في سكنها في هذه الدار قوى كثيرة مختلفة اختلافها في أنفسها لا بسبب أن الأبدان<sup>(١٧)</sup> هي التي جعلتها مختلفة، بل الأبدان هي التي هيأت باختلافها لقبول المختلفات منها؟ فلما كانت النفس تحتاج في استكمالها إلى<sup>(١٨)</sup> بدن، خلقت لها بدن لتعلق به. ولما كانت تنال كمالها العقل بتوسط الإدراكات الحسية، احتيج إلى أن يكون لها قوى حسية بعضها تنال في خارج وبعضها لحفظ ما يُنال وتوصيله إلى النفس، واحتيج لها بعد القوى الحسية

(ح) : • وليس للنفس قوى مختلفة ولا هي مركبة منها؟ بل هي مبسطة ذات قوة تمتلي الأبدان القوى إعطاء دائماً. وذلك أنها فيها بنوع بسيط لا بنوع تركيب، فلما صارت النفس تمتلي الأبدان القوى، تنسب إليها تلك القوى لأنها علة لها، وصفات الملول أخرى أن تنسب إلى العلة منها إلى الملول، لاسيما إذا كانت شريفة تليق بالآلة أكثر مما تليق بالملول، (س ٢٨ س ٥ - س ١٠).

(١) بهذه الجهة تكون مذكورة

- |                    |                   |                                    |
|--------------------|-------------------|------------------------------------|
| (٢) إدراك          | (٣) انفلتت جسمية  | (٤) لها : ناقصة                    |
| (٥) بالعلم         | (٦) لأنها         | (٧) مبسوط                          |
| (٨) ذات : ناقصة    | (٩) أنفسها        | (١٠) والقوى                        |
| (١١) بسبب          | (١٢) الزيادة عن ت | (١٣) في المزاج... مختلفتها : ناقصة |
| (١٤) وجد           | (١٥) لا           | (١٦) قوى ... الأبدان : ناقصة       |
| (١٧) استكمالها بدن |                   |                                    |

إلى قوة<sup>(١)</sup> دافعة للضار غضبية وخوفية، وقوة جلابة للنافع والضروري شهوانية غذائية. فكانت بعض هذه القوى تحتاج إلى النفس أولاً حاجة<sup>(٢)</sup> الواحد إلى الواحد، وبعضها يحتاج إليه بتوسط الحاجة إلى قوة قبلها وقبلها بتوسط حاجة ثابتة، وخلق النفس بحيث<sup>(٣)</sup> يصلح أن تفيض عنها في البدن هذه القوى، فيكون بعضها، وإن كان أولاً في الوجود المادي<sup>(٤)</sup>، أخيراً في الوجود الصوري. فإن سأل سائل : لم كثرت القوى، ولم انقسمت؟ فالجواب : إن عنت أنها لم هي مختلفة<sup>(٥)</sup> في ماهياتها - فليس ذلك لعله من خارج، فإنها لا يمكن إلا أن تكون كذلك. بل<sup>(٦)</sup> ! إن كان فيها شيء مركب فتكون علة الوجود لذلك التركيب. وأما كون ذلك التركيب ذلك الشيء فلا علة له لاختلاف ماهيات الأشياء من حيث هي ماهياتها، بل لا يمكن إلا أن تكون مختلفة وأوجب لها أن تكون مختلفة<sup>(٧)</sup>. وإن عنت أنه كيف أمكن أن يوجد عن الواحد أشياء مختلفة للماهيات فنقول : أمكن ذلك بأن أعد لها موضوعات مختلفة جاز أن يصدر عن الواحد فيها آثار مختلفة. وإن عنت كيف وقع إليها قسمة شيء - فما وقع قسمة شيء، فإنه<sup>(٨)</sup> ما انقسم البنية<sup>(٩)</sup> نفس واحدة إلى قوى<sup>(١٠)</sup> كثيرة مختلفة. بل قد تنقسم نفس ما كالنباتية<sup>(١١)</sup> إلى أجزاء متشابهة في أجزاء متشابهة<sup>(١٢)</sup> أو مختلفة؛ وإما أن يكون الواحد البسيط قد انقسم إلى كثرة<sup>(١٣)</sup> فلم يمرض ذلك البنية للنفس الأول في ذاتها، ولا لشيء من قوى النفس.

### الميمر الرابع<sup>(١٤)</sup>

(آ) أورد ضرباً من التعريف للحس الباطن ليس على سبيل القياس بل على سبيل المشاهدة التي ليس يُيسر كل لها، بل إنما يُيسر لها صاحب النفس بفعله<sup>(١٥)</sup> هذا العالم

(١) : الفرح هنا يتعلق بالصفحات من ٤٤ إلى ٥٠ بدون تحديد لموضع بالقات.

- |                                     |                                        |         |
|-------------------------------------|----------------------------------------|---------|
| (١) دفاعية.                         | (٢) إذ لا حاجة                         | (٣) صلح |
| (٤) في الوجود المادي أخيراً : ناقصة | (٥) لم تنسب مختلفة من - وهو تحريف شديد |         |
| (٦) بل                              | (٧) وأوجب ... مختلفة : ناقصة           |         |
| (٨) فما وقع ... فإنه : ناقصة        | (٩) البنية : ناقصة                     |         |
| (١٠) قوى : ناقصة                    | (١١) كالإنسانية                        |         |
| (١٢) المتشابهة                      | (١٣) كثير                              |         |
| (١٤) الميمر الثالث                  | (١٥) نفساً له هذا                      |         |

المتحيل وخساسة مبلغ شهواته وأعراض الغضب والطمع وغير ذلك فيه . فإن<sup>(١)</sup> جميع ذلك دون أن يستحق اعتكاف المهمة عليه . فإذا زَكَّى نَفْسَهُ وطَرَحَ عنها هذه الأغشية وراضها وَهَدَّبَهَا<sup>(٢)</sup> ، أعدّها لقبول الفيض العلوي . فرأى أول شيء حُسْنَ نفسه في جزئيتها واعتلائها وعناقتها عما يعبد غيرها ، وصار إليها من الله تعالى نورٌ يصرفها عن كل شيء ، ويحقرُّ عندها كل شيء . حتى ، فأنتهج واعتبط وعزَّ عند نفسه وعلا ورحم دود هوة الملوكوت<sup>(٣)</sup> المرددين في لائى المتناحرين<sup>(٤)</sup> عليه ، ينال في ذلك التخطي ، إذ صاروا إلى البوار ، وضل عنهم ما كانوا يطلبون ، ورحمهم من حيث هم مخفوفون بكل غم وخوف وحسد وهم<sup>(٥)</sup> ورغبة وشغل في شغل في شغل<sup>(٦)</sup> ، وذلك بهجة ونور يأتي<sup>(٧)</sup> من عند الله بتوسط العقل ليس يهدى إليه الفكر<sup>(٨)</sup> والقياس إلا من جهة [ ١٥١ ] الإثبات<sup>(٩)</sup> ، وأما من جهة خاص ما هيته وكيفيته فإنما يدل عليه المشاهدة . ولا ينال تلك المشاهدة إلا من استعد لها بصحة مزاج النفس<sup>(١٠)</sup> ، كما أن من لم يذوق الحلو<sup>(١١)</sup> فيصدق<sup>(١٢)</sup> بأنه لذيذ ، بضرب من القياس أو الشهادة ، ولا ينال خاصة الالتذاز به إلا بالتطعيم إن كان مستعداً لصحة مزاج البدن . فإن كانت هناك آفة لم يلتذ بها أيضاً ووجدت المشاهدة مخالفة لما كان يقع<sup>(١٣)</sup> به التصديق السالف .

(ب) لما أشار إلى النور الذي يسهل على النفوس الزكية من النور<sup>(١٤)</sup> الحق ، قال : إن النور الحق الأول جلت عظمتها ليس نورا ، ولا على أحد وجهين : فإنه ليس نورا على أنه نور شيء يتصل<sup>(١٥)</sup> إلى ما يصل إليه ذلك الشيء ، ويكون وصول ذلك الشيء سبب وصوله ؛ وأيضاً ليس هو نورا لصفته من صفاته حتى يكون هو شيئاً<sup>(١٦)</sup> ليس له النورية في هويته ، بل في شيء من صفاته<sup>(١٧)</sup> وتوابعه ؛ بل هويته نور من حيث هو هويته . وذلك أن الشيء من حيث

(ب) : الإشارة الموجودة هنا لم نشر عليها بحروفها في المنشور من « أثولوجيا » ، لكنه يستنتج وجهة الفقرة مما سنورده بعد خامساً بالفقرة ج .

- |                                      |                              |                       |
|--------------------------------------|------------------------------|-----------------------|
| ( ١ ) وإن                            | ( ٢ ) هدباها                 | ( ٣ ) غير واضح المعنى |
| ( ٤ ) المتناحرين                     | ( ٥ ) وهم                    | ( ٦ ) وشغل في شغل     |
| ( ٧ ) أى                             | ( ٨ ) العقل يهتدى إليه الفكر |                       |
| ( ٩ ) الإثبات                        | ( ١٠ ) البدن                 | ( ١١ ) الحلو : ناقصة  |
| ( ١٢ ) فيصدق                         | ( ١٣ ) وقع                   | ( ١٤ ) نور            |
| ( ١٥ ) فيقبل ... فيكون وصول ..       | ( ١٦ ) م : شيء               |                       |
| ( ١٧ ) حتى يكون ... من صفاته : ناقصة |                              |                       |

هو واجب الوجود ، وهو ذات الحق الأول ، هو الجمال والكمال والرتبة والبعد عن الخاطلة للعادة والمعدم وما بالقوة وسائر ما به يقبح<sup>(١)</sup> وجود الشيء وينزل ويسفل . فإذا<sup>(٢)</sup> كان الشيء نورا بذاته ونورا قائماً بذاته<sup>(٣)</sup> ليس لغيره ، جاز أن يصل بكل شيء إلى كل شيء إذا كان مستعداً لقبوله ليس يختص من قبل ذاته بشيء هو نور فيه محجوب به عن غيره ، بل هو نور لكل شيء غير محجوب الذات عنه بشيء<sup>(٤)</sup> من الأشياء الآخر ، بل هو يصل إلى كل قابل بتجلي ذاته لذاتها وصولاً<sup>(٥)</sup> بذاته ؛ ويصل إلى كل شيء من طريق كل شيء ، فإنه ساطع على كل شيء متأد عنه إلى كل شيء ، لكن هو بل الأشياء تقتضى ترتيباً خاصاً في النيل ، ليس بسبب هويته واحتجابها ، فهو المتجلي لكل شيء بكل شيء .

(ج) أى إن<sup>(٦)</sup> كانت فاعليته لا بذاته بل بصفة فيه ليس مبدؤها من ذاته على أن تكون الصفة لازمة من ذاتها<sup>(٧)</sup> ، فكان<sup>(٨)</sup> ما يلزم عن ذاته بسبب تلك الصفة يكون مبدؤها الأول ذاته لا باعتبار تلك الصفة — لكأن الصفة التي له التي بها يفعل ليست من ذاته بل من غيره ، فصارت فاعليته من غيره ، فلم تكن<sup>(٩)</sup> فاعليته فاعلية الفاعل الأول . ونقول إن المبدأ الأول عزّت قدرته إما أن لا تكون له صفة البتة ؛ بل يكون ذاتاً مجردة عن الصفات إن أمكن ذلك ؛ وإما أن تكون صفته معلولة ذاته ، تابعة له ، لازمة ، فإن كثيراً من الصفات تتبع الذوات مثل الأمر الذاتي للإنسان الذي هو هوية ذاته يتبعه أنه بحال<sup>(١٠)</sup> وأنه كذا وأنه كذا من الخواص والأعراض اللازمة التي ليست مقوومة له بل تابعة لوجوده مقوومة بوجوده . فإن جعل الأول صفة ليست معلولة لذاته ، كانت مكافئة لذاته في وجوب الوجود

(ج) : « والنور الأول ليس هو بنور في شيء ، لكنه نور وحده ، قائم بذاته . فذلك صار ذلك النور بغير النفس بتوسط العقل بغير صفات كصفات النار وغيرها من الأشياء الفاعلة . فإن جميع الأشياء الفاعلة إنما أفعالها بصفات فيها ، لا بهويتها . فأما الفاعل الأول فإنه يفعل الشيء بغير صفة من الصفات ، لأنه ليست فيه صفة البتة ، لكنه يفعل بهويته ، فذلك صار فاعلاً أولاً وفاعل الحسن الأول الذي في الصل والنفس » ( ص ٥١ س ٧ — س ١٢ ) .

- |                                                  |                      |
|--------------------------------------------------|----------------------|
| ( ١ ) فتح ؛ وهو تحريف ظاهر                       | ( ٢ ) وإذا           |
| ( ٣ ) ونورا .. بذاته : ناقصة                     | ( ٤ ) بغيره : ناقصة  |
| ( ٥ ) أى الشيء الآخر غيره . وفي ت : وهو لا بذاته |                      |
| ( ٦ ) إذا                                        | ( ٧ ) لذاته من ذاتها |
| ( ٨ ) وكان                                       | ( ٩ ) تكن : ناقصة    |
| ( ١٠ ) لحال                                      |                      |

ولا سبق لذاته عليها بالعلة . فوجب من ذلك أن يقع وجوب الوجودين على أمرين . وذلك قد بين امتناعه<sup>(١)</sup> فوجوب<sup>(٢)</sup> الوجود دائماً هو لذاته تعالى وإن كانت له صفات فهي واجبة بوجوب ذاته . فهذه هي المعلولة . وإذا كان فيها النورية المشرقة على القوابل ، فإن مبدأها الأول يكون ذاته لا تلك الصفة إن كانت .

(د) قال : الروحانيون أصناف . فترك الصنف الذي عقلته وعرفته وهو العقول والنفوس ، وذكر الصنف الذي<sup>(٣)</sup> هو كالنفوس في العقول والنفوس الزكية . فإن العقل بالفعل منتقش<sup>(٤)</sup> بماهية كل موجود [ ١٥١ ب ] ، وأنه ليس الأمر<sup>(٥)</sup> على ما يقولونه إنه لا كثرة هناك ، ولا أيضاً الكثرة هناك بحيث تكون أجزاء الذات ، بل هي لوازم للذات وبعضها لوازم لبعض في عالم العقول على ما فصل في « الحكمة المشرقة » خاصة . فإذا كان كذلك ، فالعالم المحسوس منقوش بما<sup>(٦)</sup> في العالم العقول بضرب من روحانيات تلك النفوس المجردة عن المادة الجسمانية . والفرق بينهما وبين نفوس العالم المحسوس أن نفوس العالم المحسوس رتبة فضلية<sup>(٧)</sup> وشرف للذات للمادية التي هي نقوش لها وهناك . فإن نقوش المعاني التي للعالم المحسوس ليست زينة للذات التي يلزمها تلك النقوش من حيث تعقل بل تلك الذات مترتبة بنفسها ، وأشرف من تلك النفوس العقلية التي يلزمها<sup>(٨)</sup> من حيث تعقل ذاتها ، إلا أن تكون النفس لماهية أعلى ، فتكون رتبة وجلالة لماهية السافلة مثل تجلي هوية الحق الأول إذا نالها<sup>(٩)</sup> ذات العقل ، وصورة العقل إذا نالها النفس من حيث هي صورة العقل . فهناك صورة السماء والعالم وصورة ما في السماء

(د) : « والروحانيون أصناف : وذلك أن منهم من يسكن السماء التي فوق هذه السماء النجومية ؛ والروحانيون الساكنون في تلك السماء كل واحد منهم في كلية فلك سماه . إلا أن لكل واحد منهم موضعاً معلوماً غير موضع صاحبه ، لا كما يكون الأشياء الجرمية التي في السماء لأنها ليست بأجسام ولا تلك السماء جسم (ص : حسا) أيضاً ، فذلك صار كل واحد منهم في كلية تلك السماء . ويقول إن من وراء هذا العالم سماً وأرضاً وبحراً وجوئاً ونباتاً وناساً - ماوين (في المطبوع هذه الأسماء كلها مرفوعة) ؛ وكل من في هذا العالم سماً ، وليس هناك شيء أرضي ألبسة . والروحانيون الذين هناك ملائكة للأنس الذي هناك لا يتغير بعضهم من بعض ، وكل واحد لا يتأني صاحبه ولا يضاذه ، بل يستريح إليه » (ص ٥٢ س ١٦ - ص ٥٣ س ٦) .

- (١) فوجب في ذلك . امتناعه : ناقصة  
(٢) الذي : ناقصة  
(٣) ليس إلا على ..  
(٤) فضيلته  
(٥) فإنها لها ذات ...  
(٦) فوجب  
(٧) متعين  
(٨) بما : ناقصة  
(٩) بل تلك .. من حيث : ناقصة

والعالم بنوع أعلى وأشرف ، فإذا انطبع بها مادة العالم الجسماني يشرف بها ؛ إلا أنه لا ينالها كما هي ، بل كما يمكن لها وكما تصير به جزئية ملابسة للغواشي ، وتلك الصور التي من<sup>(١)</sup> عالم العقل ليست تتميز وتنفرد<sup>(٢)</sup> ويقوم كل واحد منها بمعزل من الآخر ، كما أنك ترى الشمس في العالم الجسماني بمعزل عن القمر وزيداً عن عمرو بل كلها معاً وكل منها في كل الآخر ، لو جاز أن يكون لكل واحد منها هناك قسمة — فلا مثوية<sup>(٣)</sup> إلا بالمعنى فقط ، وأما بغير ذلك فلا . وأما هذه التي في الأجسام فهي متتابعة في المعنى وفي غير المعنى إذا كانت أجساماً . وأما إذا لم تكن أجساماً ، فربما كان الكثير منها معاً كاثون والرائحة في التفاحة : فهذا ربما أشار إلى تفهيم شيء مما هناك مما لا يقبل إلا بالمعنى . وتلك لا منافرة فيها ولا مخالفة وهي بعيدة عن منافرة تجري بين غير<sup>(٤)</sup> الأجسام من الصور المتضادة والمتنافية التي لا يجوز اجتماعها معاً في ذات واحدة . بل صور المتضادات والمتنافرات هناك متسالة<sup>(٥)</sup> متساعدة ، كمال<sup>(٦)</sup> كل واحد بأنه مجامع<sup>(٧)</sup> للآخر وبحيث يصلح أن يجمع الآخر ويكون معه لروحانيته<sup>(٧)</sup> .

### الميمر الخامس

[ ١٤٣ ب ] فصل<sup>(٨)</sup> . المبدع على الإطلاق هو الذي وجوده من شيء آخر وله من نفسه أن لا يكون له وجود ، ثم ليس يتوسط مادة قدّر فيها وجود ذلك ، والمبدع على الوجه

- (١) في (٢) تعود . وهو تحريف (٣) ينسونه  
(٤) تغير (٥) متألّة (٦) باكمال

(٧) هنا وردت التعليقة التالية في صلب النص في كلتا النسخين :

« من ميمر من كتاب « الأملات » مكتوب في مجموع الإلهية وهو الفصل الذي أوله : المبدع على الإطلاق وهو الذي وجوده ... إلى الفصل الذي آخره : وقد خير أعظم من العبر النادر فإن ذلك شر عام قال . أنت إذا فكرت وجدت طبيعة البدن منفعة من الهيئات النفسانية ، وإن لم تكن الهيئات النفسانية موجهة نحو ذلك ، مثل أن الفكر في الحامض قد يضرس ، وتأمل العين الرمدة قد يرمد وتحيل صورة حسنة لأن يجمع ينهض أعضاء الجماع ، وتحيل الفزعاء يمرض ، وتحيل المراج إلى البرد من غير أن يقصد الأمر النفساني ما يمرض من الأمر الطبيعي — كذلك حال أفعال طبيعة العالم من نفسه » .

وعلى هذا فعلينا أن ندخل هنا القسم المشار إليه وهو موجود في ١٤٣ ب إلى ١٤٥ ب .

(٨) هنا ترد التصريح على هيئة فصول ولم نستطع تحديد المواضع المنسوخة بالدفعة من المطبوع من « أنولوجيا » . فهل هذه تعليقات عامة على بقية أجزاء الكتاب لم يراع فيها ابن سينا أن تشير إلى مواضع بعينها ، بل إلى الأفكار العامة الواردة « بأنولوجيا » ؟ أو لم يبق لدينا القسم من « أنولوجيا » الذي يشرحه هنا ؟ هذا إلى أنه غير موجود في ت .

المخصص هو الذي مثل هذا الوجود له عند المبدأ من غير توسط واسطة أصلاً بوجه من الوجود ، ويكون وجوده هذا من الوجود له [ ١١٤٤ ] بحيث لم يَسْتَطِعْ عليه قبله العدم ، بل أن يكون المبدع أعطاه وجوداً مطلقاً وضع عدمه ، ليس أن عارض عدمه بمنع بعد تمكن . والإبداع نسبة المبدع إلى المبدع من حيث هذا الوجود . قال : ليس <sup>(١)</sup> فيضان الصور عن الأول الحق على سبيل ما يترتب في الفكر ويطلب بالروية بل أبدعت الإبداع الشريف الذي ذكروا ، مما يبدعها الباري بذاته لا بتوسط شيء غير ذاته ، بل أبدع العقل بذاته ، ولما تجلى للعقل عقله العقل وعقل ذاته وعقل منهما كل شيء دفعة لا بطلب ولا فكر . فلما أبدع ذلك أبدع بعد ذلك — بعبارة ذاتية لا زمانية — العالم الحسي وما فيه . — ليس إبداع تلك الأشياء كان لأجل هذا العالم ، فإن الأفضل لا يكون لأجل الأخس ، وليس أيضاً الجود وقف هناك ، وإن كان ذلك ليس لما بعده لكنه ليس في إبداعه منع لأن يفيض الجود الإلهي إلى آخر ما يقبل منه الجود من ماهيات الأشياء المكتسبة وجودها من هناك . فلما لم يمكن أن يكون المعنى الإلهي الفاضل واقفاً ووراءه إمكان ، ولم يمكن أن يكون في العقول ماهيات تنال جميع أصناف الوجود العقلي والحسي ثم لا يأتيتها الجود الإلهي ، تعدى الإيجاد تلك الأشياء التامة الكاملة التي لو كان إيجادها بحاجة من الموجد أو فاقة أو شوق إلى وجود شيء أو غرض في وجود شيء لكان بها غنية . لكن ليس الإيجاد لذلك ، بل لكون الجود أكل ما يمكن وكون الماهيات المعقولة صحيحاً لها أن تقبل وجوداً آخر حسياً وكون ما يصبغ وجوده من عند الفياض بإبداعه .

فصل : أول اثني عشر في المبدع — أي مبدع كان هو — أن له بحسب ذاته الإمكان ، ومن جانب الحق الأول الوجود . ومن هذين تأتلف هوية موجودة . ولو كان المبدع عقلاً

(١) : « لم يدبر المدبر الأول حياً من الحيوان ولا شيئاً من هذا العالم السفلي أو في العالم العلوي بفكرة ولا روية البتة . فبالجبري أن لا يكون في المدبر الأول روية ولا فكرة » .  
وراجع أيضاً : « ليس لقائل أن يقول إن الباري تروى في الأشياء أولاً ثم أبدعها . وذلك أنه هو الذي أبدع الروية ، فكيف يستعين بها في إبداع الشيء وهي لم تكن بعد ؟ ! وهذا محال ، ونقول إنه هو الروية ، والروية لا تروى أيضاً ؟ ويجب من ذلك أن يكون تلك الروية تروى ؟ وهذا ما لا نهاية له . وهذا محال . فقد بان وصح قول القائل : إن الباري — عز وجل — أبدع الأشياء من غير روية » (صفحة ١٦٤ س ٨ — س ١٣) .

فيعدل ذاته ويعقل الأول . وناله من الأولى بذلك للأول اثني عشر تقع له لا بعد هويته ، بل بهما تكون هويته ، ثم يتبعها عقلها لما يتبعها ويصدر عنها ، فتكون تلك . وإن كان فيها كثرة ، فإنما هي كثرة لازمة بعد استكمال الهوية كما أن تلك الوجودات بعد الهوية . وبهذه الجهة جاز أن يُدَّعَى من العقل المبدع الأول ، عقل ونفس سماوية . وأما البحث عن أن كل واحد من تلك الاثني عشر يكون لها أيضاً اثني عشر أخرى ، فيجب أن يكون على هذا . نقول : إنه لا يمكن أن نذهب إلى غير نهاية ، فيجب إذن أن نقف عند وحدتين صرفتين ، فيكون أقل ذلك أن يكون أحدهما ماهية والأخرى وجوداً من الأول . فنقول : إن الماهية لا تركيب فيها من جهة النسبتين فإنها ليست مبدعة من حيث هي ماهية ، بل من حيث مقرون بها الوجود ؛ فليست الماهية إذا التفت إليها من حيث هي ماهية مجموع ماهية ووجود من الأول به وجبت ، بل الوجود مضاف إليها كشيء طارئ عليها . فليست الماهية تقتضي اثني عشر في ذاتها لأنها ماهية ، بل لعل ذلك يكون لأنها ماهية شيء مركب في حقيقة . وأما جانب الوجود فلعل قائل يقول : وجود تلك الماهية في حيز نفسها ممكن أن يكون وأن لا يكون ، ومن الأول هو واجب فهو أيضاً متكرر ذو اثني عشر بتسلسل إلى غير النهاية . فنقول : ليس كذلك ، بل وجود تلك الماهية ليس إلا نفس الوجود وليس شيئاً يلحقه الوجود ، بل هو نفس الوجود الذي يلحق الماهية وليس له وجود آخر حتى يُنظر هل هو [ ١٤٤ ب ] له بإمكان ، وهو في نفسه وجود ، وهو أعم من وجود الإمكان ووجود الوجوب ، فمن حيث تلتفت إليه من أنه وجود ليس لك أن تحكم عليه بتخصيص إمكان أو وجوب . وأما كونه للماهية فممكن بإمكان للماهية وواجب من الأول ذلك الوجوب ، هو ذلك الوجود من حيث هو ذلك الوجود . وهذا الإمكان ليس جزءاً من ذلك الوجود حتى ينقسم به ، بل هو حال لازمة لتلك الماهية من نفسها . وذلك الوجوب هو حال لتلك الماهية مقبسة إلى الأول . والوجود نفسه ، من حيث هو معتبر بنفسه ، وجود فقط لا شيء من الأشياء الأخر ، بل ربما قارنها من غير أن ينقسم بها في نفسه . وأما أن الإمكان كيف يكون من لوازم الماهيات ، وهل يدخل مع ذلك في الإبداع أم لا يدخل ، وكيف القول فيه إن لم يدخل فيكون شيء بعد الأول غير منسوب إلى الإبداع ، وكيف القول فيه إن دخل — فقد شَرِّح في « الحكمة الشرقية » .

فصل : قال : إن الرحمة الإلهية توجب تدارك الضعف بما يمكن أن يتدارك به بحسب كل شيء من مادته وصورته . فإن كان الحيوان ضعيفا عادما للعقل احتال له العقل الذي فيه ، أى الأمر العقلى الذى هو هبة وقوة من قوى نفسه التى تصوّره حتى تعطيه آلات دفاعة عنه جلالة إليه . ونعنى بالعقل ههنا النصيب من الأمر العقلى الذى كأنه فيض واحد لا يزال يتناقص وينحط من العقلية إلى النفسية إلى الطبيعية . وهذا كلام بحسب التخيل ، وأما بالحقيقة فليس الواحد بالعدد ينقسم بل بالتناسب .

فصل : قال : إن كان ذلك العالم تاما غاية التامة وهى الفضلية ، فلا محالة أن فيه الأشياء كلها — أى لأنه يلزمه من حيث هو عقل أن يعقل ذاته ويعقل جميع الأشياء التى تلزم ذاته ، لأنه إذا عقل ذاته كان عاقلا لما يلزمها بلا توسط وعاقلا لكل ما يلزم ما يلزم له وما أيضا بلا توسط إذ لم يكن عقلا بالقوة يحتاج إلى إخطار بالبال حتى يصير له ذلك الواجب أن يعقله الذى لا يمكن أن يجبله خاطراً بالبال . فإن هذا إنما يجوز فى العقول الناقصة . وإذا كان كذلك كان حكمه حكما لو خطرت لنا الأوساط بالبال على ترتيبها ، فعقلنا بالضرورة جميع النتائج . وأما هناك ، فالذى لنا بالقوة الناقصة أو القوة القريبة من التمام هو بالفعل التام ، فيجب أن يعقل كل شيء ، وأن يعقل كل شيء : هو أن يحضره صورة كل شيء معقولة مهذبة عن الغواشى الغريبة .

فصل : قال : أما الحق الأول فكل ما يوجد عنه فهو معلوم له أنه يوجد عنه ويتبع وجوده وجوده ، ويصير به إمكانه وجوبا ، ولكنه لا ينزل منه منزلة من يقصده ويجعله غاية ويطلب له وجوداً ، بل وجوده وجود فيفيض عنه كل وجود على ترتيبه وعلى ما يعلم هو من الأصلح فى وجود كل شيء والأصلح لنظام الكل الذى نعلم أن فيضانه عن ذاته يمكن الإمكان الأعم ، وأن أحسن ما يمكن عليه أن يكون كذا فيصير المعتول عنده من إمكان وجود الكل عنه على الوجه الأصلح لنظام الخير موجوداً ؛ وسببه عقله لذاته وعقله للنظام الفاضل فى وجود الكل . وهذا المعنى يسمى « انبجاسا » من حيث اعتبار جانب الموجودات عن الأول « أو إبداعا » من جانب نسبة الأول إليها . ولقائل أن يقول : إن كان وجود الأشياء لا مآ لذاته علم ما هى عليه فليس لتعلقها بأنه يعقل وجود الكل على أصلح الوجوه

تأثير ، وإن كان إنما يتبع وجود الأشياء بعقله لزومها [ ١١٤٥ ] إياه ، فيكون إنما وجبت بتعقله لها ، وتعقله لها ليس فى مرتبة تعقله لذاته بل تابع لتعقل ذاته فيكون لذاته اعتبارها مع ذاته ، ولذلك قبلية ذاتية على تعقله أو معية اعتبار ما لم يجب بل إنما يجب بتوسط أن يعقلها وإذا كان كذلك فتكون باعتبارها فى درجة تعقله لها ممكنة أن تكون عنه . فتعقلها إذن ممكن عن ذاته ، لا واجب عن ذاته . فإذا يجب إذن ؟ فإنه إن عقلها واجبة كان عقله لها موافيا لوجوب لها عنه فى أنفسها ، صادفه العقل . وكذلك فيكون لزومها عنه ليس بتوسط عقله لها بل معه أو قبله ، فلا يكون إنما وجدت لأنه عقلها ، ولا يكون إنما صلحت وانتظمت أحسن الانتظام لأنه عقل أن النظام الخيرى ذلك ، بل وجبت كذلك بتعقلها<sup>(١)</sup> كذلك . فتكون إذن ذاته إما جلالة للأشياء إلى الوجود لا من حيث تعقلها بل من حيث ذاته ، وإما أن تقول إنه يقصدها وينظّمها . فإذا قلت يقصدها وينظّمها ، فقد قلت عليها مرة أخرى إنه يعقلها ، لأن قصد مثله لا يجوز أن يكون إلا عقليا . فبقى أن ذاته جلالة للأشياء إلى النظام ، ليس إنما عقلا على مراتبها وعلى الأصلح لها فتبع عقل ذلك نظامها ، بل وجب عن ذاته نظامها فعقلها على نظامها . ويرتفع الشيء الذى تسميه أنت عناية وهو تعقل الأول للمصلحة والصواب . فيكون كون الأشياء من الأول صرف انبجاس لا يتعلق بتعقله لها ، وإن كان قد يصحبه تعقله لها . فنقول إن الأول تعقل الأشياء ممكنة عنه فى حد تعقلها الأول ، وعقله لها ممكن يذمه لزومها لوجوده فتصير بأن تعقلها واجبة عنه . فهى مع عقله لها فى الترتيب الذاتى ممكنة ، وبعد عقله لها بالترتيب الذاتى واجبة . ثم يعقل وجوبها عنه بأحوال لها : بعضها واجبة لازمة لما يوجد عنها ، وبعضها غير واجبة بل ممكنة . وتعقل الأصلح لها من وجوه إمكانها ، فيصير الأصلح من الممكنات لها بعد أن عقلت أصلح واجبا ، وهو العناية ، وهو العقل الأصلح ما يكون . وإن وجودها منه لكال وجوده والزائد على الكال ؛ وإنها إنما تلزم عنه لأنه على أفضل أنحاء الوجود فيصير كالمقصود بالعرض . وأما الحق فتفى بذاته عن كل طلب وقصد جميل أو غير جميل . فإن الجميل لا يكون غلة داعية له إلى شيء . وإلا أحل به إن تحبب ؛ وإن كان سوا فلا داعى ؛ هذا بين عند العقول الصحيحة . وقد جل الأول عن

(١) ن : تعقلها .

داع بدعوة وحامل يحمله وأسر خارج عن وجوده الأحسن به أن يكون موجودا ، بل وجود كل شيء عنه كذلك وتمثل ذاته الذات التي بها يمكن وجود كل شيء . ويجب تعقله لها ، وإن ذاته الذات الذي يلزم عنها الممكنات عنها لأنه يعقلها ، وبهذا يتم كون العناية عناية ويكون للذات تقدم على وجوب الأشياء . وإنما يكون بالقياس إليها إمكان الأشياء عنها ولا يكون وجوبها مع وجوبه بلا توسط وجوب صفاته التي له في ذاته . وأما الإبداع فإن يكون للشيء وجود عن الأول وحده ، فلا يكون كان الأول و شيء آخر من أسباب الشيء وشرائطه ، ثم وجد الشيء . وكذلك إن قال قائل كان الأول وإمكان وجود ذلك الشيء في نفسه ، فقد قدم عليه اثنين ؛ فإن قال كان الأول ولم يكن معه إمكان وجود ذلك الشيء في نفسه فكان ذلك الشيء ليس ممكن الوجود في نفسه ، وما ليس ممكن الوجود في نفسه موجوده إما واجب لا علة له ، [ ١٤٥ ب ] وإما ممتنع لا علة له أيضا ، ولا يصح أن يقال : إن إمكان وجوده هو حال العلة من حيث يصح عنها وجوده ، فإن ذلك قد بين خطؤه في الكتب . فالإبداع الحق أن لا يتمكن إمكان وجود الشيء أن يتقدمه مجاوراً لعدمه تقدماً بقبلي لا تصطبغ هي وبعديتها معاً . إذ عرفت أن القبليات منها ما يصاحب البعديات ، ومنها ما لا يصاحبها . فيجب إذن أن يكون التقدم في الإبداع إن كان الإبداع وجود الشيء عن المبدأ وحده فقط بلا توسط سبب ؛ وشرط آخر هو تقدم ذات المبدع تقدماً ذاتياً ليس بقبليّة منافية للبعديّة ، وهي القبليّة الزمانية التي تصاحب الإمكان وكل شيء إليه مرجعه ، أي إنما يطلب الاستكمال من قبيله ويستكمل بالتشبه به .

فصل : قال يجب أن يترك<sup>(١)</sup> أن العالم بأسرها مدينة دبرها الشريعة الفاضلة ، فجعلت لها أخرى منظومة بعضها مع بعض سابقة بعضها لبعض إلى نظام كلي وخير كلي ، وهو واحد في الأصل ويتشعب في القروع ؛ كذلك السموات من جملة أخرى مدينة التدبير الأول المتوسطة بين مبدأ التدبير وبين منتهاه ؛ يفيض عنها التدبير بحسب العناية وتتحرك للطاعة الأولى والتشبه بالمعقول المحض على ما عرف ، فيتبعه نظام أو خير فيما دونه وإن لم يقصده بذاته لأجله ، بل المقصود غيره . وليس إنما يؤثر في عالم الكون والفساد بحركاته

(١) كذا في الأصل والماء : يدرك ، واشتبه على السامع حرف الدال فكسب يترك .

وقواه لأجل أن حركاته وقواه لأجلها ، بل لسبب آخر تنبئه هذه التأثيرات . فربما ضرت وربما نفعت ، لا قصد لها بالضررة والشر ، بل هي ضروريات تنبئها لا بد منها ولا يصدر عنها المذمومات بالقصد الأول ، بل اتباع أمور ضرورية لازمة للخير لا يمكن أن تكون أسباب الخير أسباباً للخير على الجهة التي هي بها أسباب إلا وتلزمها بالضرورة في الأول . والندرة أمور ضارة وشرور ، مثل أنه لن يجوز أن يقع الانتفاع الكلي بالنار والماء في عالم الكون والفساد إلا ويكون هذا بحيث يتفق منه عند تصادم الأسباب المرتب كل منها في مرتبته المعمول لكل واحد منها حركته للخير الأعم أن يحترق منه شيء نفيس إن كان ناراً أو يفرق منه حيوان إن كان ماء . وأنه إذا جعلت النار لا بحيث تحرق والماء لا بحيث يفرق أو جعلت حركات الأشياء بحيث لا تنادي إلى التقاء نار وثوب نفيس أو وقوع حيوان شريف في الماء لم يمكن أن يكون لذلك الخير العام ولا ذلك الشر النادر . وقد أخذ الخير العام أعظم من الشر النادر ، فإن ذلك شر عام .

فصل : تقول إنه لولا صنع الله وجلالته وأنه بحيث له هذه القدرة لم تكن ذاته الذات المتعالية ، لا أن هذا علة ذاته متعالية بل دلالة على تعالى ذاته وأنه يجب للذات المتعالية أن تكون بحيث يفيض منها الوجود على نظامه والخير على نظامه ، على أن ذلك تبع لوجوده لا على أن وجوده يشرف به ، بل لأن وجوده كما شرف بذاته وجب أن يفيض عنه الوجود فلو لم يفيض عنه الجود لم يكن ذلك سبباً لأن لا تكون ذاته شريفة ، بل كانت أولاً لا تكون ذاته شريفة لأمر لها في نفسها ولسبب يتعرض أن لا يفيض منه الجود ويلزمه ويتبعه . قالوا : لو لم يكن البارئ بحيث يفيد وجود كل ذات وكل دائم ، لم يكن الأول الحق ، لأن كونه غير فائض عنه الوجود يرفع أوليته ، بل يدل على أن أوليته غير موجودة [ ١٦٤ ] لا على أن رفع هذا علة لرفع ذاك . وتقول إنما احتيج في العناية الإلهية كما هي عناية إلى وجود شيء مثل الهيولى يكون المكون منه قابلاً للكون والفساد لأجل أن أن تصير قابلة لتصرف النفس فيها ليكون في المكسوت نشوء النفوس الناطقة إلى غير نهاية مما لم يقبل ذلك صوراً على أحسن ما يقبل وجعلها له ومنفعة للجوهر الذي له النفس الناطقة وجعل كل أدنى كذلك للأفضل ، لم يضع المكانات من التكوين الشريف وأوجدت ،

وإن لم يكن المقصود الأول بحسب العناية والفيض الإلهي انقسم إلى إفادة ما وجوده وجود ثابت دائم بالمدد وإلى وجود ما وجوده غير دائم ولا ثابت إلا بالذوق . فلو أفيض الوجود على أحد النحوين لم يكن الوجود مشتتاً على جميع أنحاء الوجود الممكن، فلم يجب أن يقف الوجود قبل الوصول إلى حيز الكون والفساد .

### الميسر السابع<sup>(١)</sup>

(آ) أي أن النفس هبطت لاستطاعتها وقدرتها للقلبية<sup>(٢)</sup> التي لها تصور<sup>(٣)</sup> الوجود الذي يليها ويتلوها وهو الوجود الحسي ومُدبرها ولأن يستفيد منها الكمال .

(ب) أي إن كانت زكية [ ١١٥٢ ] يتأتى لها أن تفارق<sup>(٤)</sup> عالمها بسرعة لاستكمالها ومقارنته طبعها طبع مبادئها<sup>(٥)</sup> العقلية ونزاهتها عن الأدناس المنبطة بعد انحلال التركيب الجسماني عن اللحوق<sup>(٦)</sup> بالعالم العنلي وكانت بحيث تسرع لحوقها بما قبلها لم تتضرر<sup>(٧)</sup> بهبوطها بل انتفعت به .

(ح) أراد أن البارئ جعل<sup>(٨)</sup> في طباع النفس وقواه أن يفعل هذه الأفاعيل وينفعل

(١) : « النفس الصريفة السيدة ، وإن كانت تركت عالمها العالي وهبطت إلى هذا العالم السفلي ، فإنها فلت ذلك بنوع استطاعتها وقوتها العالية لتصور الأنية التي بعدها ولندبرها » (س ٧٥ س ١٦ — س ٧٦ س ١) .

(ب) : « وإن أفلتت من هذا العالم بدتصورها وتدبرها إياه وصارت إلى عالمها سريعاً ، لم يضرها هبوطها إلى هذا العالم شيئاً ، بل انتفعت به . وذلك أنها استفادت من هذا العالم معرفة الشيء وعلمت ما طبيعته بعد أن أرغرت عليه قواها وتراءت أعمالها وأفاعيلها الصريفة الساكنة التي كانت فيها وهي في العالم العنلي » (س ٧٦ س ١ — س ٦) .

(ج) : « فلو أنها أظهرت أفاعيلها وأفرغت قواها وصيرتها واقعة تحت الأضمار ، لكانت تلك القوى والأفاعيل فيها باطلاً ، ولكانت النفس تنسى الفضائل والأفعال المحسنة المتفة إذا كانت خفية لا تظهر . ولو كان هذا هكذا ، لما عرفت قوة النفس ، ولما عرفت شرفها . وذلك أن الفعل إنما هو إعلان القوة الخفية بظهورها . ولو خفيت قوة النفس ولم تظهر ، لفسدت ولكانت كائنها لم تكن البتة » (س ٧٦ س ٦ — س ١١) .

(١) في ت : الميسر الرابع

(٢) كنا في الأصل ، وظن أن صوابه هو : « وقوتها العالية » ، كما في نس « أثولوجيا » (س ٧٦ س ١) ، على أن المعنى يستقيم عليه أيضاً . وفي ت : لعلته (٣) يتصور (٤) فيأتى (٥) تفارق ... وهو تحريف ظاهر (٦) عادتها (٧) الواحق العالم ... (٨) م : يتصور ؛ ت : يتصرع (٩) حصل

بهذه الأفعالات لتخلص بذلك إن وقعت فتركت<sup>(١)</sup> عقلية على نوع يليق بالنفس أن تكون عقلية به ، ولولا ذلك لتعطل ما كان في قوتها من مساورة عالم الشر<sup>(٢)</sup> والاستيلاء عليه وكسب الهيئة الاستعدادية مع النزاهة والاستكمال العقلي .

(د) ليس غرضه أن يشير إلى أن البارئ استفاد بهذا منزلة أو درجة<sup>(٣)</sup> أو كان خلقه للأشياء لينتفع فإن<sup>(٤)</sup> يتعرف إلى أحد من خلقه بجلاله ولا أن يُعرف بذلك أولى وأجل به وأعود عليه من تركه للتعرف ؛ ولا أن يكون فيض الوجود عنه يجعله شريف الذات كامل الوجود . وليس الحال في ذلك كالحال في النفس ، فإن النفس تتم بالبدن وتستكمل بالتصرف فيه . لكنه يقول إنه لولا صنع الله تعالى وجلالته وأنه بحيث له هذه القدرة لم تكن ذاته الذات المتعالية ، لأن<sup>(٥)</sup> هذا علة لكون ذاته متعالية ، بل<sup>(٦)</sup> دلالة على تعالي ذاته ، وأنه يجب للذات المتعالية أن تكون بحيث يفيض عنه الوجود على نظامه . على أن ذلك تبع لوجوده ، لا على أن وجوده يشرف به ، بل لأن وجوده لَمَّا شرف بذاته وجب أن يفيض عنه الوجود ، فلم يفيض منه الوجود لم يكن ذلك سبباً لأن لا تكون ذاته شريفة ، بل كانت أولاً لا تكون ذاته شريفة لأمر لها في نفسها أو لسبب ففرض أن لا يفيض منه الجود ويلزمه ويتبعه .

(هـ) أي : لو لم يكن البارئ بحيث يفيد<sup>(٧)</sup> وجود كل دائر وكل دائم لم يكن الحق الأول ، لأن لا يكونه فائضاً عنه الوجود يرفع أوليته ، بل يدل — لو كان — على أن أوليته غير موحودة ، لا على أن رفع هذا علة لرفع ذلك . ومراده أن يبين أن النفس لو لم تكن بحيث

(د) : « ودليل على أن هذا هكذا (أي ما سبق قوله في ج) ، الخليفة ؛ فإنها لما صارت حسنة بهيئة كثيرة الأثر متينة واقعة تحت الأضمار ، صار الناظر إليها ، إذا كان غافلاً ، لم يعجب من زخرف ظاهرها ، بل ينظر إلى باطنها فيعجب من بارتها ومبدعها . فلا شك أنه في غاية الحسن والبهاء لانهاية لقوتها إذ فعل مثل هذه الأفاعيل المثلثة حسناً وجالاً وكالاً » (س ٧٦ س ١٢ — س ١٦) .

(هـ) : « فإذا لم يكن الأشياء الدائمة والأشياء الدائرة الواقعة تحت الكون والفساد موجودة ، لم حقاً يكن الواحد الأول علة حقاً . وليس يمكن أن لا يكون الأشياء موجودة وعلة حقا ونور حقاً وخير (في المطبوع : علة ونورا وخيراً ، بالنصب) » (س ٧٧ س ٣ — س ٥) .

(١) أن وقت فترت (٢) من مبادرة عالم النفس (٣) وجه (٤) أن (٥) أن : نافضة (٦) بل دلالة على نظامه والجزء على نظامه على أن ذلك تبع ... (٧) يفيض

يمكنها التصرف المذكور كانت لا يثبت<sup>(١)</sup> لها شرفها .

( و ) كأنه يقول : وإنما احتيج في العناية الإلهية ، كما هي عناية ، إلى وجود شيء مثل الهيولى يكون المكون منه قابلاً للكون والفساد لأجل أن تصير قابلةً لتصرف النفس فيها ليكون في الملكوت نشوء النفوس الناطقة إلى غير النهاية ، فلم يقبل صور على أحسن ما يقبل وجعل آلة<sup>(٢)</sup> ومنفعة للجوهر الذي له النفس الناطقة وجعل كل أدنى كذلك للأفضل ، فلم تُضَيِّع المكنات في التكوين الشريف ما وجدت ، وإن لم يكن المقصود الأول بحسب العناية .

( ز ) إن الفيض الإلهي انقسم إلى إفادة ما وجوده وجود ثابت دائم بامتداد ، وإلى وجود ما وجوده غير دائم ولا ثابت إلا بالنوع . فلم أفيض الوجود على أحد النوعين لم يكن الوجود مشتملاً على أنحاء جميع الوجود الممكن ، فلم يجب أن يقف الوجود قبل الوصول إلى حيز الكون والفساد . وقال إن العنل والنفس ، وإن تقدمتا<sup>(٣)</sup> الطبيعة بالذات ، فيما تاليان للطبيعة في تأثيرها في العالم الحسي القابل للكون والفساد .

( ح ) قال : هذا يدعى أن لنفوسنا إذا فارقت الأبدان تأثيرات في هذا العالم وحفظاً

( و ) : « كذلك لم يكن ينبغي أن يكون النفس في ذلك العالم العقلي وحدها ولا يكون شيء قائم لأنهارها ، فإن أجل ذلك حفظت إلى العالم السفلي لتظهر أفعالها وقوتها السريعة . وهذا لازم لكل طبيعة أن تفعل أفعالها وتؤثر في الشيء الذي يكون تحتها » ( س ٧٧ س ١١ — س ١٥ ) .

( ز ) : « لا قبلت الهيولى الصورة من النفس ، حدثت الطبيعة ثم صورت الطبيعة وصيرتها قابلة للكون اضطراراً . وإنما صارت الطبيعة قابلة للكون لما جعل فيها من القوة النفسانية والعقل العالية . ثم وقف فعل العقل عند الطبيعة ومبدأ الكون . فالكون آخر العقل العقلية ناصورة وأول الملل المكونة . ولم يكن يجب أن يقف العقل الفواعل المصورة للجواهر من قبل أن تأتى الطبيعة . وإنما كان ذلك من أجل العلة الأولى التي صيرت الأليات العقلية فعلا وفواعل مصورة للصور العرضية الواقعة تحت الكون والفساد » ( س ٧٩ س ٣ — س ١٠ ) .

( ح ) : « ( إن النفس إذا صارت في هذه الأشياء الحسية الدنية وصلت إلى الأشياء الضعيفة القوة العقلية النور . وذلك أنها لما فعلت في هذا العالم وأثرت فيه الآثار العجيبة ، لم تر من الواجب أن تخلوها ، فتدثر بربها ، لأنها رسوم . والرسم إذا لم يمتد الراسم بالسكون ، اضطلع وقصد وانجى ، فلا يثبتين جماله ولا يثبتن حكمة الراسم وقوته . فلما كان هذا هكذا ، وكانت النفس هي التي أثرت هذه الآثار العجيبة في هذا العالم ، احتاجت أن تكون هذه الآثار باقية ) . وذلك أنها لما رجعت إلى عالمها وصارت فيه ، أصبحت ذلك البهاء والنور والقوة فأخذت من ذلك النور وتلك القوة ، وألقت إلى هذا العالم ، فأمدته بالنور والحياة والقوة . فهذه حال النفس . وعلى هذا تدبر حال هذا العالم وتكرمه ( في المطبوع : « تدبر » ، وتلزم » على هيئة مصادر ) » ( س ٨٢ س ١٦ — س ٨٣ س ٦ )

( ١ ) غير واضحة في الأصل في م ، وفي ت : كان يغيب لها شرفها

( ٢ ) م : من

( ٣ ) ن : تقدم .

انظم العالم . والذي يجب أن تعلمه في هذا ، أن النفوس إذا فارقت الأبدان واستكملت بالعقل التام بالفعل ١٥٢ ب إصار لجواهرها قوة أفضل مما كانت وكأنها جنس قد ولد وله في عالم الولادة أحوال أخرى وقوة أخرى ؛ وهي بمثابة أن تشارك العلل والمبادئ في الفيض على هذا العالم بحيث لو جاز أن يوجد في هذا العالم مزيد في السكال تقبله وفي الاستعداد يكون له ، لكان يجب أن يزداد كل وقت نظام هذا العالم وفنائه ، بل لكان قد حصل منه ما لا نهاية له وهو على الزيادة . إلا أن استمداد المادة ومنتقى احتماله محدود ، وذلك الحد ليس يقصر عن تديده المبادئ الأول حتى إذا انضاف إليها ماله قوة أخرى زاد في ذلك . وهذا مثلاً كما يتوهم أن الماء في تسخينه حداً محدوداً ، وأن ذلك الحد قد يخرج إلى الفعل بسبب نار ما معينة يصل إليه ويزيد على النار أضعافاً مضاعفة ، لم يقبل الماء من التسخين إلا ما في قوته أن يقبل مع صدق قولك إن كل نار منها مبدأ للتسخين وفيه قوة التسخين .

( ط ) أى كما أن الأشماع إذا شغلتها الضوضاء والجلبة لم تسمع شيئاً ، كذلك النفس مشغولة بما يورد عليه العالم الحسي ، عن الشعور بعالمها .

( ي ) أى لكل نفس قوتان : قوة مُعَدَّة ليُحَسَّ بها مواصلتها لعالم العقل ، وقوة مُعَدَّة ليُحَسَّ بها مواصلتها لعالم الحس . والقوة الأولى هي العقل الهيولاني فالعقل بالملكة . والقوة الثانية < وهي > أقربها إلى النفس ، العقل العلي . وهذه الحواس الباطنة والظاهرة .

( بيا ) قال إن نفس السما غير مبتلاة من بدنها بما تختلف أحواله وأوقاته فيختلف تديده ويحتاج إلى جلب نوافع ودفع مضار فيختلف أيضاً تديده ؛ بل جوهره واحد متشابه

( ط ) : « فإن قال قائل : فلم لا تحس بذلك العالم ( أى العلوى الذى كانت فيه النفس ) كما تحس بهذا العالم ؟ قلنا لأن العالم الحسي غالب علينا ، وقد امتلأت أنفسنا من شهواته المذمومة ، وأسأعنا من كثرة ما فيه من الضوضاء واللعط ( في المطبوع اللفظ ) ، فلا تحس بذلك العالم العقلي ولا نعلم ما يؤدي إلينا النفس منه . وإنما قوى على أن تحس بالعالم العقلي وبما تؤدي إلينا النفس منه من علونا على هذا العالم ورفضنا شهواته الدنية ولم نشغل بشيء من أحواله » ( س ٨٣ س ١٣ — س ١٨ ) .

( ي ) : « إن لكل نفس شيئاً يتصل بالجرم سفلاً ، ويتصل بالعقل علواً » ( س ٨٤ س ٦ ) .

( يا ) : « والنفس الكلية تدبر الجرم الكلي ببعض قوتها بلا تعب ولا نصب ، لأنها لا تدبره بالفكرة كما تدبر أنفسنا أبداناً ، بل إنما تدبره تديراً عقلياً كلياً بلا ( في المطبوع : لا ) فسر ولا روية ( المطبوع : رؤية ) . وإن صارت تدبره بلا روية ( في المطبوع : رؤية ) لأنه جرم كلى لا اختلاف =



الأجزاء ، متشابه الأحوال في الأزمان ، لا يحتاج أن يختلف الحال في مراعاة أمر كليته وأجزائه ولا يفعل فيحتاج أن يدبر الخارجات عنه ، فلا يحتاج النفس معه إلا إلى علاقة وإلى تحريك له وحده بسيط فتكون العلاقة البدنية غير صارفة له عن العلاقة العقلية ، فيكون موجودا لها من جانب العقل مامن شأنه أن يوجد لها منه في أول وجودها .

(يب) يعني أن النفس ثابتة لعالمها التي هي متعلقة به كمن يكون في يده شيء وقد نسيه . وإذا نسيت عالمها نسيت اللذة الحقة التي لها منه اشتغالا باللذة الفانية ، اللهم إلا أن تُنَزَّه نفسها فيبقى لها من البدن ضرورات العلاقة ويسقط عنها أكثر الشواغل فيترك تكاد تشبه نفس الكل ، وإن كانت من جهة أشرف منها .

### < الميمر الثامن >

قال<sup>(١)</sup> : إن سأل سائل أن النفس قد تدرك المعقولات في هذا البدن وذلك بملاحظة عالم العقل ، أندركه بقوة صرف لذاتها أو باستعمال العمل معها ؟ فإن كانت تدركها بالذرة التي

= فيه ، وجزؤه شبه بكتفه ؛ وليست تدبر مزاجيات مختلفة ولا أعضاء ( في الطبوع : الأعضاء ) غير متشابهة ، فتحتاج إلى تدبير مختلف ؛ لكنه جرم واحد متصل متشابه الأعضاء ، وطبيعته واحدة لا اختلاف فيها ( ص ٨٤ س ٦ — ص ١٢ ) .

(ب) : فإن قويت النفس على رفض الحس والأشياء الحسية الدائرة ولم تلتصك بها ، دبَّرتْ هي هذا البدن بأهون السعي بغير تعب ونصب ، وتشبهت بالنفس السكينة ، وكانت كهيئتها في السيرة والتدبير ، ليس بينهما فرق ولا خلاف ، ( ص ٨٥ س ٢ — ص ٥ ) .

١ « فإن قال قائل : فالنفس إذا كانت في هذا العالم فكيف تعلم الأشياء التي في العالم العقل ؟ وكيف تدركها : إما بالقوة التي كانت تعملها بذلك وهي في ذلك العالم ، أم تفعل بغير تلك القوة ؟ وإن كانت تعملها بتلك القوة ، لم يكن بدًّا في ذلك أن تدرك الأشياء العقلية ههنا كما كانت تدركها هناك ؟ وهذا محال ، لأنها هناك مجردة محضة ، وهي ههنا مشوبة بالبدن . وإن كانت النفس تدرك الأشياء ههنا بفعل ما ، والفعل غير القوة ، فلا محالة أنها تدرك الأشياء العقلية بغير قوتها الدراك ؛ وهذا محال ، لأن كل إدراك لا يدرك شيئا من الأشياء إلا بقوتها الفريزية التي لا تفارق الشيء إلا بفساده . قلنا إن النفس تعلم الأشياء العالية العقلية ههنا بالقوة التي كانت تعمل بها وهي هناك . غير أنها لما صارت في البدن احتاجت إلى شيء آخر تنال به الأشياء التي كانت تنالها مجردة . فأظهرت القوة الفعل وصيرته تحسلا ، لأن النفس كانت تكنى بقوتها في العالم الأعلى ولم تكن تحتاج إلى الفعل ، فلما صارت ههنا احتاجت إلى الفعل ولم تكف بقوتها ، والقوة في الجواهر العقلية العالية [ و ] هي التي تظهر الفعل وتُشَمِّسُه ؛ وأما في الجواهر الجرمية فإن الفعل هو الذي ينتمى القوة ويأتي بها إلى الفانية » ( ص ٩٦ س ٩ ، ٩٧ س ٤ ) .

لها في ذاتها فتكون لا حاجة لها إلى الفعل والعمل ، فهي في البدن كالمجردة عن البدن ، وليس كذلك بل إنما تستكمل أفعالها وهي في البدن بأفعال وفكر وآلات وإن كان لا بدُّ لها من فعل فلا يُدْتَمَعُ بقوتها في إدراك المعقولات فيكون إدراكها للمعقولات بالآلات . وهذا محال : فإن المعقولات لا تدرك إلا بالقوى الفريزية التي للجواهر النفساني دون الآلات الخارجية . فالجواب أن النفس لا تدرك العقلية الصرفة إلا بقوتها تلك ، لكنها لما صارت بدنية ، أي محتاجة إلى البدن في أفعالها ، احتاجت إلى شيء آخر تجلوه به القوة ، ويكملها ويصيرها كما ينبغي أن يكون لها في ذاتها ، فلا تكمل تلك القوة لفعلها لأنها احتاجت إلى زيادة فيها وجلاء لها وممَّبر . وإنما كملت للأفعال التي بها تنال ذلك الجلاء والاستعداد التام فصارت عمالة بعمل لتكمل القوة وتجعلها بمطالعة المحسوسات مهيأة لقبول فيض [ ١١٥٣ ] من فوق تتم به قوتها . ولو كانت للنفس قوة كاملة بها تتصل بالعقل ، لم تحتج إلى أن تلبس الأبدان ، فإن ملابستها الأبدان لتكمل تلك القوة . قال إن القوى في الجواهر العالية تقع تامة مقارنة للفعل ، وإنما تكون القوة فيها ليس أن يمكن أن يكون عنها الفعل وأن لا يكون ، بل إنما التي يصدر عنها الفعل وجوبا لكمالها ثم استغناؤها بعد كمالها بنفسها ، لأن كل شيء منها يفعل بعد الأول وبعد ذاته كل شيء من ذاته ، ولأنه يلزم . وأما في الجواهر التي في هذا العالم فإن القوة إنما تكمل بالفعل ، كما ترى أن قوة الكتابة بعيدة فتصير بالاستعمال قريبة ، وكذلك الصناعات وغيرها . وأما هناك فالقوة توجب الفعل وتتمه . وههنا فالقوة إنما تقوى وتُنشَأُ بالفعل .

ذَكَرَ<sup>(١)</sup> المشاهدة الحقة : [ و ] هي التي لا يكون الالتفات فيها نحو الصور الحقة من غير حاجة إلى ملاحظة ما ينتجها أو يكون عنه ، وإنما تكون إذا تمت القوة وكملة فتشاهد الجنس الحق بالقوة التي لها دون عمل أكثر مما يسميه النهوض ، وهو كالإعراض عن هذا العالم وشواغله والإقبال على عالم الحق ، ولا يحتاج إلى هذا النهوض إذا كانت متجردة .

(١) « إن الشيء الذي به ترى النفس الأشياء العالية والعقبة وهي هناك ، تراها وهي ههنا وهو قوتها ؟ وفعلها إنما هو نهوض تلك القوة . وذلك أنها اشتغلت إلى النظر إلى ذلك العالم ونهضت بقوتها واستعملتها غير الاستعمال التي كانت تستعملها وهي هناك ، لأنها كانت تدرك الأشياء هناك بأهون السعي ولا تدركها ههنا إلا بتعب ومشقة . وإنما ينهض تلك القوة في خواص الناس ومن كان في أهل السعادة . وبهذه القوة ترى النفس الأشياء الصريفة العالية التي كانت هناك أو ههنا » ( ص ٩٧ س ٥ — ص ١٢ ) .



[ ١١٥٤ ] التعليقات على مراسي كتاب النفس لأرسطاطاليس

من كلام الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا

بسم الله الرحمن الرحيم بالعزير الحكيم أئق ، وعليه أتوكل

الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

( أ ) المشرقون : قد تحققتنا ، من أمر النفس ، شرف الموضوع ؛ فأما دقة البراهين وأطفُ المذهب ، فالذي يشتمل عليه هذا الكتاب من ذلك ، فهو دون ما في كتبه من أجزاء العلم الطبيعي .

( ب ) أما معوتها في العلم الطبيعي ، فظاهر ؛ لأنها تعرف أحوال الحرث والنسل ، ولأن السماء أيضاً تتحرك بالنفس . ويتبع ذلك توابع من علم الطبيعة . وأما في العلم الإلهي ، فلأن من النفس يُتوصل إلى معرفة الأمور المفارقة للمادة وتصور كيفية الإدراك بالعقل . وقد يُتوصل من معرفة أن حركة السماء نفسانية إلى أحكام إلهية تعرف فيها بعد الطبيعة . وأما الرياضيات فلا مدخل لعلم النفس إليه . فيشبه أن يكون أشار بقوله : « الحق » ، إلى الأمر الموجود دفعا للموهوم .

( ح ) أي لما كان مبادئ الأمور المختلفة مختلفة ، صُمب أن تطلب المبادئ التي

إليها تنسب النفس .

١٥

( د ) النفس لفظ يدل لا على جوهر الشيء الذي يقال له نفس ، بل على كونه محرراً ومُدرَكاً أو ما يشبه ذلك ، وجوهره مجهول ؛ فلذلك هو مطلوب ، لأن جوهره ليس جزءاً من حد كونه نفساً ، لأنه يعقل كونه نفساً من جهة كونه محرراً كأمدركا لبدن بحال مخصوصة فقط من غير زيادة . ولو كان النفس اسماً موضوعاً له من جوهره ، كان يجوز أن يُطلب وجوده ، ولكن كان لا يُطلب جنسه فإنه جزء وحده . وبالجملة تأمل أقاويل المشرقين في المقدمات أنها متى يُطلب ومتى لا يُطلب .

٢٠

( هـ ) كأنه يطلب هل النفس موجودة بالقوة قبل البدن ، أو بالاستكمال . وإنما يحتاج

البدن . وكل ما لا يفسد على أحد هذين الوجهين فهو غير فاسد . فالنفس الناطقة إذن غير فاسدة أيضاً . — كل ما يفسد في جوهره ففيه شر خاص به لجوهره ، والنفس ليس منها من الشر الخاص بها مُفسد لجوهرها . فالنفس إذن غير فاسدة في جوهرها . — أيضاً النفس عارفة بجميع الأشياء الموجودة بذاتها ، وكل عارف بجميع الأشياء الموجودة بذاتها فهو غير جسماني ومفارق للأجسام كلها . فالنفس إذن غير جسمانية ومفارق للأجسام . وكل ما هو غير جسماني ومفارق للأجسام كلها فهو غير فاسد وغير مائت ؛ فالنفس إذن غير فاسدة ولا مائنة .

حجة أخرى في بقاء النفس : النفس تعطى الحياة أبداً لما توجد فيه إذ كانت هي العلة في حياة ما يحيا من الأبدان ، وكل ما يُعطى الحياة أبداً لما يوجد فيه فلن يقبل ضد الحياة ، إذ كان ليس شيء من الأشياء التي تُعطى أبداً أمراً من الأمور تقبل ضد الأمر الذي تعطيه . فالنفس لا يمكن أن تقبل ضد الحياة التي تعطىها وضد الحياة الموت . فالنفس لا يمكن أن تقبل هذا الموت الذي هو الشيء الذي يعطيه البدن أعنى الحياة . حجة أخرى : في كتاب السياسة قال : النفس ليست تفسد من ذاتها الخاصة ، وكل ما يفسد إنما يفسد من ذاته الخاصة به ؛ فالنفس إذن ليس تفسد <sup>(١)</sup> .

آخر الموجود من هذا .

والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله الطيبين الطاهرين الأخيار

(١) واضح أن هذه الفقرة الخاصة « بحجج أفلاطون على بقاء النفس » لا تنسب لي شرح « أتولوجيا » ، بل هي من التعليقات وأنواع الحشو الكثير الموجود في هذه المخطوطة ، لأنه يلوح أن ناسخها أو من أشار عليه بنسخها قد شاء أن يقيد مذكرات ومعلومات وفوائد مأخوذة من هنا وهناك . أو يجوز أنها كانت في تعليقات ابن سينا على أتولوجيا وهو ببيل شرح المير التاسع منه : « في النفس الناطقة وأنها لا تموت » ، فقدم لشرح هذا الفصل بذكر حجج أفلاطون على خلود النفس . ولعل هذا هو ما يفسر ذكرها في هذا الوضع .

أن تلبس البدن . أو يعنى أنه يطلب : هل الأمر الموجود للنفس بذاته من المقولات حاصله له بالقوة ثم يخرج إلى الفعل ، أو هو بالفعل له أبداً على ما برهن أفلاطون ؟ ويشبه أن يكون أراد : هل النفس مبدأ عنصري ، أو مبدأ صوري ؟

(و) أى هل نفس البدن اسم لشيء واحد مجموع من عدة أشياء مثل بدنه ، فيكون لكل جزء فعل خاص مثل ما أن للقلب من أجزاء البدن فعلاً<sup>(١)</sup> وللشكيد آخر ؟ والنفس ذات واحدة لها قوى شتى ، تعمل بقواها المختلفة أفاعيل مختلفة ، وذاتها واحدة تعلمها الأولى بعضو واحد .

(ز) هل هي واحدة بالنوع أو بالجنس وحده حتى يكون لها من حيث هي نفس حد ومن حيث هي نفسانية أو إنسانية حد آخر .

(ح) أى لست أقول ، لما أوردت الحى مثلاً للجنس ، أى أخذه من حيث هو كلى وجنس فإني ذلك أمر متوهم ومتأخر عن الوجود الخارج إلى الوجود الوهمي ؛ وكذلك كل عام من حيث هو عام .

(أ) ليس يورد هذا على أنه واجب ، بل على أنه موضع شك ثم سيسن<sup>(٢)</sup> أن التصور بالعقل غير التخيل ، وأنه يكون بلا تخيل ألبته .

(ب) كان يجب أن تصح كل واحدة من هاتين المقدمتين ، ولم يفعل ذلك ولم يتعرض له .

(ج) إنه أورد مقدمة وأتبعها مقدمة أخرى ، لا على أنها استثناء ، ولا على أنها نتيجة ولو شاء لقدم [ب ١٥٤] ما آخر ، وآخر ما قدم ، وكانت النسبة تلك بعينها .

(د) قال المشركون : قوله وإن لم يكن شيء يخصها فليس يمكنها المفارقة ، بناء على أن الشيء لا يوجد إلا وله فعل وانفعال ، وإلا كان معطلاً . وهذا كلام من جنس المشهور لا يصح للعلوم . فربما كان للشيء كمال في نفسه لا يتعدى إلى غيره ولا يتعدى إليه من غيره . ولم يجب من ذلك في بديهية العقل أن لا يكون موجوداً . وأما قولهم لأنه يكون معطلاً ، فإنه قول إذا حصل يرجع إلى المصادرة على المطلوب الأول ، فإنه كان يقول : وإلا فإنه يكون

(١) في الأصل : فعل .

(٢) مهلة النقطة في الأصل .

غير فاعل فعلاً ، ولا يتفعل انفعالاً . وهو نفس الدعوى ويحتاج أن يردف بالكبرى ، فيقال : وما كان كذلك فهو غير موجود . فينشد يقال : من أين علم هذا ؟

(هـ) قوله : لكن الأمر في ذلك أوردته على سبيل الاستظهار في البيان للتالي ، فنقول :

وإن لم يكن لنا شيء يخصها ، أى بانفرادها من كل وجه ، فليس يتبها أن يكون مفارقاً ، ولكن يكون الأمر فيه كالأمر في المستقيم .

(و) يجوز أن يكون يعنى بكل نفس النفس الناطقة وغير الناطقة ، وبالنفس المشار إليها النفس الحيوانية التي تذكر انفعاليتها ؛ فيكون معناه أن النظر في جوهر النفس الناطقة من حيث هو مفارق وغير ملابس للمادة ، ليس من عمل الطبيعي . ويحتمل أن يكون يعنى بكل نفس النفس السمائية والأرضية ، وبالنفس المشار إليها نفوس الحيوانات الأرضية .

(ز) أى إنما عني بقولي غير مفارق أنه : ولا في الانزعاج أيضاً لا مثل لا مفارقة ١٠ السطح والخط . قال الشريرون لم يبين ما قاله إن الغضب لا يمكن أن يجرد عن الموضوع الخاص ، فإن الغضب هو نفس شهوة الانتقام . وأما الغليان فلازم من لوازمه مثل حمرة الوجه وانتفاخ العروق في العين . فليس ذلك جزءاً من ماهية الغضب . وقد يفهم الغضب ولا يُدري هل معه غليان دم القلب ، بل ولا يُدري هل قلب وهل دم . فنقول الرجل ليس بواضح في أن يبين أن الغضب لا يقبل الانزعاج .

١٥ أعلم أن الشيء الذي لا يوجد إلا مع بدن يفهم منه ثلاثة وجوه : أحدها أن يكون ذلك الشيء صورةً بدنية ؛ والثاني أن يكون سببه حالة بدنية ؛ والثالث أن يكون معه افعال بدنية لا يتخلو منه . والأول من هذه الثلاثة يوجب أن يكون الشيء غير موجود إلا مع البدن ، وأن يكون الموصوف به غير قائم دون البدن ، وهو أن يكون ذلك المعنى من حقه أن يكون صورة قائمة بالبدن ، فيكون الذي ينسب إليها أولاً نسبة الملائسة إلى السطح قائماً في البدن . وأما إذا كانت المشاركة على أن البدن سببه ، فليس يجب من ذلك أن يكون السبب قائماً في البدن أيضاً . فإنه جائز أن يؤثر الشيء في لا يقارنه ، وأن يتأثر عنه تأثر السموات عن الحرك الأول المفاوق سواء جعلت التأثر من المفاوق للبدن في البدن ، أو جعل التأثر من البدن في المفاوق إذا كان المفاوق قد يتفعل ، فإن كل واحد منهما [ له ] تأثير من متأثر إلى متأثر قابل . وكذلك إن كانت المشاركة على أن افعال أحدهما يتبعه ٢٥

انفعال في الآخر . فهو أيضا راجع إلى مثل ذلك : فالغضب والشهوة لا يكتفي في الدلالة على أنهما بدنيان صرفان<sup>(١)</sup> أن البدن بحسب أحواله يؤثر غضباً وشهوة ، فلا يبعد أن يكون البدن إذا صار بحال صار لها النفس الفارقة بذاتها المواصلة بعلاقة ما تستعد أن يحدث فيها انفعال خاص بها من أسباب [ ١٥٥ ] بدنية ، أو إذا صارت النفس بحال مما يخصها تتبع ذلك حال في البدن من غليان دم أو انتشار عضو . فالذي ندري أن النفس غير متعلقة بنفس الدم المنبث في البدن ، وقد تعرض له انفعالات تابعة لانفعالات النفس أو العضو الذي به أول تعلق النفس . وكذلك يجوز أن يكون التأدي للمحسوسات من خارج إلى البدن ومن البدن إلى النفس ؛ فيكون الحاسّ النفس ، وإن كان السبيل البدن . وإذا توهنا أن النفس بلا بدن فجاز أن يتأدى إليها من الأمور البدنية ما من شأنه أن يتأدى إليها . وأما ما تأدى إليها فليس بواجب أن ينقطع عنها ويزول ، إلا أن يصحح أن ذلك لا يثبت إلا بالمقابلة مع السبب . وجاز أن تكون لها انفعالات خاصة لا تلزمها انفعالات من البدن . فما لم يصح أن الغضب والشهوة والحسّ أمور تقوم في المادة البدنية لم يجب أن يحكم أنها انفعالات بالشركة بسبب أنها تشد وتفر أو تسترخي وتضعف ، أو تتبعها أحوال بدنية مع اختلاف أحوال البدن . والدليل على أن الغضب والشهوة لها أفراد حكم بوجه ، أن العقل يمنع الغضب ويمنع الشهوة ، ولا يمكنه أن يمنع الألم الحسّي ولا اللذة الحسية . ١٥ فعلوم أن هذه مبادؤها الأولى في النفس . ويعرض لها أن تؤثر في البدن إذا تركت ، حتى إذا منع العقل عن ذلك ، لم ينفعل البدن بشيء . فلا يبعد أن يكون الغضب أو الشهوة أمراً في النفس يتبعه أمر في البدن من غير أن يكون هو معنى في البدن أو قائماً به . وقال جالينوس : إن الأخلاق تابعة لمزاج البدن ؛ ولو كانت الأخلاق تابعة لمزاج البدن ، لم يكن بعيداً أن يكون على أن النفس ، وإن كانت مبيّنة للبدن في القوام ، فإنها تتأثر مع كل مزاج تأثيراً روحانياً تستعد به لسرعة غضب أو مهم أو غير ذلك . والذي يقوله الإسكندر ونبينه<sup>(٢)</sup> أن النفس لا فعل لها بذاتها من هذا القبيل . وليس في جميع ذلك ما يدل على أن النفس صورة في الجسم .

(١) في الأصل : صريّين .

(٢) م : ونسه .

هذا الكلام قد غرّ كثيراً ممن يميل إلى أن لا تبقى النفس ألبنة . فقالوا إن هذا الرجل حكم بأن أحوال النفس كلها بشركة حتى يلزم من ذلك أن يكون النفس لا تنهياً لها الفارقة . وقد التبس عليهم الأمر من وجهين : أحدهما لأنه يقول بشبهة وليس يحزم القول جرماً ؛ والثاني لأنه سلف له في مُقدّم المقدمة الشرطية الفعل والانفعال جميعاً . فيجب أن يكون القول في المقدمة الثانية ، وإن لم يكن لها شيء يخصها — أى مما ذكرنا من الفعل والانفعال — وإذا كان كذلك كان الاستثناء الذي يمنع الفارقة . ولكن يشبه أن يكون لأشياء من أفعال النفس وانفعالاتها يخصها حتى ينتج أنها ليس يتبها أن تكون مفارقة . وهو إنما أورد الانفعالات وحدها وحين يتجرد لأن يرى أن للنفس أمراً يخصه نذكر أن ذلك الأمر ليس من حقه أن يسمى انفعالاً ، بل هو أمر فلي . والدليل على أنه يريد ذلك أنه يعيد أشياء انفعالية مثل الغضب والسرور والشجاعة والبغض والحبة . فإذا غرض ١٥ الرجل غير ما ذهبوا إليه . وقال المشرقيون : ومع ذلك فإن استدلاله على أنها بسبب ما يظهر معها من أحداث بدنية ، ويظهر معها من هيئات بدنية خاصة للمذخور والغضبان ، وبسبب أنها تسرع في بعض المستعدين — استدلال ضعيف ، كما شرح قبل . أى أن الناس [ ١٥٥ ب ] طلبوا النفس من أحد الطريقتين أو من مجموعهما .

(آ) قال المشرقيون : ما كان يجب أن يورد أفلاطون بعد ايندقليس ، فينبه على أنك ١٥ تظلم ايندقليس . فإن الناس يعلمون أن أفلاطون يرى أن النفس جوهر غير جسي ، فتأولوا كلامه أنه يعنى بما يقوله أننا نقل كل شيء بصورة عندنا في العقل كان حماداً<sup>(١)</sup> أو إنساناً أو أى شيء كان . فقبينوا أيضاً أن ايندقليس ذهب مذهب هذا التأويل — يعنى مدارسات أفلاطون .

من هاهنا يبين أن المعقولات لا تدرك بعظم ، وشيء من عظم بياناً كلياً . وإن كان ٢٥ أورده جزئياً كأنه يخاطب طيماوس ويورد العظم على نحو ما يقول هو . فنقول إنكم تقولون إن العقل جسماني ، ويتصور المعقول باللامسة جزءاً بعد جزء . فليتنا عرفنا كيف تتصور الشيء بجزء منه وبشيء منه : الجزء عظمي ، أو بجزء على سبيل الاستمارة ، مثل نقطة ما ،

(١) ن : بادا .

إذا كانت النقطة بملاستها تنال الشيء وتتصوره . فما معنى الدوران والانقلاب على المعقول فإنه إن كان يُنَال بكل ملامسة بعرض في كل آن بنقطة . وتلك الملامسات في قوتها غير متناهية ، فيكون إنما يدرك الشيء مراراً غير متناهية . وإن كان إنما يدرك بعظم سواء كان عظماً مجلوباً من حركة مستدير لا يلاق معظمه إلا بحركة مثل الدوران بتدريج على مسطح أو كان غير مجلوب به . فأما أن يكون ذلك العظم مستحقاً لذلك الإدراك أو لا يكون مستحقاً ؛ فإن كان ذلك العظم مستحقاً لذلك الإدراك ، فيجب أن يكون لنسبة عظيمة بين المدرك والمدرك . فيحسبه أن يكون المدرك العقلي شيئاً مشاركاً إليه ، معه نسبة مخصوصة ، مثل ما للخير . وذلك غير واجب ، فإن من المدركات العقلية ما لا يتجزأ ولا ينقسم في النسب العظمية . وإن كان ذلك العظم غير مستحق له ، فيكون الإدراك قد حصل بما هو دونه . فإنه إن كان بالوصول دور ، إنما هو أقل منه ، لا يحصل الإدراك حتى يستوفيه . فذلك القدر مستحق . وقد قلنا إنه غير مستحق ؛ هذا محال . فإذاً يجب أن يكون الإدراك حصل قبله . ثم الكلام في ذلك القدر الذي يحصل فيه قبله ، مثل الكلام فيه ، فيكون إذن قد أدرك الشيء مراراً كثيرة ، بل بغير نهاية . وإنما كلامنا في إدراك واحد من حيث هو واحد . فإن كان قد يجزى في الإدراك أن ينال بأى جزء كان ، فما الحاجة إلى الحركة ؟ وإن كان يحتاج في الإدراك إلى أن يقع لكل التصور ملامسة ما مع كل التصور ، فالملامسة جزءاً بعد جزء لا غناء له ، لأن كل واحد منها لا يُنَال به تصور ؛ وكل واحد منها يبطل عند انتقال الملامسة بالدور إلى جزء آخر ، فلا تحصل الملامسة بالكل معاً ، فلا يتهاى ألبنة الملامسة بالكل معاً . ثم كيف يدرك المعنى المتجزى إن كان يدرك بغير مجزئ ، وغير المتجزى ؟ وهذا الكلام عام لوجوه كثيرة ، سواء كان يُدْرَك بحركة أو بغير حركة ، وبملامسة وغير ملامسة . أما بالملامسة والحركة ، فالأمر فيه ظاهر ؛ وأما إذا أريد به وجه العموم فليعلم قبله أن المعنى المعقول ، وإن كان من المعاني التي لها أوضاع وأعظام ، فإنه لا يختص بوضع ولا عظم ، ولا يمكن أن يجعل له ألبنة ، من حيث يعقل ، وضع ولا عظم مخصوص . فإن المعنى المعقول هو المشترك للجميع . وإذا خص بوضع وعظم مشار إليه معين ، وجب أن لا يشترك فيه الجميع . وإذا كان كذلك ، فالمعنى المعقول مُبَرَّأً عن الأوضاع والأعظام المعينة وعن سائر

الواحق التي يجوز أنه [ ١٥٦ ] يمرض لجزئياته من الكيفيات والإضافات وغير ذلك ، بل إنما يكون الأمر المشترك فيه ، فإذا حللنا الصورة المعقولة أو العلم العقلي شيئاً متجزئاً ، وفرضنا لذلك المتجزى جزءاً بالفعل بالفرض ، كما نفرض للجسم الأبيض جزءاً بالفعل بالفرض أو بسبب آخر من الأسباب التي توجب نوعاً من التجزئة ، وإن لم يفكك الاتصال . فأما أن يكون المعنى العقلي كما هو موجوداً في كل واحد من الجزئين ، أو يكون لا كما هو ، أو لا يكون موجوداً بوجه من الوجوه . فإن لم يكن لا هو ولا شيء منه موجوداً في شيء من الجزئين ، فكلية الجزئين خال عنه أصلاً . فإن الترتيب أيضاً ، وإن لم يوجد في جزء السطح الذي يوجد فيه الترتيب ، فإن شيئاً منه وما يتم هو به موجود في لا محالة . وهذا بين بنفسه . وإن كان هو في الجزئين معاً موجوداً ، ففي كل واحدة منهما صورة معقولة مما غناء ما في الجزء الآخر في أن يتم ذلك المعقول ، ولأى سبب اختص المعقول بأن أخذ من العظم كليته دون جزئيته أو جزءاً منه بعينه دون جزء ، وإذا كان حقيقة ذلك يتأني أن يرسم في الجزء كما يرسم في جزء أعظم منه ، أو في السكل . وإذا كانت الحقيقة لا توجب ذلك ، فأما يوجب ذلك الاختصاص معنى مضاف إلى الحقيقة . ولا يتخلو إما أن يكون لازماً له أو عارضاً لوقت وحين ، وفي بعض الأقسام والأحوال . فإن كان لازماً له ، وجب أن يكون موجبه لازماً له . فوجب أن يكون ذلك الاختصاص واجباً . فوجب أن لا يكون الانقسام إلى أجزاء متشابهة في الصورة . وقد فرضنا أنه كذلك . فإذاً هو عارض له .

ونحن قد أخذنا المعنى العقلي مجرداً عن الأحوال الأخرى غير ماهيته وما توجه ماهيته في أن يعقل . فبين أن القسم الذي اعتبرناه فاسد . فبقى القسم الآخر ، وهو أن لا يكون المعنى في أحد الجزئين كما هو في السكل ويكون مخالفاً له . فلا يتخلو إما أن يكون جزءاً من معناه ، أو لا يكون . فإن كان جزءاً من معناه ، والآخر جزءاً آخر من معناه ، فالمتباين أجزاء الماهية ، وما كانا ليتفقا في تمييزها إلى أن جزأنا نحن وقسمنا ، بل هما في أنفسهما متميزان ، وإن لم يكن جزءاً من معناه شيئاً منه فكل واحد منهما جزءاً من معناه . فلنا أن نحجز مرة أخرى وقسمة أخرى ولا تقف . فنكون إذن أجزاء المعاني للشيء الواحد

بغير نهاية . وهذا محال . فإذا لم يمكن أن يُجعل المعنى المقول ممثلاً في شيء منقسم فإن كان المعنى المقول غير منقسم — ولا بد من معنى مقول غير منقسم ، إما لأنه آخر ما ينتهي إليه أجزاء القسمة إلى مبادئ الحد ، أو لأنه بعض النوات المشبهة للنقطة مثلاً وللعقل إن كان غير منقسم ثم يقدر في منقسم — وجب من ذلك أن ينقسم على النحو الذي ذكرنا ، وكان لا يمكن أن ينقسم بمشابهه ولا غير مشابهه ، لأنها تكون حينئذ آخر المعاني على ما بيننا . والمعنى لا جزء له ، فبين أن المعنى المقول — كان منقسماً أو غير منقسم — فإنه لا يتمثل في عظم ساكن أو متحرك . هذا ، وإن <sup>(١)</sup> جعل التلقي للمعنى المقول شيئاً <sup>(٢)</sup> لا يتجزأ كالنقطة ، فإن كان ذلك بالملامسة والحاذة أو غير ذلك ، فمن البين أنه متمتع ، وإن كان بغير [ ١٥٦ ب ] ملامسة لم يمكن أيضاً ، فإن الذي لا يتجزأ لا يفرد بشئ يُختص به فيصير ١٠ الافراد في الوضع من جميع جهاته عما يليه . وقد عُلِمَ أن ذلك باطل . فبين من هذا أن المعنى المقول لا يتصور في جسم ولا في شيء ذي جسم وفي جسم . وأما المحسوسات والمخيالات فإنها أشياء مأخوذة مع أعراض لها تختص بأعظام ما على سبيل ما توجه الملامسات والحاذيات ونسب الأعظام والأوضاع في الجهات والأبعاد ، فلا يحصل إلا كذلك . وتلك تقتضي أعظاماً معينة ومقادير معينة ، والمقول النسب غير معتبر مع الأجسام بالقرب والبعد ١٥ ولا مناسب للأعظام والأوضاع ، ولهذا السبب يختلف المحسوس عند الحس بحسب اختلاف هذه الأحوال . ولهذا يرى الشيء مرة صغيراً ومرة كبيراً بحسب البعدين . ولهذا السبب لا يحس الإنسان من حيث هو إنسان ، ولا الخيال أيضاً تحضر صورة متخيَّلة إلا على وضع معين وقدر معين ، وبحيث لا يصلح أن يكون محمولاً على كل إنسان ، وذلك لأنه فِعْلٌ بآلة جسمانية لقوة جسمانية . فقد اتضح وتبرهن حق التبرهن أن المقول لا يُنال بمتجزئ ٢٠ ولا يتمتر متجزئاً <sup>(٣)</sup> ، وأن المقول الواحد لا تقع عليه ألَبَتَةُ التجزئة التي تكون على سبيل المجاورة والترتيب . وإذا كان كذلك ، فالمقول غير مدرك بمتجزئ ولا عظم . ويجب أن تعلم أن أرسطو توقع أن يُعلم من هذا الموضع أن المقول لا يلحق بقوة جسمانية ، وأن النفس

(١) من : فإن .

(٢) من : شيء .

(٣) من : متجزئ .

العاقلة جوهر غير جسماني ولا منطبع في جسم ، وإنما بينه وبين الجسم علاقة أخرى . فهو بعد هذا لا يشتغل بإثبات أن النفس العاقلة تفارق أو لا تفارق . وإنما يشتغل بأن : أي قوى النفس يصحبها إذا فارت ، وذلك في الثالثة من مقالات الكتاب . ويجب أن نعلم أنه قد بقي علينا في تفهيم هذا البرهان عهدة شيء واحد ، وهو أن الإدراك العقلي يكون بأخذ صورة معقولة مطابقة لصورة الشيء الذي يقال إنه عقل ، وليكن هذا ديناً . فإن أحببت أن تجعل هذا البرهان كالحسوس ٥ كما يفعله الهندسون فاجعل العظم العاقل ا ب والصورة المعقولة ح د واقسمهما معاً بخط ه ز . واعتبر ا ه هل فيه شيء من ح د مثل ح ز ، أو ليس فيه . وذلك الشيء هو نفس ا ه ب ح د ، في المعنى أو غيره في المعنى وشيء منه . واعتبر كيف يكون ح ز في المعنى هو ح ا ز د ح د ، وهما غير إن أفهما بالشخص غيرين <sup>(١)</sup> ، أو بالمعنى . ولم يجب أن يكونا بالشخص غيرين . ثم انظم الكلام على الوجه المذكور ، واعتبر أيضاً انقسام ا ه إن احتجت إليه ؛ ١٠ وتستجد هذا في كتب المشركين [ كالحموسة ] .

(١) يعني أنه وإذا كانت التصور بالعقل يحتاج إلى دوران لا يقف ، فلا يجب أن يكون الجوهر العقلي مقبلاً به وحريصاً عليه . وإن كانت تلك الحركة ذاتية دائمة فهي عارضة قسرية من محرك من خارج يجب أن يكون على خلاف مقتضى طبيعته ، فيكون التصور بالعقل أمراً خارجاً عن مقتضى طبيعة العقل . ١٥

(٢) أي أن الأشياء التي توه أنها حركات وأنها للنفس ، هي مثل الاعتناء والسرور والإحساس والتمييز . ويعني بالتمييز الحيواني الذي هو مكانه الوهم أو تصرف العقل في الخيالات ، ليس الإدراك [ ١٥٧ ] العقلي ، تصوراً كان أو تصديقاً ، فإن ذلك يُفرد له قولاً بعد قليل . قال : فهذه يُظن أنها حركات ، ثم يُظن أن النفس تتحرك بها .

(ب) أي أنا ، وإب سلمنا أن هذه حركات ، فإنها حركات للبدن من النفس ، ٢٠ لا حركات في نفس النفس . وذلك أن النفس إذا تمثل فيه رأى ما فظن — وإن لم يكن ذلك نفسه حركة للنفس ولا للبدن — عرض للقلب انتفاخ ولديه غليان ، فكان ذلك غضباً . وكذلك في سائر الأعراض المذكورة . قال المشركون : هذا القول غير مُحَصَّل ، وذلك أنه

(١) من : غيران .

إذا نسب إلى النفس رأى ما ، فليس نفس ذلك الرأى غضباً . فإنه قد يعرض مثل ذلك ويكون مع ضد الغضب ؛ ونفس غليان الدم ليس هو الغضب ، لأن الغضب يعقل غضباً وأذىً هي شهوة من النفس إلى الانتقام ، ولا يدري أنه غليان نفسه ولا مع الغليان . وإذا تصور الإنسان غليان دم القلب في نفسه لم يتصور المعنى المطابق للاسم الذي هو الغضب . وإذا أضاف الغليان إلى شهوة الانتقام جعله غلياناً من الغضب كعمول الغضب لا كجزء من الغضب ، ولا هما جزءان من معنى الغضب فلا يُعرف إذن الغضب فيما بين ذلك وكذلك سائر العوارض . فيشبه أن يكون الغضب حالاً تختص بالشئ الذي معه الرأى ، ويكون حيث الرأى ، أو يكون في غيره ، إلا أنه غير الجسم الذي يصفونه ، أو يكون في ذلك الجسم ، كأنه غير الحركة التي يصفونها . قال المشركون : فيحتاج إذن أن يُبحث في هذا ، لا مثل هذا البحث ولا يقتصر على هذا القول .

(١) قال المشركون هذا يصح إن لو تقدم فيمن أن موضوع الغضب شئ غير النفس مبين له جملة ، أو هو جملة ، مركبة منه ومن البدن . قالوا : ثم قوله إن هذا سببه ؛ فقول القائل إنها تنسج وتبنى كان هذا قولاً باطلاً<sup>(١)</sup> . وليس هذا بقول باطل ، بل النفس في النسج والبناء مستعملٌ لآلات ملازمة بدنية وآلات مضافة إليها من خارج تتحرك هي عن النفس ، والنفس فيها المحرك الأول ، وإليه ينسب النسج والبناء . فإن الإنسان من طريق ما هو إنسان ينقسم في نسجه إلى محرك وإلى آلات . فإذا نسب النسج إلى الجملة فيكون كما ينسب الفعل إلى جملة محرك وآلات . وهذه النسبة لا تمنع أن يكون المحرك منها هو المحرك الأول وأن ينسب إليه الفعل وهو أن يكون الفاعل بالحقيقة . ثم مع هذا فإن كون النفس محركاً كالبدن أمر يختص بالنفس ، ليس يمكن أن يقال إن كونه محركاً أمر بشركة بينه وبين البدن . وإذا كان كذلك فالنفس هي المبدأ الأول للنسج والبناء وهو بالحقيقة النساج والبناء ، وإن كان الناس يحرون على حسب الظاهر وعلى حسب قلة تمييزهم بين المحرك بذاته والمحرك ، تجري فيه الجملة مجرى المحرك والنساج . فإذا كان يجب أن تجري النفس في نسبة

(١) م : قول باطل .

(٢) الأصل غير واضح تماماً ، وهو : والمحرك لم فيه الجملة مجرى ...

الغضب إليها مجراها في نسبة النسج إليها فهي أيضاً المبدأ الأول للغضب .

(ب) أي فإذا هذه المعاني التي يسمونها حركات ليست في النفس ، بل في البدن ؛ فتارة إذا حصلت في البدن نادى أمرها إلى النفس فيكون الابتداء منها ، كما أن الإحساس يتم بتأثير في البدن يؤدي إلى النفس ؛ وتارة يكون ابتداءها من عند النفس ويؤدي ذلك إلى وجود الحركات في البدن أو السكونات مثل التذكر ، فإن مبدأه [ ١٥٧ - ] حياة في النفس ، ثم تعود الهيئة المتذكّرة فتتحرك بها الروح التي فيها الخيالات ، أعني القوة المصورة ويرسم فيه منه . وإنما قال : أو السكونات ، لأنه إنما يسميها حركات على وجه المساعدة ؛ وليست بحركات ، بل هي هيئات تحصل مستقرة ، فتكون أشبه بالسكونات .

لما فرغ من الانفعالات التي هي ماضي بمشاركة البدن أراد أن يعلم أن هاهنا أمراً<sup>(١)</sup> يختص بذات النفس بلا شركة . فقال : فأما العقل وهو الإدراك العقلي الحض ، تصورا كان أو تصديقاً ، فإنه شئ يكون فينا بعد مالم يكن ، أي في أنفسنا ؛ وليس مما يفسد . ولو كان ذلك مما يفسد لأجل البدن ، لكان يضعف لأجل ضعف قوى البدن . فكان لا يمكن أن يكون شيخ ألبنة تحتفظ فيه العقولات ويصترف فيها إلا أضعف مما يكون في شبابه ، كالحال في جميع قواه البدنية . وكان تأليف القياس في هذا أن يقول : لو كان العقل يفسد لأجل فساد البدن ، لكان كل عقل يضعف لأجل ضعف البدن . ثم نستثنى نقيض التالي وهو أنه ليس كل عقل يضعف لأجل ضعف البدن ، فينتج بعض المقدم ويصحح نقيض التالي بقياس من الشكل الثالث :

كل ما يعقل به من شيخ فهو عقل .

وليس كل ما يعقل به من شيخ يكل ويضعف في الشيخوخة .

فينتج : فليس كل عقل يكل ويضعف عند الشيخوخة .

ثم يقول : ولكننا نجد ما يعرض — أي أحياناً — من كلال فعل الشيخ إنما يعرض كما يعرض في الحواس — يعني بهذا أنه ليس بالواجب في صحة ما قلنا أن لا يكون عقل الشيخ يكل ألبنة . بل إذا كان عقل مالم يكل في الشيخوخة — وإن كانت العقول تكل

(١) م : أمر .



فيها — فال مطلوب صحيح . فإنه يجوز أن يكون الفعل الذي ليس بشركة قد شغل عنها الفاعل بأفعال بالشركة ، مثل ما يعرض للفارس الراكب فرساً ردى . الحركات نزاعاً من أن يشتغل بمراعاة مركبه عن أفعال خاصة به ليس صدورها عنه بشركة الفرس . وكذلك قد يشتغل الإنسان عن خواص أفعاله لما يتلذذ به من مشاركة غيره أو يتأذى . ويجوز أن يكون الفعل الذي ليس بالشركة إنما يصادر إليه من الفعل الذي بالشركة ، مثل أنه قد يحتاج في اكتساب المعقولات في أول الأمر إلى تخيلات تنصرف فيها النفس تصرفاً ساذجاً ، فإذا عيق عن استعمال التخيلات لآفة في أعضاء التخيل كآفة فيها عن عقله . فالشيخ إذا عارض له أن يكل وأن ينصرف عن المعقولات ولا يتصرف فيها ، فالسبب أنه قد شغل عن أفعاله الخاصة أو عارض له آفة في آلات ربما احتاج إليها في الابتداء ، لأن الأصل ضعف أو انفصل ؛

١٠ — أعنى بالأصل النفس — ؛ وإلا لكان كل شيخ يفقد كمال عقله عند التشيخ ؛ وليس كذلك . بل ربما صار تصوره العقلي حينئذ أفضل . بل هذا سبب عائق له عن خاص فعله على النحو الذي ذكرناه ، كما يعوقه عن صحة الحس . ومعنى هذا أنه يجعل الحس أمراً تابعاً للنفس التي هي الأصل ، فائضاً منه إلى الآلات . إذ النفس عنده واحدة هي الأصل والقوى تفيض منه في الأعضاء بحسب الأعضاء وقبولها . ويرى أن النفس الحساسة ليست نفساً أخرى ، بل نفسانية أو قوة فائضة عن النفس الأصل إنما كالماء بالعضو [١٥٨] الذي هي كمال له . وهذا شيء يتكفل المشرقيون بتنظيم القول فيه . فكما أن النفس يعرض له بسوء مشاركة البدن أن لا يفيض عنه الشيء الذي ليس فيضه عنه بشركة البدن . وكيف والبدن هو القابل ، والنفس هي مبدأ الإفاضة ، بل فيضه منسوب إلى النفس وحدها . وإنما لا يفيض أو يفيض لا على الكمال بسوء مشاركة البدن . كذلك قد يعرض سوء مشاركة البدن أن لا يتم الفعل الخاص بالنفس من النفس . فالشيخ لم يؤت في كلال تعرض له في التصور إذا عرض يسبب أن النفس الأصل قد انفع شتاً ، بل سبب عارض له كذلك لم يؤت في كلال حسي يعرض له حتى تكون قوة الخير الفائضة عنه بسبب أن جوهره قد انفع ، بل لسبب عارض له . ولو أعطى الشيخ عيناً كعين الشاب في المزاج لكان حسه مثل حس الشاب . ولو كان قد انفع أصل النفس شيئاً لكان — وإن صلحت الآلة — لا يتم فعلها بها ، أو الموضوع لا يتم إفاضة عليها . فيبين أن النفس في الشيخ — وإن ضعفت حاسته ،

غير منقطعة في نفسها ، بل عارض لها حال عارضة من خارج تموقها عن خاص فعلها ، كما يعرض في الشكر وفي حال المرض . وكذلك إذا عارض للتصور العقلي والنظر المنسوب إليه أن تغير حاله واختلف ، فلأن شيئاً من الأسباب الباطنة في البدن عرض له حال كما يعرض في مثل الإحساس ، ولكن في الأعضاء الظاهرة . وأما أصل النفس وذاته الأولى الحقيقية فلم تتغير البتة ، ولم تتوجه إلى الفساد . وذلك لأن الشيء الذي به تنقل ، لا يمكن أن يكون مشاركاً للبدن في القوام لما علمت ، ولأن الشيخوخة قد لا تخلقه ولا يضعفه ويضعف سائر القوى . واعلم أن هذا البيان خاص بالنفس الإنسانية . وأما النفوس الأخرى فلا يسلم فيها أن العين إذا صلحت أبصر المسن فيها كالشباب . وذلك لأن العين ، وإن صلحت مزاجها ، فإن القوة تأتيناها من عضو آخر هو المبدأ ، أو من قوة أخرى هي أصل النفس . فإذا كان الحيوان معنوا في السن فكان النفس الأصل منه بدنياً ، وجب أن تعرض للنفس الأصل آفة بالأسنان ، فلم يكن الفاعل قوياً على الفعل ، فلم يتم الفعل ، وإن كان المنفع تام الاستعداد ويكون كما يعرض أن يلحق الدماغ آفة والعين صحيحة المزاج والتركيب ، فتلحق الإبصار آفة . ولم يورد أرسطو مثال الخير مثال الحس على أنه أمر ظاهر لا ريب فيه . بل على أنه مثال من نفس المذهب ، يقال فيه ما يقال في المقدمة التي يقاوم بها إعراض — فكأنه قد أعرض أحد — فقال : والشيخ يكل في التصور العقلي . فكل ما يكل ، فيه سبب آفة في مشارك ما ، فذلك لآفة في الأصل . فيبين أن ذلك لا يجب أن يكون لآفة في الأصل ، بل يجوز أن يكون لكذا . وقولنا في الحس أيضاً هو هذا القول ، فإنه يصدر عن النفس ، ثم يعرض عائق فلا يصدر عن النفس على ما ينبغي ، وإن لم يكن بالنفس آفة فإنه يجوز أن تكون لا لآفة في النفس بل لآفة في شيء غيره وهو المنفع وأن يكون الشيخ لو صلحت عينه وأعضاء أخرى أن كانت متوسطات بين النفس وعينه لحصلت له قوة باصرة يبصر بها كما يبصر الشاب . وكما أن هذا يجوز أن يدعى ويقال من غير أن يكون [١٥٨ ب] محالاً في نفسه ، إلى أن يبين أمره ، فكذلك يجوز أن يقول أيضاً إن هذا المبدأ قد يشغل عن فعله ويعاون عن فعله من غير آفة في جوهره . فتكون إذن الكبرى في قياسهم غير مسلم . ولقائل أن يقول إن الشيخ لعله إنما كان يمكنه أن يستمر في أفعال عقله على الصحة ، لأن عقله يتم بعضه في البدن يتأخر إليه الفساد والاستحالة وإن ظهرت الآفة في سائر القوى والأعضاء . لكنه

يجب أن يعلم أن الأعضاء الطرفية إنما يلحقها الضعف والفساد لضعف يسبق إلى المبادئ ولو كانت المبادئ صحيحة ، لاحتفظت الأطراف ولم تسقط قواها ، وكان الحال فيها هو الحال في شرح الشباب . فإما تسلم المبادئ والأطراف لأنها تكون قد نزلت عن درجتها الأولى وانحطت وحلت بين الأطراف وبين الفاعلات فيها . فلا يكذب الشيخ ولا دماغه ولا قلبه على الحال الصحيحة أو القريضة من الصحة . ولذلك نجد في نبضه وفي بوله وفي أفعاله دماغه الطبيعية تفاوتاً عظيماً . ثم لقائل أن يقول : إن الشيخ تخيُّله أيضاً وتذكُّره وحفظه محفوظاً<sup>(١)</sup> ليس دون حال عقله . والجواب أنه ليس كما نظن به . فأما ذكره للأمور الماضية التي في ذكره لها كالشابة ، فإما يكون ذلك لأن تكرر مذكوراته على وهمه وهو شيخ أكثر من تكرر ما عليه وهو شاب . فيكون السبب المؤكد للحفظ أقوى فيه منه في الشاب فان استويا فإما يستويان بسبب المنفعل وإن كان أضعف . فالسبب المؤكد له أكبر ، على أنه ليس كذلك ، لا في حفظه لصور المحسوسات ، ولا في حفظه لمعانيها . وإن شئت أن تعلم ذلك فحرب حفظه لها وقد تأدب إليه وهو شيخ ، وقسّه بمثل ذلك وهو شاب أو صبي . فنجده لا يحتفظ له الشيء ، لا عدداً ولا مدة ، كما كان يحتفظ له قبل ذلك ، ونجد تذكُّره لما فات أضعف أيضاً إلا فيما للعقل سبيل إلى الممونة فيه . وأما الأمور المحفوظة قديماً فإما يتساوى فيه حفظها وحفظ الشباب ، لأنه ليس يتساوى فيها السبب المحفظ عدداً . ومع ذلك فإن المرسم من ذلك في حفظ الشباب أوضح وأصفى وأشد استصحاباً للأحوال المطيفة به ؛ والمرسم في حفظ الشيخ أطمس وأدرس وأخفى لوحاً ولعناً . ولقائل أن يقول إن الشيخ ليس إنما يوجد سليم العقل بحسب الأمور العقلية الكلية : بل قد يوجد أثقب رأياً وأصح مشورة من الشاب في الأمور الجزئية الخيالية . وأنت لا تقول إن خياله أسلم من خيال الشاب أو مثله . فالجواب عن ذلك أن ذلك بسببين : أحدهما لأن آلاته أكثر ، والثاني أنه يستعين بما هو مساوٍ لمثله من الشاب أو أقوى بسبب قلة المنازعات . فأما أن آلاته أكثر ، فهو أن الأمثلة الجزئية عنده أكثر ، لأن تجاربه أوفر . ثم إنه ليس يتصرف فيها بالخيال والقوى الوهمية فقط ، بل يرجع فيها إلى العقل ، فيستعين به في طريق القسمة

للأسباب الواقعة والممكنة وطرق الاعتبار للأوائل . ثم لقائل أن يقول إن الشيخ قد استفاد في استعمال العقل دُرْبَةً ، فصارت آلاته ، وإن ضعفت في طباعها ، أقوى في دُرْبَتِها قُوَّةً ولذلك الشيخ المدرب أقوى في صناعاته واستعماله لها من الشاب الذي يدرّب . فالجواب أن الدربة إنما تحصل لها حكم من جهتين [ ١٥٩ ] : أحدهما أن هيئات التحريكات الصادرة بالإرادة تتمثل في الخيال أشد ، فيكون وجه استعمالها عند الوهم أحضر . والثاني أن الأعضاء تستفيد بذلك حُسْنِ تشكل تستمد به هيئات التحريك . وليس يمكن أن يقال هذا في باب المعقولات . فإن العقل أيضاً ، وإن سلمنا أنه يعقل بتحريكات لآلات ، فليس يستحفظ في النفس خيالا لشيء منها ، كما يستحفظ لهيئات اليد والقَدُّوم ونحوه . ولا أيضاً يمكن أن يقال إنه يستعين بآلات حاسية عاصية يفيدها الاستعمال طاعة . فإنه وإن سلمنا أن العقل يفعل بتحريك ، فليس بتحريكات مستعصية ، ولذلك فإن الصحيح الفطرة الأصلية يسرع في العلوم فيميز فيها على الاستواء . وإن كان بعض الناس يحتاج أن يراض من جهة التفطن لمعاني الأنفاظ ، ومن جهة معاوذة من خياله ومعارضة منه لعقله ، حتى يفهم الحال في ذلك ، فيعقله ويستوى في أدنى مدة وأخف كلفة . ثم يقول : وأما التمييز — وقد عرفنا ما يريد به — والمحبة والبغضاء فليست عللاً أى آثاراً وافعالاً لذلك ، أى للنفس الأصل . لكن إنما هي علل وآثار لهذا البدن الذي له ذلك النفس الأصل من حيث له ذلك ، أى ولو لم يكن له ذلك لكان لا يصلح أن يتأثر بهذه الآثار . قال : ولذلك إذا فقد هذا — أى البدن — لم يبق لذلك الذي هو النفس أن يتذكر أو أن يحب ، فإن هذا لم يكن لذلك ، بل للحالة المشتركة التي بينهما . ويشبه أن يعنى به الوهم والتخيل أو قوة الشهوة ونحو ذلك . فإن أمثال هذه هي أشياء بدنية نفسانية معاً ، لأن قوامها في البدن وفيضها من النفس الأصل ، على مذهب الرجل وهو المذهب الحق .

قال : فأما قوة العقل فخلق أن تكون شيئاً إلهياً وشيئاً لا يتأدى بالافعالات الجسدية . ويجوز أن يكون يعني بالعقل هاهنا ، الجوهر العاقل ، وهو النفس الناطقة . ويجوز أن يكون يعني به الأثر النفساني والصورة التي ترسم فيه . ويجوز أن يعنى به الفعل النفساني الخاص به ، وهو التصرف في المعقولات . ويجب أن تعلم أنه ليس يعنى بالمحبة والبغضة إلا الحيوانية

والشهوانية وما يتعلق : إما بشخص فاسد ، أو بقوة فاسدة ، دون المحبة العقلية فإنها لا تنسد وإن فسد البدن .

والحبة العقلية هي للأمور الجميلة بذاتها ، الكاملة في حقيقتها ، اللذيذة في هويتها ، البريئة عن التغير والفساد . وعشق القوى العقلية لها وللتشبه بها عشق لا يفسد بوجه .

( أ ) أى كيف تعلق الحياة بها : أبواحد ، أو بأكثر منه ، أو بالجميع ؟ فأقول إنه يجعل الحياة معلقة بالأصل وليس يصرح به الآن .

( أ ) أى أنها التي بها تكون جواهر ما ، بالقوة . فإن كل جوهر مركب هو بهيولاه بالقوة ، وبصورته بالفعل . أو يعنى أنه الجوهر الذى لا وجود له باعتبار ذاته إلا الإمكان والقوة ، وإنما نقيمه بالفعل الصورة .

( أ ) قال المشرقيون : هذا الكلام يتم هكذا : والنفس من الأشياء التي في موضوع ،

وليس كموضوع حتى يكون قياسان من الشكل الثانى بأوسطين : أحدهما قوله : من الأشياء التي في موضوع ؛ والثانى قوله : كموضوع . وينتج مع المقدمة التي أوردت بالفعل أن النفس

ليس بجسم ، أو أن الجسم ليس بنفس . لكن المقدمة التي موضوعها النفس [ ١٥٩ ب ] غير مسلّمة . فإنه بعد لم يعرفنا من حال النفس شيئاً . فلا ندرى : هي موضوع أو كموضوع ؟

فإننا في هذا الوقت جاهلون بأمر النفس . فإن أراد بالنفس الحياة ، فإن جميع ما قاله مُسلم به .

وإن أراد به شيئاً يفعل الحياة فلا ندرى أنه جسم أو ليس بجسم ، وأنه مفارق أو غير مفارق . فلهذه جسم نافذ في الجسم المحسوس ، أو لعله سبب مفارق ليس منطبعاً في المادة .

والصواب أن يقال في بيان أن النفس ليس بجسم هكذا : إن الجسم بحسبته لا يفارق جسماً آخر حتى يكون أحق بأن يكون نفساً منه <sup>(١)</sup> ، بل بأمر آخر وسبب آخر وصورة

فيه . فلتكن تلك الصورة هي المبدأ الأول وهو النفس . وذلك أن الجسم ، بما هو جسم ، كسائر الأجسام التي في جواره ؛ فلا أمر ما يختص بأفعال وأحوال : ويسمى ذلك الشيء نفساً .

( ب ) قال المشرقيون : ليس يتم كونه صورة بجسم طبيعي له حياة بالقوة ، إلا بعد كونه

(١) في الكلمة كسب وفوقها منه ، والمعنى يتسبب منها لهذا أثبتناها .

صورة ولم يبين بعد أنه صورة . بل أخذ أخذاً في قوة القياس الذى يقدم أن النفس في موضوع . وكان يجب على هذا أن يقول : والنفس هي في موضوع لهذا الذى له الحياة ؛ فهو صورته .

( ج ) قال المشرقيون : إنه لم يبين بالاستكمال ، بل هو الاستكمال ، وسكت .

( د ) يشبه أن يكون أرسطو يعنى بالصورة كل ما يضاف إلى الموضوع ، فيكون

باعتباره به أمر له وحدة ما طبيعية متجهة نحو أفعال تتم فيهما ، سواء كان ذلك الشيء .

منطبعاً في المادة ، أو لم يكن . ويكون قوله : « والنفس في موضوع » ، المحذوف من قياسه ، مفهوماً <sup>(١)</sup> . والنفس لا تمنع أن تكون في موضوع . والجسم يمنع من ذلك . لأن كل

ما يقال له إنه نفس هو منطبع في الموضوع قائم به . ويشبه أن يكون يعنى بالاستكمال أمراً غير ما يعنيه بالصورة . وإن كان لازماً له فيكون إنما يسمى الشيء صورة بقياسه إلى

موضوعه ، ويسميه استكمالاً بقياسه إلى كل ما يكمل به . وقد يكمل به الموضوع أو الهيولى

لا على أنه جزء منه . وقد يكمل به المركب الذى ينال طبيعة نوع علم أنه جزء منه تصدر

أفعاله ، فيكون أثر الاستكمال على الصورة ، لأن الاستكمال استكمال النوع والصورة صورة الهيولى . فإن الهيولى هي التي تتصور بالصورة ، لا المستكمل . فإن المستكمل إن تصور بشيء .

فإنما يتصور بأشياء بعده ترد عليه لا كالجزء منه . ولأن الصورة توهم الانطباع هرب منها إلى

لفظ آخر يصلح للمفارق وغير المفارق . وإن كان غرضه الآن بالصورة ما يعتمدها ، فقد

عدل عنه إلى لفظ جديد ليس له إيها م معتاد .

قال المشرقيون : ما أحسن ما ذكرت ، فأين الرجل عن معرفة ذلك ! قد يفهم من

القوة النظرية الاستعداد لقبول المعقول والاقتدار على النظر العقلى ؛ وقد يفهم منه الجوهر الذى له هذا الاستعداد ، أو الجوهر الذى كمل بحسب هذا الاستعداد ؛ ولذلك قد يفهم من

العقل الجوهر العاقل بالقوة أو الفعل ، وقد يفهم منه الاستعداد الخصوص باسم العقل

الهيولانى ؛ وقد يفهم منه كمال هذه القوة وهو المعنى المعقول المرتسم فيه كالصورة في القابل ؛ وقد يفهم منه العقل المفارق الذى هو سبب لخروج أنفسنا من القوة إلى الفعل في المعقولات .

فنقول : إنه يجوز أن يكون أراد الاستعداد نفسه . فإن ذلك يجب أن لا يكون بنفسه أمراً قائماً بذاته ، بل الاستعداد لا محالة يكون بجسم أو بجوهر غير جسم [ ١١٦٠ ] ولا يمكن

(١) ص : مفهوم .

أن يكون بما هو استعداد يفارق ما هو مستعد به وهو استعداد فيه إن كان قائماً ربما<sup>(١)</sup> هو مستعد به . وإن لم يكن قائماً به ، فليس هو صريح استعداد ، لأنه من حيث هو موجود قائم بذاته ، هو غير مضاف ، بل هو معقول بنفسه . ومن حيث هو استعداد فهو معقول بالقياس إلى غيره . ولا يجوز أن يكون أراد نفس الصورة المعقولة ، فهي غير مفارقة عند أرسطو . وإنما يقول بقيامها بأنفسها مجردة عن النفوس أفلاطون<sup>٥</sup> .

ولا يجوز أن يكون أراد العقل المفارق ؛ فإن شيئاً من العقول المفارقة لا يجوز أن يقال فيه إنه أحد ما يجوز أن يفارقنا أو يقوم دوننا . فإن الشيء الذي هو مبدأ وجود السكل كيف شك في أمره أنه مفارق لسكل شيء ؟ وكذلك الملائكة الذين لا يتخالطون شيئاً من الأشياء . ومثل من ذهب إلى أنه أراد العقل المفارق مثل من يعد الأعراض والأحوال التي لأبداننا : ما الذي يفارق منها وما الذي لا يفارق . فنقول : أما السواد فغير مفارق ، وأما الشعاع الذي يقع عليه فغير مفارق ، لكن الشمس مفارقة ، وهو لا . فإنهم أيضاً يقولون إن هذا الشيء الذي هو العقل الفعال إنما يخرج نفوسنا من القوة إلى الفعل في العقل بأن يتحد هو نفسه بنفوسنا ويصير صورة لها ، ويصير عقلاً لنا مستفاداً . فإذا اضمحلت أبداننا بقي هو كما كان أولاً ، ليس أنه يؤثر في أنفسنا أثراً ، ويرسم في قوانا مثل ذاته نفساً عقلياً محاكياً<sup>١٥</sup> . ومع ذلك فإنهم يحملون المستعد لقبول تلك الذات قوة جسمية واستعداداً في قلب أو دماغ ، فيجعلون المفارق الذي يقضون لمثله أن قوته غير متناهية .

وقد صرح أرسطو أن عدة من الأمور العقلية كل واحد منها غير جسم لسبب واحد وهو كونه غير متناهى القوة ؛ وبذلك حكم عليه بالمفارقة وأن لا يتحرك ولا بالعرض ، فإنه قال : ما قوته غير متناهية لا يتحرك ، ولا بالعرض . فترى — إذا صار عقلاً مستفاداً في جسم لنا — هل يكون إلا كسائر الصور والقوى ، متحركاً بالعرض ومحصوراً في قلب أو دماغ .<sup>٢٠</sup> ثم كثير منهم يجعل العقل الفعال هو الإله الأول ، فيبلغ من جهله أن يجعل الإله الأول الحق محصوراً في قلب أو دماغ . وهذا جهل وجسارة على رب العالمين . فنقول لهم : إذا خرج نفسنا من القوة إلى الفعل في معقول واحد ، فصار له ذلك بالفعل ، فقد اتحد به العقل الفعال

(١) هذا اللفظ مضاف من عند ناسخ آخر فوق اللفظ التالي .

كما هو ، أو اتحد به شيء منه . أو إنما يمثل فيه أثر منه . فإن كان اتحد به العقل الفعال كما هو ، فقد صار عقلاً بالفعل في جميع المقولات ، فلم يجهل شيئاً من الأشياء ويطلبه . وإن كان إنما يتحد به شيء منه هو ذلك المعقول ، فقد جعلوا ذات العقل الفعال كثير الشعب ، وأن بعض أجزائه وأحواله تتصل بشيء دون الباقي . فهو مع ذلك بحيث يفارقه بعض أجزائه ولواحقه . فإنه لا يمكن أن يكون ، وهو واحد ، بالمدد فيه ، وهو مبين ، وفي غيره . ثم<sup>٥</sup> العجب الآخر أنهم يقولون في مثل العقل الأول أنه لا يعقل إلا ذاته فقط . فهذا الذي يقول منهم هذا ، يلزمه أن يقول إن العقل الفعال إنما يتحد بالنفس حين تعقله النفس فقط . فأما المقولات الأخر فلا يحتاج فيها إلى اتحاد العقل الفعال به . ولكن من رآه أن كل خروج عقل من قوة إلى فعل هو بالعقل الفعال ، وإن كان العقل الفعال ليس يتصل في خروج من القوة إلى الفعل إلا بكميته ولا بأجزائه ، بل إنما يقع منه في القابل للمقولات أثر فقط<sup>١٠</sup> يحاكيه [ ١٦٠ ب ] ؛ ونحن إنما نخرج إلى الفعل معقولاً معقولاً ، فلا يتفق البتة أن يتحد بنا العقل الفعال ويصير كالأفعال لشيء منا . فإذاً لا يجوز أن نقول إن أرسطو يشير إلى أن الذي يفارقنا هو ذلك العقل الفعال . فبقي أن يكون غرضه باقي الأقسام ، وهو الشيء الذي له قوة على أن يعقل بالفعل أو الشيء الذي صار عاقلًا بالفعل ، أو هو عاقل بالقوة . فلنفرض أن كلامه في الذي هو الجوهر العاقل إذا حصل عاقلًا بالفعل ؛ ولنفرضه غير عاقل<sup>١٥</sup> بالقوة . فإن كان ليس من شأنه أن يقوم بذاته فاهيته مفترقة إلى شيء آخر يقوم به . وليس يمكن أن يلحقه شيء من الأعراض التي تعرض له ، والسكالات التي تلحقه فتجعله قائماً بنفسه ، فإنهم أنفسهم يقولون إن الشيء الذي لا يكون قائماً إلا بشيء يقوم به ، فإنه لا يصير بلاحق يلحقه بعينه مستقنياً عن الشيء الذي يقوم فيه . فيكون الواحد يكون صورة أو عرضاً لا يقوم إلا بموضوع أو هيولى ، ثم ينقلب إلى جوهر آخر مفارق بنفسه<sup>٢٠</sup> لللاحق يلحقه . فإذا كان هذا مما لا يقولونه هم ، والبرهان ينمعه ، فإذاً لا فائدة في أن يتخصص هذا بالجوهر العاقل بالفعل . فبقي أن يكون غرضه بهذا الجوهر ، الذي من شأنه أن يعقل . ولا يخلو إما أن يكون ذلك جسماً أو جوهرًا غير جسم . ومعلوم أنه ليس إنما وقع الشك عند أرسطو في أن أجزاء من البدن هل تفارق ، ومن شأنه أن يعقل على حاله فبقي أن يكون جوهرًا غير جسم . ثم قد علم من مذهب أرسطو أنه يرى أن النفس واحدة<sup>٢٥</sup>

في كل بدن حيواني وأنه إنما تتكرر القوى المنبعثة عنه لملل . فلا يخلو : إما أن يكون هذا الجوهر فينا هو هذا الأصل ؛ أو يكون الأصل شيئاً آخر ويكون هذا شيئاً منبعثاً . فإن كان الأصل شيئاً آخر ، فإما أن يكون من الجواهر الفارقة فيكون ذلك مفارقاً ومعه هذا المفارق فيكون إذن هو الذي له هذا المفارق ، وينبث منه ويقوم به ، فيكون هو أصل الجوهر الذي الكلام فيه ؛ وإن كان غير مفارق وينبث منه جوهر مفارق ، فهو من الحال الذي لا يمكن ، أعني أن يكون ما لا يفارق علّة لوجود ما هو مفارق .

فيلزم من جميع هذا البحث والتفصيل أن النفس الأصل الذي فينا ، الواحد الذي هو مبدأ لجميع القوى الآخر — هو الذي يبقى ويفارق ؛ وأن هذا هو مذهب الرجل . وأما كيف تكون النفس الأصل فينا هو غير الإنسان ، وكيف يكون ، ما نظن أنه الآن منبعث عن أصل ، أصلاً في غيره — فإن ذلك من المباحث التي من شأنها أن يُقرّر لها قول . ويجب أن يُعلم ذلك من كلام المشرّيقين .

(أ) إن أرسطو ينادي في كل موضع أن الشيء الذي للإنسان له حكم آخر .

(ب) يعني أن غاية ماله النفس النباتية ، التوليد المثل . وذلك إنما هو للكامل بما له تلك النفس ، دون ذى العاهة ودون ما يتولد من تلقاء نفسه — وإن كان المشرقيون لا يسمون هذا — ويحفظ النوع ، فيشبه الفاسد الأبدي ، إذ كان لا يمكنه أن يبقى بالشخص فأعطى أن يبقى بالنوع ، إذ كان البقاء شيئاً مشوقاً إليه شوقاً طبعياً أو إرادياً . وبسبب البقاء يقتدى ما يفتدى ، ويولد ما يولد .

(ج) أى « الذى من أجله » على ضربين : أحدهما الذى من قبله ، وهو مثل اللذة والخير والصحة وغير ذلك ؛ والثانى الذى له ، وهو نفس الطالب للغاية ، مثل طالب اللذة أو الصحة . فالغاية في الأمور القاسدة أن تنشب — ما أمكنها — بالأمور الأبدية الإلهية ، وهو الأمر الإلهي الذى هو البقاء . والغاية التي بمعنى : « له » ، هي هذه الأمور الواقعة في التغير . ولما كان الفاسد [ة] لا يمكنه أن يبقى دائماً وينال هذا [ ١٦١ ] التشبه وهذا الشيء المشتاق إليه طمعاً وطوعاً في شخصه ، طلبه في نوعه .

(د) أى أن النفس سبب للبدن من جهة أنه مبدأ كونه وهو الشيء الذى لأجله البدن وغاية ، وأيضاً سبب على أنه صورة للمركّب ، والصورة كما علمت سبب كون كل شيء .

بالفعل . وإذا قال الجوهر ، فيعني به الصورة . وكال وجود ما يحيا هو أن يحيا ؛ والنفس سببه .

(هـ) إنما قال ذلك لأن أصل الحركات المكانية هي نفس السباوات الحركة للحركة المستديرة التي بها تتحدد الحركات الطبيعية والطبيعة الحركة سفلًا كأنها ظل ما في النفس التي للكل والعقل الذي للكل .

(١) القوة الحاسة تُحدث في التولد حيواناً مثل أن العقل الميولاني الأول يُحدث في التولد إنساناً . ثم القوة الحاسة قد تتم وتحصل لها الملكة في بعض الحيوان بعد لأي ، كما يحصل للقوة العاقلة ملكة العلم ، ثم يحصل الإحساس بالفعل وهو آخر الدرجات كما يحصل التصور للعلوم متمثلاً في الذهن وهو آخر الدرجات . وربما كان الحاس الأول يحصل في أول التولد تاماً ليس يحتاج < إلى > إصلاح وإعطاء ملكة .

(٢) أى ولما لم تكن الأمور العقلية مما يغيب ويحضر مثل الجزئيات الحسية ، كان لنا أن نعلم بملكة العلم متى شئنا مطلقاً . وأما الإحساس فليس لنا أن نحس بملكة الحس مطلقاً ، بل إذا حضر المحسوس وقابلناه بالحاسة أو قريباً <sup>(١)</sup> منه الحاسة . وأما المعقول فحاضر لا يغيب . ويجب أن تعلم أن المعقول هو كيف حاضر . والذي عليه المشرقيون أن الاستكمال التام بالعلم إنما يكون بالاتصال بالفعل بالعقل الفعّال . ونحن إذا حصلنا الملكة ولم يكن عائق ، كان لنا أن نتصل به متى شئنا . فإن العقل الفعال ليس مما يغيب ويحضر ، بل هو حاضر بنفسه . إنما تغيب نحن عنه بالإقبال على الأمور الأخرى ، فتنى شئنا حضرناه . ولا كذلك المحسوس . فأيضاً الخيالات التي كثيراً ما تتبين منها المعقولات وإن كان ذلك أيضاً بالاتصال بالعقل الفعال ، فليست غائبة عنا .

(١) يعني أن العضو الحاس يتكيف بكيفية المحسوس فيحصل له . وأقول إن البصر يكون بتمثل المبصرات في البصر وفي الحاس المشترك ، وكذلك في كل حس . وبالجملة يحصل له شئ ذلك الشيء وخياله حتى ربما غاب وبقي فيه الأثر كما يعرض . أما في المحسوس القوى مثل الشمس إذا قوبلت ثم أعرض عنها فإنه لا يزال يرى شبحاً شمسياً متمثلاً في

العين ، وإما في المحسوس السريع . وبسبب هذا يرى القطرة خطأ والنقطة الدائرة . ولولا أن النقطة بقي شبحها متحركة في آلة البصر لكان لا يمكن أن يرى خطأ ، لأنها حين ترى خطأ فكأنها ترى مرتين معاً ، وكذلك حين ترى دائرة . فالأشياء المحسوسة تقيب وتبقى صورها في التخيل . وكذلك قد تتجرد وتبقى في العقل .

(ب) المحسوس بالذات هو الذي ينتشج في الحس كما هو ، سواء كان في نفسه أو بتوسط محسوس آخر بعد أن ينتشج في الحس شبحه ، ويسمى هذا الثاني المحسوس المشتركة . والمحسوس بالعرض هو الذي لا يتمثل في الحس شبحه والذي تكون حاله في الحس ، سواء كان كذلك أو لم يكن كذلك ، حالاً واحدة مثل أن يقال : أبصرت ابن زيد .

(+) ليس شيء من الحواس قوامه من محسوساته إلا اللمس . وليس شيء من الحواس لا ينال كل متوسط إلا اللمس ، فإنه لا ينال ما يشبه مزاجه المتفق عليه . وليس شيء من الحواس يهلك ما يفسده غير اللمس . قال المشرقيون إنهم لم [ ١٦١ ب ] يتكلموا في إحساس اللذيق والمؤذي باللمس . فإن الألم الذي نحس عند تفرق الاتصال لا يجوز أن ينسب إلى أنه حس بجمادة أو برودة . وكذلك الألم المحسوس عند تمدد أو عند ضغط : إذ ليس يخلو عن تفرق الاتصال ، ولم يبينوا هل الخفة والثقيل يحس باللمس بالذات أو بالعرض ، وكذلك الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة . وأما أنت فإن شئت أن تعلم هذا ، فعليك بكتب المشرقيين .

(أ) يقول : المحسوسات إما بملافة ، وإما بمباينة ؛ وما يفعل عنه بالملافة فكله محسوس لنا . وإذا كان ما يلمس محسوساً لنا ، وما يحس بواسطة محسوساً لنا ، فكل محسوس محسوس لنا . فجميع ما نحس به < من > الأشياء موجودة لنا . قال المشرقيون : ولسائل أن يسأل فيقول : ولِمَ كانت الملموسات ما يحسُّ بها دون غيره ؟

(ب) تبين أن المحسوسات بمتوسطات محسوسة لنا بأن نقول : وما نحسه بمتوسطات لا بأن نلمسه فهو بالبيسطة ، أعني مثلاً : الهواء والماء . قال المشرقيون : لسنا ندرى بأوائل القول أن المتوسط يجب أن يكون في كل حين بسيطاً وأن يكون ماء أو هواء إلا بحسب الموجود لنا ؛ ولا شك أن الموجود حاصل لنا ، والكلام في غيره .

(ح) قال : إذا كان المتوسط مشتركاً ، أو الآلة مثلاً الماء والهواء للصوت واللون ،

فإننا مع ذلك لسنا إنما نحس الواحد ، بل نحس بالمحسوسين جميعاً . وكذلك إن كان المحسوس الواحد مشتركاً لا شيء كاللون نحس بالهواء والماء من حيث يشقان ، فقد نحس ذلك بهما جميعاً . قال المشرقيون : هل تقولون في هذا إلا على الوجود ؟ فلعل الماء والهواء من شأنهما أن يتوسطا في محسوس ليس لنا ؛ ولعل الجرمين البسيطين يتوسطان في محسوس ليس بلون ولا صوت ولا رائحة ؛ أو لعل بعض المحسوسات أيضاً ينال ويحسُّ بغير الماء والهواء ، بل بالأرض مثلاً أو بجسم مركب . وأكثر ما يوجه هذا الكلام أن التوسط المعروف لنا في المحسوسات المعروفة لنا حاصلة عندنا . وهذا مما لا شك فيه . وإنما يجب على من يعشق هذا البيان أن يبين أنه لا يمكن أن يكون إلا كذا وكذا . أما الوجود فلا اختلاف فيه .

(د) يقول في الحواس البسيطة إنما هي من الماء والهواء . وأما النار فمشتركة . إذ كل حس فبجمادة . وأما الأرض فجانبية<sup>(١)</sup> لا تصلح للطف الإدراك . ولذلك العظام لا تحس لأرضيتها ؛ وأكثر ما يقال في الأرضية أنها توافق اللمس . وإذا كان فينا آلات المائبة كالبصر والحواس كالسمع ، فجميع الحواس فينا — كأنه أحسَّ بقائل يقول له : إن هاهنا حيوانات كاملة الهياكل الصالحة للتوسط وللكون آلة ، وتفقد حاسة كأخذ . فقال : وانخلد له تحت الجلد أيضاً عينا . قال المشرقيون : أليس من مذهبيكم أنهما إن كانتا غير مبصَّرتين بهما فيما عينا باشتراك الاسم ؟ وأيضاً فإذا كان لها عينا ولا تبصر بهما صح نقض مُقدِّمه : يستعملونها ؛ وهو أن من له هوى إلا آلة ، فله فصل بتلك الآلة . وذلك لأن الخلد هوى حاسة ما ، بل مصورة مع ذلك بصورة تلك الآلة ولا تحس بها .

(آ) إنه يريد أن يعرفنا التخيل وكيفية فعله واتباعه للحس ، فيقول : إنه قد يكون لك أن تقول في شيء مفروض أنه يتحرك<sup>(٢)</sup> : تحركه حصل في شيء غيره . فكأن فعل التخيل يرى أنه حركة ما . فهو حركة لا تكون إلا بعد حركة هي للحس . أي : فإذا تحرك الشيء عن المحسوس وأخذ مثاله ، تحرك التخيل عنه وأخذ مثاله أخذاً آخر وحفظه ، وأنت تعلم أن الحس تتبعه حركة باطنة [ ١٦٢ ] فهي التخيل . ويجب أن تكون شبيهة بالحس لأنها تابعة للحس ، حافظه له على نحو قبول الحس لا يكون دونها ولا يوجد فيما

(١) نقاسية ؟

(٢) ن : يتحرك (أو يقصد أنه يتحرك حركة التخيل ؟)

لا حس له ، ويكون الشيء الذي له حركة التخيل التابعة لحركة الحس يفعل بتلك الحركة أشياء كثيرة وينفعل بها ، وتكون أفعاله وانفعالاته صادقة وكاذبة . ويعني بالأفعال التركيب والتفصيل الذي يفعله التخيل من حيث يفعله منفرداً أو بشركة من الحس ، إذا أورد الحس شيئاً فأضاف إليه الخيال غيره . ويعني بالانفعالات ارتسام تلك التركيبات والتفصيلات فيه . والذي جمعه هاهنا في اسم التخيل يفرق إلى عدة قوى فاعلة : كالوهم والفكر ، وحافظة : كالصورة والمذكّرة .

(ب) أى يلزم التخيل أن يصدق أو يكذب بما سنقله وهو أن الحسّ للأشياء الخاصة بقلّ وقوع الخطأ فيه ، مثل أنه : هل هذا الأبيض زيد ؟ فإنه قد يقع فيه الخطأ أكثر كثيراً مما يقع في الشيء . أنه أبيض . والثالث حكم الحس في المحسوسات المشتركة . وهذا لا يكاد يضبط الخطأ فيه ، فإنه كثير جداً .

(أ) يقول : لما كان هذا الشيء الذي هو التخيل متصرفاً في أشياء كثيرة مأخوذة من جميع الحواس مخزونة عنده على مثال واحد ، كانت مادته كثيرة ، فكان له تصرف كثير فوق تصرف الحواس . فيكون الحيوان متمكناً من التصرف فيه < التصرف > الحق ، والباطل إذا لم يوجد له في فطرة عقل أو كان له عقل فنشيه غشاوة سعل حارب أو مرض أو نوم كما للناس . وقد يجوز أن يفهم من هذا الكلام أنه لما كانت الأجسام ترتبت فيه على مثال واحد ، صار الحيوان يفعل بحسب ما يدعو إليه التخيل ، فيجمع عليه أفعالا كثيرة تابعة للتخيل .

(ب) إنه شرع في البحث عن القوة النظرية ، ويطلب فيها : هل هي مفارقة في قوام ذاته ؟ ويعنى بقوله : أو غير مفارق بالعظم ، أى غير مفارق للعظم . وفهم تامسطيوس أنه أراد : أو هو غير مفارق بالمكان . وليس هذا بصحيح ، لأن كلام الرجل في أنه مفارق أو غير مفارق في هذا الموضع ليس في المكان ولا هو الآن مشتغل به ، بل قصارى كلامه وبحته مصروف إلى القوام . وفي ترجمة أخرى : « أو غير مفارقة كمفارقة الجسم للجسم » ، أى من حيث لا يحتاج في القيام<sup>(١)</sup> إليه . وكأن هذه الترجمة أصح .

(ح) يقول : إن كان التصور بالعقل مناسباً للتصور بالحس ، جازياً مجزاه في أنه إدراك

(١) كانت « القوام » تم شطبها وكتب : « القيام » .

ما وقبول صورة المدرك ، فيجب إما أن يقال إنه انفعال ما عن المدرك ، وإما غير ذلك من الأسماء كالاستكمال . فإن هذا واجب ، إذ كان إنما يستفيد<sup>(١)</sup> زيادة صورة ليس يتغير عن حاله ، وأنه يكون بالقوة كذلك بالفعل حتى يكون مستفيداً وتكون حاله عند تلك الصور حال الحاسة عند المحسوسات فيكون كالالحاس للمحسوسات ، كذلك العقل للمعقولات .

(د) أى : إن كان يعقل الأشياء كلها ، فيجب ضرورة أن يكون غير خالط للأشياء كلها متشككاً بشيء منها ، كما يمكنه أن يظهر باقتناص واحد واحد منها . فإنه إن ظهر فيه من نفسه شيء ظاهر ، أى وجد فيه بالفعل نقي المباين ، أى منع المباين للفاير لها ، وإنما<sup>(٢)</sup> غيره — أى إنما حدث عن غيره ، وهو المتصور فيه ، أى كان إدراكه للوجود فيه بالطبع ، إذ كان من طبعه أن يكون تصور الشيء فيه إدراكاً منه له ، فكانت صورته اللازمة هي التي عنده بناؤها ولا يقبل غيره . قال المشرقيون : كان يجب عليهم أن يبينوا أنه : لم إذا كانت

له صورة أو خالط شيئاً ذا صورة منعه صورته [ ١٦٢ ب ] وصورة ما يخالطه عن أن يقبل صورة غيره ؟ فإن قوة الحس له صورة أو هو خالط لصورة ، ويقبل من خارج صوراً أخرى . ولم يبين ذلك لا صاحب النص ولا المفسرون . وأيضاً : فلم لا تكون حال الصورة التي توجد فيها قديمة كحال الصور التي تستفيدها ، فإنها تقرر فيه ولا تمنع ازديادها في استفادة الصور . ولا فرق بين هذه الصورة والصورة القديمة لو كانت موجودة فيه من حيث إنها صورة متقررة فيه . فإن القديمة إن منعت فإنما لا تمنع لأنها كانت دائماً ، ولأنها بسبب مخالطة شيء ، بل لأنها صورة موجودة فيه ؛ فكذلك حال الاستفادة . فإن كان السبب في ذلك كونها طبيعية أو كونها بسبب مخالطة ، فكان يجب أن يبين . ولعلمهم اغتروا بهذا من أمثلة مثل أن الشئ لو كان له في نفسه شكل هو مطبوع عليه لكان لا يقبل شكلاً غريباً ؛ ومثل ما يجري مجراه من الأمثلة . فإن اغتروا بهذا ، فلينظروا في السبب ، وليعلموا أن السبب ليس أن ماله شيء من الصور بالطبع لا يقبل غيره ، أو لا يقبل كل شيء غيره ، بل السبب أن الشيء الواحد لا يمكن أن يكون له شكلان حتى يكون متشكلاً بما بشكليين . بل المشرقيون يمكنهم أن يبينوا أن الخالط لا يقبل صورة شيء آخر من المعقولات ، وأن ماله صورة

(١) يصح أن قرأ : يستفيد .

(٢) ن : أبنا .

تخصه من الصور الهيولانية فليس يمكنه أن يكون قابلاً لجميع الأمور التي يتصورها العقل ، بل تمنع تلك الصورة عن بعض ما للعقل أن يعقله . فليطلب ذلك من علومهم .

- (هـ) أى أن هذا الشيء الذى يقبل المعقولات ، طبيعته أنه مهيأ لها ، وليس له في جوهره شيء منها .
- (و) يجب أن يعلم أنه يضع نفساً تميز وهو نفس الإنسان ، وهو النفس الناطقة ؛ ويجعل له قوة بها يرتأى وينظر في المعقولات . فهو يتكلم فيها مفردة عن سائر قواها ، وذلك لأن لها قوة أخرى نحو البدن : تدبر بها البدن ، وبحسب الوصلة التي لها مع ما دونها . فأما هذه القوة التي يتكلم فيها الآن ، فإنها لها نحو الأشياء العالية ، وبحسب الوصلة التي لها مع ما فوقها . وهذه القوة يجوز أن يكون كونها قوة على حسب أنها استعداد لقبول المعقولات ، ويجوز أن تكون قوة على حسب أنها تكون مبدأ طلب المعقولات . وهي بالاعتبار غير الأولى ، فإن الاستعداد الصرف ليس له القبول . وأما هذا الآخر فله قوة تصرف في أمور لئلا بها أموراً أخرى . ونحن نعلم أن للنفس القوتين جميعاً ، لكن أحدهما متقدمة وأولى ، والثانية كأنها تحصل من بعد . والأولى أن تسمع تمام الكلام في ذلك من المشرقيين . وقوله إن هذه القوة ليس شيئاً من الأشياء ، ليس يعنى أن النفس الناطقة ليس لها في ذاتها وجود جوهرى ، ولا أن هذه القوة ليس لها وجود بالفعل قوى استعدادى ، حتى نقول إنها لا شيء البتة بوجه من الوجوه ، إلا أن يعقل بها ؛ فإن ما هو في نفسه لا شيء ولا موجود ، فلا يصير هو بعينه شيئاً بوجه من الوجوه . بل إن حدث شيء فيكون شيئاً بنفسه آخر غيره ، ليس أن يكون هو يصير ذلك الشيء . ولا يجوز أن يكون ما لا وجود له استعداد الشيء عند شيء ؛ فإنه إن لم يكن شيئاً البتة لم يكن استعداداً حاصلًا ؛ وإذ لم يكن استعداداً حاصلًا ، لم يكن مستعداً<sup>(١)</sup> . وإذ لم يكن مستعداً<sup>(١)</sup> ، لم يكن قابلاً<sup>(١)</sup> للخروج إلى الفعل ؛ بل يعنى بهذا أن هذه القوة ليس يقارنها شيء من صور الأشياء التي تكتسبها بعد ، ولا قبل لها البتة من حيث صور المعقولات . ويريد بهذا [ ١٦٣ ] خلاف أفلاطون الذى يظن أن الصور المعقولة موجودة في النفس وجوهرها ، لكنه ينسأها ويشغل عنها . وهذا مما لا يمكن ، فإنه إذا لم يكن كون النفس عاقلة بالفعل ، إلا أن تكون في ذاتها صورها بالفعل ، وإذا كانت صور الأشياء في ذاتها ، لم يجوز أن يقال إنها مُعرضة عنه . فإن الإعراض عن مثل ذلك إنما يمكن في شيء له تجزؤ ، أو له قوى ، فيكون عنده شيء في جزء منه أو قوة ، ويكون الإدراك بأن يستعمل في تلك الأشياء جزءاً آخر أو قوة أخرى ، لتحصل

- صورتها فيه . فإذا لم يفعل ذلك كان إعراض صرف عنها ، مثل الإنسان يكون في يده شيء ولا ينظر فيه بعينه ؛ فإذا نظر فيه بعينه حصل في عينه صورة ما في يده ، فأدركه . وأما الشيء البسيط الذى لا أجزاء له وإنما يقبل الصورة في صريح ذاته الواحدة ، فلا يجوز أن تقرر فيه تلك الصور وهو معرض عنها ، كما لا يجوز أن يتقرر في البصر أو في الخيال صورة شيء محسوس وهو مُعرض عنه ؛ وأما الصورة الخزونة في الخيال وقد أعرض عنها ، فلأن مستعرضها قوة أخرى غير الخازن — يُفهم ذلك من العلوم المحققة . وإذا كان كذلك فليس يمكن أن يكون في النفس صور معقولات وهي منسية مُعرض عنها ؛ فإذا حال ما تجهل النفس شيئاً ففي خالية عنه أصلاً ، وليست موجودة فيه بالفعل . ثم يقول : « فلذلك صار بالواجب ليس مخالطاً للبدن » ، أى ولأجل كونه أسراً ليس فيه صورة شيء من المعقولات وهو بالقوة جميعها ، لأنه لا شيء ، ولا موجود ؛ فإن لا شيء ، ولا موجود ، لا يعمل كونه غير مخالط ؛ إنما يقال هذا الموجود ، وإنما يعمل هذا في الموجود ، فيقول : ولكونه بهذه الصفة هو غير مخالط ، ولو كان مخالطاً لكان يصير بسببه بحالٍ مثل أن يكون مخالطاً بجزء أو برد . وأيضاً لو كان مخالطاً لاختص بآلة يستعملها وحدها كما للحاس ، لكن ليس له شيء من ذلك ؛ وتبين لم ذلك عن قريب . فصح من جملة كلامه أنه يرى أن هذه القوة والنفس التي لها هذه القوة غير مخالط ، وأنه يرى عن المادة ، ليس حين يعقل فقط ، بل قبل ذلك . وقد بينا أنه ليس قبل ذلك غير مخالط ، لأنه معدوم ، بل لأنه موجود له صفة وحال لا يصلح لمن له تلك الصفة والحال أن يخالط . فما أدرك كيف جاوز الإسكندر أن ينسب إلى هذا الرجل أنه يقول إن العقل الهيولانى ، وهو هذه القوة الاستعدادية ، هيولانية مادية ؛ وأن النفس التي لها هذه القوة هيولانية مادية !

- (١) أى : تنزيهاً<sup>(١)</sup> قبول الحس للصور عن أن يكون انفعالاً وإيجاباً أن نسمى ذلك استكمالاً ، ليس في الحس والعقل سواء . فإن الحس ينفع أيضاً عن المحسوسات مع الشيء الذى ليس انفعالاً ، وهو قبول الصور ضرباً من الانفعال يصير له بحالٍ مانعة إياه عن الاستكمال . قال : وذلك لأن الحس لا يقدر أن يحس عن محسوس قوى — أى بعد محسوس قوى ، ويجوز أن يعنى ليس يحس أصلاً ، لأن المحسوس القوى يجعله كالأى لا يحس بشيء : لا بذلك القوى ، ولا بما



هو أضعف منه . ويجوز أن يعنى ليس يحس ما دونه ثم أرى خلافه في العقل فقال : لكن العقل إذا تصور القوى كان تصوره للضعيف أزيد . فأقول : إنه ليس يحتاج في هذا الفرق إلى أن يكون هذا الأمر دائما ، بل يجوز أن يكون ولو في حال واحدة ، يتصور الضعيف بعد القوى تصورا بسرعة وجيدا<sup>(١)</sup> — ووجود هذا مما<sup>(٢)</sup> لاخلاف فيه . وإن أمكن أن يكون في بعض الأحوال يعرض للنفس كلال من جهة قوى أخرى كآلة يستعان بها ، فإنه [ ١٦٣ ب ] ربما احتاج العقل في أفعاله إلى الاستعانة بالتخيل ، وكل التخيل ، لأنه بدنى ، قاصر العقل ، لأن النفس تشتغل بكلاله ، أو ربما دعا النفس داع شغله عن العقل فنشط لغير العقل واستماله من غير كلال فيه وتركه إلى شيء آخر . فإن النفس مبادع كثيرة وأمورا كثيرة متلبدة<sup>(٣)</sup> ولا يقيم على واحد منه . لكنه إذا كان في بعض الأوقات لانكسره القوى ، علم أنه ليس يوجب الإكلال لقوته حين يوجب ، بل لأسباب عارضة في غير جانب عقله ؛ من غير أن يكون جانب عقله قد كل أو مل من فعله ، بل ترك استعماله — وإن كان سايبا — كالسيف يُعقد لشغل<sup>(٤)</sup> غيره وهو سليم لا آفة به .

(ب) هذا كلام هو من وجه : علة وولية ، ومن وجه : نتيجة . فهو يقول : وذلك أن الحواس ليس يخلو من جسم ، وهذا مفارق ، فأعطى هذا علة لذلك الافتراق . ومع أنه علة ، فإنه هو المطلوب بذلك الافتراق على سبيل المطلوب ببرهان : إن . أما أنه إن كان حقا فهو علة للافتراق ، فأمر لا خلاف فيه . وأما أنه هل هو علة ذلك الافتراق ، والافتراق لا يتعلق بعلة أخرى غيره ، فأمر يجب أن يطلب ولا يقصر فيه . قال المشريقون : إنه صحيح أن هذا علة الافتراق . وأن الافتراق يوجب ، لكن صحته عند المشريقين . فأما القدر الذي قاله الرجل فليس فيه شفاء ، وذلك لأنه يجوز أن تكون صورة الشيء المدرك تنال الآلة الجسمانية ، ولا يكون منها أكثر من أن تشيع بها الآلة الجسمانية . ويجوز أن تكون تلك الصورة لاتصل إلا مقارنة لشيء له غير تقرير الشيخ بآخر ؛ أو تكون في نفسها موجبة في موضوعها أمرا آخر ، كالحركة للحرارة ، مثل أن الضوء مع أنه ينقل على جهة ما الصور إلى المرئي فإنه محتمل ،

(١) اللفظ مهمل النقط في الأصل .

(٢) ن : ياما .

(٣) ن : سلبدة .

(٤) ن : يشغل .

والموج الذى ينقل الصوت صادم . فإذا ليس يتبين أن كل صورة يجب أن تحدث في موضوعها الجسماني أمرا غيرها ، ولا كل صورة تحدث في موضوعها أمرا غيرها ، يكون الأمر الذى تحدثه ضارا . ولا كل صورة يقارن وصولها وصول شيء آخر ، ولا لو قارن وجب أن يكون ضارا ، فليس يتبين أنه إن كانت الآلة جسمانية فيجب أن يكون قبولها الصور يحدث فيها كلالا . فإذا لم يكن لم أن يتعلقوا بهذه المقدمة على أنها بينة ، وليس معلوم إلا على الاستقراء ، والاستقراء لا يوجب كليا ، فإذا كان كلامهم فيه تقصير . على أنه للخصم أن يقول — وإن كان قولنا ضعيفا يسهل نقضه عند المشريقين — من أن المباشرة والممارسة قد تفيد قوة وهيئة للأعضاء على الأعمال ، وربما كان استعمال القوى ميسرا للقوى .

(ح) يريد أن يعرف الدرجة الثانية للنفس في نسبتها إلى المقولات ، وهو الدرجة التي يكون قد انتزع فيها من المعاني الكلية ، وحصل لها من الأواهل العقلية ما يتمكن به من التصرف فيها ، واقتناص المقولات المكتسبة بها ، غير محتاج إلى الحس إلا على سبيل عرض ومعونة — فكون هذه قوة للنفس غير القوة الأولى — استعدادية الصرفة ، فإن ذلك يكون للصبي ، وهذا لا يكون إلا لمن يسميه العامة عاقلا .

(د) يريد أن يبين بهذا الفصل أن المقولات بسائط ، وأن العقل لا يعقل المركب ؛ فقال : الأشياء المركبة ما يتبين شيء ، ووجودها بصورها وهوشىء آخر ؛ ويعرف المركب بشيئين كجسم ما ، فإن بسائطه لجوهره وصورته تختبر بالعقل ، أى تعقل بالعقل ، وكونه جاريا وباردا وطويلا وقصيرا بالحس . فهو يختبر بشيئين : العقل والحس . والأشياء البسيطة لا تعرف إلا بالعقل . وعنى بقوله : وأما وحاله [ ١٩٤ ] يختلف مثل القطس فإن البصر يدرك الأقطس ولا يدرك القطس .

(هـ) عنى باللحم اللحمية ، لا اللحم الذى هو عظم وصورة ، وإنما هو من جملة المركبات لا البسائط .

وبالجملة ، أراد بهذا الفصل أن الذى يتصوره العقل بسائط للأشياء خالية من المواد إن كانت ذات مواد . قوله في النص : « فكون هذه ليس لها عقل » ، يحتمل معنيين ، أحدهما : فكون هذه — يعنى الماديات — لا يحمل عليها العقل ، أى لا يقال هى عاقلة .

والثاني إن هذه ليست معقولة ؛ وذلك أن العقل لما ، أى : أن يعقل ، إنما هو قوة للنفس العاقلة بعد تجريدتها من المواد ، وكون لذلك ، أى للبيسط المجرد من الهوى ، أنه معقول ، أى هو الذى يصير معقولا للعقل .

(ط<sup>(١)</sup>) وقد يسأل الإنسان إن كان العقل بسيطا ، فما سؤالان ذكرهما ثم أجاب عنهما : أحدهما أن يقال : العقل بسيط ، فكيف ينفع عن المعقول ولا شركة بينه وبين المعقولات ؟ ومن حكم الفاعل والمنفعل أن يكون شيء من حالهما ، فيفعل فيه أحدهما وينفع الآخر . والجواب : أن الانفعال ها هنا على الوجه الأعم الذى يعم الانفعال الذى يلزم فيه ما ذكرت ، وهو تغير لشيء وعن شيء ، والاستكمال الذى لم يزل فيه عن الموضوع شيء ، بل حدث فيه ما لم يلزم غير زوال شيء عنه ، كاللوح يكتب فيه . وعلى هذا الوجه ينفع العقل — فلا يلزم ما ذكره السائل . والسؤال الثاني : هل العقل معقول<sup>(٢)</sup> ؟ لأنه إما أن يكون معقولا لهويته ، وهذا محال ، لأنه يلزم أن يكون كل شيء معقولا لأن له هوية . وإن كان معقولا لشيء آخر ، فما ذلك الشيء ؟ فالجواب : أن ها هنا فرقا بين المعقول بما هو في مادة ، وبين البسيط الذى لا مادة له . فتصور المعقول البسيط ، والمعقول : شيء واحد . فالعقل لا يحتاج في تصور ذاته إلى شيء غير ذاته ، إذ تصوره لذاته ، وذاته شيء واحد ، ولهذا يعقل ذاته دائما . وما في الهوى يعقله بالقوة . وعنى بقوله : « فتكون هذه ليس لها عقل » ؛ وذلك أن العقل لهذه إنما هو قوة هذه مجردة من الهوى ، وكون كذلك أنه معقول .

إنه يفهم كيف يصور العقل للمعقولات ، وابتدأ بالمعقولات البسيطة لأنها تكون أولا ، ثم ما بعدها . فقال : أما تصور العقل لما فيكون فيها لا صدق فيه ولا كذب ، أى ولم يعمه كله . ثم انتقل إلى المركبات ، وفي جعلها الصدق والكذب . وإنما يكون الصدق والتركيب على أنه يطابق به الوجود ، أى فيكون ما هو مطابق صادقا ، وما هو غير مطابق كاذبا .

ثم مثل المعقولات المركبة كيف اتفق بما يقول أنبذ قليس ، فر بما كان التركيب صالحا للحياة ، ور بما لم يكن . كذلك تركيب القول من معقولات تفريق مثل تركيب العطر ، والمشارك بسلب أو إيجاب : أى إذا كان التركيب يشير إلى ماضى واستقبال أو حال تمثل

(١) كذا جاء الترتيب في الأصل .

(٢) ن : معقولا .

للعقل الزمان ، ونهيا لأن يقرنه بتركيباته . وأقول : إن الزمان معقول لا يتمثل للخيال والحس لاسما ماضيه ومستقبله : أى إذا تصور العقل الزمان فإنما يتصور <ه> مقرونا بشيء زمانى ، كحركة في طول فيه سالف وآنف ، وليس يعنى الطول من حيث هو طول ، بل من حيث هو مسافة . فإن أجرى ذلك الشيء على اتصاله من غير أن يحدث فيه قسمة بالفعل تنصفا ؛ وغيره عقل زمانه واحدا وإن جعله بالفعل نصفين مثلا جعل زمانه زمانه ، لأن الزمان غير منقسم بالفعل ومنقسم بالقوة ، ويعقل معه مطابقا له [ ١٦٤ ب ] ما هو مثله في أنه غير منقسم بالفعل ومنقسم بالقوة . وأما ما هو واحد غير منقسم لا من الكمية فلعله لا كمية له أو له كمية منقسمة بالفعل : كبدن الإنسان أو كالعشرة من العدد ؛ وإنما هو واحد بالصورة ، فليس يحتاج أن يقسم معه الزمان أو يعقله في زمان ، فإنه يعقله في زمان غير منقسم . ثم يقول : « وبغير منقسم من النفس ، لكن بطريق العرض » ، وكأنه يقول : وبتصور غير منقسم في الزمان . ومعنى قوله : « لكن بطريق العرض » ، أن الزمان والتصور قد ينقسمان أيضا من وجوه واعتبارات يتكثرت بها ، لا أن ذينك : أى الذى يعقل والزمان : منقسمان ؛ فإنه لا بد فيهما ، وفي كل شيء منقسم ، من شيء غير منقسم . فيكون هو في الزمان الآن ، وفي المعقولات ، البسيطة ، وإن كان الحق من أمره أنه غير مفارق للمنقسم ، وهو الذى يعطى المنقسم الوحدة .

(ع<sup>(١)</sup>) الذى يقولونه من أن العقل والعقل والمعقول شيء واحد ، يصح في العقل وحده ؛ وفي غيره : العقل شيء ، والعقل شيء ، والمعقول شيء ، وتصور العقل للمعقول شيء . وقول أرسطو ها هنا وفي غير هذا المكان ، العلم والمعلوم شيء واحد معناه صورة المعلوم التى تنطبع منه في العالم كما تنطبع صورة المحسوس في الحس .

(ف<sup>(٢)</sup>) معناه أن العقل الهوى لاني الموجود في الشخص إذا اعتبرته بوجوده في الشخص فهو أقدم وجودا فيه بالزمان ، وإذا اعتبرت جملة هذا العقل من غير نظر إلى الأشخاص ، لم يكن أقدم من العقل الفعال ، بل الفعال أقدم منه ، لأن الكاتب بالفعل قبل الكاتب بالقوة ، إذ لولا ما بالفعل لما كان ما بالقوة .

(ح) أى العقل تارة تحضره صور المعقولات وتارة لا تحضره ، بل تكون بالقوة ، فإذا تذكر حضرته .

(هـ) غلط الإسكندر ومن كان على رأيه في هذا، ففهموا منه أنه إذا فارق صار < كما > كان قبل اتصاله بالبدن . وليس المراد هذا ، بل يعنى إذا فارق بقى كما هو على [ ما<sup>(١)</sup> ] قدر ما اقتناه من السعادة بحسب المعقولات ، لم يزد ولم ينقص ، بل بقى أبديا كما هو ، ولم يمت .

أى ما كان من غير المنقصة بهذه الصفة . فإن فهم العقل إياه بأنه يعدم ما هو مفهوم صورى بنفسه ، فإن مثل هذا غير منقسم ، على طريق أنه ليس فيه معنى قابل للانقسام كالكمية ، فالعقل ليس يعقل هذا على أنه معنى متقرر فى العقل ، بل على أنه عدم لمعنى معقول . يعقل العقل هذا بأنه عدم ذلك ، مثل ما يعقل الشر < بأنه عدم الخير > والأسود بأنه مثلاً عدم اللون ، فكأنه إنما يعرف هذا لا من نفسه بل بضده : يعرفه إذ يعرف ضده لذاته ، وهذا يعرفه بأنه ليس ذلك ، فلا يأتى العقل بسببه صورة جديدة ، بل يكون عادما للتصور ، علماً أنه عادم لصورة يريد بها . ويجب أن يكون ما يدرك هذين واحدا بذاته . فيعقل الصورة بوجه ، ثم يعقل ضد ذلك ومقابله لأنه ليس بمجده<sup>(٢)</sup> .

(٥) أى : فإن كان عقل من العقول وسبب من الأسباب الأولى ليس فيه حالاً قوة وفعل ، فلا يكون فيه اختلاف ؛ فإنما يعقل أول عقله لذاته ، وهو بذاته مفارق لكل شئ . قال المشريقون : غرض الرجل ، على ما يشهد به مفسرؤه ، أن ما ليس يمكنه أن يكون بالقوة ، فليس يعقل الأعدام ، كما أن البصر إذا لم يكن بالقوة لم يدرك الظلمة ، فتكون المبادئ العقلية لا تعقل الشرور ، فإن الشرور هى أعدام كالات . ويجب علينا أن نتأمل هذا ، فنقول : تحصيل يجب أن يحصل [ ١٦٥ ] بالجللة حال البصر عند الظلمة ، وأنه على كم وجه هو . فنقول إن الظلمة إما أن تكون عامة ، فيكون البصر بالقوة المطلقة مبصراً ، أى بحسب المبصرات بذاتها ؛ وإما أنه بحسب إدراكه أنه لا يرى ، فهو بالفعل يدرك أنه لا يرى ؛ وإما أن تكون خاصة ، فيكون البصر بالقياس إلى بعض الأشياء مدركاً له بالفعل الإدراك الصورى ، وهى الأشياء المستضيئة ، وبحسب إدراكه أنه لا يدرك — وهو إدراكه الظلمة — مدركاً بالفعل أنه لا يدرك ؛ وبحسب إدراكه أشياء ليست بالفعل مرئية ، بل بالقوة ، فهو مدرك بالقوة ؛ ولو كان شئ طبيعته وهيبته الظلمة ، وليس هناك طبيعة أخرى جعلته الظلمة مرئية بالقوة ، ولو جاء بدلها الضوء صار مرئياً بالفعل — لما كان البصر بالقياس إليه مدركاً

٢٥

(١) فوقها خط . (٢) أو : مجده . (٣) هنا تبدأ أرقام .

بالقوة ، بل كان يكون بالقياس إليه غير مدرك بالفعل والقوة ، مدركاً لأنه غير مدرك . وليس البصر فى الظلمة بالقوة لأجل أنه لا يدرك فقط بالظلمة ، بل لأن الشئ المظلم من شأنه أن يصير مدركاً ؛ ومن شأن البصر حينئذ أن يصير مدركاً له بالفعل ؛ فلما جعلته الظلمة غير مدرك بالفعل ، صيرت البصر غير مدرك بالفعل . وبهذا<sup>(١)</sup> وحده لم يجعله مدركاً بالقوة ، بل ذلك لأن المظلم فى نفسه من شأنه فى حال أخرى أن يدرك ؛ فإن كان عدم إدراك العقل للمدركه يجتمع فيه الأمران جميعاً : أنه غير مدرك بالفعل إدراكاً وجودياً لحال حال . أو لشرط زال ، ولكنه فى طباعه مدرك إذا زال العائق أو وجد الشرط ، فيكون العقل بالقياس إليه مدركاً بالقوة ، وإن كان إنما هو معنى عدى ، ويدرك من حيث هو عدم فقط ، فتكون حاله كحال الظلمة فى أن البصر فى أنه يدرك أن لا يدركها هو بالفعل . ثم إن كان ذلك المعنى العدى سبباً فى أن لا يعقل معنى وجودياً صيره المعنى العدى بالقوة معقولا ، فهى بالقياس إلى ذلك عقل بالفعل . وإن لم يكن كذلك ، فلا يلزم أن يكون عقلاً بالقوة . واعلم أنه اجتمع فى الظلمة أنها عدم استضاءة ما من شأنه أن يستضيء ، ولزمها عدم أن يرى شئ آخر هو اللون . فإذا أبصر البصر الظلمة صار بالقوة راثياً لما تزول عنه الظلمة وتخلقه ؛ ولو دام الظلمة لم يكن بالقوة راثياً ، وليس ذلك بسبب أنه يرى الظلمة وهى عدمية ، بل لو كان ذلك ضداً كان حكمه هذا الحكم . وهذا الضرب من القوة يتبع للمدرك من حيث هو زمانى متغير . قال المشريقون : فعلى تحصيلك يجب أن يكون عقل العقل عدم الخير والنظام فيما ليس له ذلك ، لا يجعله عقلاً بالقوة ، لأنه لم يصير بذلك بالقوة بحسب فعل البتة ، بل إذا كانت معقولات جعلها ذلك غير معقولة بالفعل كما تجعل الظلمة الألوان غير مرئية بالفعل ؛ أو إذا عقلها من حيث هى متغيرة متبدلة . وأما ما يجب أن يقال فى عقل السبب الأول ذاته وغيره ، ففى كتب أخرى . جملة هذا الكلام : أن المعقول إذا لم يكن من شأنه أن يكون تارة بالقوة وتارة بالفعل ، أدركه العقل الذى بالفعل . وإذا كان من شأنه الانتقال من حالة إلى حال ، لم يدركه العقل الذى بالفعل على هذا الوجه . ومثاله فى البصر والظلمة واللون ، أن البصر لو كان يدرك ظلمة ما ليس من شأنها أن تزول فيخلفها اللون ، لم يصح أن يقال إن البصر

(١) ن : بهذه .

يدرك بالقوة . وإن كان من شأنها أن تزول ويخلفها اللون ، فإن البصر يدرك بالقوة [ ١٦٥ ب ] بالقياس إلى اللون . والأعدام والشروع التي يدركها العقل بالفعل تشبه الظلمة التي لا يخلفها ضوء أولون .

أى : وقولك بلسانك أو في عقلك إن كذا كذا هو الذى يجرى فيه أن يكون صادقاً أو كاذباً . فإن كل ما يجرى هذا الجرى صادق أو كاذب . وكذلك ليس كل تصرف عقلى في المقولات يجب أن يكون هو ما هو الصادق . لكن التصرف الصادق ، أى الذى لا كذب فيه ، هو تصور الماهية . وهذا يُعنى بقوله : لكن الذى يقول في ماهية الشيء ما هى ، أى الذى يتصور ماهية الشيء فقط بلا تركيب آخر . وليس يعنى الذى يقول لماهية الشيء إنها ماهية الشيء وتعقلها ماهية الشيء ، فإن هذا يدخله الكذب أيضاً . وليس الكلام في ذلك أولى بأن يُستغل به من سائر المقولات ، بل يعنى به نفس تصور المعانى البسيطة . وهذا هو البرىء من الغلط ، وإياه يعنى بالصدق . ثم يقول : ليس هذا الصادق البرىء من الغلط من التصرف هو تصرف التركيب ؛ بل كما أن الإبصار لا يكذب في البسيط وهو اللون الذى يتصور فيه ، فلا غلط له فيه ، بل إنما يغلط إذا ركب به غيره . ثم قال : كذلك حال البرىء من الهوى . وقد ظن بعض أصحاب أرسطو أن البرىء من الهوى يجب أن يكون عقله للبساط الذى لا غلط فيها ، وأن لا يكون بينه وبين المركبات سبب : قالوا أيضاً لأن الموجبة والسالبة معقولان معاً ، وعقل السلب والعدم يجعل العقل بالقوة . قال للمشرقيون : العجب من قولهم إن العقل لا يعقل التركيب لأن التركيب يمكن أن يقع فيه <sup>(١)</sup> غلط . فنقول إذا كان طبيعة الشيء بحيث يعقل الأشياء كما هى ولم يخالطها ما بالقوة ، لم نخش عليه أن يغلط في عقل المركب ، بل كان عاقلاً للبسيط من غير غلط ، وللمركب من غير كذب ، لأنه يعقل منه الصادق ، وعقله السلب والعدم لا يضره . والعجب أنهم يقولون إن منافع أعضاء الحيوان وأجزاء النبات والحكم في تركيب الكل ، صدر عن الأمر الإلهى ، وعن حكمة علوية . ثم يقولون : لا الشرور ، ولا الضرر ، ولا المركبات ، معقولة . وكثير من تلك لا تكون مقصودة ما لم يُعقل ضرر ولم يعقل مركب .

( ز ) إنه يذكر أمر الشوق والإجماع . فقال : والإحساس يشبه ما يدل عليه أن يقال

( ١ ) ن : فيها .

لفظ فقط ، أو اللفظ فقط ، أى ما يدل من طريق ما هو لفظ من غير اشتراط صدق وكذب ، وأن يُتصور بالعقل ، يعنى المعنى البسيط الذى هو تصور لا يقارنه التصديق ، قال : فإذا اقترن بالإحساس أنه لذىذ ، أو مؤذ ، بمنزلة إيجاب اللفظ وسلبه — طلب أو هرب : إن اقترن بالحموس أنه لذىذ ، طلب ؛ أو اقترن به أنه مؤذ ، هرب منه . ثم قال : الالتذاذ والتأذى هما سببا الفعل الذى يكون بالواسطة الحسية ، ويعنى بالواسطة الشيء الذى هو سبب في أن يطلب الشيء . ويهرب ، كأنه لما كان لذىذاً أو مؤذاً أنتج أنه مطلوب أو مهروب من طريق ما هما كذلك ، أى من طريق ما هما واسطة طلب وهرب .

( أ ) أى : وهذا الذى على هذه الجهة هو الهرب والشوق اللذان بالفعل . وإنما قال : « بالفعل » حتى لا نظن أنه يعنى القوة الشوقية التى للحيوان ، بل فعلها .

( ب ) فنقول : وأما القوة والنفس التى لها ذلك ، فإن القوة المتشوقة والماربة قوة واحدة ، لا يتخالفان ، بل ولا يتخالفان الحس على أنها قوة أخرى من جهة أن الأول هو النفس . والمتشوق والمارب والحاس [ ١٦٦ ا ] الأول هو النفس ، وهو واحد ، لكن الوجود مختلف .

( ج ) <sup>(١)</sup> أى كما أن الحس يتصرف في المحسوسات ، كذلك العقل يتصرف في الخيالات .

١٥ — يعنى من الأشياء المطلوبة والهروب عنها .  
— أى النفس الناطقة إذا كان خيراً طلبه ، وإذا كان شراً هرب منه .  
— أى أنه يفعل من الفزع وينفعل عنه الحس المشترك والتخيل .

( د ) إنه لم يصرح بالفرض في هذا الكلام ؛ وغرضه أن الحرك القريب للحس هى المحسوسات الخارجية ؛ وللخيالات ، هى المحسوسات التى ارتسمت في الحس ؛ وللعقل ، الخيالات . وإذا وجدت الخيالات ولم توجد المحسوسات الخارجية ، كان تأثيرها في العقل كما لو صدرت من المحسوسات المشاهدة ، وكذلك إذا استعان العقل بالقوة الوهمية وأنشأ الخيالات إنشاءً ، وانفعل عنها فظن فيها .

( ١ ) في هامش المخطوطة في أعلى هذه الصفحة ما يلى : « نسخة النص كان إلى ها هنا نقل اسحق ابن حنين . ومن هاهنا نقل آخر بإصلاحات كثيرة للمفسر » .

(ح) كأنه تشكك عليه متشكك ، فقال : إن النفس الناطقة والعقل كيف تنفعل عن مثل الحلو والحار ، فضلا عن الحلو والمز ، وكيف يتأدى هذا إليه ، وهذه جزئية لا ترتقي إلى الكلّيات . فقال : « وقد قيل » .

(د) يعني أن العقل كيف يقدر على أخذ الفصول بين الأشياء المتشابهة ، وكيف يجردها — فالكلام فيه مناسب للكلام في الحد ، أى من حيث يتوصل العقل إلى بسائط الحد وتركيبها حداً .  
(هـ) إن الشك إما أن يقع من حيث أنها متقابلة ، مثل الحلو والمز ، وإما من جهة أن كل واحد منها ليس هو الآخر ، ومباين له بالعدد المعنوي لا الشخصى .

(و) أى إذا جاز في هذا الشيء أن تجتمع فيه الأضداد على نحو ما قلنا في التخيل ، جاز أن يجتمع فيها طبقات الأضداد المختلفة ، فيكون واحداً بالموضوع كثيراً من جهة الآنية والصورة ؛ وكأنه يقول : إننا بينا أن هذه المختلفة المتباعدة والمتقابلة أيضاً تجتمع في التخيل ، ثم تتأدى عنه وقد سطع عليها نور العقل الفعال ، ففشرها عن العوارض ، وقلها كلياً مجردة بما يوجد فيها من التشابه والافتراق الذاتيين ، فخلصت عند العقل كلها<sup>(١)</sup> ، وإن كانت كالمنقلة عن حالها ، فكان للعقل أن يحكم فيها . قال المشرقيون : إما أنه هل تكون ملاحظة النفس العاقلة للخيالات بتعونة العقل الفعال على سبيل أن يقبل المقولات من الخيال ، أو تستعد بسبب الخيال ، وضرباً من الانفعال عنه ، لأنه يقبل نظائر ما في الخيال من المقولات عن العقل الفعال ، وأنه كيف يصير مغرضاً عن معقولاته إلا لأنها<sup>(٢)</sup> مخزونة في خزانة غير المستعرض لها ، كما الخيالات . أو لأنه يتصل بالعقل الفعال الاتصال القابلي ، ويفارقه بأمور تطلب من كتب المشرقيين .

(ز) يعني حال العقل في إدراك المتقابلين كحاله في إدراك المختلفين . وسواء وضعنا الألف والباء أبيض وأسود أو وضعناهما حلوا وأبيض<sup>(٣)</sup> .

(أ) أى : فيكون حينئذ المثال المتخيل إذا قرن به المعنى الآخر من أنه خير وشر ، مطلوباً أو مهرباً عنه ، من غير أن يكون في الحس شيء مشاهد مطلوب أو مهرب عنه ، بل يكون بحسب ما ينظر للمستقبل .

(ب) أى : يكون منه من غير حس للأعداء الحار بين ، بل بأن يرى النار توقد على المنارة

(١) في الهامش : كلياً (ط) .  
(٢) عن الهامش : وفي الصلب : أنها .

(٣) ن : أيضاً وأسوداً ... وأيضاً .

ليعلم بها وجوب الاستعداد للحرب ، فيكون شيء حاضر ينذر بغائب في المكان ، كذلك الخيال الحاضر ينذر بغائب في الزمان ، وإن لم يحس به .  
[ ١٦٦ ب ]

(ج) أى : أن الصدق والكذب غير اللذيد والمؤذى ، لأن ذلك مسكن للنفس إلى قرار ، وهذا محرك نحو طلب ؛ أو لأن ذلك أمر بحسب الأمر في نفسه ، وهذا بحسب الملذذ والمناذى .

(د) أى : أن العقل يدرك المجرد عن الميولى والميولاني جميعاً .  
(هـ) أى : إذا جرد العقل من القطوسة التعمير ، فذلك هو العقول الانتزاعى الذى لا يحتاج في تصوره إلى الميولى .

(أ) الغرض في هذا الكلام أن النفس مُحَاك للوجود كله ، متشبه به .  
(ب) أى : إننا قال لابد من ذلك لأن الأشياء متمثلة للنفس تلاحظها بعينها ، فإما أن تكون من حيث هى موجودة خارجاً تلاحظها ، فيجب إذا عدمت أن تلاحظها ، ويجب إذا فرضت بحال غير الحصول أن تلاحظها ؛ وإما أن تلاحظها متمثلة وهى فيه ، وهو الباقي ؛ ثم لا يتخلو إما أن تكون هى المدرك بأعيانها أو بمأهياتها منزوعة .  
(ج) الغرض في هذا الكلام تحقيق ما سلف من قوله إن النفس الأشياء كلها ، وبيان وجهه ، وذلك أنها منتقشة بمأهيات الأشياء كلها .

(د) أى : كما أن اليد آلة تستعمل كل آلة ، وتفتقر إليها كل آلة ، كذلك العقل منا هو صورة جملة الصور . يعنى : لا كالحس الذى هو صور بعض الأشياء .

(هـ) أى : وأما العقل فتتأدى إليها المحسوسات وقد قشرت عن الأمور الغريبة ، وأما المقولات فهى لها ، والحس لا يتناول المقولات — كأنه يقول إن الغاذية والحساسة يجدهما ٣٠ في الناطق وغير الناطق ، واقتصر على الغاذية لتعرف مثل حكمه في الحساسة . قال المشرقيون : لا تعرض له مشقة ، بل يفرق بينها بالأفعال ، ويجمع بينها في البدن . وما كان يجب أيضاً أن يعرض في التخيل كل ذلك المشقة ، بل يفرق بين التخيل والحساس ، مثل ما بين الحاس والحسوس . فإنه ليس يجوز أن يكون المتحرك والحرك واحداً .

— أى الشخص الذى هو فاسد المذاهب الثلاثة . لا إله إلا الله .

في حيلتها أن تعطى إليه ، وربما لم يقبل القوة ، وإن لم يتخيل بها عليه بفساد مزاجه أو تركيبه . وكأنه يقول إن مثل هذا في الشخص يجوز ، وفي النوع لا يجوز . ثم يبين أن سندان الحركة لهذه الحيوانات ليس في الشخص فقط ، بل وفي النوع ؛ ولا أفتها طارئة ، بل نوعية — أى لا من طريق الحكم الكلى فقط .

٥ — أى ربما يفكر الإنسان في صورة هائلة ، أو سمع ذلك من إنسان يحكى أمراً ، أو يصف كيفية موت أو قتل ، فيعرض للقلب منه انفعال وأذى يشبه الخوف ، كمثل ما يعرض إذا شبه الشيء اللذيذ بمقتزّر منه ، أو تكلم عليه بقاذورة فتقزّر منه . وليس ذلك عن العقل بل عن الخيال ، فإن للخيال أحكاماً في الحيوان ربما غلبت في الإنسان الضعيف المسكّة على العقل قال المشركيون : تذكروا الغضبى أيضاً .

١٠ — أى مثل آلة الإيلاد والآلة المولدة للعباب .

(ع) يعنى بالشوق ما يميم الشهوانى والغضبى والإرادى .

— يجوز أن يكون هذا سهواً <sup>أ</sup> في النسخة ، والواجب تقيضه . وإن كان هذا ، أغنى قوله لعله ، ومن أجل شيء كان يجب أن يُقرن بالعقل العملى ، فوقع في النسخة تقديم ، ويجوز أن يكون أراد : عقل نظرى ، نظره أن يطلب الوسط والعله ، ويعرف كل شيء من أجل شيء . معانوم قبله ؛ أو لعل الواجب أن ينقل هذا الموضع هكذا . والعقل عقلان : [ ١١٦٧ ] عقل يروى بسبب ولأجل شيء ، أى مما يحصل من الجزئيات ؛ وعقل فعال ، أى نظار مطلق .

١٥ — أى أحدهما ينظر ليعلم فقط ، والآخر ينظر ليس ليعلم فقط ، بل شوقاً إلى عمل . فغاية العقل النظرى بذاته ، العقل العملى ، كأن العقل النظرى يعلم الكلى فيما يجب أن يعمل ، فيتلقاه العقل العملى مشتاقاً إليه في الجزئى ، آسراً للقوة الحركة ، فيكون أيضاً ما يشاق إليه العملى يتلقاه المبدأ المحرك ، فيستعمله في الجزئى .

٢٠ — يجوز أن يكون الكلام على هذا الوجه ، بل آخر العقل النظرى هو بدء العقل أى العملى ؛ أى الغرض يحدده العقل النظرى ، فيكون مبدأ لشوق العقل العملى . ويجوز أن يكون على هذا ، بل آخر العقل العملى هو بدء للعمل ، لأن آخر الفكرة أول العمل .

— أى : لو كان الحرك اثنين <sup>(١)</sup> : عقل وشهوة ؛ على أن لكل واحد منهما نصيباً <sup>(٢)</sup> في أنه مبدأ

حركة ، من غير أن أحدهما سبب للآخر ، بل أن يلها الحركة معاً ، لكان يجب أن يحركا معاً ، وتكون صورتها في أنهما يحركان صورة واحدة . ثم إذا تأملنا لم نجد هناك إلا عقلاً يروى فيشتهى ثم يحرك ، فلا يجد للعقل تحريكاً إلا الذى يتبع الشوق الذى فيه ، فيكون التحريك مبدؤه القريب هو الشوق ، وذلك لأن العقل يتسدى فيروى بطلب ما يختاره ويشاؤه ، وهو كأنه طلب تشوقه .

(أ) يجوز أن يعنى ما هنا بالشهوة الشوق ، فيقول : وأما الشوق فليس بينه وبين الحركة واسطة فكر ، كما كان للعقل حاجة إلى فكر ، ليحدث شوق ثم تحدث حركة . ويجوز أن يعنى به الشهوة الحيوانية ، فيقول : إن هذه القوة الشهوانية ينبعث فيها شوق من غير فكر ، بل هي في نفسها قوة شوقية ، وكألها الشوق .

(ب) يعنى بالمستقيم : ما جمع مع إصابة الغرض وحدانية المسلك . ويعنى بشير المنعجم : ١٠ ما إما أن يكون مخطئ الغرض ، أو يكون مُتَقَنَّ السبيل إلى الغرض فيأخذ السبيل الأبعد ، أو يجمع بين الأمرين .

— إنه لما قال المشتى والمتشوق إليه محرك على أنه غاية ، لاح من ذلك أنه يعنى أن المحرك الذى هو مبدأ الحركة ، لا على أنه غاية ، هو الشوق ؛ فجعل الشوق أمراً هو مبدأ الحركة . فالذى يجب أن تعلم أنه : هل هذا الشوق هو قوة أخرى غير الشهوة وغير الغضب وغير العقل ١٥ العملى ، أو هو فعل تام من أفعال هذه القوى إذا تحركت وانتهت إلى تمام الحركة ؟ كأن هذا الشوق يُفَاد <sup>(١)</sup> عنه التحريك . وأيضاً يجب أن يحقق : لم صار الشوق مبدأ الحركة ؛ وقد قال من قبل إن الناسك يشاق فيمنعه العقل . ومما يجب أن يحقق أيضاً ؛ أنه هل الشوق مبدأ كالأمر وبعده قوى محرّكة هي كالحوام ، وهي المبادئ اقريبة للحركات ؟ فنقول : إنه لا حاجة إلى قوة أخرى للشوق غير القوى الثلاث ، وأن يفعل الشوق إذا تمثّل وتم ، حرك . ٢٠ ويقول إن هذا الشوق ليس يراد به الشوق الساذج الذى يزيد وينقص ويكسر ويخالف ، بل يعنى به الشوق العزمى الإجماعى ، فإنه يُحرّك بالضرورة إذا لم يكن حائل ؛ وأنه ليس كشوق الناسك ، فذلك شهوة فقط ، وليس معها العزم الإجماعى الذى هو من العاقل مشيه .

(١) ن : يضاد .

ومن ظن أن الشوق قوة برأسها غير الشهوانية والنضبية والفكرية فقد أخطأ ، فلا حاجة إليها . [ ١٦٧ ب ] ويقول إن هذا مبدأ كالأمر أيضا لا كالفاعل . ولذلك قد يقع العزم والإجتماع ، فإذا عرض للقوى التي في العضل آفة ، لم تتم الحركة ، وإن لم يكن بالعضل في أنفسها آفة ، بل في المبدأ ، ومع ذلك يكون شوق صحيح — فإذا الشوق أمر . وأما القوى المحركة فقوى من طباعها أن تحرك الأعضاء بتوسط العضل عند استحكام هذا الشوق . ونعم ما قال الإسكندر وغيره : إنه كما أن القوى الداركة كثيرة ، وإن اشتركت في الإدراك — كذلك القوى المحركة كثيرة ، وإن اشتركت في الشوق . واعلم أنه ربما تضاد شوقان ، فأطاعت القوة المحركة الأغلب .

١٠ — أى الشهوة تتبع الحال والحاضر ، وما هو في حكم الحاضر ، وتتخيل حاضرا . وأما الملهة والمدة والعاقبة فيعلمها العقل فقط .

( أ ) أى هو يحرك لأنه مشتهى ومطلوب ، ومشتهى ومطلوب لأنه ممثل في عقل أوهم . — أى أن الآلة التي بها يحرك الشوق يجب أن تكون عضواً في الوسط هو البدن وإليه الانتهاء ، كالمرکز والمحور . وهذا يسير إلى القلب على أنه أصل الآلات البدنية في أن يحرك ومنه متشعب الآلات عنده ، أى ينقبض عن شيء يؤذيه ، وينبسط عن نحو ما يستلذه .

١٥ — هذا كلام فيه نقصان : وتامه أن يقال إنه لا بد من أن يكون منه تخيل غير محفوظ ولا ثابت .

— أى : إما راسخاً ثابتاً ، وإما مضطرباً .

( ح ) هذا التخيل هو الذى يستعمله العقل الإنسانى والوهم الحيوانى .

٢٠ — يعنى أن التخيل الذى يشاق إلى أن يتبعه اختيار ؛ وهو تعين أحد الأمرين من الفعل والترك ، بحسب سكن النفس إلى أنه خير ، سكنونا يتبع قياساً أو تمثيلاً أو غير ذلك .

( ع ) أى : لأن الشهوة محدودة الإرب بينه <sup>(١)</sup> الشيء الذى فيه الغرض ليس يحتاج أن يطلبه .

( ١ ) هذا استعارة مشبهة للنفس بالبدن المريض .

— أى ليس يمكنه إلا أن يستعمل تخيلاً كثيراً .

— أى إنما يفكر لأنه فاقد الغرض الكائن عن القياس ، فإذا قام القياس عزم .

— أى المستل من المساويات يحرم معه ما يحيط به .

( ب ) يعنى أن الشهوة غلبتها طبيعيتها ، واستتلاؤها عظيم : وأما استتلاء العقل فكسب صدعى .

( ح ) أى مذهب العقل ومذهب الشهوة ومذهب انقلاب أحدهما إلى الآخر .

٥ هذا أصل يجب أن يحفظ ويعلم ، فليس إنما هو نافع <sup>(١)</sup> في الإنسان ، بل قد ينفع به في معرفة الحركات الفلكية وقواها المحركة . وبالجملة فإن الكلى لا تختص بنسبة مجزئ بينه ، وما لم يختص بنسبة العلة بالمولود لم يجب أن يكون عنه الملول . فاعلم أن كل محرك بإرادة فإنه مدرك للجزئيات ضرباً من الإدراك : إما حسياً وإما تخيلاً وإما مناسباً لها ؛ وإدراكه ذلك جسمانى . فإن المشرقين قد بينوا أن مثل هذا الإدراك لا يتم إلا بالآلة جسمانية . قال المشرقون : ١٠

لم يجد إظهار الحاجة إلى الغذاء ، فإن الغذاء محتاج إليه الحاجة الدائمة الضرورية في أن يكون ساداً مسدداً ما يتحلل ، وقد يحتاج إليه للنمو حاجة في وقت ما . والنمو محتاج إليه ، إذ كان لا يمكن الحيوان أن يتكون بكافة دفعة ، فالحاجة إلى الغذاء بسبب النمو حاجة مؤقتة ؛ وأما الوقوف فليس يحتاج فيه إلى الغذاء لأنه وقوف ، بل كان من حق كونه وقوفاً أن ينقى عن الغذاء الذى هو زيادة ، بل يحتاج إليه بسبب أن يسدّ بدل ما يتحلل . وأما ١٥ نقصان فهو أبعد من أن يكون له مدخل في الحاجة إلى [ ١٦٨ ] الغذاء من حيث هو نقصان ، ولا نقصان من الأشياء التى تناسب النمو والوقوف في جهة الضرورة ، لأن النقصان وارد بأسباب غريبة ، فضرورتها ضرورة قهر ، والنمو والوقوف ضرورتها هو ضرورة ما يحتاج إليه . قول الأطباء في هذا الباب أسد من قول فيلسوف مثله .

٢٠ — أى ، لأنه يحتاج إلى طلب لما يتعيش به ، ليس كالنبات المذكور حيث يتعيش منه . — أى أن النبات لو أعطى حساً لكان باطلاً ، لأنه كان لا يحتاج إليه ، لأنه ما كان يُنذر به بمطلوب فيتأذى له المصير إليه ، أو مهروب فيتأذى له الحرب عنه . ولو أعطى النبات لمساً أو ذوقاً لم يكن في ذلك فائدة في الغذاء وجذبه ، لأن جذب الغذاء الملاقي طبيعى ، حتى فينا أيضاً ، والملائم للغذاء أى اللباس . ويجوز أن يكون معناه : ولو أعطى الحيوان قوة محركة

وحاجة إلى الطلب ، ولم يعط حِجًا ، كان ذلك باطلا . ثم يكون تمام الكلام هو أن الطبيعة تفعل لأجل شيء ، أو تفعل ما يتبع بالضرورة .

— أى أنه لا ينحصر عن الآفات ولا يهتدى إلى ما به يقتضى وينبى ويتم .

قال المشركون : قد اعتمدوا أن الأجرام السماوية لا ينبغي أن يكون لها حس ، لأنها لا تحتاج إلى غذاء ، ولا لها طلب شيء . ولا هرب من شيء . وليس هذا بواجب ، فإن الحس والإدراك بنفسه معنى مطلوب لذاته ، فليس بمنكر أن يكون للأجرام السماوية ضرب من الحس لا يحتاج فيه إلى انفعال واستحالة ، بل يكون كحال القمر في استضاءته من الشمس . ولعل لها حاجة من وجه ما إلى أمر حسي وإدراك زماني كما يذكره المشركون . أو لو كان الإدراك يحتاج إليه لدفع أو جذب ، لكان الباري تعالى لا يوصف بأنه عالم . وقد قال ثامسطيوس : أخلق بالأجرام المللكية والفلكية أن نذكر الحسوسات مثل ما يدرك المولّد المولّد . ولكن ليس هذا بجواب ، فإنه يلزم أيضاً أن يقال : وكيف يدرك المولّد الجزئي ، المولّد الجزئي الشخصى من الحسوسات : أبقل أم بحس ؟ ولكن الجواب أن ذلك يمكن بهما جميعاً . وأما أنه كيف يمكن بالعقل ، فليطلب من كتب المشركين . ولكنه إذا خصص بالزمان لم يمكن إلا أن يكون الإدراك بآلة جسمانية .

آخر ما وجد من ذلك

والحمد لله رب العالمين وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .  
 < هاشية > عند كثير من الأوائل أن الأعداد مبادئ للعالم . وأمثلة ما حُمل عليه هذا القول أن يكون معناه : كون الشيء واحداً غير كونه موجوداً أو إنساناً ، وهو في ذاته أقدم منهما . فالحيوان الواحد لم يحصل واحداً إلا وقد تقدمه معنى الوحدة الذي به صار واحداً ، ولولاه لم يصح وجوده . فإنّ هو الأبسط الأشرف الأول . وهذه صورة العقل . فالعقل يجب أن يكون الواحد من هذه الجهة ، والعلم دون ذلك في الرتبة ، لأنه بالعقل ومنه . فهو الاثنان الذي ينفرد إلى الواحد . والعلم يؤول إلى العقل . ومعنى الظن عدد السطح ، والحس عدد المصمت : أن السطح لكونه ذا ثلاث جهات هو طبيعة الظن الذي هو أعم من العلم مرتبة ، لأن العلم يتعلق بمعلوم معين ، والظن ينجذب إلى الشيء وتقيضه ، والحس أعم من الظن فهو المصمت ، أى الجسم له أربع جهات .

## المباحثات

لرب سينا



عن الشيخ الرئيس أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم بالعزير الحكيم أنق وعليه أتوكل

كتابي، أطال الله تعالى الكيا<sup>(١)</sup> الفاضل الأوحد وأدام عزه وتأييده، ونعمته وتميذه، وأجزل من كل خير مزيده، عن سلامة والحمد لله وحده. ووصل كتاب الكيا الفاضل الأوحد أدام الله تميده — أعز وأصل وأكرم وافد. وفيمته وشكرت الله — عزت قدرته — على ما تحققت من خبر سلامته، وانتظام أسرته واستقامته — شكراً يوجب عثوري على مثله، في فضله وعقله؛ وسألت الله عز جلاله أن يقرن ذلك بالتأييد، وإلحاق جديد، ومزيد على الجديد، — إنه على ما يشاء قدير. وشكرت تطاوله، أدام الله تأييده، في آثاره من مفاتيح سبق إلى فضلها سبق المستولى على الأمد، المقلد للجنة المشكورة يد الأبد؛ وتبركت بما تيسر لي عفواً من عقد عهد ووعد مع مثله أي عقد؛ وسألت الله أن يمتنع بذلك ويزيده إحكاماً، وإراماً ويتمه إتماماً — إنه ولي الرحمة. وفاوضت المجلس العلائق\* — حرس الله عزه — في بابه: «عَمِلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ» — فصادفت رغبة فيه أكيدة، ومقاة لملته شديدة، وجبنا قليلاً عن العزم الحزم عليه أن نصير إليه، فتكون المهدة في ذلك أقوى، والاعتذار في تقصير، رعايق، أخفى. فقد علمت الحوائج التي أنحت على التحمل المدكان<sup>(٢)</sup>، والخزائن والقلاع المشحونة

(١) الكيا: كيا: كلمة فارسية معناها السيد أو الرئيس والبطل والملك الخ. وهو هنا أبو جعفر محمد بن حسين بن الرزيان الكيا.

(٢) كذا في الأصل ولم نهند لوجهه، إلا أن يكون اسم علم مثل: عبدكان؟ ويكون مفعول: أنحت؟ أو يكون اسم بلد، ويكون التحمل بمعنى السفر، وينقص: إلى.

(\*) نبة إلى علاء الدولة أبو جعفر محمد بن دجنزار، الملقب بابن كاكوه، الذي استقل بملكه بعد سنة ٣٩٨ هـ بقليل؛ واستولى على همدان (سنة ٤١٤ هـ = ١٠٢٣ م) وعلى الري (سنة ٤١٩ هـ = سنة ١٠٢٨ م) وأصفهان (سنة ٤٢١ هـ = سنة ١٠٣٠ م)؛ وكان ابن سينا وزيراً له؛ وتوفي علاء الدولة سنة ٤٣٣ هـ. وعن مجلس علاء الدولة يقول أبو عبيد الجوزجاني: «وحضر (أي ابن سينا) مجلس علاء الدولة، فصادف في مجلسه الإكرام والإعزاز الذي يستحقه مثله. ثم رسم الأمير علاء الدولة ليلي الجمات مجلس النظر بين يديه بمضرة سائر العلماء على اختلاف طبقاتهم، والشيخ (ابن سينا) من جملة، فكان يطلق في شيء من العلوم» (ابن أبي أصيبعة: «عيون الأنباء»، ج ٢، ص ٦، القاهرة).

كانت بالخباير والمؤن المترادفة لماصةً لنقطة الحال، ومثل ذلك لا يخلو عن التقصير المؤدى إلى التشوير<sup>(١)</sup>. فإذا كان الإلزام ابتداءً لإجابة، واعتبار الشدة تطوعاً لاطاعة، كان وقع التقصير أخف، والعدو فيه أوضح. ولعل الجواب اقتضى أنه — أدام الله عزه — لو تبرع غير مأمور ولأسام، فطرق الباب يلقى في الحال بما يسمح به الوقت، وخطب مداراته، إلى أن تجد اليد انبساطاً، والأسباب المحتلة انتظاماً. حينئذ يريد في أمره بما يقتضيه استحقاقه ويوجه فضله. فهذا هذا. وأما نصرته في العلم والفضل فقد عرفت في قدره، وحقاً لدى أمره، وألفيته — والحمد لله — كافياً وافياً، موفياً على أقرانه عالياً؛ وقد يُبنى بصفة صديق حررت كاهل لم يقد الحق فيه، فالأمر على ما يحكيه، ولكنه مع ذلك عزيز وفضله كثير والله يحوطه.

والذي ذكره من اختلاف الناس في أمر النفس والعقل، وتبليدهم وترددهم فيه، لاسيما البهة النصراني من أهل مدينة السلام، فهو كقال. وقد تحير الإسكندر وناسطيوس وغيرها في هذا الباب، وكل أصاب من وجه، وأخطأ من وجه، والسبب فيه التباس مذهب صاحب النطق عليهم، وظنهم أنه إنما يخوض في بيان بقاء النفس أو عدمها عند الموت حيث يُصنف المقالة الأخيرة من «كتاب النفس»<sup>(٢)</sup>؛ وليس كذلك، بل فرغ سراً في المقالة الأولى حين يناظر ديمقراطيس عن أمر النفس، وأعطى الأصل لمن يفهم في ذلك، وهو أن الشيء الذي تُصوّر فيه المقولات السكلية غير منقسم، فتنع أن يكون الجوهر الجسماني هو المتألف للمعاني العقلية [١٦٩] بالقبول، فالتلقى لها إذن جوهر قائم بذاته غير منقسم ولا في منقسم، حتى يعرض له بسببه الانقسام، فتكون له براءة عن مشاكلة كل جسم وجسماني. ثم إنه في المقالة الأخيرة إنما يتجرد لبيان القوى المراقبة للنفس في البقاء، وقد دلّ قبل على أن الحسية والخيالية والذكورية ونحو ذلك والحركة لا تقوم بغير جسم، وتبين من خلل كلامه أن الإدراك الحسي الظاهر والباطن لا يكون إلا بمنقسم، وأحب أن يبحث عن القوى العقلية وابتداء بالقوة التي يقال لها العقل الهولاني، فبين أنها لا تضمحل، ثم انتقل إلى غيرها فصرح بأنها لا تضمحل أيضاً. ولقطة: «أيضاً» تدل على أن حكماً ثابتاً جار مجرى الأول، ولأن بعض الناس توهم غير هذا — بناء على ظنه أن العقل الهولاني استعداد للقلب، فكان المقولات يتلقاها جسم

(١) شور به: فل به فلا يستحيانه؟ والنفس: الخ، أي لباب الحال.

(٢) راجع قبل «تليقات ابن سينا على شرح كتاب النفس»، ص ٧٥ — ص ١١٦.

القلب بهذا الاستعداد — <و> تبذل وأساء الظن وزاغ عن الحجة المثلى. فالحق أن هذا العقل استعداد لجوهر النفس، لا شيء من الجسم، وأنه يصحب جوهر النفس في كل حال. وقد بسط القول في أن المعقول لا يتلقاه للنقسم، بسطاً مغنياً شافياً. ولعله يفرض عليه<sup>(١)</sup> إذا قدر الله الالتقاء به.

وأما كتاب يحيى النحوى في مناقضة الرجل، فكتاب ظاهره سديد وباطنه ضعيف. وفي الوقوف على تلك الشكوك والتوصل إلى حلها قوة للنفس وغزارة للعلم. وقد قضيت الحاجة في ذلك فيما صنفته من كتاب «الشفاء» العظيم المشتل على جميع علوم الأوائل، حتى الموسيقى، بالشرح والتفصيل والتفريع على الأصول. وتلك الشكوك ليست مما يفتن لمقدها الرعيون ممن تعلمه، فإن انحلالها مبنى على فروع أصول من كتاب «السماع الطبيعي». فإن بين «السماع الطبيعي» وبين «السماء والعالم» أصولاً هي فروع للأصول الموردة في «السماع الطبيعي». وتلك الفروع غير مُصرَّح بها في «السماع الطبيعي» تصرّحاً بالفعل، بل بالقوة. فمن لم يتقدم أولاً ويمخض معاني «السماع الطبيعي» عن زبد تلك الفروع، كان مُغرطاً فيما يحاوله من فهمه، وعرض له ما عرض لفلان وفلان ويحيى النحوى. ولقد حاول قوم مناقضة تلك المناقضة، فاتوا البيوت من ظهورها دون أبوابها، وحتلوا أنفسهم على القناعة بما أوردهم خلاصاً. و«أما» نحن فقد أَوْضَحْنَا هذه المتوسطات بين الكتائين، ومن وقف عليها وجد جميع الشكوك ناكلة ليس لها روعة. والذي استخبره من حالي في التعرض لمثل ذلك: فأخبره أني كنت صنف كتاباً سميت «كتاب الانصاف»، وقسمت العلماء قسمين: مغربيين ومشرقيين. وجعلت المشرقيين يعارضون الغربيين، حتى إذا حقّ اللدد<sup>(٢)</sup>، تقدّمت بالانصاف. وكان يشتمل هذا الكتاب على قريب من ثمانية وعشرين ألف مسألة. وأوضحت شرح المواضع المشككة في الفصوص إلى آخر «أولوجيا»، على ما في «أولوجيا من المطن»<sup>(٣)</sup>. وتكلمت على سهو المفسرين، وعملت ذلك في مدة يسيرة ماله حرر لسان عشرين مجلدة. فذهب ذلك في بعض المزامم، ولم يكن إلا نسخة التصنيف، وكان النظر فيه وفي تلك الخصومات نزهة. وأنا، بعد فراغي من شيء أعمله، أشتغل بإعادته، وإن كان ظل الإعادة ثقيلاً. لكن ذاك قد كان يشتمل على

(١) الضمير يعود على الشخص الموجهة إليه الرسالة. (٢) ن: اللداد.

(٣) يفهم كراوس من هذا أن ابن سينا يشك في صحة نسبة أولوجيا إلى أرسطو؛ راجع بحثه:

«أفلاطون عند العرب»، ص ٢٧٢ تعليق ٣، ص ٢٧٣. P. Kraus: Plotin chez les Arabes, Le Caire 1942.

تلخيص ضعف البعدية وتصميم وجههم . والآن فليس يمكننى ذلك ، ولا لى مُهَلَّة<sup>(١)</sup> ،  
[ ٦٩ ب ] ولكن أشتغل بمثل الإسكندر وثامسطيوس ويحيى النحوى وأمثالهم .

وأما أبو نصر الفارابى فيجب أن ينظم فيه لاعتقاد ، ولا يُجَرى مع القوم في ميدان .  
فيكاد أن يكون أفضل من سلف من السلف ، ولعل الله يسهل معه الالتقاء ، فتكون استفادة  
وإفادة . ولعمدنى في تشوش الخط وتموج الحروف ، فاتوليت مخاطبة يدي منذ سنة وستين  
لأمراض نهكتنى وطالت على وامتخرت هُنَاتِي<sup>(٢)</sup> وكانت أقمدتى وكُفَّت يدي عن الخط  
والكتابة . فهذا أول ما كتبت ، وهو من بركات معرفته ؛ والله يُبَتِّعْنِي به ، ورأيه في ذلك  
مَوْفَّقٌ إن شاء الله :

(١) النفوس المارقة ، لِمَ لا يجوز أن تكون عللاً لوجود النفوس ، وتلك لا تتشخص  
بوضع ولا بدن إذ قد ماتت الأبدان عنها ، لأنه لا بد من علل ثابتة غيرها تكون عللا  
لوجود النفوس الإنسانية ، وإذا كانت هى كُفَّت في وجود النفوس عنها عند الاستعداد —  
وما عنه كفاية فليس بعل . وأيضاً إن كان الشرط عدداً من النفوس ، مما سواء مُسْتَفْتَى عنه ،  
فليس بعل . لكن لافرق بين المستفتى عنه وبين المستفتى به ؛ وإن كان كل واحد منها علة ،  
فليس كل واحد بل الجلة ، وانقسمت علة ما لا ينقسم . وإن كان أيها اتفق ، فأياها اتفق ليس  
بعل ، فأياها اتفق يجوز أن يكون مستفتى عنه بغيره . فكل واحد عن غير علة .

(٢) لوازم العقول الفعالة إن كانت معقولات جواهر ، كانت عللا للجواهر .

(٣) الواجبية مطلقا كالوجود ، ويجوز أن تكون واجبية بعل ، فليس هو هو لأنه واجب ،  
بل لأن لذاته واجبا .

(٤) كل<sup>(٣)</sup> شيخ فإن تخيله وتكره أضعف في نفسه ، وربما كان أقوى بغير القوة النطقية .

(٥) إذا<sup>(٣)</sup> استوى منك تخيل الشمس شمسا ، ليس تخيل مضى ضعيف يشبه الشمس ،  
فإنك تضعف معه عن تخيل ما هو أضعف ، وهذا يستبين لك في المنام إذا تخيلت الشمس ،

(١) الهلة = المدة .

(٢) الهانة ضم الهاء : بقية المخ والشفة في باطن العين تحت المقلة ، يقال « ما به هانة » ، أى

ما فيه خير ، وامتخر العظم = استخرج منه .

(٣) سترد هذه الفقرة بعد في ص ١٩٢ من النص الأصلي .

فيعرض مثل ما يعرض في القطة . لكنك قد تتخيل الشمس في القطة تخيلاً غير صحيح ،  
لأنه ليس كل تخيل مستقيم كالخس .

(٦) الفرق بين اليقين والمشاهدة أن اليقين لا يمنع التخيل عن المقابلة ، والمشاهدة تمنع  
كل شيء عن المقابلة ، كما أن البصير عندما يبصر لا يتازعه تخيل ولا شيء آخر . واليقين من  
حيث هو يقين إنما هو بتمثل الحد الأوسط . والمشاهدة ملكة وإن صحبها الحد الأوسط ،  
فكأنه<sup>(١)</sup> غير محتاج إليه .

(٧) لِمَ صار المحسوس القوى يمنع الحس من إدراك المحسوس الضعيف ؟ إنما يمنع ذلك  
لأحد سببين : أحدهما ضرر أفعال يحدث في المادة كما يفعل اللون القوى والصوت القوى ،  
والآخر لأن كل تمثيل يبقى زمانا ؛ فإن بقي بعد مقابلة المحسوس كان الضعيف في جانب  
المقابلة ، فإن البياض الضعيف عند البياض القوى سواد أو حمرة أو لون آخر . ومن المستحيل  
أن يجتمع شبح بياض وغير بياض متميزين في قابل وغير منطبع .

(٨) كل ما ندركه فإنه حيث ندركه في الذهن ، لحقيقته مُتَمَثِّلَةٌ في ذهنك ضرورة .  
وتلك الحقيقة إما أن يكون تمثلا في الأعيان ويلحظه ذهنك — فالمعذوم لا يدرك ؛ وإما أن  
يكون في ذهنك ، وهو الباقي ضرورة .

(٩) الصور المعقولة غير متباعدة حتى الأضداد ، فليس السبب فيه من جهة القابل ، فإن  
القابل يقبل معا التناقضات وأجزاء القضايا وأجزاء الحدود ، ولكن النفس منا تشتغل بشيء  
عن شيء ، ولا يخلو عن مجاذبة حس أو تخيل أو شوق .

(١٠) الشيء المتجرد الذى لا يتخالطه [ ١٧٠ ] قوة الانفعال يكون محققاً بصورته ولوازم  
صورته ؛ وإنما يكون الشيء عقلاً من حيث هو متحقق هذا التحقيق ، فإن أضيف إلى شيء  
صار ذلك الشيء عقلاً به ، وإن لم يُضَفْ إلى شيء بل قام بذاته وكان لذاته ، كان ذاته به عقلاً .  
ومثل هذا الشيء لا يغشى ذاته شيء غريب ، فلا يغشى ذاته مانع عن هذا التجرد الذى  
يكون للشيء بحقيقته ، وما يلزم حقيقته ضرورة من أحواله . فإن كان يغشى ذاته مانع عن  
أن يكون عقلاً أو أى شيء كان مما شأنه أن يكون ذلك الشيء ، فهو شيء مقارن لما بالقوة  
من شأنه أن يغشى ذاته شيء غريب ومن شأنه أن يفعل ، وهو الشيء المنع بالعادة . فبالضرورة  
يجب أن يكون الشيء المانع عن أن يكون عقلاً المادة ؛ وليس يلزم من صدق تلك المقدمة

(١) ن : فكأنه .

والأخرى صدقُ العكس: وهو أن كل ما من شأنه أن يعقل فلا يفعل ولا مادة له بوجه حتى يلزم من ذلك أن لا تنقل ذواتنا.

(١١) ما البرهان على أنه ليس بيننا وبين ذواتنا آلة في أن يدركها؟ لأن هذه الآلة إما أن تكون الفاعلة القريبة وليست هي المدركة القريبة، أو تكون الموصلة وإنما توصل إلى المفارِق. (١٢) واجبة الإنسان واجبة بشرط، ولا يقارنها جوازُ المدم مع ذلك الشرط، بل جواز المدم مطلقاً، لأنها ليست واجبة مطقة، بل بشرط وجود الملة. فالواجبة المطلقة لا تُقارَن جوازُ المدم مطلقاً والذي يشترط مع ذلك الشرط.

(١٣) الإدراك هو تحصيل ما لصورة الشيء وحقيقته على نحو من جزئيته أو كليته، على أنه لما خلا المُدرك لنفسه شيء له إضافة ما إلى ما ينزع عنه أو يلقي عليه. وإذا كانت القوة هي المبدأ الأول للجسم أو لغير الجسم، به يصير قابلاً لمثل هذه الصورة لا بالعرض كاتفاعل بوجه ما ويكون لولا هو لما كان الشيء بهذه الصفة، وإن عدم سائر لواحق الشيء، فهو الذي إليه ينتقل أو عنه تلك الحقيقة، فهو القوة التي بها يُدرك. والمُدرك لذاته هو أولى بأن تكون له هذه الصفة من نفسه، لا بالعرض؛ وذلك إذا لم يكن وجوده لغيره. ومن ههنا يمكن أن نعلم أنه لم صار بعض القوى يدرك، وبعضها لا يدرك<sup>(١)</sup>.

(١٤) لم تضعف القوى بالذبول؟ القوة الباصرة إذا فُرّق موضوعها لم يُبصّر متصلاً. (١٥) للمعنى المعقول من الإنسان مثلاً معنى مشترك فيه؛ فإذا حصل في قوايل مختلفة، كان حكمه في كل واحد من القابلين غير حكمه في الآخر، فلا يكون في القابل الأول كما في القابل الثاني، فلا يكون الأول هو الثاني، فلا يكون المعنى مشتركاً فيه. فلم يُفرض للمعقول من الإنسان معقول آخر وقوايل آخر، حتى بان هذا الخلف؟

(١٦) فرض له معقول آخر ولم يعرض له قوايل آخر بل القوايل تلك بأعيانها، وإنما فرض له معقول آخر لأنه لو اقتصر على الأول لكان لقائل أن يقول إنه في القوايل <الكائنات> العاقلة مختلفة لاختلاف القوايل، كما كان في الأمور الخارجة. ولا يمنع ذلك أن يكون كل واحد منها عاقلاً، لأن تلك الصور، وإن خالطها اختلاف وزيادة بحسب هذا القابل، فهي بحسب الأمور الخارجة وبحسب الأعيان غير مختلفة. وإنما كان التجريد بحسب الأمور الخارجة ليس من كل جهة، فاحتيج إلى أن يُجسَل لها تجريد أيضاً.

بحسب القوايل الثانية كما احتيج إلى أن يُجسَل لها تجريد بحسب القوايل الأولى والموضوعات الأولى حتى يصير بذلك التجريد متشابهاً مشتركاً لا خلافاً فيه. ثم لو كان قيامه [٧٠ ب] بحسب هذا التجريد في قوايل ثالثة، ما كان يلزم الخلف. لكن هذا التجريد لها بحسب القوايل الثانية، لأنها إما تصير معقولة بحسب هذه القوايل الثانية، لأنها، بحسب الفرض للخلف، هي العاقلة. فإذن يجب أن يكون بحسب هذا التجريد وهذا التشابه في هذه القوايل الثانية، ليست كما كانت بخلاف التجريد الأول. والتشابه الأول ينقل مثلاً عن القوايل والموضوعات الأولى إلى الثانية العاقلة.

(١٧) ثم إن حصول المعقول في العقل قد سُم على أنه حصول يلزم من الجسم لوازم، ولم يجب أن يكون كل حصول هذا الحصول. فمضى ههنا نوع من الحصول لم يشاهده ولم يعرف، أو لا يكون حصول أصلاً، ومع هذا التعقل يكون حاصلًا على نوع لم نمارسه ولم نعرفه.

(١٨) لا يتخلو الحصول في القوايل من أن يكون على وجه التشابه وزوال الخلاف إلا من حيث المقارنة المختلفة فقط، أو يكون ليس كذلك؛ بل هناك اختلاف في الكم والوضع، وغير ذلك زائد على معنى المقارنة. وإذا لاقسم إلا هذان فلا حصول في القوايل، بل إلا أحد هذين، ولا يمكن أن يحصل في جسم إلا ويلزمه كمٌ مخصوص ومقارنات لأحوال متداخلة من الوضع والكيف والأين وغير ذلك. ليس نفس مقارنة الجسم من حيث هو مقارنة الجسم حتى تكون الصورة متشابهة والمركب منها ومن الموضوع مختلفاً، بل يكون هناك نفس الصورة اختلاف مثل ما كان من خارج، حتى يمكن أن يقسم أقسامات مختلفة، وهذا هو الذي كان يجعل الصورة غير معقولة؛ ولو لم يجعل لكان في الموضوع الخارج معقولاً، لأن الشيء ليس كونه عاقلاً إلا أن تحصل فيه الصورة من حيث هي معقولة. فلو كانت مع هذه الحاططة معقولة لكانت المادة يحصل فيها المعنى وهو معقول، وكانت تكون عاقلة فتكون المواد الخارجة عاقلة.

(١٩) المادة، وحدها، لا تكفي في تشخيص اقوة ما لم يتعلق بها الوضع. وما اختص بوضع ما، إما بذاته أو بعلاقته لذاته، فقد تشخص وامتنع وقوع الشركة فيه في آن واحد، وامتنع أن يكون مثله آخر يشاركه في ذلك الوضع الواحد وأحواله ويشاركه في ما عيته ثم يكون غيره.

(٢٠) كثيراً ما نرى المريض، إذا لم يشغله مرضه بانصباب نفسه إلى مرضه، لم يفعل من حيث يفعل أفعال التغيير، بل عسى <أن يكون> أفعال الأعراض.

(٢١) لما لم يتشخص الشخص بماهيته المَقومة ، فيجب أن يتشخص بِعَرَضٍ ؛ وليس بعَرَضٍ يلزم ماهيته لأنه مشترك فيه ؛ فبقي بعَرَضٍ يطرأ من خارج ؛ وليس مما يتبدل ، فإن العلة المَعينة لا تبطل ويبقى العلول المعين ، فيجب أن يكون لاحقاً لازماً به ، هو هذا الشخص .

(٢٢) المقتضى إذا اتصل به الغذاء ، هل تتصل صورته بصورة الغذاء ، أو يحدث لها جميعاً صورة أخرى واحدة وتتخلع عن المقتضى صورته ؟ إن كان الالتقاء على صورة الماسة ، فله حكم وهو الأغلب ؛ وإن كان على سبيل الاتصال وزوال الحدود المشتركة ، فله حكم آخر .

(٢٣) معنى قولي : المناسبة ، أن ما يَتَلَقُّ وجوده بفاسد فهو عَرَضٌ للفاسد ، وما يَتَلَقُّ وجوده بمتغير فهو عَرَضٌ للتغير على مناسبة ما يتعلق به وجوده . ولعل ذواتنا لا تتغير من حيث لها خواصها التي لا تشارك فيها لأن مزاجاً تَغير .

(٢٤) زوال المانع في الهويول وحده إنما يهيئ لقبوله ما يؤثر فيه تغير مزاج في هيأته ؛ وماهيته ، وإن كانت منسوبة الاستحقاق إلى [ ١٧١ ] مزاج ، فليس يتكيف بعدها بتكيف المزاج على المناسبة ؛ فليس زوال المانع وحده يكتفي في التهيئة لقبوله ؛ بل لتهيئة وجود عينه عن مقابله .

(٢٥) كل ما لم يتمثل لى معنى حقيقته ، فلست أدركه . وذلك التمثيل إما في نفس الوجود ، وإما في أنا . ولو كان في نفس الوجود ، لكان كل موجود قد تمثلته ، وكل معدوم فلا أدركه ولا أتصوره ؛ والتاليان محالان ؛ فبقي أنه متمثل المعنى في .

(٢٦) الوجود لا يقتضى امتناع مقارنة جواز العدم ؛ ونسبته إلى الإمكان نسبة تمام إلى نقص .

(٢٧) النفس ليست في جوهرها مركبة ، بل المجموع منها ومن المصلحة مركب . وأيضاً إن كان استكمالٌ يطرأ عليها ، كان فاعله فيها شيئاً مبين ، فلم يكن الفاعل والمفعول واحداً ، فكان هذا الاستكمال في جوهر النفس صوراً ، فكان الفاعل غير المفعول . وهذا من حيث تصوّر به النفس استكمالاً ، ومن حيث تصوّر منه ومن تأثيره صور عقلية على نوع ما ، فهو قوة ؛ ومن حيث ليست لازمة ، فهو طارئ . وليس عقلنا يعقل ذاته دائماً ، بل نفسنا دائمة الشعور بوجودها . فإن كانت تعقل بالفعل شيئاً غير ذاتها كانت دائمة الشعور : بأنها<sup>(١)</sup> تعقل ما دامت تعقل .

(٢٨) إن<sup>(٢)</sup> قال قائل : إن بعض الأزرجة أوفق لبعض القوى وإن مزاج المشايخ أوفق

(١) كانت : فإنها ، ثم وضع فوقها : بأ ( نها ) .

(٢) سترد هذه الفقرة من بعد ص ٩٠ من النص المخطوط .

لقوة العقلية فلهاذا تقوى القوة فيهم . فالجواب : مزاج المشايخ إما بروديس ، وإما ضعف . وكل واحد منهما يوجد قبل الشيب ولا يوجد لصاحبه مزية استعداد . وأيضاً فليس كل شيخ أقوى من الشاب ، وليس استعمال البيان مقصوراً على أن الغالب في المشايخ حكم<sup>(١)</sup> ، بل على أنه لو كانت القوة العقلية قوة بدنية وقائمة في البدن لكان لا يضعف البدن إلا ويضعف ، وقد نجد واحداً ليس كذلك ، فالقدم مسلوب على أن انتقاض البنية أو ضعفها ليس يكون ملائماً لما يقوم بالبنية ، إنما يلائم لعله لما<sup>(٢)</sup> لا يقوم بالبنية .

(٢٩) الضرر الذي يدخل على الحس من حلول الإكباب على المحسوس سببه اضطراب المواد والانصباب .

(٣٠) الكيفية التي تحدث في البصر من الشمس إذا أبصرناها لا يمانع كيفية البصر كيف ، والجليدية لها انشقاق !

(٣١) حاسة اللمس إذا حصلت فيها مثلاً ، لم لا ندركها ؟ لا تحصل فيها مثلاً ، ولا تنفعل عن مثلاً .

(٣٢) البصر كيف ينفعل عن الألوان ، واللون عند الماسة لا يفعل فيها يماسه إلا بعد أن يتغير مزاجه على ما فُسر . الشعاع من شأنه أن يجعل المقابل القابل بكيفية اللون المقابل<sup>(٣)</sup> .

(٣٣) كل موجود لا يحتمل في نفسه الأقل والأكثر . فإنه إما أن يتعلق بعله واحدة معينة ، وإما يطل لها عدد معين . والتعلق بعله واحدة معينة إذا كان لها نظائر ومثالكات فيخصّ به التعلق ليس لهيئة تكون مخصوصة بالمستعدّ لا عرض لها . والمزاج الإنساني ذو عرض : أخذته نوعياً أو شخصياً ، ويكون بإزاء كل عرض ممكن الوجود من النفوس الكثرة التي تقابل استعدادها ، ولا يبعد أن تكون للهيئة الواحدة التي لا عرض لها نفوس كثيرة بالعدد أيضاً تقابل استعدادها . فيجب أن يكون التعلق بالغير منها غير صحيح ، إذ لا يكون الواحد أولى من الآخر في أن يتعلق به ويوجد عنه . وليست الصورة صورة تقبل الأشد والأضعف حتى يكون الأشد منسوباً إلى علة والأضعف إلى أقل منها ؛ وليس يجوز أن يعتبر للعلة والتعلق عددٌ مخصوص ، لأنه ليس [ ٧١ ] يجب أن تنحصر كثرة الأنفس في عدد مخصوص ، بل قد تزيد وتنقص الموجودات منها ؛ فإن كان الزائد منها والناقص واحداً في التأثير ، فكل

(١) وفي الهامش : علم . (٢) أو : ما .

(٣) سترد هذه الفقرة بعد ص ٩١ من المخطوطة .

واحد من العدد جائز أن يوجد الملول دونه ، فلا شيء من العدد شرط<sup>(١)</sup> في وجود الملول ؛ فلا شيء منه علة . وإذا لم يكن للآحاد مدخل في العملية ، لم يكن للجملة مدخل ، لأن آحاد الجملة علل للجملة ، وعللة العلة علة .

(٣٤) مادام الشيء ممكناً كونه عن علته ولم يجب عنها بعد ، فليس بموجود ؛ فإذا وجب وجب . فإن كان عن الواحد اثنان ، فإما أن يجب عنه من جهة واحدة حتى يكون من حيث يجب عنه أ يجب عنه ب أو يجب عنه من وجهين . فإن كان هو — من حيث هو — بحيث يلزم عنه [ يلزم ] أ يلزم عنه ما ليس ب<sup>(٢)</sup> ، كان من حيث يلزم عنه آ قد يلزم عنه لا آ ، وهذا خلف . وإن كان يلزمان من حيثين ، فإما أن يكونا الحينان لازمين لذاته أو مقومين . فإن كانا مقومين ، فالشيء مركب ؛ وإن كانا لازمين ، فالكلام فيهما كالكلام في آ وب .

(٣٥) قيل إن المزاج إذا استحال فإنه يتبدل في نوعيته ، فضلاً عن الشخصية ؛ والشخص النفس واحد بالعدد ثابت .

(٣٦) ما البرهان على إثبات هذا الشخص الثابت ؟ فإن الإنسان ، كل ساعة ، تكون حاله متغير في الخلق والأكل والهضم والرياضة . وإذا كانت النسمات مختلفة متغيرة ، فلا شك أن المبدأ متغير . ولا ينفع قول القائل : إن هذا المزاج إذا تغير فإنه قد يعود إلى الحالة الأصلية ؛ وكلا المزاجين غريب قسري . فما الذي<sup>(٣)</sup> يعيد الثاني إلى الأول ؟ فإن الأرضية إذا حمت وسخت ، فإنها تبرد إذا قُدد سبب السخونة ، ولسكنها لا تبرد بحيث تعود إلى الحالة الأصلية لا اقتران النار بها ، فهي تحفظ فيها حرارة مقلوبة .

(٣٧) أجيب : المعنى المقول من البياضية هو الذي من شأنه أن يقال على كل بياض ، وهو مجرد بالفعل عن الواحق .

(٣٨) ما الذي يمنع أن يكون اقتران النار بالأرض في المترجات كاقترانها بالحطب والنورة ، واقتران الماء بها على سبيل النشف ؟ ولم لا يتفرق في جسد الميت الاستقصات بعضها عن بعض ساعة مفارقة النفس ، وليس هناك ما يحفظ ذلك الاجتماع ؟ وما الذي يمنع أن يكون سبب اجتماع هذه الاستقصات في الحيوانات سبب من خارج كنهاية حركة ؟

(٣٩) يجب أن لا يتوهم أننا نحن الذين شاهدنا ما شاهدنا ، وحفظنا ما حفظنا ؛ فسبب جرمنا

(١) ن : شرط .

(٢) ن : بآ .

(٣) فوقها : ما .

جسماني ينحفظ ، وذلك لأنه إن كان ينحفظ على اتصاله فقينا شيء لا يتحلل منه شيء . ولا يستبدل شيئاً ببدل ما يفسد . فإنه إن كان فينا مثل ذلك ، ففي جوهرنا ما لا يفتنى ولا يحتاج إلى بدل ، وليس كذلك جميع أجزائنا تفتنى . وإذا كان كذلك ، فكل جزء من جسدنا يستبدل ببدل شيء يتحلل منه . وإن كان شيء ينحفظ فيه موجود إلى آخر العمر فهو عرضة للاتصال والانفصال فلا يكون له صورة واحدة بالعدد ، ولا يكون أيضاً مستحفظاً بصورة<sup>(١)</sup> حسية أو خيالية أو عقلية واحدة بالعدد ، فيجب أن يكون ذلك الثابت واحداً بعينه فينا . الذي لا شك في وجوده بحسب ما بيننا في جواب هذه المسألة في ورقة أخرى جوهرها صورياً غير المادة . ويكاد أن يكون هذا الجوهر يلزم منه أن لا يكون مادياً في كل حيوان ويكون هو الواحد والمتبدل عليه المادة بفعله أو بفعل غيره أو بتقاسمه بينه وبين غيره : يكون التحليل من غيره والاستبدال منه ، فإنه لو كان صورة في المادة والمادة يتبدل اتصالها ، لوجب أن يتبدل صورتها التي فيها ولا يكون فيها صورة محفوظة ؛ فلو لا شيء عجيب وسرّ دقيق ، اقضى في كل نفس أنها غير متعلقة [ ١٧٢ ] بالمادة . ثم إذا نُظر إلى الحق من حيثته ، علم أن هذا كيف يمكن أن يكون . وهذا كلام في إثبات النفس وجوهريتها إذا دُعِيَ بأدنى دعاية صار قويا جداً .

(٤٠) ما السبب في أن ما هو أضعف وجوداً لا يجوز أن يكون علة لما هو آكد وجوداً ؟ وأمرى إن الجوهر مقدم في الوجود على العرض ، لسكنه ليس بمحال أن يوجد عرض بجوهر ثم يصير ذلك العرض علة فاعلية لجوهر آخر . وإنما بان فيما بعد الطبيعة أن الجوهر لا يجوز أن يكون قوامه بالعرض ولم بين أنه لا يجوز أن يكون العرض علة فاعلية للجوهر . — أجيب عن هذا وبيّن أن ما يقوم بغيره فيه يتم فعله .

(٤١) الجسم الطبيعي هو ما تكون له وخذة طبيعية لا بالفرض ، إذ الوحدة قد تكون بالفرض كوحدة الباب وحدة دار مع كثرة أجزائها والحيوانات والنباتات ليست وحدتها بالفرض ، فإنها هي بالطبع ووحدها بنحو اجتماعات أجزائها ، فإن كان ذلك الاجتماع عن جسم فهو قسري ، وقد ذكر أنها طبيعية ، فإنها ما يصدر عن قوة فيها ، ولا يصح أن يكون عن قوة مفارقة ، إذ المفارق لا يحرك إلا على سبيل التشويق .

(١) فوق الباء : ف — وأنها مصححة هكذا : فصوره .

(٤٢) لهذا الاجتماع وجود بالطبع .

(٤٣) قيل في « كتاب النفس » عند بيان امتناع وجود الصورة المعقولة في آلة جسمانية ما هذا لفظه : إن كان تحل الصور المعقولة جسماً فإنها تنقسم بحسب انقسامه ، فلا يخلو إما أن ينقسم إلى متشابهين أو إلى غير متشابهين . فإن انقسم إلى متشابهين ، فكيف يجتمع منهما ما ليس إياهما ؟ إذ الكل من حيث هو كل ليس هو الجزء إلا أن يكون ذلك من جهة القدار أو العدد ، لا من حيث الصورة . وليس كل صورة معقولة شكلاً أو عدداً . ولم أحصل معنى ذلك ولا سبابة البرهان ولا المحال الذي يؤدي إليه ولا تنمة الكلام فيه . وهو — آدم الله علوه — يتم بتحقيق معناه . آخر هذا الفصل : الصور المعقولة إنما هي معقولة على ما هي عليه في الجوهر العاقل ، وإذا كانت منقسمة فانقسمت ، حصلت هناك غيرية من حيث هي في العاقل . فإذا عقلت كذلك عقلت الفرق لا محالة بين الاثنين وبين المجموع وبين الواحد ، فإن لم يكن إلا اختلاف شكل ومقدار بحسب ما يكون كما هو فيه وكان ذلك داخلاً في المعقول ، أى في ماهيته من حيث هو معقول ، وجب أن يكون عروض الانقسام يحل الصورة معقولة على اختلاف الشكل والقدر والعدد . وذلك غير واجب فيما ليس له شكل وقدر ، وغير واجب أيضاً أن تكون كل جهة الاختلاف فيها له شكل وقدر وعدد ، وإن لم يكن داخلاً فيجب أن لا يكون هناك خلاف بين الشيء وبين ما ليس هو ، أى بين الكل وبين الجزء ، وبين جزء وجزء . ونقول بعبارة أخرى : كون الصورة معقولة هي أن تكون في الجوهر العاقل ؛ وكونها مختلفة في المعقول هو أن يكون لها في ذاتها وفي عقله اختلاف ، وكونها ممكنة فيها الغيرية كونها ممكنة أن يحدث فيها في العاقل لها غيرية ، وذلك غير اعتبارها بحال الوجود ؛ وكونها ممكنة أن تنقسم في المعقول هو كونها ممكنة أن تتغير في المعقول بحسب جزء وجزء كليهما . فإن كان ليس لها ذلك إلا بحسب الشكل والقدر والعدد فليس لها أن تتعل في قابل للانقسام إلا بحسب الشكل والقدر والعدد . لكن للصورة أن تتعل من جهة أخرى ؛ فإن كانت تتعل من تلك الجهة في منقسم فهي قابلة للتغير والاختلاف لا بحسب الشكل والقدر والعدد . فإذا كان كل صورة معقولة لا اختلاف فيها في المعنى [ ٧٢ ب ] قد تقبل اختلافاً في المعنى ؛ وينقسم إلى : غير متشابهين ، أو متشابهين لا يشابهان الكل في المعنى — ليس في القدر والعدد ، وليس كذلك .

(٤٤) قيل في كتاب « ما بعد الطبيعة » — حيث يتكلم في أن المعدوم لا يعاد — ما هذا لفظه : ما الفرق بين ما وجد بدل شيء ، وبين ما هو مثله ؟ والخصم يقول إن الفرق بينهما أن ما وجد بدل شيء لا يوصف بأنه كان موجوداً ثم عدم في الأعيان ثم وجد ثانياً ؛ وما أعيد يكون له وجود سابق مرة أخرى ؛ فلا يلزم من ذلك أن يكون المعدوم قد يوصف بصفة ، فيكون المعدوم موجوداً . والجواب : إذا وجد الشيء وقتاً ثم لم يعد واستمر موجوداً في وقت آخر وشهد ذلك أو علم وعقل أن الوجود واحد ، بل لم يكن غير ذلك ، فإن هذا أحد الواحد الزماني . وأما إذا عدم فليسكن الوجود السابق وليكن المعاد الذي حدث بـ ، وليكن الحدث الجديد بـ ؛ وليكن بـ ، في الحدث وفي الموضوع والزمان وغير ذلك ، لا يخالف جـ إلا بالعدد مثلاً في الموضوعين المتشابهين ، فلا يتميز بـ عن جـ في استحقاق أن تكون آ منسوبة إليه دون جـ ؛ فإن نسبة آ هو إلى أمرين متشابهين من كل وجه إلا في نسبتته الذي ينظر : هل يمكن أن تختلف فيهما ، أو لا يمكن . لكنهما إذا لم يختلفا فليس أن يجعل آ لأحدهما أولى من أن يجعل للآخر . فإن قيل : إنما هو أولى لبـ دون جـ لأنه هو كان لبـ دون جـ ، فهو نفس هذه النسبة وأخذ المطلوب في بيان نفسه ؛ بل يقول الخصم إنما كان لجـ . بلى ! إذا صح مذهب من يقول إن الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود ، ويبقى من حيث ذاته بعينه ذاتاً لم يفسد من حيث هو ذات ثم أعيد إليه الوجود ، أمكن أن نقول بالإعادة إلى أن يتبطل من وجوه أخرى سواء سلم له أنه لا شيء من حيث هو ذاته بعينه ، أو لم يسلم له ذلك . وإذا لم يسلم فهو فاسد في الحال ؛ وإذا سلم احتاج إلى ضرب من النظر ؛ وإذا لم يسلم ولم يحل للمعدوم في حال العدم ذات ثابتة ولم يفرق بين الثبات والوجود وبين الحصول والوجود لم يكن أحد الحادثين مستحقاً لأن يكون قد كان له آ وهو الوجود السابق دون الحادث الآخر ، بل إما أن يكون كل واحد منهما معاداً أو يكون ولا واحد منهما معاداً<sup>(١)</sup> . وإذا كان المحمولان الاثنين<sup>(٢)</sup> ، يوجب أن يكون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفسه مع الآخر ؛ فإن استمر موجوداً واحداً وذاتاً ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع الواحد القائم ، موجوداً وذاتاً شيئاً واحداً ؛ وبحسب اعتبار المحمولين شيئين اثنين . فإذا قد استمراره

في نفسه ذاتا واحدة بقي له الاثنيتية الصرفة لا غير . والحال في الوجود التكرار كالحال في الذات المأداة . ولم لا يكون الوجود نفسه مَعَاداً ويتكرر الوقت أيضا معاداً ، فيكون الحدوث معاداً ، فيكون ليس هناك وجودان ولا وقتان ولا حدوثان اثنان بل واحد بعينه معاد ؟ ثم كيف يكون العود والاثنيتية ؟ وكيف تكون اثنيتية ؟ ويجوز أن يكون المعاد هو بعينه الأول . ثم قول من يريد أن يَهْرُبَ من هذا منهم ويقول : الوجود صفة ، والصفة لا توصف ولا تعقل ، وليست بشيء ، ولا موجودة ، وإن الوقت أو بعض الأشياء لا يمتثل لإعادة ، وبعضها يمتثل حتى لا يلزم أن فرض الإعادة للمعدم قد يجعل المعاد غير معاد ، ويجوز أن يكون ما هو معاد ليس له حالتان أصلاً وذلك خَلْفٌ ، — قول ملقوف يفحصه البحث المحتل .

(٤٥) إذا كان الوقت ليس إلا عرضاً يؤقت به ، فمن يجوز إعادة على كل عرض يجب أن يجوز أن يعاد الشيء الموجود في وقت ما ويعاد الوقت فيكون الشيء [ ١٧٣ ] والوقت واحداً بالعدد بعينه ، فلا يكون هناك عَوْدٌ ، لأن العود يقتضي اثنيتية الوقت بالعدد ، فالموجود في وقت واحد غير عائد . وأما القائل منهم بالتفصيل ويجوز ذلك في أشياء ، فواخذ بما يطول ذكره .

(٤٦) والملاحظة توجب أن يكون اشتغال النفس على الحواس الظاهرة هو بواسطة الحس المشترك ، وكذلك على القوة العقلية ؛ أو يكون الإدراك منا لحصول الماهية ثابتاً بحال أخرى من التجريد أو نزع بعض ما يقارنها من العوارض أو زيادة يضاف إليها فيظن أن الإدراك ذاتي<sup>(١)</sup> . فإنا لا نتحقق أن الإدراك منا هو ما هيته على حقيقتها ، ولما هيته على حالة من التجريد .

(٤٧) هذه الحالة الأخرى تكون لما هيته النفس الناطقة التي لنا بالعدد أو لآخر بالعدد . فإن كان لآخر بالعدد ، فالإدراك آخر بالعدد ، فنكون لسنا ندرك أنفسنا وأن نفس من شأنها أن تدرك المقولات بل شيئاً آخر ، وإن كان هو هو فبين أنه هو لا يكون مجرداً ومخاطباً ومنقوصاً .

(٤٨) بعض الماهيات هي لغيرها ، وبعض ليست لغيرها . فإن ماهية البياض لغير البياض وهو الموضوع ، وماهية الجسم لغير الجسم وهو المهيولى .

(٤٩) كل معقول فإن حقيقته مصورة فيما يعقله وهي حاصلة لما يعقله ، وإن كان لا ينعكس : فليس كل ما تحصل حقيقته لشيء يصير به الشيء عاقلاً ، بل يحتاج لا محالة إلى شرط زائد على هذا القدر ، فإن الحقائق قد تكون متخيّلة وقد تكون في الأعيان الخارجة محسوسة أو غير محسوسة ولا معقولة . وهذا القدر هو أن يكون على تحصيل ما .

(٥٠) من شأننا أن نعقل أنفسنا ، سواء كان طبعاً أو كسباً . فبعض الأشياء يعقل ذاته وجوهره ، وما يعقل شيئاً لحقيقة ذلك الشيء . حاصلة له ، فحقائق ذواتنا حاصلة لها<sup>(١)</sup> ؛ وليس مرتين ، فإن حقيقة الشيء مرة واحدة وليست نفس الوجود ، فهذا الكل شيء . وليس كل شيء يعقل ذاته ، فهذا لذاته ليست لغيره ، ونحن نعقل جوهرنا ، فجوهرنا ماهية لذاته ليست لغيره . فهذا إذن هو أن حقائق جوهرنا الأصلية ليست لغيرها . وهذا معنى قولهم : كل ما يرجع على ذاته فهو عقل ، أى تكون ماهية ذاته التي بها هي بالفعل لذاته ليست لغيره ، ونحن نعقل جوهرنا ، فجوهرنا ماهيته لذاته ليست لغيره .

(٥١) ليس يجوز أن يكون أصل حقيقتنا له بالقياس إلى نفسه أنه موجود الوجود الذي له ، ثم له بالقياس إلى نفسه أنه معقول بزيادة أمر على أنه موجود الوجود الذي له على أنهما اثنان ، فإن حقيقته لا يعرض لها مرة شيء . ومرة ليس ذلك الشيء ، وهي واحدة في وقت واحد ، فليس لسكونها معقولة زيادة شرط على كونها موجودة وجودها الذي لها ، بل زيادة شرط على الوجود مطلقاً ، وهو أن وجود ماهيتها التي بها هي معقولة حاصلة لها في نفسها ليس لغيرها . وهذا أجل ما أعرفه في هذا الباب ، ويحتاج إلى تصور ، فإن الأمور التصديقية قد يخبر عنها فِدَانُ التصور . وإذا تمكنت النفس من التصور سارع إليها التصديق .

(٥٢) كل ما ماهيته له فإنه لا يعدم ، لأن كونه بالقوة في وجوده يستحيل ، لأنه إذا كان بالقوة كانت ماهيته لغيره . وأما قبل حدوثه ، فإنما كانت قوته في هيولاه ؛ وإذا استحال قوته في هيولاه كان استحالة للهوى ، ولم يكن هو بالقوة أصلاً كان شيئاً هو ممكن



أن يكون هو قد صار ، بل كان شيئاً يمكن أن يوجد هو له ويوجد معه ، وكان [ ٧٣ ب ] الإمكان في ذلك الشيء . وإذا وجد جوهره فإمكان عدم جوهره إن لم يكن أصلاً لم يعد ، فإذا كان إمكان عدمه في غيره حال وجوده فإما أن يكون على أنه يعدم عنه أو تعدم معيته له . فهذا ممكن . وليس هذا كالوجود ، لأن الوجود في غيره موجود في نفسه ، وليس المعدم في غيره معدوماً في نفسه . فإمكان الوجود في غيره هو إمكان وجود نفسه ، وليس إمكان المدم في غيره إمكان المدم في نفسه ولا مقتضياً له .

(٥٣) إذا أمكننا أن نقل الفارقات تصورت حقائق لها في نفوسها ، فتكون لها حقيقتان : حقائق في أنفسها لأنفسها وهي بها مفارقة ، وحقائق مصورة فينا هي لنا . فلذلك هذه ليست بقول .

(٥٤) ليس يتعلق الكلام بالتمقل أو الشعور ، بل بكل إدراك كان ، فإنه ملاحظة الحقيقة الشيء لا من حيث هي خارجة ، ولو كانت خارجة ، ولم تكن الأمور المدمومة تمقل بل هي فينا . وليس الملاحظة وجوداً لها ثالثاً بل نفس انتقاشها فينا ، وإلا لتسلسل إلى غير النهاية . إلا أننا على سبيل التوسع نقول : تلاحظ حقائقنا تشبهاً بالحسوسات على مجرى المادة ، وعند التحقيق الحسوسات أيضاً ملاحظتها حصول حقائقها التي هي بها محسوسة لنا حتى تصير الخارجة بها ملاحظة .

(٥٥) لا يتخلو إما أن يعتبر الشعور ، أو الإدراك العقلي . وقد عرفت ما يوجب الإدراك العقلي . وأما الشعور فأنتم إنما تشعر بهويك ، لست إنما تشعر بشيء من قواك حتى يكون هي الشعور بها ، فحينئذ لا تكون شعرت بذاتك بل بشيء من ذاتك ؛ وإن شعرت ذاتك لا بذاتك بل بقوة كس أو تخيل لم يكن الشعور بها هو الشاعر ، ومع شعورك بذاتك تشعر أنك إنما تشعر بنفسك وأنت الشاعر بنفسك . ثم إن كان الشاعر بنفسك قوة هي في نفسك قائمة بها ، فيكون وجود نفسك بقوتها لنفسك يرجع على نفسها مع القوة ولا يكون لغيرها . وإن كانت تلك القوة قائمة بجسم ونفسك غير قائمة في ذلك الجسم فيكون الشاعر ذلك الجسم بتلك القوة لشيء مفارق بصورة أخرى ولا يكون هناك شعور بذاتك بوجه ولا إدراك لذاتك بخصوصيتها ، بل يكون جسم ما يحس بشيء غيره كما تحس يدك ورجلك .

وإن كانت نفسك بتلك القوة قائمة في ذلك الجسم فتكون النفس وقوتها وجودها لغيرها ، فلا تكون النفس بتلك القوة تدرك ذاتها ولا ذلك الجسم ، لأن ماهية القوة والنفس معاً لغيرها وهو ذلك الجسم ، وإن كان جوهر النفس هو القوة التي بها يدرك ، فليسا يفترقان .

(٥٦) من لا يتصور حقيقة ماهيته ، فليس يعقل ماهيته وليس الإدراك الاتحقق حقيقة الشيء من حيث يدرك ، وهو معنى الشيء بالقياس إلى لفظه . وقوله : ويحصل لنا أثر فنشعر بذلك الأثر — لا يتخلو إما أن يتحقق الشعور نفس حصول الأثر ، أو شيئاً يتبع حصول الأثر . فإن كان نفس حصول الأثر ، قوله : فنشعر بذلك الأثر — لا معنى له ، بل هو اسم آخر أو قول آخر مرادف . وإن كان الشعور شيئاً يتبعه : فإما أن يكون حصول معنى ماهية الشيء ، أو غيره . فإن كان غيره ، فيكون الشعور هو تحصيل ما ليس ماهية الشيء ومعناه ، وإن كان هو هو فيكون ماهية الذات تحتاج في أن عقل ماهية الذات [ ١٧٤ ] إلى أثر آخر به تحصل ماهية الذات ، فيكون لم تكن ماهية الذات موجودة فحصلها أثر ، فليست متأثرة بل متكونة . وإن كانت ماهية الذات تحصل بأننا بحال أخرى من التجريد ، أو نزع بعض ما يقارنها من العوارض ، أو زيادة تضاف إليها ، فيكون المقول هو ذلك الذي بحال أخرى . وكلامنا في نفس الماهية وجوهريتها الثابت في الحالين .

(٥٧) لا يصح أن يوجد لمس الحسوس نحو من الوجود ، ثم يوجد له على نحو آخر هو محسوسيته والمركب والوضوع والصورتان معاً ويقارنان أشياء واحدة بأعيانها ، فليس أحدها ينسب المفارقة والمقارنة إلى شيء إلا والآخر كذلك .

(٥٨) الحاصل فيك من العقل الفعال هو حقيقة العقل الفعال من جهة النوع والطبيعة ، وإن كان ليس من جهة الشخص ، لأن أحدهما بحال ليس الآخر بتلك الحال ؛ والمقول من حقيقتك لا يفارق حقيقتك في النوع والطبيعة ولا يفارقه بالأشياء التي له وليست له ، فلا يفارقه بالشخص أيضاً ، فيكون هو هو بالشخص كما كان هو هو بالنوع ، وكان العقل الفعال وما يعقل منه هو هو في المعنى والنوع ، وليس هو هو بالشخص ، لأن هذا يقارنه ما لا يقارن ذلك ، ويفارقه ما لا يفارق ذلك .

(٥٩) <ال> معنى المقول من البياضية هو الذى من شأنه أن يقال على كل بياض وهو مجرد بالفعل عن الواحق .

(٦٠) محال أن يتعلق الملول الشخصى بعلة شخصية ويبقى مع بطلانها مع شخص آخر ، على أن أشخاص الأمزجة التى تشدد وتضعف ليست أشخاص نوع واحد ، بل كما تغيرت الكيفية إلى شدة أضعف فقد حصل نوع آخر . وإذا كان وجود العلة سابقاً لوجود الملول ، ووجود الملول تال متأخر ، فن الحال أن يوجد والعلة بطلت . والشئ الشخصى لا يخلو إما أن يتعلق بالشئ الشخصى الذى هو علته ، أو لا يتعلق به . فإن لم يتعلق به ، فليس هو بعلة ؛ وإن تعلق به فن شرطه وجوده . وأيضاً فإن جزء العلة ، وإن لم يجعل وحده علة ، فإذا فقدت الجلة التى هى العلة وهو جزؤها ، فإن الجزء أقدم من الكل . ثم إن كان هذا الخط وهو أ ب وطرفاه بياض هو أ وسواد هو ب إذا نزل إلى ح ولم يتغير نوعه ، ومثل ذلك البعد ليكن إلى د فإذا نزل إلى د لم يتغير أيضاً نوع ح ، لكن نوع ح هو نوع آ فلم يتغير نوع آ ، وكذلك لينزل على ذلك النمط وينزل إلى ب ولم يتغير نوعه ، على أن الكيفية تبطل للاحالة عند التغير وتبقى كيفة أخرى : إما أن تكون مثلها في النوع وتخالفها للاحالة بشئ ، وإلا فلم يتغير بحسب المشابهة بل تكون الأحوال متشابهة ؛ فإن كان من الكيفية الأخرى يخالفها : فإما بمعنى فحلى وإما بمعنى عرضى ، فيكون قد قارن تلك الكيفية عارض كان يجوز أن يقارن الأول وهو بحاله في كيفيته ، وإنما تغير بمقارنة ما ليس هو فيكون السواد المتغير لم يتغير في سواديته بل في عارض لا يجعل نفس السواد متغيراً ، وهذا لا يمتنع ؛ فإن كان يجعل نفس السواد متبدلاً في سواديته فهو إذن في الفصل .

(٦١) يجب أن يعلم أن المزاج كيفية واحدة واقعة على حد ، ليس المزاج مجموع كيفيات كل واحد منها له حكم في نفسه ويصدر عنه فعل في نفسه ، فإن القوى إذا كانت على هذه الصفة لم يسم مجموعها مزاجاً ، فالمزاج برد أو حر أو [ ٧٤ ب ] يئس أو رطوبة على حد يجب عنه في موضوعات فعله الفعل الذى ينسب إليه مقتصر فيه . والحرارة الفريزية آلة من آلات النفس أن تفرق الغذاء وتضججه . وأما إحالته إلى المشاكلة فليس من أفعال الحرارة بوجه .

(٦٢) موجب أمزجة الحيوان حركة أو سكون معين يطرأ عليه تحريك مخالف له قاصر إياه مؤخر له — فهو عن مبدأ آخر ، لاسياً والتنازع ثابت عند تحريك النفس ، فهو عن مبدأ آخر .

(٦٣) لو كان النفس بتوسط المزاج — ومن المعلوم أن حجة المتوسط شرط في تمام الفعل ، والمزاج الصحيح لا يحس إلا بأن يستحيل ، وكذلك لا يحس بالمثل — فهو إذن مزاج مستحيل عن الصحة . ثم إن المدرك الأول هو الأثر الذى يحصل في الآلة وهو نفس هذا المزاج ، فيكون المزاج إنما يدرك نفسه وكان لا يدرك مثله فضلاً عن نفسه ، فالمدرك هو الطارىء .

(٦٤) تفرعات على هذه المسئلة : إنه من الواجب أن يضحك من لا يتقل ولا يعتبر أنما في حال ما نريد أن نتحرك بالإرادة ، ففينا مبدأ يقتضى أن يتحرك حركة سافلة أو يسكن وأنه يعاوق ويمانع ، وما لم يستول عليه بالمضادة لم تتأت الحركة الإرادية الطالبة غير مطلب الطبيعى فينا ، وأنه ربما وقع مثل ما يقع في حال الرعدة لتداولها السلطان والقوة ؛ فإنه لولا هذه المناقضة لما كان يكون من الإعياء إلا ما يوجب سوء المزاج فقط ، وأنه ليس سوء المزاج إلا مزاج ذلك العضو ، فيكون الذى يوجب الإعياء هو الذى يفرض نفساً ومزاجاً فهو بعينه موجب الحركة ومانع عنها . كلا ، بل فينا مستدع لأن يكون الجسم ساكناً أو هابطاً ليس هو بعينه الموجب للإصعاد ، فإن قوة واحدة لا تقتضى إيجاب اثنين متقابلين . ثم الذى يستدعى منا السكون والهبوط ليس إلا المزاج أو ما يوجب المزاج ، فيجب أن يكون صاحب الحركة الإرادية غيره . وليس يلتفت إلى من يقول إن المزاج في حال عدم الإرادة يقتضى شيئاً ، وإذا حصلت الإرادة ، غيره . وليس يلتفت إلى من يقول أن المزاج في حال عدم الإرادة يقتضى شيئاً وإذا حصلت الإرادة ، لم يقتض ذلك بل خلافة ، فإنا عند الحركة الإرادية ينازعنا ميل إلى جانب آخر ولذلك يحتاج إلى آلات وحيل بها تتأتى حركاتنا الإرادية ، وليس يمكن أن تنسب تلك المنازعة إلا إلى القوة الطبيعية المزاجية .

(٦٥) تبين كيفية اجتماعات العناصر في المعدنيات والحيوانات والنباتات بالبرهان ، وليس على سبيل الكشف والحصر وما يجرى هذا الجرى ، ثم البرهان على أن مثل هذا الاجتماع لا يبقى إلا بحافظ من خارج .

(٦٦) قوله : لعل هيئة الاجتماع تحفظ المزاج قياساً على الأبنية — قول من لا يعلم أن الأبنية إنما تنحفظ على أشكالها لأن وضع أجزائها وضع ميلة في جهة واحدة يتعاون بذلك على الثبات ، والاستقصاء متضادة القوى مأسورة مقسورة على الاجتماع ، لولا سبب من خارج يقسرها على الاجتماع لتباينت ولم يبق هيئة اجتماعها كما يعرض بعد الموت .

(٦٧) لو كان سبب الأخلط في بدن الإنسان وسائر الحيوانات مزاج الرمح ، لكان لا يتحرك بعد الولادة إلى كالاتها ؛ والجسم بما هو جسم لا يتحرك ، فإذا تحرك بقوة فيه . ولو كان سبب هذه الحركة جسم من الأجسام السماوية لكان تختلف أفعاله بحسب اختلاف أوضاعه ، ثم لا محالة يفعل : إما على سبيل الملازم المصاحب ، أو على سبيل إرسال قوة إلمية . والقسم الأول محال ، فقد ثبت وجود قوة بسببها [ ١٧٥ ] تتحرك الأجسام الحيوانية والنباتية إلى كالاتها ؛ على أنه من المحال أن يفيد جسم صورة . واعلم أن وجود هذه القوة ليس في العناصر بل في المركب منها ، فلا يكون وجودها <sup>(١)</sup> في موضوع .

(٦٨) أما قوله إن البسائط تصدر عنها أفعال مختلفة صدوراً أولاً فذلك في موضوعات مختلفة ذوات استعدادات مختلفة ، والقوة المحركة والمغذية تتصرف في موضوع واحد .

(٦٩) الحيوانات والنبات ليس امتزاج أخلطها على سبيل اتفاق أو أسباب خارجة ، بل السبب في ذلك جوهرى طبيعى يكون في المني ثم تترج الأخلط في المني مزاجاً ما ، يحفظ ذلك المزاج بالبدل ، وليس في جوهر المني واللحم من الأجزاء النارية والهوائية ما يضمف لقلته عن التفصيص عما يخاطله ، ولا هناك من الصلابة وعسر الانشقاق ما يمنع تحلل الجوهر الخفيف عنه قسراً أو حصراً ، بل في المني روح كثيرة جداً هوائية نارية . إنما يحبسها في المني مع سائر ما معها شيء غير جسمية المني ، والدليل على ذلك إذا فارق الرمح وتعرض للبرد الذى هو أولى بأن يحصر ويمنع تحلل ورق بسرعة ، وكذلك إن تعرض للحر . ومع ذلك فإن تغير المزاج إلى البرد الحاصر والحر المحلل في أن يؤدي إلى هذا التفرق — واحد .

(٧٠) إن كانت صور العناصر تفعل بلا توسط ما يحدث فيها من المزاج ، لفعلت بلا مزاج ، ولفعلت صورة النار ما يفعله صورة الماء . وإن كانت تفعل بالمزاج فتفعل بكسر إفراطات

(١) فوق : ها — ما ، أى وجودها .

الكيفيات فعلا هو كسر إفراطات أفعالها وليس شيء من كسر إفراطات أفعال الكيفيات صورة عظم ولا لحم ولا عصب ، وإن كان اختلاف ذلك بسبب اختلاف الآلات ، والآلات أيضاً معلولة للمزاج ، يُنقل الكلام إلى الآلات . فالقوة المحركة هذه حالها . ولو كان تحريك الروح بسبب قوة مزاجية فيه تحرك الجسم كلما تحرك إلى جهة واحدة ، فإن المزاج الواحد مقتضاه واحد .

(٧١) الجسم البسيط ذو القوة البسيطة إما أن تكون القوة حاصلة في جسيمته ، أو حاصلة في أطرافه كالبياض والضوء ، أو لا في جسيمته ولا في أطرافه . فإن لم يكن في جسيمته ولا في أطرافه فليس موجوداً فيه ، وإن كان في جسيمته أو في أطرافه فأى جزء أخذته من الجسمية التى هي فيه بالذات لم يتخل إما أن توجد فيه القوة أو لا توجد . فإن لم توجد فذلك الجزء خال عن القوة فليس ذلك الجزء بكليته فيه القوة بالذات وأولاً ، بل في بعض منه . وكذلك الحال إذا كانت القوة في الأطراف المنقسمة : فإن كان في طرف غير منقسم كالنقطة ، وجب أن لا يكون موجوداً في الجسم الكرى الذى لا تتمتع فيه نقطة إلا بعد الحركة ، والقوة قبل الحركة . وأيضاً قد بينا أن النقطة وحدها لا تكون حاملة أولى لقوة أو صورة في « كتاب النفس » ، فليقرأ من هناك . فإن لم تكن القوة موجودة فيه ولا في أطرافه فليس فيه قوة . ولا يفسد هذا بتمام الشكل ، بأن يقال : إنه موجود في الجسم ولا يوجد في أجزائه . فإن أجزاء الشكل توجد في أجزاء الجسم ، ولكن ليست مشابهة للكل لأن للكل تركيباً ما .

(٧٢) الهوى يلزمها التحيز ضرورة في طباعها عن الوجود بعد لازم آخر لها من غيرها لا حق لها ، فتَحْزَنُ أنها لو صح لها وجود خارج عن الواقع من التغير لكان يجب لها محال وهو أن توجد غير متحيزة .

(٧٣) قيل إن الوجود من حيث هو عام : إما أن لا يكون معلولاً — فما قولك في وجود الحق الأول ؟ وإما أن يكون غير معلول — فيكون كل وجود غير معلول .

(٧٤) تقيض قولنا « إما أن يكون [بـ٧٥] معلولاً » — ليس : « وإما أن يكون غير معلول » ، بل : « وإما أن لا يكون معلولاً » . ولازم هذا هو أنه ليس كل وجود بمعلول ، لأن كل وجود ليس بمعلول ، كقولك : وإما أن لا يكون الحيوان ناطقاً . ثم الوجود من

حيث هو عام ليس بالفعل ، ولا معلولا ، لأنه معقول فقط لا وجود له في الأعيان . فإن عني بالعام الوجود من حيث هو وجود فهو وجود فقط مسلوب عنه كل ما مفهومه غير الوجود ، سواء كان من حيث هو وجود الأول أو وجود غيره . ثم الوجود من حيث طبيعته يلزم واجبية الأول لأن هويته أنه يجب وجوده ، والوجود من حيث الطبيعة فيه من لوازمه لا من مقوماته ، فإيه لا مقوم له من مشترك فيصير مركبا من مشترك وخاص .

(٧٥) لقاتل أن يقول : إن صور هذه العناصر من شأنها أن تدرك . إذ يجذب المغناطيس ، إلا أن اللانح هذه الكيفيات ، فإذا كسرت أدركت ، كما أن القوى البدنية أو القوة الوجودية في المغناطيس وغيرها لا تعمل إلا بوساطة ذلك المزاج .

(٧٦) إن كانت صور العناصر تفعل ذلك ، والمزاج الغالب مانع ، وانكساره زوال اللانح ، فيكون أن كل واحد منها إذا نقص كيفيته ومزاجه يصح منه ذلك . فأما الاجتماع فلا أثر له في هذا لأن المجتمعات : إما أن يحدث منها شيء غيرها فتكون قد استحالت ، وإما أن لا يكون الاجتماع . فاجتماع العلل واقتراحها ، إذا لم يكن استحالة ، سواء .

(٧٧) البرهان على أن القوة لا يجوز أن تخالط وتنفار : لأنها إن خالطت جاز عليها القسمة على البعض ما يجوز على الكل ، فإن فارقا متفرقين فرضا وفارق الجملة غير متفرقة كانا سواء أو لم يكونا ، فليتأمل شرح هذا في كتاب « ما بعد الطبيعة » . وأيضاً الخالط إن كان هو وجاز الفارق بالشخص فما به يتشخص في الحالين موجود ، فهو بعد الفارقة ذو وضع ؛ وإن كان غيره بالشخص فذلك غير ممنوع بعد أن لا يتفق في النوع فإن الحائز على شخصي نوع واحد [ واحد ] .

(٧٨) مزاج الرحم كيفية واحدة قد تقرر عليها الفعل والافعال ، والمنى لا يخلو إما أن يكون بسيطا لا اختلاف فيه أو يكون فيه اختلاف . فإن كان بسيطا ويفعل فيه واحد بسيط ، وجب أن يشابه الفعل والافعال ، ولكنه غير متشابه بل عضو قلب وعضو كبد وإن كان مختلفا . ووحدتها بسبب الاتفاق في الرطوبة السيالة ، فيجب أن تتبع هيئات وضع الجنين في رحمها هيئات اتفاق انصباب تلك المختلفة وانصباب هيئات الرطوبات عن القوة الزارقة مختلفة ، لا سيما إن لم يكن إلا المزاج فاعلاً ، والمزاج يفعل تحريكاً إلى جهة واحدة ، والزرق

يفعله إلى جهة واحدة على ما يتفق من اجتماع الأجزاء . والأسر الأكثرى على خلاف ذلك ، بل تلك الهيئة مخنونة ، والفاعل بالطبع البسيط يفعل في المنفعل البسيط فعلاً غير مختلف .

(٧٩) الحرارة فاعلة إذا فعلت بالطبع ؛ وتفعل إما إحالة وإما تحريكاً ، وأعنى بالإحالة جميع ما سوى المسكانية والوضعية مما هو في الكيف أو السكم نحوه .

(٨٠) للمزاج حد وسط أو قريب من الوسط بين الكيفيات الأول ، هو واحد أو مركب من واحدین أحدهما الفاعل ، والآخر المفعول ، وقد صيره التركيب كشيء واحد . فإما أن يصدر عنه الفعل من حيث صار كشيء واحد ، وإما أن يصدر عن كل واحد منهما فعل يخصه على نمط واحد [ ١٧٦ ] .

(٨١) الفاعل بالطبع إذا أضيف إليه معين أو معوق لزم إما اشتداد فيما يفعله وزيادة بالمعين ، وإما ضعف ونقصان وفقر بالمعوق ، وإما منع مطلق عن المعان .

(٨٢) كل واحد من هذه فإنما هو نمط فاعل واحد وفي هيئة واحدة .

(٨٣) آوَبَ وَجَدَ وَهَزَ ، مجتمعات ، تتحرك عن فاعل بالطبع بسيط ، وكل واحد منها بسيطة ، والجملة غير مركبة — فيجب أن يكون كل واحد منها إنما يتحرك بالطبع إلى جهة واحدة .

(٨٤) الأعضاء التي تخلق فيها العينان واليدان متشابهان ، فالمزاج الذي يحركهما يحركهما إلى جهة واحدة ، فالعينان واليدان غير مختلفي الوضع ، هذا خلف . فليس المزاج يحركهما ، لا مزاجهما ولا مزاج الرحم ولا بسبب معين ولا معاق .

(٨٥) موضوعات الأعضاء التي تختلف في الجنين وضعاً ، إما أن تكون من جوهر واحد فيكون المزاج مفرداً ، أو مع معين مزاجي فاعل في البسيط اختلافاً ، وهذا محال ؛ وإما أن يكون من جواهر مختلفة . وتلك المختلفة إما أن يكون كل ركن منها ينزرق في المنى الذي منه يخلق مجتمعا بأسره ، أو يكون كل ركن مشوقاً في غيره ثم يتميز . فإن تحكمت متحكم وجعل مادة كل عضو ينزرق مجتمعة ويتلوها آخر ، فلا يخلو إما أن يكون المزاج يوجب حفظ نظامها فيجب أن يتكون المولود على ترتيب الأزراق ، وإما أن لا يوجب حفظ نظامها ، فتكون الأوضاع غير محفوظة ، وإما أن يكون المزاج الزارق يحفظ نظامها زرقاً

والمزاج المولد في الرحم يحركها إلى وضع الوجوب ، فيجب أن تقع مادة كل عضو موقفاً واحداً فلا يكون عضو زوجاً ، كيدنين ورجلين وعينين ، ويجب أن لا يقع في مادة واحدة اختلاف شكل وتخليق ، بل يجب أن تكون كلها مستديرات وإن كانت مبثوثة فتحريكها إلى الاجتماع في موضع واحد أو موضعين تحريك مختلف ، فليس هو إذن لقوة بسيطة فليس لمزاج الحركات الأولى في تكون المني حيواناً إنما هو في الباطن ، فإن في الباطن يتولد القلب والأعضاء الرئيسية ، وبعد ذلك يستحيل ما يلي من خارج وقد بان في البذور أن الفاعل الجسماني يحيل أولاً ما يليه إذا كان يحيل جسماً ويحيل الأثر إلى ما يليه إذا كان يحيل سطحا . ولو كان مزاج الرحم سبباً لتكون الجنين لكان يشكون ظاهره ثم باطنه . فالمازج إذن قوة فيها تركيب من هيئات بها تصير فعالة .

(٨٦) القوة المصورة فيها كزيد سَوَاقٍ على نسبته .

(٨٧) كل فاعل أمراً ما ، فيلزمه أن يبقى به فعله زماناً ، إذ كان لا يجوز أن يوجد ويعدم في آئين متوالين .

(٨٨) بقاء الفعل غاية الفعل ويُحْدِثُهُ<sup>(١)</sup> الجميع إلى الفعل .

(٨٩) المازج مازجان : محرك إلى المزاج ، وفاعل للمزاج ؛ ويلزمه أن يكون حافظاً ، والأول خادم ، والثاني مخدوم ، وهما قوتان .

(٩٠) هيئات العقول مركبة هيئة عقلية لازمة للجوهر ، وهيئات النفوس مركبة تركيباً نفسانياً كأنها أجزاء الجوهر ، وكأنها أشباح ما للمركبة في العقول قد صارت جزئية .

(٩١) الطبيعة بسيطة بساطة لنقصان الجوهر لا للكمال ، وللهيولى البسيطة استعداد بسيط ، والمركب استعداد مركب . وقد يكون التركيب اللازم من مقتضيات الكمال ، وقد تكون البساطة من مقتضيات النقص ، ولا يكون التركيب المقوم إلا من مقتضيات النقص .

(٩٢) لعل قوماً [ ٧٦ ب ] يرون أن النفس تأليف نظير الشيء من هذا وما أشبهه .

(٩٣) فاعل المزاج المحرك فقط إلى المزاج ليس هو الحافظ بل الخادم ؛ وأما الموجب

للمزاج الحافظ للمتزجات حتى يرتقى بالفعل والانفعال إلى الاستقرار مزاجاً فهو المستخدم للحركات ، وإنما يجمع الحركات لتتفاعل بعد الاجتماع فيتولد المزاج ، وإنما يثبتها مثبت لتتفاعل وتنفي عنه الأضداد إن قوى .

(٩٤) ما البرهان على أن في كل حيوان ونبات ثابتاً ، وأن ذلك الثابت جسم ، وأن في أجزاء الجسم ما هو أولى بالثبات في الآخر ؟ قوله : كل حيوان معناه كل حيوان بالفعل ، والحيوان بالفعل يبقى حيواناً بالفعل إما آناً وإما زماناً ، فإن بقي آناً لاتصل به حياة ما يتولد ، فيكون لم يعرف ولم يصب بالحس وكان موضع نظرانه : هل يجوز وجوده في العقل أم لا ؟ وليس كلاً منا في مثله بل كلاً منا في الأشخاص التي تنمى وترداد وتضمحل . وغرض المسئلة متجه إلى هذا ، فإن بقي زماناً فقد جاء الثبات ، وإن بقي آناً ولم يزل يتصل كونه حياة ونباتية شخصه في مدة ، كالأشياء الواحد من غير تحلل أزمنة يكون فيها بطلان وفساد كانت الآنات متشافة تتصل بها المدة ، وهذا محال . وإن كانت الآنات متخللة بمدد وأزمنة وجب أن يكون المشاهد هو ضد الحيوانية والنباتية أو مقابلهما لأن الغالب عند الإدراك الحسى هو الزماني دون الآني . فإذاً لابد من ثابت ، ولأن الثبات غذائي وحسى وتحليل فليس يخلو إما أن يكون الثابت هذا الثبات قوة مفارقة ، أو قوة جسمانية . فإن كانت قوة مفارقة لم يخل وجود هذه القوى الجسمانية عنها إما أن يكون وجوداً آنياً أو زمانياً . فإن كان آنياً فقد عادت المسئلة ، وإن كان زمانياً فقد حصل ثبات لقوة جسمانية . والقوة الجسمانية لا تثبت إلا بثبات جسمها ، فإذاً لابد من جسم ثابت ؛ والتقطيع والتفصيل واختلاف التشكيل يسلبه وحدته الشخصية من جهة ، ولا يسلبه وحدته الشخصية من جهة أنه شيء متميز من جملة الأشياء التي في العالم أو في جنسه . فإن الماء المفرد قد يكون مجموعاً في إناء فيكون شخصاً ، ويكون مفرداً في آنية فيكون أشخاصاً ، ثم يجمع مرة أخرى فيكون غير الشخص الأول والأشخاص الثانية ، لكنه في تصرف الإدراك ذلك الماء تشخصه وتميظه عن المياه الأخرى . ولا مانع من أن يكون للشيء شخصيتان ووجهان<sup>(١)</sup> ؛ يعرف هذا من باب التشخص في كتب البذور .

(١) س : ووجهين .

(٩٥) البرهان على أن القوى ما لم يصدر عنها فعل ، فلا يجوز أن يكون لها وجود . —  
إن عني بالقوى القوى كيف انفتت ، فلا يجوز أن يكون لها وجود قوة ، وأما أنه لا يجوز  
أن يكون لها وجود أصلاً فله غير واجب أو فيه نظر ؛ فلعل نفوسا عقولها هيولانية صرفة  
لا تبطل ولا فعل لها فلنأمل الحال في هذا . وأما القوى الجسمية الحساسة والمتخيلة والحركة  
فإن ذاتها منتظمة في المواد ولا يصل إليها ما يصل إلا منقسماً غير مجرد ، وقد تبين في البذور  
وغيرها أنه لا يجوز أن تكون قوة أو صورة أو عرض يخالط ويفارق .

(٩٦) البرهان على أن القوى الهوائية والشوقية والإجماعية جسمية .

(٩٧) لو كان المعنى معقولاً لأنه معنى في نفسه لا بشرط تجريد وغير تجريد ، لكان معقول  
في المحسوس ولكانت [ ١٧٧ ] المادة العنصرية عاقلة لوجود المعنى فيها من حيث هو معنى .  
فالمعنى معقول من حيث هو مجرد عن الأعراض اللاحقة بحسب الموضوع في الأعيان .

(٩٨) لو كان المعنى إنما يكون معقولاً إذا جُرد عن الموضوعات والمقارنات كلها لما كان  
إذن ألبتة القوة العاقلة معقولاً ، لأنه حينئذ مقرون بغير ذاته وحقيقته وليس بمجرد كل التجريد  
السام . فالمعنى إنما هو معقول بالفعل إذا جُرد بحسب الواحق الخارجة دون مقارنة القوى  
العاقلة ، فهو باعتبار التجريد الخارج مهيئاً للهيئة القريبة لأن يعقل ، وباعتبار المقارنة  
معقول بالفعل .

(٩٩) كون المعنى معقولاً بالفعل جزء من كونه معقولاً بالفعل لى ، كما يكون المعنى  
البسيط جزءاً من المعنى المركب وهو جزء بالفعل .

(١٠٠) الاختلاف في المعقول بالفعل يجب أن يكون من حيث هو مركب ، وأما  
من حيث البساطة فلا يجوز أن يكون اختلاف ، لأن المعقول بالفعل من حيث هو معقول  
بالفعل غير مختلف ، وإنما اختلافه من حيث هو لى ولك .

(١٠١) المعقول بالفعل من حيث هو معقول بالفعل معقول أيضاً مجرداً عن الاختلاف ،  
وموجود بالفعل في المقول لى ولك من غير اختلاف .

(١٠٢) هذا إن تصور في جسم لزمه ضرورة هيئة من قدر ووضع يختلف بها جسم  
وجسم من أجسام العاقلين ؛ فإما أن يكون لاحقاً من حيث هو المشترك وهذا لا يمكن —  
وإما أن يكون لاحقاً من حيث هو لى ، فإذن هذا المختلف هو المعقول المركب ، وليس كلامنا فيه .

(١٠٣) الشيء لا يكون شرطاً لنفسه ولا لمثله إلا من حيث مثله تركب منه .

(١٠٤) إن تقرر المعنى العقلي البسيط في جسم واحتمل التجزئة بأصناف الفصل  
والعرض وغير ذلك ، فالجزء المفروض إما أن يكون شرطاً لذلك المعنى أو لا يكون . فإن  
لم يكن فليس بجزء ، وإن كان فهو شرط لنفسه أو لمثله من غير تركيب ؛ وهذا خلف .

(١٠٥) البرهان على أن النفس قبل المزاج : — المزاج مزاج البذر والنوى ،  
ومزاج الخلق حيوان ؛ ومزاج البذر والنوى يفعل القوة الوالدية ، فهو مثله . وأما النفس الخاصة  
بالخلق فليس قبله ؛ وأما مزاج الخلق حيوانا ، فإن الفاعل القريب له هو نفسه ، أعنى نفس  
الخلق الذى ذكرناه في البذور ، والفاعل قبل الفعل .

(١٠٦) التى موضوعه الأخلاط والأغذية ؛ والخلق حيوانا موضوعه التى على الوجه  
الذى علم الاختلاف فيه .

(١٠٧) تحرير البرهانين المشرقيين في أن القوة العقلية لا يجوز أن تكون جسمية .

(١٠٨) ما البرهان على أن ما يعقل غيره يعقل أنه يعقل ذلك الغير حتى يلزم منه أنه  
يعقل ذاته ؟ — ذلك بالقوة القريبة أو بالفعل والأشياء الواجبة الأحوال ؛ فإن ما يمكن أن  
يكون فيها فهو واجب ، والأشياء الممكنة الأحوال فيمكن أن يكون فيها الأحوال وما يلزم  
الأحوال ويقوم الأحوال . وكونه أنه عقل بالفعل لن يدخل في معقولة ذاته ، فإن ذلك  
جزء هذه الجملة للمعقولة ، فهو قبله بالذات . أن نشعر بذاتنا بحيث أنه معقول أو عاقل بالفعل  
فهو فينا بالإمكان ، وفيما يجب عنه ما يصح فيه بالفعل .

(١٠٩) الفرض في إيرادنا هذه المقدمة في بعض مقاييسنا ليس أن نثبت أننا نعقل ذاتنا دائماً ،  
بل أن نبين أنه ليس السبيل إلى شعورنا بذاتنا وعقلنا لها فعل تفعله ذاتنا ، حينئذ نتوصل إلى  
شعورنا بذاتنا ، بل ذلك فعل نتوصل به إلى أنه [ ٧٧ ب ] يعقل أنه فعل .

(١١٠) ما البرهان على أن مخرج العقل من القوة إلى الفعل ، عقل بالفعل ؟ المعقول التى  
لم تهذب ولم تكمل — ما البرهان على أنها بعد المقارنة لا تدرك المعقولات ؛ لأنها لو لم تحتج في  
العقل بالملكة وحصول المبادئ لها إلى البدن ، لكان يمكن أن يتوصل إلى المبادئ من غير  
الاعتبار ، ولا شك أن العقل بالملكة يهيئ العقل بالفعل ، وأن بعض العقل بالفعل أيضاً يحتاج

إلى زيادة على المسكة ، فإنه يحتاج بعد العقل بالمسكة إلى اعتبارات جزئية . فأما التقدير فلا أعرفه ؛ ولعله أن يتمكن من تصور المفارقات .

(١١١) ما البرهان على أن النفوس الكاملة تمقل بعد المفارقة ؟ لأن العقل بالفعل اتصال للنفس من قوتها العاقلة بالمبدأ الفارق الذي لك أن تسميه العقل الفعال ، فإذا حصل استعداد كامل وكان العقل غير محجوب بذاته وكان بعض ما شغل عن جهة الفاعل قد زال ، وجب الإعطاء والقبول .

(١١٢) أحد ما برهن على وجود القوة العقلية غير مخالطة للمادة أنها تمقل ذاتها . وأريد أن نحرره : بأى قوة أشعر بأنى أبصرت أو سمعت بالنفس الحيوانية أو الناطقة من طريق القوة الوهمية إذا اندفعت الصورة المحسوسة من الحس الظاهر المشترك إلى المصورة إلى الوم تصوراً بعد تصور متكرر ؟

(١١٣) بيان أن كل مجرد عن المادة عقل يبان أن الأعراض لا يجوز أن تكون سبباً لوجود الجواهر .

(١١٤) الوحدة كيف تنقسم في المنقسم ؟

(١١٥) المحرك إما أن يحرك بقوة يرسلها إلى المتحرك تكون هي الحركة القريبة كما نظن أن النار تحرك ما يتصمد بأن يسخن ، وإما باللازمة كما يعتقد في المدفوع المصاحب ، وإما لا على أحد الوجهين . المحرك الذى يحرك بإرسال قوة فهو محرك غير قريب .

(١١٦) المحرك يختلف فله إما لأنه كثير غير واحد فيقوى الواحد منه على تحريك قدر وصنف واحد دون قدر ، أو تحريك جنس ونوع وطبع غير جنس ونوع وطبع ، والآخر على جهة غيره ، وإما لأن المنفعل المتحرك يختلف فيختلف انفعاله عن الواحد ، وإما لأن الفرض مختلف والحاجة في وقتين من جنس واحد مختلف لمحرك واحد .

(١١٧) المتصل يختلف : إما بسبب وجوده وعدمه بأن يكون تارة أكثر وتارة ، أقل أو معدوماً ، أو بحسب كيفية بأن يكون مثلاً تارة ألزم لوضعه ، وتارة أبرأ منه ، أو يكون مثلاً تارة أنفذ في المسلك وتارة أعصى .

(١١٨) الموضوع المتحرك إما أن يكون تأثيراً للمحرك منه مقدراً بحسب الحاجة فيحرك منه

مقداراً دون مقدار كما يعتقد من أن الطبيعة تُفرغ في البُحُران من الدم مقداراً دون مقدار بحسب الحاجة مع إمكان دفع الباقي ، وإما أن يكون التأثير غير مقدر بل بحسب انفعال المتحرك وبقدر ما يمكن أن يتحرك .

(١١٩) الأشياء المختلفة في المزاج والكيفية قد تبعديه حتى يكون المزاج يشتد فيحدث في الشيء ميل بسببه إلى جهة ما ليس يحدث لها لم يشتد ، مثل أن الرصاص يسخن فلا يحدث فيه ميل ما إلى فوق ، وقد يسخن حتى يحدث فيه ميل ما إلى فوق . والأول لا يقرى من مخالفة ما هو دونه في الاستعداد ولا يخالفه في الميل بالفعل .

(١٢٠) ما لم يختلف في الميل بالفعل لم يختلف في الانفعال عن القاسر ، فإن القدر من الماء المسخن الذى لم يبلغ أن يحدث له ميل بالفعل إلى فوق يحتمل من القاسر ما يحتمله قدر مثله بارد .

(١٢١) قد يقع اختلاف في الاستعدادات غير محسوس [ ١٧٨ ] التفاوت ، فيجب أن تكون كالائتها غير محسوس التفاوت .

(١٢٢) إذا تحركت أشياء من الحركات إلى اجتماع ما ، فإما أن يكون كيف اتفق ، وإما أن يكون إلى نسبة ما بينها محفوظة إذا تحركت إلى نسبة ما ثم اختلفت في عدة أشخاص وزالت عن النسبة زوالاً ما ، فيكون إما للفاعل المختلف بالعدد ، وإما للوضوعات المتحركة .

(١٢٣) إذا كان المحرك واحداً والمادة غير مختلفة والفرض واحداً ، لم يختلف ما إليه تنتهى الحركة . — إذا كان الفرض واحداً ، والمادة مختلفة اختلافاً متباعداً وليس استعمالها مقدراً بحسب الحاجة ، بل بحسب الانفعال ، كان الذى إليه الحركة مختلفاً اختلافاً متباعداً في هذا بعينه . — إن كان الاختلاف ليس متباعداً أمكن أن يكون الاختلاف ليس متباعداً ، وأما إذا لم يكن الاختلاف متباعداً والمسئلة بحالها لم يمكن أن تكون المادة والمنفعل مختلفاً اختلافاً متباعداً ، وبالعكس تكون جزئيات الحيوانات والنباتات إما أن تكون من مواد لها تجتمع لا اختلاف فيها : إما مطلقاً ، وإما بحسب تمكن الاستعمال الموجب نحو الفرض ، أو يكون من مختلفات . وكل ذلك إما أن يكون المحرك واحداً أو مختلفاً .

(١٢٤) إن كان المحرك فيها واحداً والمادة على إحدى حالتى الاتفاق ، لم يمكن أن تكون المنفعلات ، حين يكمل فيها الفرض ، إلا أشباهها في كل شيء ما لم يعرض سبب خارج ،

(١) مكررة في الأصل .

أو أشباهها في النسبة دون السكم إن كان هناك عون في المادة واختلاف ، والسكم ليس صائراً بحسب تقدير الحاجة .

(١٢٥) إن كان المحرك فيها واحداً والمادة متباعدة الاختلاف ، وجب أن يكون ما ينتهي إليه التحريك متباعد الاختلاف ، ليس تحفظ النسبة إن لم يكن ما ينتهي إليه التحرك فيها متباعد الاختلاف ، والمادة متباعدة الاختلاف ، فالمحرك غير واحد بل مختلفة في القوة والتمسكن .

(١٢٦) جزئيات الحيوان من نوع واحد : إما أن تكون من جميع مواد البدن ، أو الفصل . فإن كان جميع مادة البدن فلما أن تكون على تمسكن التقدير بحسب الحاجة ، أو على وجوب الفعل والانفعال بحسب وصول الفاعل إلى المنفعل . ولو كان بحسب الثاني لكان تنجذب المواد كلها فيبقى البدن المتكون منه ، فإذا هو بحسب التقدير . وأيضاً لو كان من غير الفصل الذي يمكن أن يفصل من البدن ويبقى الباقي كغاية الحياة ، لنزف البدن فإذا هو من الفصل .

(١٢٧) الفصول متباعدة الاختلاف ، والكائن من الجزئيات غير متباعد الاختلاف ؛ فإذا لم يكن الفعل والانفعال بحسب الوجود بل بحسب التقدير .

(١٢٨) المواد مطيعة بحسب قسمة التقدير ، والكائنات فيها اختلاف ، وإن لم يكن متباعداً . فإما أن يكون بحسب اختلاف الفاعلين الأقربين ، فإنه إن كان الفاعل القريب واحداً والتمسكن من التقدير واقماً لم يقع اختلاف أصلاً كما علم .

(١٢٩) الفاعل الواحد إذا كان سبباً لقوة فلما أن يكون بإرسال قوة أو لا يكون . فإن كان بإرسال قوة فالمحرك القريب القوة ، وإن لم يكن بإرسال القوة لم يحز أن يقع اختلاف أصلاً أو وجب أن يقع اختلاف متباعد .

(١٣٠) الأمور الخارجة المبينة لا تختص بمنفعل دون منفعل ، والحرك لمزاج الحيوان مختص ، فليس إذن هو من المفارقات للموضوع والمبينة لها ، فهو إذن قوة فيها .

(١٣١) إذا كانت الحركة المتصلة عن قوة غير متناهية فكانت القوة الغير المتناهية مفارقة لا تنطبع في جسم ، لم يتخلل إما أن يحرك الحركات الجزئية المتصلة بمباشرة [ ب ٧٨ ] وقصد ،

وإما على جهة لزوم . وإن كان بمباشرة وقصد فلما أن يكون القصد كلياً وإما أن يكون جزئياً ، والجزئي يكون عن مبدأ جزئي كما بان في البذور وغيرها ، وعن تحييل ، ومثل هذا لا يكون عن مفارق ، فإذاً يكون القصد كلياً . وقد بان في البذور أنه لا يلزم عن الواحد الذي لا اختلاف فيه ولا عن الرأي الكلي أمر جزئي بعينه ؛ فيجب أن يكون للمفارق شريك ما في التحريك .

(١٣٢) الشريك إما أن يكون مفارقاً ، أو غير مفارق . فإن كان مفارقاً فالكلام لازم ، وإن كان غير مفارق فلما أن يصدر عنه وهو مستحيل مع استحالة الحركة استحالة متصلة أو وهو على حالة واحدة ، ولكنه لا يجوز أن يكون على حالة واحدة ويلزم عنه جزئيات متكررة مختلفة اختلافاً ما . وإن كانت متصلة فإذاً يلزم عنه ، وهو مستحيل . وتلك الاستحالة إما أن تكون عن إرادة أوجارية مجرى ما لا إرادة فيه ؛ فيكون الكلام في تلك الاستحالة إن لم يقتزن بها إرادة مثل الكلام في الحركة الوضعية وفي حاجتها إلى مبدأ إما إرادي وإما غير إرادي ، وفي أنها كيف تلزم بالطبع عن غير مستحيل . فبقي أن تكون استحالة مقارنة للإرادة وتكون الإرادة من حيث هي مقارنة لوضع ما يفرضه مع تحييل ما علة لتخييل يتصل بها الأول ، فتتصل الحركة وتكون علاقة تلك الإرادة بالمبدأ المفارق علاقة مطيع أو مشتاق أو منبشه ، فيكون المفارق يحرك كما يحرك الطاع ، والتشوق للنفس الطيبة والتشوق ، وتحرك النفس الحركة التي للجسم ، فيكون المفارق يحرك المحرك والجسماني المحرك القريب ، وليس هو غير متناهي القوة في الفعل بل في الانفعال عن المفارق ، ويكون انفعاله المتصل سبباً لانفعال جسماني متصل ، كما أن الانفعال الجسماني المتصل في الجرم السامى علة لانفعالات آخر متصلة . والبرهان قام على قوة غير متناهية ليس على أنها قريبة من أى حركة متصلة كانت ، بل هي علة ما قريبة أو بعيدة لحركة ما وتغير جسماني أو نفساني ، وإنما هي قوة لأنها مبدأ تغيير ما كيف كان ، وليس يدخل في حد القوة من حيث هي قوة أن تكون سارية في المنفعل عنها أو مفارقة أو قريبة أو بعيدة ، بل أن يكون مبدأ التغيير من آخر في آخر والمبدأ يقع على الفاعل وعلى الغائي . وهذه القوة مبدأ للحركة فاعلاً بتأثيرها في النفس السامية .

(١٣٣) الإرادة بتأثيرها السطوع فيها بوجه من وجوه السطوع عقل أو على وجه



آخر ، وفيه سر ومبدأ غاى ، لأنها منشوقة لأن يقشبه بها وفيه سر .

(١٣٤) الإجماعية الوهمية هي القوة التي يتأدى إليها أثر الأمر الجزئى فتحركها إلى التحريك بأن تنفعل عن الجزئى وهذا هو الجسمانى . ويدخل في هذا الشهوانية ، فإنها يتأدى إليها طم أو راحة أو خيال منها ، فتنفعل إلى الطلب . وأما إن كانت إجماعية عقلية فإنما تكون مبدأ للحركة والإجماع بعيدا ، لا قريبا ، وتحرك من جهة الرأى الكلى — فذلك شئ آخر .

(١٣٥) الأمور إما معتبرة بأنها ذات في أنفسها ، وإما معتبرة بأنها حالات . والحالات إما متصورة في الذات الحاملة من غير افتقار إلى نسبة ، وإما متعلقة بنسبة . والمعتبرة بالنسبة إما أن تكون ماهيتها لأجل أنها بالقياس إلى النسوب ، وإما منسوبة من غير أن يكون مجرد القول بالقياس إلى النسوب ؛ وأعنى بالقول القول [ ٧٩ ] الباطن ، وهذه النسبة قد تكون إلى أشياء مختلفة . والنسبة إما أن تكون نسبة تمييزية أو نسبة لا تتعلق بالتمييز .

(١٣٦) الشخص نفس تصوره من حيث هو شخص يمنع أن يكون غيره هو ، فيجب أن يكون هو بحيث لا يجوز أن يقع في التصور منه شركة .

(١٣٧) التصور من ذات وحال غير منسوبة لا يمنع الذهن عن إيقاع الشركة فيه ، فليس إذن هو التصور عن الشخص بما هو شخص .

(١٣٨) المعنى النسبى إما نسبة تتعلق بالتمييز والحس ، وإما نسبة لا تتعلق بها ، بل تكون عقلية . والعقلية إما أن تكون نسبة المعية ، وإما نسبة المباشرة ، مثل حال الفرس والإنسان . والمعية إما أن تكون متكافئة في الجانبين ، وإما أن تكون مختلفة غير متكافئة مثل نسبة ذات العلة وذات المعلول .

(١٣٩) النسبة المباشرة لا تجعل الشئ ممتعا عن إيقاع الشركة فيه ، والنسبة المعية لا تمنع ذلك أيضا : فقد يكون الأخ أخوين<sup>(١)</sup> ؛ والنسبة : العلية والمعلولية لا تمنع ذلك أيضا .

(١٤٠) إذا لم تكن الطبيعة العارضة لها النسبة ولا النسبة تمنع ذلك ، فهذا الضرب من الأحوال النسبية مما لا يمنع التصور عن إيقاع الشركة إذا عرضت للذوات وللأحوال الغير

النسوبة ؛ فالنسبة العقلية لا يصير بها الشئ ممتعا عن إيقاع الشركة في التصور ؛ فبقيت النسبة إلى التمييزية ؛ فإذا أباها يمكن هذا المنع .

(١٤١) هذه النسبة قد تكون للشئ أولا كما للأجسام ، وقد تكون ثانيا كما للنفوس التي يفصل ما هيئتها وقوع الشركة فيها .

(١٤٢) لا يقع الشخص إلا لما له هذه النسبة بالذات أو بالقصد الثانى .

(١٤٣) الشخص لا يقع بإضافة بالحال الكلى العام إلى المعنى العام ، فإذن يحتاج أن يقع بما لا يقبل العموم .

(١٤٤) المكان معنى يقبل الكثرة ويوجد له المثل .

(١٤٥) المثل الشخصى هو المارق بأمر وجودى لازم للشخص أو عارض له غير مقوم للماهية الموزعة ، وأما النسبة التمييزية فيستحيل أن يكون الموجود منها مثل شخص موجود معه .

(١٤٦) إذا فرضنا نسبتين تمييزيتين بينهما التماثل الشخصى وجب أن يكون كل ما هو في جهة من أحدهما هو في تلك الجهة من الآخر ؛ وهذا لا يمكن ؛ فليس بينهما التماثل الذى لا فرق له في الشخصى .

(١٤٧) الشخص يقع بمعنى نسبى تمييزى ، وأيضا يقع بمعنى قد شخص أولا ، فيشخص غيره وينتهى إلى ما هو متشخص بذاته لا يمكن أن يكون له مثل معه . وهذا أيضا النسبة التمييزية .

(١٤٨) كل الموجودات التي لا تميز لها ولا نسبة إلى تميز ، فاهيتها غير متفرقة أشخاصا في الوجود بوجه .

(١٤٩) المعانى العقلية لا يمكن أن يكون منها في الأعيان تكثر بالشخص بعد تأخذ في الماهية النوعية .

(١٥٠) النسبة التمييزية قد يجوز أن يقع الواحد منها لشئتين في زمانين . فنفس تلك النسبة ما لم يقترن بها الزمان أو الآن لا يكون ما نعا عن المثل الموجود . فإذن الشئ الذى ليس بزمانى بذاته أو لحاله فإن ماهيته غير مقولة على كثيرين .

(١٥١) الفعل الصادر عن الجسم إما أن يصدر عن ماهيته الأصلية ولا مدخل لتشخصه فيها ،

فيكون ذلك العقل يجوز أن ينسب إلى ماهية مثله لو فرض ، ولا يستحقه دون ذلك لأنه لا فرق بينهما ، وهذا محال ، فيجب أن يصدر عن الجسم الشخصي بتوسط شخصه ، وذلك بوضعه . (١٥٢) طبيعة الجسم الذي لا كثرة لها بالشخص وجوداً إما أن يتعلق فعلها الخاص بوضعها الخاص [ ٧٩ ب ] فيكون كل جسم فإن فعله يتعلق بشخصه و بوضعه ، أو لا يتعلق بوضعها . فإما أن يكون فعلها شيئاً قابلاً للقسمه ، وإما غير قابل للقسمه ، والقابل الواحد للقسمه ذو وضع ، ففعله ذو وضع ، فله اختصاص وضع عنده : لو تغير وضعه لتغير ، ففعله أيضاً متعلق بوضعه ، وإن كان غير قابل للقسمه وهو في قابل للقسمه كذلك ، وإن كان غير قابل للقسمه عرض ما سنقوله .

(١٥٣) لا يجوز أن يكون ما ينقسم علةً لما لا ينقسم ، لأن نصف العلة البسيطة له تأثير في المعلوم البسيط لأنها من طبيعة واحدة فيكون معلوماً شيئاً من جهة المعلوم للكل ، وما لا ينقسم لا يوجد من بابه أقل منه ، وكذلك لا يجوز أن يكون ما لا ينقسم علة لوجود ما ينقسم ، ولكن وجوده يكون دفعة لا يقبل الأقل والأكثر مثل الكيفيات ، ولا يوجد شيئاً فشيئاً مثل الكيفيات أيضاً التي يتبدى وجودها من جهة وضع العلة ثم يفسو ، وذلك لأن لجزء العلة تأثيراً في المعلوم ، فإذا فرضنا جزءاً لم يميز أن يكون تأثيره في الأقرب منه ، فيبقى تأثير الأبعد في الأبعد وهو مثله ، ولا في الأبعد فإن الأقرب أولى به .

(١٥٤) نظن أن الماء يجمد دفعة لمجاورة البارد ، وليس كذلك بل قليلاً قليلاً من سطحه المجاور ثم يستمر ولكن في زمان قصير ، وتحقيق أنه في زمان مراعاتك جمود الشحم ، فإنه لما كان أبداً ظهر زمانه وفسوؤه في الزمان .

(١٥٥) نظن أن نصف العلة لا تأثير له أصلاً كنصف محركي السفينة ، وليس كذلك : فإنه يؤثر بحسب اعتبار نصف المعلوم ، وإن لم يكن بحسب اعتبار كل المعلوم في بعض الزمان . (١٥٦) قد يمكن أن يؤثر بمرهان كلي على أن كل علة فإنها إنما تصير علة إذا تمت شخصيتها ، وبشخصيتها تم كل شيء .

(١٥٧) العلة لا تستحق نسبة المعلوم إليها بشرط خارج لعله إن كان شرطاً ، بأن يكون عدم المانع إذا كان يمنع فلا يتم عليه بذاته ، وكذلك عدم الآلات والمواد ونحوها حتى يصير

حينئذ علة بالفعل . وأما أن يصير مع وجود الشرائط الخارجية إن احتاج إليها علة لشرط عدم مثله ، فمكلاً ، فإنه إنما هو علة لنفسه وأول الموانع وجود الآلات .

(١٥٨) إذا لم يكن عدم المثل شرطاً فليس تصير العلة مستحقة للعلة بعدم المثل ، فيجب أن يكون بحيث لو توهم له مثل موجوداً مستحقة للنسبة العلية .

(١٥٩) فنقول الآن إذا كانت الماهية الماهية علة دون تشخصها تكون بحيث لو كان لها مثل متوهم لاستحق لنفسها النسبة ، وقد فرضنا أنها تستحق ، فإذا ليست تكل علة إلا بتوسط ما به يتشخص ، فإذا ليس جسم ولا صورة جسمية منقسمة ولا عرض علة لوجود نفس أو عقل أو وجود جسم أو صورة جسمية أو مادة جسمية . فإذا مفيد النفس غير جسم ولا صورة جسمية .

(١٦٠) المعلوم المنقسم يجوز أن ينسب كل جزء منه إلى كلية العلة ، منقسمة كانت أو لم تكن ، لأن الذي يقوى على الكل يقوى على البعض ، ولا يجب أن يكون بالعكس : فإنه ليس ما إن ما يقوى على البعض يقوى على الكل ، فليس إذا كان وجود غير المنقسم عن المنقسم محالاً يكون عكسه محالاً .

(١٦١) الشيء إما أن يكون توحده وتشخصه لذات ماهيته ، وهو الذي يجب له وجوده في ماهيته ؛ وإما أن يكون تلازماً لماهيته مثل ماهيات العقول بعده إن كانت هكذا أو ماهية الشمس مثلاً . وهذان فإن ما يقسمهما يستحيل أن يقع فيها شركة ، وإما أن يكون بعارض لاحق في أول الوجود أو بعده .

(١٦٢) الأعراض والصور تتشخص بتشخص موضوعاتها المنشخصة بما ذكرناه . (١٦٣) مقارنة [ ١٨٠ ] الأعراض والواحد المادية على وجهين : أحدهما مقارنة الصور والأعراض للكم والوضع ، والآخر مقارنة الحركة للسواد . والمقارنة الأولى إذا زالت استحال أن يبقى شيئاً موجوداً بذاته أو في موضوعه ، مثل السواد إذا زال عنه الكم والوضع لم يميز أن يقال إنه بقى ذاته إلا صائراً غير منقسم وغير مشار إليه ، فتكون الأجزاء السوادية التي يفرضها في السواد غير موجودة ، فكيف يكون ذلك السواد موجوداً ؟ وأما مقارنة الحركة للسواد فإنهما زال لم يؤثر في أمر الآخر شيئاً .

(١٦٤) التجريد العقلي أغنى المهيء لأن يصير الشيء معقولا إنما هو عن المقارنات الأولى .  
وأما المقارنات الثانية التي لا تؤثر في ذات المقارن شيئا فغير معتبر في أن يكون الشيء معقولا .  
(١٦٥) ما تتشخص به النفوس ليس مما يمنع كونها معقولة ، كما لا يمنع كونها عاقلة ، وإذا كانت إنما هي معقولة تارة باعتبار ما هيته المشتركة بالفعل أو بالقوة ، وتارة بتركيبها مع ما تتشخص به وهي مشعور بها على الإجمال ، ولا يبعد الشعور بها عن كونها معقولة إلا أن في كونها معقولة تفصيلاً ما بالفعل ؛ وكونها معقولة الماهية غير كونها مشعورا بها كما هو غير كونها معقولة بالتخصيص مع تفصيل ما يعقل فيها إلى العام ، وإلى أنها هي بهيئتها الخاصة التي تعقل من كل شخص ؛ ولا اسم له ، إنما هو مشاهدة للمعنى ما يفسر أن نسميه .

(١٦٦) مخرج العقل من القوة إلى الفعل ليس بجسم لما قلنا ، فهو إذن معنى مفارق غير منقسم ؛ فإذن ليس له ما يتشخص به في المعنى التحيزي الوضعي بتشخصه اللازم للماهية . فتشخصه بمعنى معقول ؛ فلو وصل هو إلى شيء مما يعقل يحصل مجرد في عاقل لكان معقولا ، ولكنه مفارق غير مبين لذاته ، فذاته معقولة لذاته إذ كانت ذاتها معقولة لذاتها لأنها غير مبينة ثم ليس كونه معقولا إلا أنه مجرد غير مبين لمجرد ، وبهذا شعرنا بذاتنا .

(١٦٧) ليس يكفي في كون الشيء مدركا أن يحصل حقيقته كيف كان ، وإلا لأدرك الحائط بياضه ، بل أن يكون مجرداً أو في حكم المجرد إذا كان ما يلاقه يقارنه ولا يتمتع عن أن يكون مجرداً مشتركاً فيه ، وهذا الفرق كيفية في الحس الضعيف ، فليتناًمل .

(١٦٨) لو كانت صورة الجسمية الموجودة بالفعل هي نفس القوة على قبول البياض أو السواد ، لكان الفعل قوة ولكان يجب أن يبطل القوة التي هي الصورة الجسمية مع وجود البياض بالفعل ؛ ثم الفعل : كيف يكون قوة ؟

(١٦٩) لو كان جسم يصح أن يوجد صورة عقلية لكان ما بالقوة صورة عقلية توجد ماهو بالفعل صورة عقلية ، وهذا محال . وليس يُنْقَضُ بأن المفاقر أيضاً كذلك ، فإن المفاقر لا يكون بالقوة مخالطاً ، كما أن المخالط بالقوة مفارق .

(١٧٠) ليس شخصاً ألبته علة لشخص ، بل علة لتحريك المادة وإصلاحها ما دامت المادة تتحرك وتأخذ في الإصلاح ، فإذا استقرت كان سبب الوقوف على الإصلاح وسبب الصورة

الشخصية غير الشخص الأول : إما في شيء راسخ في طبيعة الشخص ، وإما شيء من خارج .  
(١٧١) كل إدراك فإنه ملاحظة لحقيقة الشيء لا من حيث هي خارجه ؛ ولو كانت خارجه لم تكن الأمور المدومة تعقل بل هي فينا ، وليس الملاحظة وجوداً لها ثالثاً ، بل نفس انتقاشها فينا والا لتسلسل [ ٨٠ ب ] إلى غير النهاية ، إلا أننا على سبيل التوسع نقول : تلاحظ حقائقها تشبيها بالمحسوسات على مجرى المادة ، وعند التحقيق المحسوسات أيضاً ملاحظتها حصول حقائقها التي هي محسوسة لنا حتى تصير الخارجة بها ملاحظة .

(١٧٢) الصورة الحاصلة في الخيال المتذكّرة هي غير الصورة التي في القوة الحافظة لأن الأعراض لا يصح عليها الانتقال ، فهي إذن حادثة . وإذا تذكرت شعوري بتلك الصورة سواء وردت من خارج أو عرضت للخيال فإني أنذكر شعوراً يمثل تلك الصورة ، لا شعوراً مطلقاً ، والشعور يتخصص بصورة مخصوصة له ، فهي تتخصص بصورة أخرى غير الواردة وغير الحاضرة في الخيال العارضة له .

(١٧٣) الإبصار هو أن تحصل صورة للبصر أو المتخيل في إحدى القوتين ، وليس التخيل يلزم أن يحكم في إحدى القوتين : فإن للبصر وجوداً من خارج — وانظر إلى المجانين . فهو لغير الباصرة .

(١٧٤) الشعور بالإبصار هو أن يحصل البصر في نفسك في ذاتها .

(١٧٥) إذا شعرنا بذاتنا فعناه أن الشاعر هو المشعور به ، وإذا شعرنا بغيرنا فعناه أن الشاعر غير المشعور به ، وإذا حصلت صورة أخرى للشاعر بذاته في آله أو في ذاته غيره بالعدد لم يعلم أنه غير صورة ذاته إلا بمقايضة بينها وبين مثل لها ، ولا يصح ألبته أن يحصل للشاعر بذاته صورة أخرى له غيره بالعدد .

(١٧٦) أما قولنا إن النفس كافية في جميع أفعالها فيتذكر فسادها بما يتحقق من أن الصور الجسمانية لا تدرك إلا بالآلة وبالضد من أن الإنسان قد يكون عنده صور متخيلة ومتذكّرة ومحفوفة ، وقد يتأدى إليه من الحس ما يذهله عنها وهو يدركها ضرباً من الإدراك فهذه الصورة لو كانت منطبقة في النفس لم يجز أن يقال إنها مرة خاطرة بالبال ، ومرة غير خاطرة . فإن الخطور ليس أمراً غير حصول الصورة بالفعل ، فبقي أن تكون في حال النقلة

غير حاضرة للنفس، فهي حاضرة لقوة أخرى موجودة لها، لأنها لو كانت منمحية أصلاً لكان لا يقع خطورها بالبال إلا على الوجه الذي حصلت عليه أولاً حين كانت موجودة بالقوة.

(١٧٧) الموهو الذي بمعنى النوع أو بمعنى الجنس أو بمعنى عرض جامع، فالإنسان لا يدركه ولا يناله إلا أن يُخَطَّرَ بباله اثنين مختلفين ثم يقايس بينهما؛ وكذلك الغير أيضاً ليس يكفى في تصور ذات الشيء غيراً أن يتصور ذلك الشيء، بل أن يخطر بباله شيئاً آخر ويوقع بينهما الخلاف كما هو في الموهو الوفاق.

(١٧٨) الذي أحوج المعتزلة إلى أن قالوا بذات مشتركة يحوجهم إلى أن يقولوا بصفة مشتركة تُمَيِّزُ أو تُفَرِّقُ أو يُخَبِّرُ عنها بصفة أخرى، فينسلسل إلى ما لا نهاية.

(١٧٩) كيف يوجد عن الإرادة الكلية للأول أو العقل الأول وجوداً فلك؟ لأن الفلك نوع مجموع في شخص واحد، والحركة الفلكية تحتاج إلى مخصص، فإن المتحرك واحد والحرك الأول يعقل الحركة كلية، فلا يلزم عنها شخص دون شخص، فإذا لزوم أحد أشخاص الحركة دون غيرها لسبب مخصص أو لإرادة مخصصة. وأما في الأشخاص الكائنة الفاسدة فإن مشخصاتها الحركات التي تقرب وتبعد. فهذا هذا.

(١٨٠) يجب أن تعلم أن طريق الإدراك بالآلة الجسمية طريق واحد، وهو أن الذي أحوج القوة المسمية إلى أن تدرك بتوسط اعتدال الكيفيات الأربع لا يستغنى [١٨١] عن هذه الكيفيات مدرك لها، والذي أحوج القوة الباصرة إلى الرطوبة الجليدية واعتدال كيفية الروح لا يستغنى عن مدرك للألوان؛ وكذلك الحال في الصلابة واللين والخشونة والملاسة. فيجب أن يكون الحس المشترك والقوة الخيالية جامعة لكل هذه الأحوال: فإن معنى قولنا يحتاج إلى آلة جسمية، هذا لا غير؛ كما أنه مثلاً لا يستغنى مدرك المقدار عن شيء متقدر. والذي يعترض به على هذا المذهب — من أنه لو كان الأمر على هذا لكان وجب أن يحترق الحس المشترك والخيال في إدراكهما لحرارة قوية كالحال في قوة اللبس — باطل، وذلك لأنه ليس يلزم أن يكون الأثر من الحرارة في هذه الآلات عند إدراك هذه القوى لحرارة قوية محرقة حرارة قوية محرقة، لأنه ليس بمنع أن يكون لإدراكها بحرارة قوية أثر ضئيف منها، كما أنه مثلاً ليس انفعال أنامل إبهام الرجل عن الصلابة واللين والخشونة والملاسة كانفعال أنامل اليد. فكذا أن اليد

تحكم على الخشونة الضعيفة التي لا تدركها أنامل الرجل، فكذلك الأثر الضعيف يدركه الحس المشترك، فكيف الضعيف الذي لا يحرق مدركاً بحرارة قوية بحسب مناسبة المدرك لمزاج الآلة! فالاعتدال هناك في الغاية ليس كما في سائر البدن، فإذا خرج عن ذلك الاعتدال يسيراً أدركه وربما يخرج عنه أثرٌ ضئيف حتى لو كان يحصل ذلك الأثر من آلات اللبس لم تكن تدركه القوة فضلاً عن أن تحرق الآلة ويكون هناك قويا في الغاية، وكذلك الحال في الألوان الحاصلة في القوة الباصرة أو في الرطوبة الجليدية إنما لا يراها الناظر في غير المبصر. فلو أن لاساً يلبس الأثر الحاصل في الحس المشترك من الحرارة القوية بشيء من آلات اللبس ما كان يدركه، ولكن تلك الآلة باعتدال مزاجها يدرك بواسطتها القوة المركبة فيه، إلا أنه على جميع الأحوال لا يخرج عن جنس إدراك اللبس للحرارة.

(١٨١) يجب أن تعلم أن كل ما ينفع عن المدرك فهو آلة، وإلا وجب أن تدرك ما ليس له وجود، فإن الانفعال هذا معناه: وهو أن يبطل عن الجسم حالة ويحصل له حالة.

(١٨٢) لولا القوى لكان للصحة في الأجسام معنى محال، وذلك لأثر الصحيح هو ما تصدر عنه الأفعال بالتمام، وليس مزاج من الأمزجة إلا وهو في ذاته صحيح.

(١٨٣) الذي يعيد المزاج عند فساده إلى الحالة الأصلية هو غير المزاج، فإن المزاج بذاته لا يقتضى حالة دون حالة، إن لم يكن مؤتم به. وبقيت الشبهة في أمر الثابت في الحيوانات إن صح أن المزاج يتغير ويعود إلى الحالة الأولى ولا تتبدل القوة في الحالتين.

(١٨٤) الشبهة في القوة المحافظة وفي الحرارة الفريزية.

(١٨٥) العجب من طلب البدن، بذلك ما يتحلل منه، إن كان الطالب هو المزاج؛ فإن الناعى الباقي لا يكون قد تحلل منه شيء. ثم التحلل من المني في أول ما ينقد شيء يسير، ويجذب فوق ما يتحلل منه، ثم لم لا يجذب دفعة واحدة ما يحتاج إليه للنسوة، بل يجذب شيئاً فشيئاً، ثم تهدأ القوة الجاذبة. وكيف تهدأ القوة الجاذبة إن كانت مزاجية؟ فإن الطبيعية قد يصح أن تفعل شيئاً إلى أن يحصل له كمال ثم تهدأ؛ وأما المزاج، فلا.

(١٨٦) لمعارض أن يعارض في البرهان المذكور في «كتاب النفس» على أنه لا يصح أن يوجد في النقطة شيء ثم لا يكون موجوداً في الجسم، قياساً على الضوء الموجود في السطح

ولا يكون موجوداً [ ٨١ ب ] في الجسم ، لكن النقطة نهاية كالبياض مثلاً . فلا يصح أن البياض عارض لا يكون موجوداً في الجسم ولا يكون الجسم موصوفاً به . ونظير هذا في السطح يوجد في كونه نهاية ، فإن كونه نهاية غير كونه سطحاً ، لأن كونه سطحاً هو أنه قابل للبعدين ، وذلك له من جهة الجسم . وكونه نهاية عارض للسطح ، فحال أن يوجد للنهية — أى نهاية كانت — شيء لا يكون موجوداً للجسم . فأما في النقطة فالأمر بخلاف ذلك : وذلك لأن النقطة ليس يساويها من الجسم شيء ، وليس يصح أن يوجد فيها شيء غير موجود في الجسم ، ولا يصح أن يحصل في الجسم شيء لا ينقسم ؛ فإذن كل ما حصل في النقطة يكون قد حصل في الجسم ، وقد تنهى أو انتهى بالعرض ، فالخاص في النقطة .

(١٨٧) النفس أول ما يترعرع بتأثير الوهم الذي هو تابع الحس ؛ وبكيفية تَقَطُّع عاينورده عليها فيفرقه<sup>(١)</sup> لها ، ولكن لا بد لها منه على كل حال . ويصعب عليها قبول ما حكم به العقل عند البيان البرهاني المبني على القدمات الأولية العقلية دون الوهمية المتصلة ، إلى أن تتوالى عدة البيانات والأمثلة فتعتاد ذلك وتعرف فضله على الوهميات . ولولا ما تولاه النطق من أفراد هذه القدمات وشرائط البرهان عن سائر المقدمات من الوهميات والمشهورات والاستقرائيات وغيرها على ما فصل لكان الضلال مستولياً على كل أحد . فأشرف به من صناعة وأخلاق بمن شرف به أن يهتدى إلى كل خافية ! وهذا الفن نريد أن نودعه أبواباً من علم النفس ، من تدبرها أيقن بوجودها شيئاً غير المزاج ، وسائر أحوال العناصر الأربعة ؛ وتحقق أن لها بقاءً ومعاداً وأحوالاً من دون الهيكل الذي تديره . وأعجيب بمن ينكر وجود معنى غير منطبع في جسم يديره ، ولا تتعجب من وجود جسم يدبر ، بل وجود جسم على الإطلاق . وهل دله على وجود الجسم إلا البصر أو غيره من الحواس فأيقن بغير الحواس أن وجوده صحيح لا شبهة فيه ، ثم لم ينكر وجود معنى الجسم وعلمه بما علم به صحة وجود ما يؤدى البصر إلى النفس . بل كثير من البيانات البرهانية أقوى عندى من هذه الاعتبارات ، أعنى أن ما تلتقطه النفس عن الحس صحيح وجوده . ثم دَع هذا ! هل ينكر من نظر نظراً يُعتقد به أن واجب الوجود الذي هو علة الجسم وغير الجسم واحد من وجوه : منها لزوم المعالوية لوجوب الوجود إن كان كثيراً ، أو كون الفصل علة لماهية الجنس إن فرض وجوب

(١) من : فيفرقه . — ورفرق الماء وغيره : صبّه — أى ما يأتى به الوهم إلى النفس .

الوجود معنى جنسياً ، وأنه ليس بجسم ولا شيء من الماهيات التي يكون الوجود خارجاً عنها ، بيان أن المعدوم لا يكون كلة علة للوجود ، وأن شيئاً آخر ليس بجسم موجود وجوداً مُدَبَّر متصرف في جسم . وقد أنكر جماعة من أهل النظر إثبات النفس ، إلا أن المذهب المعتد به هو مذهب من يعتقد أنها المزاج ، لأن الأفعال النفسانية لا تصدر عنها إلا بواسطة المزاج ، ولا يتم فعل إلا به . وقوى آراء الناس في اعتدال المزاج يشك أن يكون هو الفاعل الأول لا الإله . فأما مذهب متكلمي الوقت وتمسكهم بأن النفس هو هذه الجملة فهو خسيس ضعيف ، لولا أنهم فرحون به لما تكلمت عليه . فاسمع ما يروّج قلبك ويربّحه من أذى الشبهات ، فأنا في هذا الجمع إلا محقق ما فهمته من الكتب ، ومتذكراً ما عقلته ، ومفيد غيرى ما استغفرت . وهذه رسالة متفرعة على كتاب « الشفا » أو جزء منه ، كان يجب أن يكون فيه ، لأن فصولها مستفادة ومسموعة ممن صنفه ، ولا علم إلا علمه ، والسلام .

(١٨٨) الشخصى قد يكون بنوع [ ١٨٢ ] كلياً يحكم ، وذلك إذا لم يكن مُسْتَنَداً إلى شيء مشار إليه ولم يكن بنفسه مشاراً إليه . واعلم أن العلم بالشيء قد يكون من جهة الأسباب كمن يعلم أن الشمس إذا قارنها الكوكب القلاني فإنها تنكسف ، وأنه إذا كان كذا انجملت ، وأن الزمان بين الكسوف وبين الانجلاء يكون كذا من غير أن يكون للزمان المحكوم عليه مقايضة إلى زمان الحاكم المشار إليه ؛ ومثل هذا لا يتغير العلم بالانجلاء مع العلم بالكسوف . وقد يكون من جهة وجود المعلوم ومشاهدته ، فيكون المعلوم علة للعلم ، وإذا بطل المعلوم بطل العلم به ، لأن المعلوم لا يبقى والعلة باطلة ، فكان العلم بهذا المعلوم من حيث هو ، فكيف يبقى العلم به مع بطلانه ! وذلك كما أنك تشاهد الشمس منكسفة في زمان مشار إليه ثم يُدَمِّم ذلك الزمان ويحجى زمان آخر تكون فيه منجلية قبل هذا الانجلاء ، فلما جاء العلم الآخر بطل العلم الأول من غير أن يكون كذلك . والأول يتناول المشاهدات بالعرض ، لأنه لا يختص بكسوف دون كسوف مثله ، بل أى كسوف كان مثله ، فإن ذاك العلم يصح أن يقع عليه ، ولا كذلك في الثاني : فإن كان ههنا سبب أول لجميع الموجودات ، كان علمه محيطاً بجميعها على هذا الوجه ؛ إذ لا يتخلو موجود من سبب حتى وجود تبنة في كَيْنَةٍ ، وحتى مقام زيد في داره . فإن قيل : فهل يعلم أنه الآن يعدم ؟ فنقول يعلم هذا كما يعلم الآن ، فإن علمه الآن لا يكون من خارج ، بل من أسبابه الخسصة ، ويعلم أنه لم يهـو مشار إليه .

(١٨٩) الوجود لا يدخل في المفومات ألينة دخول مقوم أي حد ؛ فإن دخل في مفهوم شيء ، ففي مفهوم الأول فقط . والجنس لا يدخل في مفهوم ماهية واحدة فقط ، بل في أكثر من ماهيتين . والممكن العام غير بعيد أن يكون داخلاً في مفهوم الممكن الخاص إن جعل مفهوم الخاص هو أنه غير ضروري في الوجود والعدم ، وإن جعل كونه غير ضروري اسماً لل لازم الخاص لا لماهيته وحقيقته من حيث هو ممكن خاص إن كانت له في نفسه حقيقة غير مفهوم هذا السلب ، كان الممكن العام من لوازمه ، إن كان مفهوم الممكن العام هو أنه غير ضروري ، أي ليس بمتنع ، فيكون مفهوماً لا لحال الممكن العام ، بل لنفس حقيقته . وذلك لأن السلوب كلها لوازم لامقومات إلا للسلوب ؛ فإن كان الممكن العام ليس مفهومه مفهوماً<sup>(١)</sup> ليس بمتنع ، بل له مفهوم يلزمه أنه ليس بمتنع . والممكن الخاص مفهوم ليس أنه غير ضروري وإن كان يلزمه أنه غير ضروري فحينئذ يجب أن ننظر : هل يدخل مفهوم العام في مفهوم الخاص ؟ وعندى أنه إن كان ، فسيدخل في الممكن الخاص ، ثم لا يكون جنساً لأنه لا يكون له فيه شريك ، لأنه وإن كان مقولاً على الواجب ، فلعله لا يقال عليه قول الداخلات في المفهوم بل قول اللوازم ، أو لعل الأمر بخلاف هذا . وبقى أن تحصل المفومات التي ليست سلوباً مجردة لهذه . وهذه مشكلة ما أهمها من مشكلة ! ولو شئت لأثبت عظم شأنها وما يتعلق بها من الفروع .

(١٩٠) الأرض في تحركها إلى الوسط متشدة الميل للتوقف ، وذلك يُعبرُ على أنه كان يجوز أن تكون الأرض غير متغيرة وتتحرك ، لأن تحركها لا لطباعها بل لطباعها وقرينة مقارنة على حد من قرب وبعد ، وذلك مما يكون على التبدل دائماً ، فيكون سبب التحريك متغيراً ، وإن كان جرميته وهو الفاعل للحركة غير متبدل ، لكنه في كل حال يفعل حركة [ ٨٢ ب ] أخرى ، لأنه حصل في موضع آخر — ذلك الموضع غير طبيعي له ، فهو في تغير هذا من الواجب ، وإن ثبت بحاله ، ثم الميل الذي يحمل الفلك يتبدل ، فيحتاج إلى سبب متبدل .

(١٩١) الاستحالات التي تعرض للقوى في الأجسام الطبيعية سببها الأمكنة والأوضاع . فلم لا يجوز أن يكون كل وضع من الأجسام الفلكية يُحدث في القوى استحالة ؟ وما البرهان على أن سبب تلك الاستحالة إرادة لا تعيين<sup>(٢)</sup> في الوضع ؟ هذا الوضع إما أن يكون وضعاً متعيناً بالفعل أو بالقوة . والذي بالقوة لا يحدث عنه تأثيرٌ بالفعل ، فبقى أن يكون بالفعل .

وذلك الفعل إما بحسب التوهم أو بحسب الوجود . ولو كان بحسب الوجود ، لوجدنا بالفعل تعينات لانهاية لها ، لأنه ليس بعضها أولى بأن يخرج إلى الفعل من بعض ، فبقى أن يكون بالتوهم . وذلك التوهم إما مؤثر في صدور تلك الاستحالة ، أو غير مؤثر . فإن لم يكن مؤثراً ، فسواء كان أولم يكن ، بل يكون سبيله سبيل المحاذيات المختلفة التي لا يجب لأجلها أن يصير الشيء منقسماً في نفسه حتى يؤثر في الفلك بعض المقسومات أثراً دون بعض بسبب المحاذيات ؛ بل التوهم أضعف من ذلك ، إذا لم يؤثر . فبقى أن يكون توهم مؤثراً في الاستحالة ، وهو توهم به تم الاستحالة وبسببه تصدر ، وهو شريك للمحرك والتحليل به يصير التحليل خيلاً . فهو إذن توهم مريد يتحدد بالفعل ثم يتلوه توهم آخر ينتج عنه ، فتكون علة المحدود محدوداً ، ويكون الحافظ للاتصال هو المباين الذي للتوهم والإرادة تعلق به ، فهو يؤثر وما يتصوره واحداً بالفعل راسخاً ثم يلزم عن ذلك الوهم الأوهام الجزئية شيئاً بعد شيء ، لأن يكون عودات ودورات تتصل ويكون مبدؤها الأول القوة المبينة بتوسط وهم ثابت . ولا مانع أن يكون المحرك القريب لحركة غير متناهية قوةً جسمية ، إذا لم يكن من نفسها ، بل من أثر من محرك مباين دائم الثبات فيها ، كما أنه بتوسط الحركة الغير المتناهية تحفظ زماناً غير متناه وكوناً غير متناه وحركة تتبع تلك الحركة في أجرام تحت ذلك الجرم غير متناهية الزمان .

(١٩٢) كل حركة فإلى غاية : فالمكانية إلى حيز أو مكان ثابت موجود ، والمقدارية إلى حد مقداري ثابت موجود ، والحركة في النمو مقدارية فهي إلى غاية مقدارية ؛ وشبه جالينوس ذلك بشيء من الأمعاء تلعب به الصبيان فينفخون فيه حتى يقف قبوله للنفخ . والأجزاء الأصلية في بدن الحيوانات والنبات هي الغاية ، ومثلها مثل الجزء من الأمعاء . والنامي غير ثابت الشخص ، ولما كانت الحركة الوضعية غير ثابتة ، فلم يُجزَّ أن يكون وضع ثابت إليه يتحرك كان موجوداً في نفس الفلك وضعاً بعد وضع غير ثابت . والثابت الإمام هو المفاوق والجسم المحوى باعتبارين مختلفين على ما حقق ، حتى لو لم يكن الجسم المحوى هو الأرض لم يُجزَّ وجود وهم جزئي إليه تكون الحركة . وفي حركة النمو لا يصح أن تكون الغاية موجودة في القوة المحركة ، أعني القوة التي في الجسم النامي ، لأن الجسم النامي سَيَّال ، ولا يصح أن تجتمع فيه هيئة الثبات وهيئة الحركة . وهذا القدر هو ما أدركه ذهني ؛ ويمكن أن يُتمم بكلام أكثر من هذا ، إلا أن المطلوب هو ذلك .

(١٩٣) [ ١٨٣ ] الشيء يقارن الشيء على أنه يؤثر فيه . ومعنى ذلك أنه يحدث فيه من المقارن ما لا يمكن أن يُقدّم إلا ويعدم معه المقارن ، كالسواد مع المقارن ؛ فإنه لا يصبح أن يعدم المقارن ، والسواد يبقى بعده . ومثل هذا الشيء لا يصبح أن يكون معقولا ، فإن المعقول هو أن يدرك الشيء وحده من بعد مقارنة . وهذا إنما يمكن أن يكون إذا قارن المعقول العقل مقارنة لا تؤثر فيه ولا تزيد على معنى المقارنة ، وإلا وجب ما يجب في مقارنة الجسم والمقدار ، والمادة تعقل مجردة عما سواها كالوضع والمقدار . ولما لم يصح وجودها إلا مع هذين وكان يُدعم بهدمها ، لم يصح أن تكون عاقلة لذاتها . والوضع يعقل مجرداً ، فإن وُجد لم يصح وجوده إلا أن يكون مقارنا للمادة المقارنة للؤثرة ، وكذلك المقدر ؛ فيحصل من هذا أن كل شيء غريب عن الآخر إنما يعرض له بواسطة قابل ؛ والقابل هو المادة . ولما كان المعقول هو المجرد عما سواه ولم يصح وجود شيء في المادة إلا أن يخرج عن حد المعقولة ، وجب أن يكون قابل للمقولات لا مادة ولا شيئا ماديا ، أعنى أن يكون وجود ذلك الشيء في المادة كوجود المقدر أو الوضع . فإن كان مقارنة هذا القابل للمادة على الوجه الثاني ، أعنى أنه لا تؤثر فيه المادة التأثير المذكور ، صحَّ أن يكون عللا للمعقولات ، وصحَّ أن يعقل ذاته مجعلاً ، أعنى مع الشخص ، ومفصلاً ، أعنى من دون العارض للشخص إذ لم تكن مقارنة العارض له مقارنة تزيد فيه ؛ وإذا لم يكن مؤثراً فيه كان وجوده مجرداً ومجماً .

(١٩٤) إن قال قائل : إن المادة العنصرية تستعد لقبول صور مختلفة ، سبب تلك الصور معقول ، فلذلك يصح أن يكون سبب حركات الفلك معقولا ، والفلك بعده كل حركة لما بعدها ، فتقبل الحركة من دون واسطة إرادة جزئية — قيل له : فذلك الاستعداد ، هل هو لمادة الفلك ، أو لصورتها ؟ ولا يصح أن يكون لمادته إذ المادة واحدة ؛ فإذاً يكون لصورته ، فتكون الصورة إما طبيعية ، وإما نفسانية . وقد بُيِّنَ أنها غير طبيعية ، فإذاً هي نفسانية ، والأحوال التي تعرض للأجسام العنصرية حتى تتحرك من ترتيب إلى ترتيب إنما تعرض للطبيعة .

(١٩٥) ليس شيء من الأشياء علة لعدم ذاته ، فلا يصح أن يكون وضْع من أوضاع الفلك معيَّناً لوجود حركة ، وإلا كان علة لعدم ذاته . والأمر في الحركات الطبيعية بخلاف ذلك ، فإن كل ما يوجب الانتقال إنما يوجب عن خروج الجسم عن مكانه الطبيعي ، فيصير كل

واحد مقرباً لما يليه ولا يستقيم ذلك في الحركات الفلكية ، إذ لا مكان له بالطبع ينتقل إليه فيسكن فيه . والحركة أبعد من ذلك ، فالعين للوضع الذي إليه ينتقل الجسم غير الوضع الحاصل وغير الحركة المتقصية . فهو إما طبيعية ، وإما إرادة . والطبيعة ليست ، فهي إرادة متحدة . وكذلك الوضع الذي يليه أيضاً ، فيجب أن يكون متعيَّناً بالفعل حتى تصح إليه الحركة ، وهذا لا يكون في الوضع . ثم نسبة ذلك إلى استعداد المادة لقبول صور مختلفة بعيدٌ ، إذ لا صورة من الصور تُعدُّ للمادة لفساد ذاتها ، بل الكيفيات المضادة الغريبة عن الصورة تُعدُّ للمادة لانسلاخ صورة واستبدال أخرى تليق بهذه الكيفيات .

(١٩٦) الزمان في كلية وجوده في الأعيان لا يعرض [ ٨٣ ب ] له تقدم وتأخر في الزمان : إذ التقدم والتأخر يعرض لموجودين في الأعيان .

(١٩٧) الغاية قد تحصل عند شيء فيدعو ذلك إلى أن يطلبها ، ويكون وجود الغاية لذلك الشيء بحركة . ومثل هذا الشيء يجب أن يكون مقارناً للمادة ، إذ المطلوب في حيز الإمكان والقوة ، وهذان لا يوجدان إلا مع المادة ، فكل ما يُطلب غاية تحركه فذلك الشيء ماديٌّ ، وكل شيء بالفعل من كل وجه فلا يصح عليه أن يطلب غاية ليست له ، فيكون تحريكه لغيره على سبيل الشوق أو على وجه آخر على ما ذكر في الكتب . والمعقول الفعالة هي بالفعل من كل وجه ، فليس يصح أن تكون مُحركة إلا على وجه الشوق . وكل محرك فإنه يطلب شيئاً ليس له ، فالباشر للحركات الفلكية غير المعقول الفعالة ، بل معنى ماديٌّ ؛ وعلى هذا فإن المحرك لأجزاء النبات والحيوانات إلى الاجتماع لا يصح أن يكون عقلاً بالفعل ، بل يجب أن يكون المباشر للحركة طالب شيء ليس له ، وذلك الشيء ماديٌّ أو مقارن للمادة .

(١٩٨) كل متحرك قائماً يتحرك نحو غاية هي غير ذاتها وغير لوازم ذاتها ، فتكون تلك الغاية خارجة عن ذاتها . وكل شيء خارج عن شيء ، قائماً يعرض له شيء بواسطة المادة . فكل محرك طالب لغاية غير ذاتها وغير لوازم ذاته ماديٌّ .

(١٩٩) الأفعال التي تصدر عن النفس ليس شيء منها بجملة أو برودة أو رطوبة أو يبوسة : صيرفها وتَحْنِيطها ومكسورها ؛ والمزاج هو أحد هذه الكيفيات ؛ فالنفس ليس بمزاج .

(٢٠٠) إنما يألم القلب أو يلتذ مع الفكر لما يعرض للروح من الانفعال فينفل القلب ،

ولما كان حُسْه أقوى كانت لذته وألمه أقوى . وانظر الى حال القلب مع الجماع وكأن مبدأ القوة اللامسة في القلب !

(٢٠١) إن كان الأول يعقل الأشياء على الترتيب السببي والسببي ، واللا نهاية إذا كان لها ترتيب لا يجوز أن يكون لها حصول — فكيف يحيط علم بها ؟ ثبت أن ترتيب الأسباب والمسببات بلا نهاية . معنى انقسام الزمان على وجهين : أحدهما انقسام الزمان بانقسام التحرك ومخالفته ، وهو الانقسام الأول . والوجه الثاني من معاني الانقسام في الحركة ، وكذلك الثالث .

(٢٠٢) لم يجب أن يكون القطر مساويا للضلعين المتساويين إذا كان النقط التي بين الخطوط مطابقا بعضها لبعض ؟

(٢٠٣) ما كان منه علة على أنه فاعل ، فكان فاعلاً — على أن وجوده ليكون فاعلاً لما يفعله — فإنه أعرف عند الطبيعة من المملول ؛ وما كان وجوده في الطبيعة ليس لذاته بل ليفعل ما يكون عنه حتى يكون المفعول غاية لاله في فعله فقط ، بل له في وجود ذاته — إن كان في الطبيعة شيء هذه صفته فليس هو أعرف عند الطبيعة من المملول ، بل المملول عند الطبيعة أعرف منه .

(٢٠٤) الباري ليس لأجل فعله ؛ والحرارة ذاتها لأجل فعلها .

(٢٠٥) في ذكر الهيولى : فيكون من شأنه أن يقبل هذه الصور أو يقرن بها : إما من شأن طبيعته المطلقة الكلية كأنها جنس لنوعين — يعني به أن الهيولى إذا حملت على هيولى الكواكب والعناصر يكون كأنه جنس لنوعين ، وكل واحد منهما يختص بقبول بعض الصور دون بعض بعد الجسمية . وإما من شأن طبيعة هي بعينها مشتركة للجميع فتكون بكليتها من شأنها أن تقبل كل هذه الصور : بعضها مجتمعة ومتعاقبة ، وبعضها متعاقبة فقط .

(٢٠٦) وأما أن هذا الحادث وهذا الكائن : هل يحتاج أن يتقدم كونه وحدوثه [ ١٨٤ ] وجود جوهر كان مقارناً لعدم الصورة الكائنة ثم فارقه وبطل عنها الدم ، فهو أمر ليس يتبين لنا عن قريب . — يشير به إلى قوله في الإلهيات : كل كائن بعد ما لم يكن ، فإنه يحتاج إلى مادة .

(٢٠٧) كيف تكون دلالة المبادئ الثلاثة دلالة التشكيك ؟ فإن دلالة الهيولى أشد دلالة على الأولى من الثانية ، والثالثة في هيوليتها لا في وجوده .

(٢٠٨) قوله في حد الطبيعة ليس على أنها تجب في كل شيء أن تكون مبدأ للحركة والسكون معا ، بل على أنها مبدأ لكل أمر ذاتي يكون للشيء من الحركة إن كانت ، والسكون إن كان . — يعني أنه إن لم يعن بها أن تكون مبدأ لشيء يتحرك ثم يسكن ، بل للحركة والسكون مفردين ومتعاقبين . والوجه الثاني أن الطبيعة تحرك لما يتحرك عن ذاته لا عن خارج ، مثل الحجر النازل ليس الصاعد . وإن شئت أن تجعل النمو بالطبيعة ، وتطلق اسم الطبيعة على ذلك ، وتأخذ الطبيعة على أحد المعاني المذكورة ، فافعل — يعني القوة النامية إن جعلتها طبيعة .

(٢٠٩) لم يعرف أنطيفن أن مقوم الشيء يجب أن لا يكون منه بد عند وجود الشيء ، ليس أنه الذي لا بد منه عند عدم الشيء . وما يعنيننا أن يكون الشيء ثابتاً في الأحوال ، ووجوده لا يكتفي في أن يحصل الشيء بالفعل مثل الهيولى .

(٢١٠) لم لا يحتاج الجرد عن المادة في تعقل ذاته إلى ملكة واستعداد ؟

(٢١١) لأن الاستعداد والهيئة والملكة لطلب صورة غير الحاصلة ، والصورة الحاصلة لا تطلب . وصورة الشيء حاصلة لا تحصل مرة أخرى ، فليس عليه استعداد .

(٢١٢) لم لا يجوز أن يكون واهب الصور جسماً ؟

(٢١٣) لأن الجسم ذا السكثرة مختص بوضع وأين ؛ ولا وضع ولا أين له بالقياس إلى ما هو مادة لا صورة لها . أما ما له الطبيعة فهو الذي له في نفسه مثل هذا المبدأ ، وهو الجسم المتحرك بطباعه . والفرق بينه وبين ما فيه الطبيعة أن ما فيه الطبيعة كالهوى ، وما له الطبيعة كالجسم .

(٢١٤) الصورة بالقوة .

(٢١٥) لم لا يجوز أن يكون الشخص سبباً لوجود الشخص على الإطلاق ؟

(٢١٦) لا شيء من الأشخاص سببه غير شخص ، والكل ليس بسبب .

(٢١٧) المادة إذا كانت علة المركب ، فليس من حيث هي علة مادية للمركب ؛ والصورة إذا كانت علة المركب ، فليس من حيث هي صورته ، فإن الصورة إذا حدثت في المركب كانت جزءاً منه ، وباعتبار آخر تصير علة وجود جزئه وهو الهيولى . وأما الهيولى



فإنه يصير علة بعض الأعراض الجسمانية التي يقتضيها الهوى . ويجب أن يُمتد أن الصورة إذا أخذت جزءاً من المركب فهو من جهة في حيز أجزاء الموضوع .

(٢١٨) إن كان للمتحرك حصول في حد من المسافة فهو ساكن ، وإن لم يكن له حصول فبأي معنى ؟ لأنه استمر على تلك المسافة ، ولم يستوعب الحصول في أجزائها . وهذا الفصل يحتاج إلى شرح مُشبع .

(٢١٩) أي معنى في إيراد الشك الذي أريد ذكره إثر الكلام في معنى الحركة ، وأنها هل تكون في الزمان أو لا تكون ؟

(٢٢٠) إن قال قائل : إن السكون في المكان مطلقاً هو السكون فيه آناً ولم يكن قبله ولا بعده فيه وكذلك الإضافة إليه ، والأسر الذي يجعلونه آناً هو أسر كل معقول وليس بوجود بالفعل ، بل الموجود بالفعل السكون في هذا المكان —

(٢٢١) [ ٨٤ ب ] القاعدة في هذا الشك أن السكون في المكان مطلقاً ليس بحركة ، والسكون في المكان آناً ليس له معنى وزمان هو السكون .

(٢٢٢) قيل إنه محال أن يكون الشيء بالقوة من كل وجه ؛ والهوى هذه حالها . الهوى دائماً تكون قد خرجت بالقياس إلى صورة بالفعل .

(٢٢٣) كيف يمكن نقض كلام من يقول إن لفظة الحركة مشككة ؟ لأنه يقول إنما هي مشككة للتقدم والتأخر ، فيجب أن تكون لفظة الكم والمدد مشككة لأجل التقدم والتأخر في الأعداد ؛ لكنه كما أن المدد ليس التقدم والتأخر في أنواعه من جهة العددية بل في الوجود ، فكذلك الحركة .

(٢٢٤) أي محال يلزم إذا كان البعد المقطوع الساري في المادة مع البعد الذي في المادة واحداً ، فلا يكون بُدنان بل واحد ، وهو الذي للجسم ، فلا يكون مكاناً ومتسكناً ؟ بأي تصور أن الأول موجود والثاني لا يكون ، وقد بين هذا الحال في موضع . فأى معنى لإعادته في مكان آخر وعلى نحو آخر من البيان ؟

(٢٢٥) لست أدري في أى موضع ؛ وما لم يدل عليه لم يُعرف الجواب .

(٢٢٦) معنى قوله : لا يجوز العقل أن يكون الفصل الحقيقي يبطل عن النوع وتبقى حصة

جنسه له ؛ وبرهان ذلك : لأنه لو كان الجنس يبقى ، والفصل يبطل ، بقى الشيء الواحد بالعدد وقد تغير عليه فصلان ، فيكون الفصل من العوارض لا من الذاتيات . وأي فائدة أن نذكر بحد الكلام في العارض الذي يلحق البعد ، ويوجب أن ينقطع البعد بالمادة مرة ، وأن لا ينقطع مرة . إن هذا اللحق هل هو كالحقوق المعنى القسلي ، أو ليس كالحقوق المعنى القسلي . وأي تعلق لهذه المسئلة بتلك المسئلة ؟ لأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد ينقسم بالفصلين إلى نوعين ، فيجوز على أحدهما أمر ولا يجوز على الآخر . وأما إذا اختلفا في العوارض ، وكانت الطبيعة غير مختلفة في النوع ، فأى شيء جاز على أحد الأمرين جاز على الآخر .

(٢٢٧) لم قيل : وما لم يكن في الخلاء جسم موجود فلا يكون له جهة ، لأنه ليس بعض النقط والأحياز الذي فيه مخالفاً للآخر حتى يكون التوجه إليه سفولاً ، وإلى الآخر علواً ؛ إنما تختلف الأجسام أو يختلف الخلاء والجسم . — وقال : إن كان الجهة في الخلاء فإما أن يكون مما يصار إليه بالقطع أو يصار إليه لا بالقطع . وليس زلاً واحدة من هاتين الحالتين للجهة توجب أن لا يكون في الخلاء جهة .

(٢٢٨) كلام صحيح لست أدري موضع التشكك فيه . ومناه أن الجهة إذا كانت موجودة فإما أن ينتهي إليها أو لا ينتهي . فإن كان لا ينتهي إليها من مكان معلوم مفروض فليس لها وجود وضى ، فإن بين كل موضع وموضع مسافة متناهية ؛ وإن كان التوجه من ذلك الموضع لا يصح أن يقع إليها فليست بجهة ؛ وإن كانت الجهة يُصار إليها عن خلافها فكيف صار في الخلاء شيء . وخلافه من غير سبب غير الخلاء : جسم ، أو أمر في جسم ؟

(٢٢٩) إنما يتعين وجود الشخص بلوازمه وأعراضه إذا كانت حقيقته نوعية تحتمل الشركة فيها بوجه من الاحتمال . وأما الحقيقة التي لذاتها لا تحتمل الشركة فلا تنفرد في التعين إلى اللوازم والأعراض ، وإن كانت له لوازم .

(٢٣٠) لم لا يجوز أن يكون السكون في الخلاء ؟ وما الذي يوجب أن يكون ما يعدم فيه الحركة يعدم فيه السكون ؟ إن كان يجوز أن يكون الخلاء مؤثراً في الأجسام الصغار ، [ ١٨٥ ] وتأثيره في تلك الأجسام يتأثر عنه الكل وبعض الأجسام — فأى العجب في أن يصير

إثباتُ الخلاء بين أجزاء اللآء موجباً حكماً في الجملة من دون الأجزاء ١٢

(٢٣١) الذي قيل من أن الآلات التي تكون فيها أمور خارجة عن المجرى الطبيعي، إنما تكون كذلك لأجل امتناع وجود الخلاء — لم يُبرهن عليه .

(٢٣٢) إن المَحْدَد إن عني به الطرف الذي به يتحدد الشيء، فليس بمشهور أن المكان بهذه الصفة. ولما أنه غير حق، فقد بان إبطال قول من قال: إن كل موجود في مكان — من مقدماته .

(٢٣٣) قوله: فإن كان الخلاء يأبى أن يشغله الهواء ويدفعه، فإنه يأبى جذب الماء أولى، فلعل الخلاء يفيض الهواء بطبيعته، ويجذب الماء، فلم لا يترك الماء النفوش في الهواء الشاغل وتخلل الهواء الخالي ينزل؟ وإن كان ثقله يقلب جذب ذلك الخلاء، فلم تقل الماء للكعب عليه القارورة لا يقلب الخلاء، بل ينجذب؟ وإسائك الثقيل المشتمل عليه أصعب من إمساكه الثقيل المبين .

(٢٣٤) ومنهم من جعل الزمان له وجود<sup>(١)</sup>، لا على أنه أمر واحد في نفسه، بل على أنه نسبة ما على جهة ما لأمر أيها كانت إلى أمور أيها كانت . فقال: إن الزمان هو مجموع أوقات، والوقت عَرَضُ حادث يعرض وجوداً عرض آخر مع وجوده، فهو وقت للآخر أى عرض حادث . — هذه إشارة إلى هذيانات المتكلمين .

(٢٣٥) قول من نفي الزمان: أنه كيف يكون للزمان وجود، وكل زمان يفرضه فارض فقد يتحدد عند فاضه بآئين: آن ماضٍ، وأن هو، بالقياس إلى الماضي، مستقبل، وعلى كل حال لا يصح أن يوجد ما، بل يكون أحدهما معدوماً؛ وإذا كان معدوماً، فكيف يصح وجود ما يحتاج إلى طرف هو معدوم؟ فكيف يكون للشيء طرف معدوم؟!

(٢٣٦) قوله: وهذا الشيء الذي هو فيه المعتبر هو الوقت الذي يجمع الأمرين . فكل واحد منهما يمكن أن يجعل دالاً عليه، كما لو كان غير ذلك الأمر مما يقع في ذلك الوقت؛ ولو كان ذلك الأمر في نفسه وقتاً، لكان إذا بقي مدة وهو واحد بعينه وجب أن تكون مدة البقاء وانتهائها وقتاً واحداً بعينه، ونحن نعلم أن الوقت المؤقت موجد بين متقدم ومتأخر،

وأن المتقدم والمتأخر بما هو متقدم ومتأخر لا يختلف، وبما هو حركة أو سكون أو غير ذلك، يختلف؛ فليس كونه عَرَضاً لسكونه حركة أو سكوناً وهو كونه متقدماً .

(٢٣٧) لو كان حصول الشمس في الأفق وقتاً، لكان لو بقي حصول الشمس في الأفق قارئاً ثابتاً أن يكون الوقت يبق، والبقاء يقتضى وقتاً ثانياً، فوجب أن يكون الوقت الواحد يبق وقتين ويمتد إلى وقت خارج عنه .

(٢٣٨) الأشياء المتقدمة والأشياء المتأخرة بالقياس إلى وقت هوحد مشترك، — مختلفة؛ بمعنى التقدم والتأخر فيهما واحد، فهو لمعنى غير المختلفة، بل لأمر خارج عنها .

(٢٣٩) ما معنى انقسام الإمكان في قطع المسافة؟

(٢٤٠) تبتدى حركة مع حركة فنحكم في الوقت أن إحداها لها إمكان أن تقطع مع سكون حركة ثالثة مسافة ما، وأن الثانية لها إمكان أن تقطع مع ذلك السكون نصف تلك المسافة، فيكون الإمكان الذي لهذا النصف نصف الإمكان الذي لذلك بالقياس إلى ما يُصدر عنه من قطع المسافة . ولو أخذنا شيئاً ثالثاً يتحرك مثل حركة المتحرك الذي قطع المسافة إليها، ولكنه وقف مع قطع ذلك المتحرك نصف المسافة، كان لنا أن نقول إن بين ابتداء الأول منها إلى انتهائه تلك الحركة المعينة السرعة والبطء إمكاناً<sup>(١)</sup>، وبين ابتداء [٨٥] الثاني وانتهائه إمكاناً<sup>(٢)</sup> آخر أقل من ذلك، ويختلف الإمكان بحسب سرعة الحركة وبطئها، وإن كان الابتداء والانتهاء محدداً يكون بعض الإمكان لأقل وبعضه لأكثر .

(٢٤١) عدد الحركات إذا انفصل إلى متقدم ومتأخر، لا في الزمان بل في المسافة، ولا يجوز أن تكون نسبة إلى عدم فقط أو إلى وجود فقط؛ فإن نسبة وجود الشيء إلى عدم الشيء قد يكون تأخراً كما يكون تقدماً، وكذلك في جانب الوجود، بل هو نسبة إلى عدم مقارن أمراً آخر إذا قارنه كان تقدماً، وإن قارن غيره كان تأخراً .

(٢٤٢) ولم يجب أن يكون هذا الشيء، المنسوب إليه هذان — الزمان؟ ليس معنى قبلية العدم وتقدمه على الوجود الذي بعد العدم نفس العدمية ولا مقارنته لوجود الباري، فإن العدم قد ينسخ الوجود ويكون مع ذلك عدماً ومقارناً لوجود الباري، وليس له تقدم

ولا قبلية ، فإن القبلية معنى غير المدم وغير مقارنته للبارى ، وهو أمر غير جميع ذلك ، ثم يتدرج ذلك إلى إثبات الزمان وتصويره .

(٢٤٣) كيف يعدم الآن المروض أو المفترض ؟ ومعنى قوله : إنه يفسد في جميع الزمان الذى بعده ؟ — النقطة موجودة طرفاً لجميع ما هي غير موجودة فيه بالفعل من الخط ، والآن موجود طرفاً لجميع ما هو غير موجود فيه بالفعل من الزمان فهو غيره ، فالآن معدوم في جميع زمان هو طرئه ، وليس له طرف غيره هو ابتداء المدم ، إذ لا يتلو الآن آن .

(٢٤٤) في الموجود دفعة ، وما لم يوجد دفعة : — ولكن لم يجب أن يكون وجوده المبتدأ دفعة أو عدمه ؟ قال : أما الذى لا يجوز أن يبقى زماناً على صفة واحدة فكل الحركة ، وقيل في باب الحركة إنه الذى يوجد كل آن — معنى الحركة التى هي القطع .

(٢٤٥) قوله : فالشيء الغير المتحرك إذا تحرك ، والمماس إذا لم يماس ، فالآن الفاصل بين زمانيه إذ لا ابتداء مفارقة فيه ولا حركة ، فقيه مماشاة وعدم حركة . فما معنى قوله : لا ابتداء للحركة وعند انقضاء هذا الآن ابتداؤها ؟ ثم قوله : لا ابتداء للحركة — كلام لا مفهوم له . (٢٤٦) الابتداء للحركة هو حركة ، لأن كل حركة تنقسم إلى حركة .

(٢٤٧) فرق بين أن نقول إن الزمان تعداد لكل حركة ، وبين أن نقول إن آنيته متعلقة بكل حركة . وأيضاً فرق بين أن يقال إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العرض لها ، وبين أن يقال إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعرض لها .

(٢٤٨) الأول معناه أن الزمان يتعلق بحركة واحدة في وجودها ثم يُقدَّر كل حركة .

(٢٤٩) الشك الذى أورده جالينوس في الزمان وحله .

(٢٥٠) كيف يصير الزمان سبباً لاتصال الحركة ؟<sup>(١)</sup>

(٢٥١) لأن المتصل بذاته سبب للمتصل بغيره ، فإن الكم بالذات سبب لاتصال الحركة .

(٢٥٢) قوله : الحركة في الزمان كالعشرة الأعراض في العشرية . — لأنه عدد لها ،

فالزمان كاليابض ، والحركة كالأبيض .

(٢٥٣) التغير والاستحالة لم لا يجوز أن يكون < ١ > سبباً للزمان ؟ لأنهما لا اتصال

لها أبداً ، فإنه إذا انتهى إلى الضد فنى .

(١) راجع قبل ص ٤٨ س ٨ وما يليه .

(٢٥٤) الذى دعا القوم إلى القول بالجزء هو هذه المقدمة التى وضعوها واعتقدوها وهى :

أن كل جسم فإنه يقبل التفريق ، وكل ما يقبل التفريق فإنما يمكن فيه ذلك لأجزاء فيه ، إليها يكون الانفصال والتجريد . والانقسام . وأيضاً إن كل ما يقبل التفريق ، فكأن فيه قبل التفريق تأليفاً<sup>(١)</sup> ، فإذا توهمنا التأليف زائلاً انحل إلى مالاتأليف فيه ، وهى أجزاء فأنبتوا بهذا الأجزاء .

ثم قالوا : وهذه الأجزاء لا تتجزأ ، ودعاهم إلى ذلك اعتقادهم أن الأجسام [ ١٨٦ ] مؤلفة من السطوح ، والسطوح من الخطوط ، والخطوط من النقاط ، وأن النقطة غير متجزئة ، وأنبتوا جزءاً لا يتجزأ إبراهيم : منها حركة الكرة على الصفيحة ، فأن تكون في آن بعد آن تتأثر بعد تماس ، فهى إذن تلقى شيئاً غير منقسم : ومنها حركة خط على خط يكون يتأثر بعد تماس ، فيكون بأمر غير منقسم ؛ ومنها الشكل في المقالة الثالثة من إقليدس الذى يبين فيه وجود زاوية هى أصغر من كل الزوايا الحادة التى يحيط بها خطوط مستقيمة .

فهذه البراهين وغيرها أثبتوا لا تجزئتها . ثم تشعبوا فرقتين : فهم من قال إن هذه الأجزاء متناهية ، محتجاً بأنه لو كانت غير متناهية لكان فى الخردة ما يُعشى وجه السماء والأرض ، وأيضاً لكانت أقسام الخردة مساوية لأقسام الجبل العظيم ، وأيضاً لكان المتحرك مسافة ما لا يبلغ قط طرفها لأنه يحتاج أن يقطع النصف أولاً ، وما من نصف إلا وله نصف .

ومنهم من قال إن هذه الأجزاء غير متناهية محتجاً بأن الأجسام قبلها للتفريق والانقسام لا يقف ، وذلك لأجزاء فيها غير متناهية فيولد القول بالطفرة . والتفكك من<sup>(٢)</sup> احتجاج الفريقين : لأن أصحاب اللاتناهى لما لزهم حديث المسافة طلبوا التخلص من ذلك ، فقالوا

إن المتحرك فى المسافة يَطْفَر ، فلا يلزم أن يلقى الأنصاف التى احتجتم بها ويقطعها ، كأن طرف الرمح ودائرة تقرب من القطب إذا تحرك واستتم الدور يكون في زمان واحد ، وإنما يمكن ويصح بسبب طفرات تكون للقريبة أقل وللأخرى أكثر . وأصحاب التناهى لما أحسوا بالطفرة واستشنعوها قالوا : ليس الملة في ذلك الطفرة ، بل الملة فيه أن الدائرة الصغرى هى أكثر سكناً والكبرى أقل سكناً ، إذ عندهم أن اختلاف الحركات فى السرعة

(١) م : تأليف .

(٢) فى ؟

والبطء هو بتخلل السكنات ، فحملوا الرحي متفككة عند الحركة . وهذه المقدمات والبراهين والاعتراضات كلها مستحيلة .

(٢٥٥) إنما يصير المعلول سببا لوجود العلة في النفس مع استحالة أن يكون المعلول سببا لوجود العلة لأن المقدمات هي مُعدّات للنفس في قبول النتيجة ، والمُعَدّ لا يجب أن يكون متقدما بالطبع ؛ والأمر في الذكر كذلك .

(٢٥٦) العين إنما لا تدرك المقولات ، لا لأنها عين ، بل لأنها جسم . والدليل على ذلك سائر الحواس .

(٢٥٧) وجود زيد الجزئي علة لمطى به ، فلهذا يبطل مع بطلانه . فإن قيل : فهل يعلم الأول أنه الآن معدوم ؟ فنقول : إنه يعلم عدمه كما يعلم الآن لا من حيث هو مشار إليه . وهذا كما يقال : إنه هل يعلم أن هذا الآن موجود من حيث هو مشار إليه ؟ فيقال : لا .

(٢٥٨) النفس بعد المفارقة لاشك أنها تشعر بذاتها ؛ لأن شعورها بذاتها ليست بألة جسمانية ، فيكون التذاذها وتأذيتها بذاتها بحسب كالمها وقصاتها وهي فيها بين عَرْضٍ لنهاية له .

(٢٥٩) اللذة تكون بالمشاهدة ؛ والمشاهدة بأن تشتغل النفس بقوة واحدة وتستعمل قوة واحدة دون سائرهما ؛ وهذا لا يكون في حال الحياة ؛ فلهذا لا يلتذ الإنسان بكامله ولا يألم بنقصانه إلا بعد الموت .

( ) كل ما يعقل ذاته موجودة ، عقله لذاته ، وذلك لأن الصور المعقولة لغيرها وجودها له هو بعينه . ومعقوليتها ، وكذلك كونه عاقلاً لذاته وعقله لذاته .

(٢٦١) النفس ما دامت في البدن لا يتخلو من أن تشعر بغير ذاتها مع شعورها بذاتها ، إذ لا يتخلو من استعمال قوة أخرى من القوى النباتية مع شعورها بذاتها ولا تكون فارغةً ألبتة .

(٢٦٢) الرحي جسم متصل واحد ، فحركتها [ ٨٦ ب ] واحدة ، والمسافة واحدة ، والاختلاف بين الطوق وبين ما يلي القطب بالفرض ، إذ لا جزء فيه بالفعل ، وإن انفصل به جسم . حركة الجسم الثاني بالعرض .

(١٣) المستدير يخالف المستقيم في النوع لا بالشخص ، فإن أشخاص النوع الواحد تختلف . أو بأعراض تقارنها : أولية أوليست بأولية ؛ ومقارنة المستقيم للمستدير ليست

كذلك ، فإن هذه المقارنة قد توجد بين مستقيمين وبين مستديرين ، وليس بعرضين كيف اتفق ، فإنهما يلحقان الخط لحوقاً أولياً . فإما أن يكونا فصلين أو عَرْضَيْن أوليين . فإن كانا فصلين فقد نُوعَا ؛ وإن كانا عرضين أوليين ، فإما أن يكونا لازمين فيستوى فيه أشخاص النوع فيكون دليلاً على الفصل ؛ ولا يجوز أن يكونا غير لازمين لأن ما يكون غير لازم لا يستوى فيه أشخاص النوع .

(٢٦٤) إثبات الجوهر المفاوق على الطريقة العرشية من خطه : — الطريقة الأصلية البرهانية هي ما عرف في كتاب «الشفاء» من أن الوجود مفتقر إلى مبدأ واجب الوجود ، لأن الوجود منقسم إلى ممكن في نفسه وواجب في نفسه ، فيُردُّ الممكن إلى الواجب .

(٢٦٥) بيان قول أرسطاطاليس في الجوهر المفاوق : إنه ينبغي أن يكون من غير عنصر ، لأنه ينبغي أن يكون مؤبداً .

(٢٦٦) من خطه : يعني بقوله : العنصر ما يتخالطه ما بالقوة ؛ ويعني بالمؤبد مؤبد الذات وما للذات ؛ ومن هذا القدر لا يلزم غير هذا القدر .

(١٦٧) سئل : واجبية الإنسان لم تُعَدَم إن لم يحز أن يُقارنها جواز العدم ؟

(١٦٨) الجواب من خط الشيخ أبي منصور بن زبيلة رحمه الله : واجبية الإنسان واجبية بشرط ، ولا يقارنها جواز العدم مع ذلك الشرط ، بل جواز العدم مطلقاً لأنها ليست واجبية مطلقة بل بشرط وجود العلة . فالواجبية المطلقة لا تقارن جواز العدم مطلقاً ، والذي يشرط مع ذلك الشرط .

(٢٦٩) لم يجب في البسيط أن يكون عقلاً ، وأن يكون يعقل ذاته ، وأن يكون يعقل ما يلزم ذاته من مبادئه إن كانت له مبادئ ، وأن يكون يعقل تواليه ؟ من خطه : أما إنه لم يكون البسيط مجرد عقلاً ، وبأى تجريد يكون ، ولم يعقل ذاته فقد كتب في «مباحثات الصديق»<sup>(١)</sup> ما فيه كفاية . وأما اللوازم فيجب أن تعلم أن بعضها لوازم من غير شرط خارجي ، وبعضها لوازم بشرط خارجي . مثال الأول : كون الثلث المتساوي الضلعين متساوي الزاويتين ، ولعل هذه تنحصر للأشياء في حد محدود . ومثال الثاني : كون الثلث متساوي الزوايا لثاقتين ، وتناسف الزوايا الأربع . ومثالها ليست إلى غير النهاية وهذه بشرط اعتبار المعبر . فإما أن

(١) راجع بعدد ١٧٥ س ١٣ .

يكون هناك مساواة من زواياها لزوايا موجودة أو مقادير أخرى فليس ، وإنما الموجود كونه بحالة هو بها بحيث إذا قل به كذا كان وهو كونه مثلثا ؛ فكونه مثلثا هو بحيث يتبأ لا اعتبارات لا نهاية لها . وأما الصفات الموجودة فيه فغير أمثال هذه الصفات التي تتبع الاعتبارات ؛ وكونها معقولة من صفاتها الموجودة لذاتها ، لا الاعتبارية ، ويكون من لوازمها ليس من مقومات ذاتها ، وليس كون هذه الصفات معقولة إلا كونها موجودة فيما يوجد فيه المجرد عن المادة .

(٢٧٠) كيف يصح أن يقال إنه يعقل ما يلزم ذاته ويتلو ؟ فإن الأشياء التي تتلو ذاته وتلزمه : إما أن يكون إتيانها له على أنها تكون به موجودة ، فيلزم أن يكون موجوداً فعقل ؛ أو يكون إتيانها على أنها ماهيات مطلقة ، فيلزم أن يكون للماهيات المطلقة سبب ؛ وقد قيل إنها لا يكون لها [ ١٨٧ ] سبب .

(٢٧١) من خطه : قوله الإتيان ، يعنى به إتيان الموجود ؛ وإتيان وجودها يكون بعد وجودها ، وكونها معقولة هو لماهيتها وما يلحق ماهياتها من اللوازم كيف كانت ؛ ومن لوازمها أن وجودها يكون عن مبدأ كذا ، وهذا غير نفس وجودها ، بل أمر بالذات قبل وجودها ، وإن لم يكن بالزمان وهو يعقلها من حيث هي ماهيات بهذه الصفة ؛ وهذا غير عقلها لها موجودة ، بل هو عقل مركب - مثلاً - عن عقل ماهياتها وعقل ما يلزمها من استعداد بالقياس إليه ، فليس هو سببها لها من حيث هي مهابة لأن يعقلها ، ولا هي متبعة لها بماهياتها مطلقة بل بوجودها ؛ وكونها معقولة له كان أمراً قبل وجودها ووسيلة لماهياتها إلى وجودها . ثم إذا عقلها موجودة فليس هو العقل الذي هو مبدأ لصيرورتها موجودة ، بل كأنه عقل مركب من الأول وما لحقه من الوجود ، وتمثل ذلك لا منها موجودة ، بل من نفسه ، ومن كونها معقولة له ، ومن عقله كون ما يعقله الضرب من العقل الذي يعقلها به موجوداً .

(٢٧٢) فصل من كلامه رحمه الله بخطه : أن يكون الشيء متحركاً ليس هو أن يكون محركاً ، ولا هو مقوم له ؛ وإلا كان كل متحرك يلزم أن يكون محركاً ، ولا هو لازم له حتى يكون كونه محركاً يلزمه كونه متحركاً أو كونه متحركاً يلزمه أن يكون محركاً - وإلا لعرض ما قلنا . فإذا مقارنة أن الشيء محرك لأن الشيء متحرك ، مقارنة أمر عارض لا مقوم ولا

لازم مطلق . وإذا كان كذلك لم يكن المبدأ الذي به يكون الشيء متحركاً ، كأن ذاته أو قوة لذاته هو المبدأ الذي به يكون الشيء محركاً . ولا يجب فيها الاقتران إلا بالعرض ، فيكون إذاً في كل شيء مبدأ أنه محرك ، وهو الجهة والحقيقة التي بها هو محرك غير مبدأ أنه متحرك وهو الجهة والحقيقة التي بها هو متحرك ، والحرك ذاته هو متحرك ، وكل متحرك فبدأ أنه متحرك غير مبدأ أنه محرك بالذات . وكل ما كان مبدأ أنه محرك غير مبدأ أنه متحرك فإنه محرك بغير ما به يتحرك ، فالحركة ذاته يحرك ذاته بغير ما به يتحرك ، ولا شيء مما هو محرك ذاته بذاته فإنه يحرك ذاته بغير ما به يتحرك ، فالحركة ذاته يحرك ذاته بغير ما به يتحرك . وكل ما يحرك ذاته بغير ما به يتحرك فالحركة ذاته يحرك ذاته بغير ما به يتحرك ؛ وكل ما يحرك ذاته بغير ما به يتحرك فليس محركاً لذاته بذاته .

(٢٧٣) مسألة : هل يجوز أن يقال إن النفوس البشرية لم تزل كانت دأمة الوجود ، إذ كانت من حيث ذاتها هي مجردة عن المادة ، وإنما احتاجت إلى المادة والبدن لا لوجود ذاتها بل لتكامل ذاتها الذي يكون لها بعد ما لم يكن ؟

(٢٧٤) الجواب من خطه : قد بينا في «المباحثات الصديقية» أن الشخص لطبيعة النوع الواحد كيف يمكن أن يكون ، ومن هناك تبين أن النفوس البشرية لا تتكرر أشخاصها بالفعل ما لم تقع نسبة إلى عنصر ووضع ، ثم من الحال أن يكون شيء دائم يتوقف طلبه للكمال ، أو حركته إليه هذا التوقف كله - فحينئذ يتنبه .

(٢٧٥) سُئل عن قوله في كتاب «الشفاء» : إنا نشاهد الأرض لو بقيت دائماً ولم يعرض عارض لكان يوجد عن قوتها سكون دائم . فقال : السكون عدم وليس فعلاً ، وليس بما ينقسم إلا بالزمان ، وكذلك ليس يتناهى إلا بالزمان ، وذلك الزمان قد وُجد عن قوة أخرى هي فاعلة الحركة ، فليس يصدر عن قوة الأرض بالسكون فعل ، ولا لو صدر فعل كان كونه غير متناه عن تلك القوة ، بل بسبب قوة أخرى بفعل الزمان الغير [ ٨٧ ب ] المتناهي الذي به يكون السكون غير متناه لا بذاته .

(٢٧٦) سُئل : كيف تدخل النفس في جملة علم الطبيعيات ، وكيف يحمل عليها أنها كمال ؟ قال : النفس من جهة ما هي محركة للبدن وفاعلة به - ينظر فيه الطبيعي ؛ وأما النظر

في جوهرها فالأولى أن ينظر فيه الإلهي . إلا أنه أريد أن يتكلم فيه في آخر الطبيعي كأنه  
 خلوص ما إلى الإلهي ؛ وأما كونه كال جسم طبيعي فهو محمول على النفس النباتية والحيوانية  
 على الإطلاق ، وعلى النفس الإنسانية من حيث هي نفس إنسان لا من حيث هي نفس  
 ناطقة إنسانية كما يحمل المولد على الإنسان ، فإنه من لوازمه التي توجد في أول وجوده .  
 (٢٧٧) شرح الحال في أشير إليه من اطلاع حقيقة ذات الأول على العقل من حيث  
 يجب لها الطلوع على كل مستعد قابل وجوباً من جهته ، فيكون إدراكه من حيث يقال  
 عنه فقط من غير وجوب من ذات العقل ولا لقيته .

(٢٧٨) ولم جمل الجمهور مثل هذا الإدراك في التصورات والتصديقات ناقصة غير  
 مكتملة ؟ الجواب من خطه : الحق الأول يطلع على النفوس من حيث يجب لها الإشراق به ،  
 وذلك أن يطلع بالحد الأوسط ابتداءً من غير طلب ، ليس بالنتيجة مفردة .

(٢٧٩) سئل عما قيل في كتاب « الشفاء » والذي قال : إن الحرك غير متناهية القوة  
 الغير الجسائي . الذي يحرك جسم لا يخلو إما أن يفيد حركة ، وإما أن يفيد قوة بها يتحرك .  
 فإن أفاد قوة ، فقد أفاد قوة غير متناهية للجسم ، فيلزمها أن تنقسم ويعرض ما ذكرتم ؛ وإن  
 أفاد حركة فقط فهو قسر ، ولم يكن أيضاً للجسم قوة تحرك غير القوة المفارقة ؛ وهذا غير  
 مستمر ؛ فإننا نعلم أن لكل جسم قوة تحركه حتى الأفلاك . الجواب بخطه : لم تقدر قوة غير  
 متناهية ؛ وذلك لأنه عند المساعدة تكون تلك القوة مما لا يبقى بذاتها ، بل هي متعلقة بما  
 يفيدها ، فلو لا ذلك لم يبق غير متناه فيفعل غير متناه . وأما على سبيل الحقيقة ، فإن الأعمال  
 الذي يعرض لهذا الجسم في نفسه حتى يحرك هو تخيل بعد تخيل متصل يعرض عن ذلك  
 المفارق فيتصل ثم متصل معه الحركة ولا يكون شيئاً واحداً مستقراً .

(٢٨٠) سئل عن موضوع العلم الطبيعي : الجسم بما هو متحرك وساكن ، وقد ينظر  
 الطبيعي في اللانهاية وسائر ما للجسم من جهة ماله كم — فقال : العلم الطبيعي ليس ينظر  
 في اللانهاية من جهة ماله كم مطلقاً إلا على سبيل إدخال علم غريب ، بل ينظر فيه من جهة  
 أن غير المتناهي هل يتحرك أو يسكن أو يزيد وينقص ، وكيف تقبل الأجسام القسمة المفرقة .  
 وأما القول في أن الجسم لا يتركب مما لا يتجزأ ، وأنه لا يجوز أن يكون متناهيلاً من طريق  
 الحركة والسكون — فليس بطبيعي ، فإذالك يتكلم في الثاني منها في كتاب « ما بعد الطبيعة » .

(٢٨١) مسألة : على أي وجه تتصور النفوس المادية المقولات ؟ فإنه قد أوجب لها  
 تصور تلك ، ولكن لا من حيث هي معقولة . — الجواب من خطه : كما تقبل المادة النصرية  
 المعاني التي من شأنها أن تعقل ، ولكن غير مجردة لأنها تقبلها مخلوطة بالأشياء التي يحتاج  
 أن تجرد عنها حتى تنهأ للعقل ، فكذلك التخيل يقبلها وذلك من حيث هي معان ، لا من  
 حيث هي معان مجردة .

(٢٨٢) قال في موضع : إن النارية في المني والأبدان ليست هي من القلة بحيث لا يمكنها  
 النقص ، قليل عليه : إن قال قائل إنها لصغر أجزائها لا يمكنها النقص ؟ فأجاب : صغر  
 الأجزاء فيما ليس بمنصور من المانع الكبير ، لا يمنع النقص . الدليل عليه أن المني إذا لم يلتقمه  
 الرحم زالت [ ١٨٨ ] خُورتها وخرجت عنه القوة النارية والهوائية وبقى مائياً . وإنما يحتبس  
 الشيء لصغر أجزائه إذا كان الغامر أكثر منه في القدر والقوة ؛ وليس في المني كذلك .

(٢٨٣) وسئل : لم لا يجوز أن يكون اجتماع الماء والأرض في المني على سبيل النشف ،  
 وتعلق النار بهما كتعلقها بالحطب أو بالنورة ؟ فأجاب : النشف يكون لإخلاء الهواء للماء  
 مكانه الذي وقف فيه لضرورة الخلاء وعدم البذل . وقد ذكر في موضع آخر أن للأرضية  
 والمائية جواراً في الملازمة ليس لغيرهما لاتفاق الليل وتعلق النار بالحطب ، من كلام من لا يعرف  
 أن النار تحدث من الحطب ثم تفارقه على الاتصال حدوثاً وانفصالاً ، ولا تعلق هناك البتة .  
 فليس هناك واجد بالعدد يلزم واحداً بالعدد ، بل هو كالماء الجاري على الاتصال يتحدد .  
 والنشف يجري بين الماء والأرض على السبيل المذكور ، وليس في المني جوهران فقط لهما  
 ميل واحد ، بل جواهر مختلفة الميول وكذلك في التكوّن منه .

(٢٨٤) سئل قليل : إن قال قائل إن الدليل على أنه ليس يحتاج الزاج إلى شيء حافظ  
 أن جسد الميت تبقى الاستقصات مجتمعة فيه زماناً بعد مفارقة النفس وليس هناك حافظ ؛  
 فلو كان سبب هذا الاجتماع النفس لوجب أن ينفرد عند الموت وليس كذلك ؟ فأجاب :  
 الذي نقوله من أن جسد الميت يبقى منحصفاً مدة — كلام يحتاج فيه إلى تمييز ، وذلك لأن  
 الحيوان فيه مزاج وهيئة وقدر من العناصر ما لم يستحل المزاج ومقادير العناصر وهيئة  
 الأصلية ، فإنه لا يموت ؛ فإذا مات بقي فيه لونٌ وشكل ليسا مما لا ينفظان إلا بالنفس ،  
 ولا النفس فقط حافظ لهما ، بل إن كان ولا بد فسبب فاعلي بعيد يؤدي ضرباً من حركاته

إلى ذلك اللون والشكل كالبناء والبيت ، ثم يكون الحافظ لذلك سبباً طبيعياً آخر قد يوجد في الحيوان وغير الحيوان فينحفظ في البيت بحسب الحس مدة ما ، في مثلها يمكن أن تتحرك العناصر تمام حركات الافتراق ، وذلك لأن الجامع إذا خلى لم يحصل التفرق دفعة بل في مدة يمكن أن تتحرك فيها الخلوطات إلى الانفصال حركة سريعة إن كان العمر قليلاً ، أو بطيئة إن كان العمر كثيراً ، ويسبق إلى التقصير فيها ما من شأنه أن يسبق ، ويتأخر ويبطئ ما من شأنه أن يبطئ . ولما كان البدن الحيواني سرّكياً من عناصر متضادة وموضوعاً عند الوسط ، كان المبادر إلى الفارقة هو الجوهر الهوائي والناري ، ويبقى الأرضي والمائي غير سريعين إلى الانفصال لايفارق الجملة ؛ وبالأرضية والمائية يمكن أن يحفظ الشكل لا سيما بحسب الحس ، وكذلك اللون . وإذا اختلطت الأرضية والمائية في قرب الوسط من العالم لم تفارق المائية إلا بالقسر يتصعيد أو نحوه أو ينشف من غيره ، فلهذا يبقى جسد البيت أقرب إلى صورة محفوظة مدة في مثلها تتحرك النارية والهوائية إلى الانفصال ، ثم يبقى مدة أخرى أبعد من تلك الصورة تتصرف في مائية هواء العالم وناريته حتى يخلها أو ينشها . ولما لم يجب أن يكون مع زوال الحافظ من غير زمان انفصال المجموع بل وجب أن يتوسط زمان فيه تنفصل أجزاء المجموع متحركة ، إذ كل حركة في زمان وكل افتراق بحركة ، — لم يجب أن يكون ثبات الميت زماناً قليلاً بحسب الحس دليلاً على أنه ينحفظ بلا حافظ . على أنك إن حققت لا تجده ، وقد فارق الحياة ، وهو في آن من الآتات على ما كان في حال الحياة ، لا في اللون ولا في الشكل فضلاً عن غيره ، بل ذلك بحسب الحس . وأما في الحقيقة فلمه لا انحفاظ ، بل إيمان في التغير مستمر في جميع مدة [ ٨٨ ب ] فارق فيها الحافظ أو في كل آن منه لا تجده كما كان حقيقة وإن كان حساً .

(٢٨٥) كلام في الإعادة : إذا كان الوقت ليس إلا عرضاً يؤقت به بمن يجوز الإعادة على كل عرض ، يجب أن يجوز أن يعاد الشيء الموجود في وقت ما ويعاد الوقت فيكون الشيء والوقت واحداً بالعدد بعينه ، فلا يكون هناك عود لأن العود يقتضي اثنيّة الوقت بالعدد . فالوجود في وقت واحد غير عائد . وأما القائل منهم بالتفصيل : ويجوز ذلك في أشياء دون أشياء — فإنه مؤاخذ بأشياء يطول ذكرها . على أن الحق أن القطر العقلي الصحيحة لا تحتاج أن تتجشم الاحتجاج في إبطال هذه المقالة فإن هذا التجشم مُضِلٌّ . وإن صريح العقل أن

العود إنما هو ثابت موجود إلى مثل حالة كان عليها ، وأنه حيث لا موجود ثابت الوجود في حال وأخرى مثلها فلا عود ، وأن ما عدم فإنما يحدث مثله لا هو ، حكماً لا تشك فيه . (٢٨٦) سُئِلَ : لم يجب أن يكون لكل نوع كالإنسان وسائر الحيوانات علة من خارج ؟ الجواب : الحديث فيه ما سمع وعلم أني أصور الجواب الحق فيه إلى وقت ؛ وأما على الظاهر فما هو معلول بنوعه فعلته من غير نوعه .

(٢٨٧) اعترض عليه في بعض مسائله قليل : إن المزاج يدرك في حال ما يستحيل . فقال : يجب أن يتأمل ما الذي يدركه : أمزاج أم شيء غير المزاج ؟ فإن كان المدرك غير المزاج حتى يكون إنما يدرك المزاج شيئاً<sup>(١)</sup> غير المزاج فهو المطلوب ، وإن كان المدرك هو نفس المزاج فإما المزاج الذي بطل ، وإما المزاج الذي حدث . ومحال أن يكون مابطل مدركا . والمزاج الذي حدث هو المزاج الذي وقع إليه الاستحالة ، واستحالته زمانية ، وإدراكه آتٍ . فإذاً إنما يدرك لا من حيث ما يستحيل ، بل من حيث وقعت إليه الاستحالة في زمان مضى ومن حيث حصل هو في آن أو في زمان حصولاً غير مستحيل ، فليس إنما يدرك من حيث يستحيل . والعجب من قوله لم قال إن المزاج المستحيل هو مزاج ذلك العضو فلمه نظر أن المزاج إذا استحال بقي للعضو مزاجه الأصلي والمزاج الطارئ معا . وهذا لا يمكن ، بل في حال الاستحالة يكون المزاج ما وقع إليه الاستحالة وإن أفرط .

(٢٨٨) وقوله : لست أفهم كيف يكون المزاج المستحيل مزاج ذلك العضو — قولٌ عجيب ، كأنه قد شك في أن ذلك المزاج لذلك العضو ، وحسب أن المزاج الطبيعي يوجد مع المستحيل حتى يكون أحدهما مزاج العضو والآخر مزاج غيره ؛ بل يجب أن نعلم أن المزاج دائماً واحد : إما طبيعي ، وإما مستحيل ؛ وأنه إن كان مزاج هو الذي يدرك هو المزاج المستحيل ويدرك نفسه فيكون في حال المزاج الطبيعي لا مدرك البتة ، لأنه لا يدرك ذاته ولا يبقى عند المزاج الغريب حتى يدركه ، إنما المدرك والمدرك هو المستحيل فقط ، ثم يلزم بعد ذلك ما يلزم مما شرح .

(٢٨٩) فصل . من كلامه بخطه : سُئِلَ : ما البرهان على أن القوى الشوقية والإجماعية جسمانية ؟ فأجاب : الإجماعية الوهمية هي القوة التي يتأدى إليها أثر الجزئي فيحركها إلى

التحريك بأن تفعل عن الجزئي — وهذا الجسماني . ويدخل في هذا الشهوانية ، فإنها يتأدى إليها طم أو راحة أو خيال منها فيفعل إلى الطلب . وأما إن كانت إجماعية عقلية إنما يكون مبدأ للحركة والإجماع بعيداً لا قريباً ، ويحرك من جهة الرأي الكلي — فذلك شيء آخر . (٢٩٠) البيان الحقيقي لكون الأول مبدأ للوجود وللجوهر : فإن الأوائل إنما ينو أنه مبدأ للحركة فقط . الجواب بخطه : بلى ! قد تعرضوا لبيان كونه مبدأ للحركة تعرضاً واضحاً وبالقول ، وتعرضوا للآخر تعرضاً كأنعريض وكالشئ بالقوة . ثم إنما هو مبدأ لا للوجود [ ١٨٩ ] كله ، بل للوجود الممكن ، فإن عني بالجوهر ما له ماهية وجودها لا في موضوع لزم أن يكون الوجود من لوازمها الغير النقومة ولا يكون من لوازم الماهية لأن العلة الموجودة هي التي تقتضي العلول الحاصل ولا تكون قبل الوجود موجودة . ولهذا بسط يتدرج في هذه الإشارة . فبقى أن يكون من لواحقها الخارجة . وإن كان مركبا من هيولى وصورة وقابلا للقسمة فقد تجافى عنه الوجوب بالذات ، إذ وجوبه بالغير .

(٢٩١) هل تعقل العقول ذاتها أولاً ثم ما يلزمها من وجود مبادئها ، أو إنما تعقل أولاً مبادئها ثم من مبادئها ذاتها ؟ وبالجمل ، ما الذي يجب أن يقال في إدراك العقل لما فوقه ؟ الجواب من خطه : تعقل أولاً ماهياتها موجودة وتتوصل إلى المبادئ من وجودها ، ثم تنعطف فتعقل ذاتها جزءاً من معقول أنها وجدت من الأول . والشئ قد يعقل مرتين : مرة مفرداً ، ومرة باعتبار مقارنة من حيث المقارنة .

(٢٩٢) سئل : قيل إن واجب الوجود في إدراكه لذاته له ذاته ، ومعنى ذلك أن شئاً من الأشياء لا يتعين وجوده إلا بلوازم وأعراض ، فهذا المتعين الوجود يحصل لتلك الحقيقة : هل هناك اثنيية ، أم لا ؟ الجواب : إنما يتعين وجود الشخص بلوازمه وأعراضه إذا كانت حقيقته نوية يُحتمل الشركة فيها بوجه من الاحتمال ؛ وأما الحقيقة التي لذاتها لا تحتمل الشركة فلا تفتر في التعين إلى اللوازم والأعراض ، وإن كانت له لوازم

(٢٩٣) سئل : لم لا يجوز أن تكون الصورة الحاصلة في المدرك غير صورة المدرك أو استحالة وتغير يعرض في العقل يؤدي إلى إدراك الصورة ، لكنها مؤدية إلى إدراكها كالشمس التي يكون ما يقع عليها من الأجسام بألوان مختلفة وليس لها لون ؟ الجواب : من الجائز هذا ، فإنه يعرض للعقل تصورات وأشياء كالاستحالة إلى أن يحصل له معنى المعقول . فإذا

حصل له معنى المعقول فذلك حقيقة المعقول ، وحقيقة المعقول ماهيته ؛ فهناك هو مدرك للمعقول . (٢٩٤) ما حقيقة العقل وما هيته في ذاته التي يلزمها أن تكون عقلاً ومعقولا ؟ فإنه لا بد من حقيقة بسيطة غير كونها عقلاً ، ثم يتبعها أن يكون عقلاً وعقلاً ومعقولا . وبين ذلك بأن قيل : وذلك أن العقل : إما أن يُعنى به جوهر الذات الذي من شأنه أن يعقل فيكون في ذاته عقلاً ، وبالقياص إلى ما يحصل له زيادة على ذاته عقلاً ؛ وإما أن يعنى به نفس نسبة هذه الذات إلى ما عقل ؛ وإما أن يعنى به قوة هذه الذات واستعدادها . الجواب من خطه : أما كونها عاقلة لنفسها فأمر دائم يكون به الشئ في نفسه عقلاً بالعقل ومعقولا بالعقل وكونه عقلاً أنه مبدأ مجرد تُتصور فيه ماهيات مجردة ، وكونه عقلاً بالعقل هو أن مجرداً ما — لا يباينه ؛ فإن كان ذلك المجرد ذاته ، كان مفهوم أنه عقل مفهوم وأنه عاقل لذاته ، ومفهوم أنه معقول ، وبهذا نشر بذواتنا وتعقلنا نوعاً من العقل مخلوطاً أولاً خطأ عقلياً ، ثم نتقل إلى غلط آخر من عقل ماهيته لذواتنا عامة باعتبار ما ، ذلك الاعتبار أيضاً صورة عقلية ، وهو تخصيص النظر . فاهية العقل الجوهرى من حيث هو عقل أنه موجود لا في موضوع مجرد عن الوضع والحركة ، ولست أعني بالموجود الموجود بالعقل ، بل الشئ الذي من شأنه أن يكون وجوده لا في موضوع ، فقد علم أن الجوهر بهذا يكون جوهر حيث علم . فالشئ البسيط المجرد عن الوضع والحركة القائم لا في موضوع هو العقل في نفسه من حيث هو عقل . ولعله في نفسه ماهية وقوة ما بها جوهريته وبهذا عقلية . ولولا أن عقلية لازم عسر وجود عقول كبيرة ، بل المعقول [ ١٨٩ ] ماهياتها الذاتية ، لعلها أن تكون قوى ما مفارقة ، لها أفعال بوجه ، وتكون عقولاً لأنها مجردة . وأما المعقول باشتراك الاسم فهي أحوال للنفس كالعقل الميولاني والعقل بالمسكة وليست قوى قائمة بذواتها .

(٢٩٥) مسألة : لم يجب أن يتوسط بين الأول وبين الموجودات تعقلها لها حتى تجب بتعقلها ؟ ولم لا تكن ذاتها في صدور الأشياء عنه ، كما كُفّت في كونها ممكنة عنه ؟ وما تأثير التعقل في الوسط ، لاسيما وقد علم ما أمكن وجوده عن الأول فيجب أن يوجد عنه لا يُنتظر به شئ آخر ؟ الجواب من خطه : إذا صح أن للأول صفات لازمة لذاته ، وصح أنه مبدأ الموجودات الخارجة عنه ، وصح أنه لا يلزمه في بساطته إلا واحد — فن الواجب أن يكون أحد اللازمين قبل الآخر ، وليس بمسئل أن كل ما أمكن وجوده عن الأول فيجب



أن يوجد بلا انتظار شيء آخر ، بل ما أمكن وجوده عن ذاته بلا واسطة ، وهي صفات ذاته التي لما كانت غير مباينة لذاته كانت معقولات بالفعل .

(٢٩٦) إذا كانت الصورة هذه ووجب عقله لذاته ولكونه مبدأً في هويته للأشياء ، وكون الأشياء الممكنة متعلقة به ، وهذا معقوله ، وكونه عاقلاً لها صفة له . كان كونه عاقلاً نفسه من شأنها أن يكون علة لشيء آخر به يصير مبدأً بالفعل له .

(٢٩٧) مسألة : قيل إن أول اثنتيين في المبدع أن له في ذات الإمكان ، ومن جانب الحق الأول الوجوب ، ومن هذين تأتلف هويته موجودة . فإن كان الأمر على هذا ، فأين حقيقة ذاته التي يلزمها الإمكان والوجوب ، سواء كان تلك الذات عقلاً أو حقيقة يلزمها أن تكون عقلاً فيلزم لامحالة التثليث . الجواب بخطه : الإمكان من لوازم الماهية تقتضيها الماهية كما تقتضي الماهية أشياء كثيرة مثل ما يقتضي المثلث كون زواياه مساوية لقاعدتين ، وكما تقتضي الماهية أجزائها ؛ فإذا وجدت الماهية التي لا يسبقها إمكانها وجد لها ذلك الإمكان من حيث هو موجود لا من حيث هو مقتضى الماهية : والشيء من حيث هو موجود غيره من حيث هو مقتضى الماهية . فأما إن كان إمكانها سبقها موجوداً لماهيتها ، فلا . وهذا سر . ويكاد أن يكون لما تسبقه ماهيته إمكانان . وأعني بقولي : « الوجود في الأعيان » ليس الوجود الذي يتم حالتي الماهية : عينا ومعقولا ، فذلك الوجود لازم دائماً للماهية أيضاً ، وليس كونها شيئاً وماهية هي كونها ذلك الوجود . ويعلم ذلك لاختلاف المفهومين ، وأن أحدهما موضوع للآخر .

(٢٩٨) كيف يكون الإمكان من لوازم الماهيات ، وهل يدخل ذلك في الإبداع أم لا يدخل فيه ، فيكون شيئاً بعد الأول غير منسوب إلى الإبداع ؟ الجواب عن خطه : اعتبار أنها ممكنة غير اعتبار أن إمكانها موجود عيناً ، كما أن اعتبار أن المثلث مساوية زواياه لقاعدتين غير اعتبار أن ذلك حاصل مع عدم المثلث ، بل هذا مقتضى الماهية ، وهو غير الوجود بالفعل للماهية ؛ كما أن الماهية غير الوجود بالفعل ماهية في الأعيان مفهوماً ولزوماً . (٢٩٩) سُئِلَ عن الفرق بين الوجود وبين الواجبية ، فقال : الوجود لا يقتضي امتناع مقارنة جواز عدم .

(٢٩٠) وسُئِلَ عن نسبة الوجوب إلى الإمكان ، فقال : نسبة تمام إلى نقص .

(٣٠١) سُئِلَ : لم صار بعض القوى يدرك ، وبعضها لا يدرك ؟ فأجاب : هذا شيء .

لست أحصله بعد ، والذي أظنه هو أن الإدراك هو تحصيل ما لصورة الشيء . وحقيقته على نحو من جزئيته أو كليته [ ١٩٠ ] . على أنه لما خلا المدرك لنفسه عن شيء له إضافة ما إلى ما ينتزع عنه أو يلقى عليه ، وإذا كانت القوة هي المبدأ الأول ، للجسم أو لغير الجسم ، به يصير قابلاً حافظاً لمثل هذه الصورة ، لا بالعرض كالفاعل بوجه ما ، ويكون بحيث لولا هو لما كان الشيء بهذه الصفة ، وإن عدم سائر لواحق الشيء فهو الذي إليه تنتقل أو عنه تلك الحقيقة ، فهو القوة التي بها يدرك ؛ والمدرك لذاته هو أولى بأن تكون له هذه الصفة من نفسه لا بالعرض ، وذلك إذا لم يكن وجوده لغيره .

(٣٠٢) سُئِلَ البيان على أن الإدراك هو حصول صورة المدرك في المدرك ، فأجاب : كل ما لم يتمثل لي معنى حقيقته ، فلست أدركه . وذلك المتمثل إما في نفس الوجود ، وإما في أنا . ولو كان في نفس الوجود لكان كل موجود قد تمثلته ، وكل معدوم فلا أدركه ولا أنصوره ، والتاليان محالان ، فبقى أنه متمثل المعنى في متمثل حقيقة .

(٣٠٣) مسألة : حكم بأن مبدأ الأشياء لما كان باقياً بذاته وحقا بذاته صارت الأشياء كلها نازعة : إما بالاختيار ، وإما بالإرادة ، وإما بالطباع — إلى حب البقاء وطلبه بالشخص أو بالنوع ؛ فلم وجب ذلك ؟ الجواب من خطه : يُسْتَل عن مثل هذه الأشياء أفلأطن ، وأما أنا فأرى أن الأول فليس للماهيات صفاته الشريفة من الوجود والوحدة والثبات والبقاء ؛ وكل ما له شعور فهو ينفر بالطبع عن أصدادها ، لأن الأول وصفاته معشوقان بالطبع لا بالعلة والسبب . ولكل مما يدرك منها معشوق : فالأول لمن يناله بشعوره وهو بعض الأشياء والصفات لمن ينالها بشعوره ، وهو أيضاً بعض من الأشياء أكثر عدداً من الأول ، وربما كان عدة شاعرين مختلفين بصفات مختلفة ، فاختلف عشقها وطلبها ، فتنازعت كالشهوة والغضب ، وربما كان الأضعف نبلاً الأقوى فضلاً ما هو بخلافه عن طلبه كهاتين والعقل . وأما مالا شعور له فقد حصلت العناية الأولية طبيعية منساقة إلى حفظ ما ينال من ذلك ، واستعداداته إن فات لفضل الرحمة الواسعة حتى يكاد مالا شعوره يشبه ماله شعور ، كما يكاد من ذوات الشعور مالا عقل له يشبه ماله عقل .

(٣٠٤) وسُئِلَ : لم لا يجوز أن يكون العرض المهيئ للمادة لقبول الصورة نفساً ؟

الجواب : هذا يجوز ، ولكن يكون مهيئاً لقبول غير الصورة للقومة ، لأن النفس النوعية إذا اتحدت بالمهيولى تم النوع .

(٣٠٥) سئل : ما البرهان على أنا قد نشعر بذواتنا شعوراً عقلياً ، لا بآلة جسمية أو قوة وهمية ؟ فأجاب : البرهان عليه أنا يمكننا تجريد المعنى الكلى من ذواتنا وتقله . وأيضاً إن كانت تلك الآلة الجسمية فيها قوام حقيقة ذواتنا وجب أن لا نشعر بذواتنا البتة إلا مخلوطة . وإن لم تكن ، وجب أن يكون لتلك تأخر آخر إلى ذواتنا ، فتتكرر ذواتنا في ذواتنا . وأما إدراك الحيوان لذاته إن كان هناك شعوراً بذاته ، وهو الصحيح ، فبالوهم في مفر القوة الإدراكية الناطقة التي لها ، — مخلوطاً غير ممكن التفصيل والتجريد . والوهم غير النفس الحيوانية الشاعرة الأولى ، فإن الوهم لا يتوهم ذاته ولا يشته ولا يشعر به .

(٣٠٦) سئل : إن كان الشخص القوي الجسمية المادة التي تعين وجودها فيها ، فكيف تعين المادة وجود قوة مفارقة ، وكيف تشخصها ؟ الجواب : المادة وحدها لا تكفي في تشخيصها ما لم يتعلق بها الوضع ، وما اختص بوضع ما : إما بذاته أو بعلاقة لذاته ، فقد تشخص وامتنع وقوع الشركة فيه في آن واحد ، وامتنع أن يكون مثله آخر يشاركه في ذلك الوضع الواحد وأحواله ويشاركه في ماهية ثم يكون غيره .

(٣٠٧) بيان<sup>(١)</sup> ما [٩٠ ب] ذكره أرسطاطاليس أن الأول إن كان يعقل غيره كان ذلك متعباً له ، وبيان من أنه لا يبصر بعض الأشياء فهو خير من أن يبصر . الجواب من خطه : يريد بهذا ، إن كان يعقل غيره على سبيل انتقال من معقول إلى معقول ، فهو أمر غير ذاتي له ، بل على سبيل الانتقال بأمر خارج . والفصل الآخر لعله يعنى به الجزئيات من حيث هي جزئية ، ويكون متعلقاتها متجدد الحال إذا عقلها من حيث هي جزئية ؛ وإدراك أمثال هذه الأشياء أخسر من لا إدراكها ، فإنه ليس الشرف للإدراك من حيث هو إدراك كما في البصر والعقل . التنبؤ ألم أناره حركة غير طبيعية ، والألم إدراك لأمر غير مناسب للطبيعة ، والانفعال غير مناسب لطبيعة الواجب الوجود .

(١) راجع قبل من ٩ من ١٥ — ١٨ من ٢٠ من ٦ — ١١ من ٣٠ من ٢٣ — من ٢١ من ٢١ (رد ابن سينا على أرسطو في هذا) .

(٣٠٨) سئل البرهان على أن التشخص يكون بمرض لازم ، قال : لما لم يتشخص الشخص بماهيته القومة ، فيجب أن يتشخص بمرض ؛ وليس بمرض يلزم ماهيته ، لأنه مشترك فيه ؛ فبقى أن يكون بمرض يطرأ من خارج ، وليس مما يتبدل ؛ فإن العلة المعينة لا تبطل ويبقى العلل المعين ، فيجب أن يكون لاحقاً لازماً به هو هذا الشخص .

(٣٠٩) مسألة : وجوب عقل الأول لذاته ثم للأشياء من ذاته . من خطه : لأن من صفات ذاته أنه مبدأ وقوة ، وذلك يُعقل بالقياس إلى غيره لا من حيث هو موجود بل من حيث هو لماهية ؛ ويعرض لها أن يكون جزء صفة لأنها جزء عقل . سئل : ما يذرينا أن ذواتنا لا تتغير من حيث هي لها خواصها التي لا تشارك فيها لأن مزاجاً تغير ؟ الجواب : كثيراً ما نرى المريض إذا لم يشغله مرض بانصباب نفسه إلى مرضه لم يفعل من حيث يعقل انفعال التغير ، بل عسى انفعال الأعراض ؛ وكثيراً ما نرى بالخلاف .

(٣١٠) البرهان على أن النفوس الإنسانية باقية من جهة ، ثابتة مع تغير أحوال المادة وأمرجنيتها . الجواب : الغالب على ظني أن زوال المانع وحده إنما هي قبول ما يؤثر فيه تغير المزاج في هيأته وماهيته . وإن كانت منسوبة الاستحقاق إلى مزاج فليس يتكيف بعدها بتكيف المزاج على المناسبة ، فليس زوال المانع وحده يكفي في التهيئة لقبوله ، بل لتهيئة وجود عينه غير مقبولة . ثم سئل عن بيان ما ذكره فقال : معنى قولي المناسبة أن ما تعلق وجوده بفاسد فهو عرضة للفساد ، وما تعلق وجوده بتغير فهو عرضة للتغير على مناسبة ما يتعلق به وجوده . ثم قلنا ذواتنا لا تتغير من حيث هي لها خواصها التي لا يشارك فيها لأن مزاجاً تغير .

(٣١١) سئل : إن قال قائل : بعض الأمزجة أوفق لبعض القوى ، فإن مزاج المشايخ أوفق للقوة العقلية ، فلهذا تقوى هذه القوة فيهم . الجواب : مزاج المشايخ إما بارد وبيس ، وإما ضعف . وكل واحد منهما يوجد قبل الشيب ولا يوجد لصاحبه مزية استعداد . وأيضاً فليس كل شيخ هو أقوى من الشاب ، وليس استعمال البيان مقصوداً على أن الغالب في المشايخ حكم ، بل على أنه لو كانت القوة العقلية قوة بدنية وقائمة في البدن ، لكان لا يضعف البدن إلا ويضعف ؛ وقد تجد واحداً ليس كذلك ؛ فالقُدَّه مسلوب . على أن ضعف البنية ليس يكون ملائماً لما يقوم بالبنية ، إنما يلائم لعلها لما لا يقوم بالبنية .

(٣١٢) سئل : لم يلزم إذا لم تكن حركة الفلك طبيعية أن تكون إرادية ؟ فأجاب : لأنه إما أن تصدر عن قصد وإرادة ، وإما أن لا تصدر عنها ، فتصدر عن جوهر الذات وصورته أو عن أمر من خارج .

(٣١٣) فصل من كلامه : الإرادة الجزئية عن تخيل جزئي عن مشاهدة بحال جزئية ، وربما كانت إرادة متقدمة ، إذا انضم إليها التخيل مع المشاهدة أوجبت إرادة أخرى ، كن *يَحْتَجُّ فَيْبَلُغ* [ ١٩١ ] بغداد ثم يريد من بغداد الكوفة . وربما كانت مبتدأة لا عن إرادة متقدمة كمن هو ما كن هادي فينبعث له تخيل غرض أو تذكر أو فكر فينبعث منه إرادة .

(٣١٤) سئل : الصورة الحاصلة في الخيال والحس المشترك كسواد أو بياض ربما تبقى زماناً فيهما ؛ فهل يتبع ذلك تغير مزاجيهما أم لا ، وكيف لا يتغير مزاجيهما ، ولا يكاد يوجد بياض أو سواد لشيء ما إلا بعد تغير مزاجه ؟

(٣١٥) فأجاب : السواد والبياض والألوان التي ليست على سبيل النقل بل على سبيل كيفية من جوهر الشيء ، فإنما تتبع مزاجاً ما ، وما لم يتغير المزاج بسبب داخلي أو خارجي فإنه لا يتغير ؛ وأما التي على سبيل النقل من خارج بتوسط الشف أو نقل الروح من الحاسة إلى الخيال فليس بينه وبين المزاج في أن يحدث سبب ، بل لعل الدوام يحدث في المزاج تغيراً ويكون له أثر كدوام رؤية السود والبيض أيضاً .

(٣١٦) فصل من كلامه : ليس شخص البتة علة لشخص ، بل علة لتحريك المادة وإصلاحها ما دامت المادة تتحرك وتأخذ في الإصلاح . فإذا استقرت ، كان سبب الوقوف على الإصلاح وسبب الصورة الشخصية غير الشخص الأول : إما في شيء راسخ في طبيعة الشخص ، وإما شيء من خارج .

(٣١٧) فصل : البصر ينقل عن الألوان بنقل الشعاع ، والشعاع من شأنه أن يحمل المقابل القابل بكيفية اللون المقابل .

(٣١٨) سئل : البياض موجود في الجسم ، فلم لا يجوز أن يحصل في قوة جسمانية إذا عقل ؟ وهل المعقول منه إلا البياضية ؟ وهل الموجود في الجسم إلا البياض ؟ فما معنى التجريد ؟ ولم منع أن يكون المعقول من البياض يحل جسماً ؟ — الجواب : < لا > معنى المعقول من البياضية هو الذي من شأنه أن يقال على كل بياض ، وهو مجرد بالفعل عن اللواحق .

(٣١٩) شرح الحال في الفصل الذي يذكر فيه أن كل ماهية من ماهيات الأشياء إنما تستطيع أن تلبس الوجود وكاله على قدر احتماله في ذاته وعلى درجاتها ، وأن ذلك ليس بسبب المفيد ، فذلك تقع العاهات والأمراض ، بل لما يلزم من ضرورة المادة التي لا تقبل الصورة على كمالها الأول والثاني .

(٣٢٠) سئل البرهان على أن القوة لا يجوز أن تحاط وتغارق . فأجاب : لأنها إن خالطت ، جاز عليها القسمة وجاز على البعض ما يجوز على الكل : فإن فارقت متفرقين وفارقت الجملة غير مقسومة ، كانا سواء ولم يكونا ، فليتأمل . وأيضاً الخاطإ إن كان هو المفاقر بالشخص ، فما به يتشخص في الحاليين موجوداً . فهو بعد المفارقة ذو وضع ؛ وإن كان غيره بالشخص ، فذلك غير ممنوع بعد أن لا يتفق في النوع ، فإن الجائز على شخص نوع واحد واحد .

(٣٢١) استكشف الحال منه فيما ذكره في جملة مسألة تنامي الجسم ، فقال : إن الأمور التي تحدث بعد ما لم تكن يكون لها أول من جهتين : أحدهما أول الزمان وطرفه ، والآخر أول زمان يكون ذلك الشيء فيه موجوداً ؛ وربما اختلفا ، وربما اتفقا . فما كان من الأشياء ليس يقدره الزمان بالذات كالحركة وما ينسب إليها ، ولا بالمرض كالسكون ، فلا يكون طرف زمان حدوثه أول حال يوجد فيه ، بل لا يوجد له أول حال يوجد فيه لا تقسم زمانه أو مقدار مسافته مثلاً إلى غير النهاية ، ولذلك قال أرسطو في سادسة « السماع الطبيعي » إنه ليس للحركة أول ما هو حركة ، ولا للسكون ، ولا للتوقف . وأما الأشياء [ ٩١ ب ] التي لا تحتاج إلى زمان فقد توجد في طرف زمانها مثل مماسة تحدث وتبقى مماسة ، ومثل لا حركة تحدث في الشيء بعد الحركة ؛ فإن الحركة إذا انتهت وانتهى زمانها إلى طرفه الذي هو الآن كان لا حركة موجوداً في ذلك الآن ، ولم يكن السكون موجوداً لأن السكون مشروط فيه الزمان . فإذا كان خط موازياً لخط ثم زال عن الموازية كان للزوال طرف هو ابتداء زمان الزوال ؛ وليس فيه الزوال لأن الزوال حركة ، وذلك الطرف آخر إن كان فيه موازياً ثم لا يوجد للزوال أول زوال ، لأن الزوال منقسم إلى غير النهاية بسبب كمية زواله وبسبب زمانه ، لكن ذلك الآن الذي هو الطرف لا يتخلو من زوال ، ومن غير زوال ضرورة ، فيكون صحيحاً أن لا زوال موجود فيه ، فلا يتخلو ذلك الآن الطرف من أحد طرفي التقيض وما يجري مجراه .

(٣٢٢) وفي مسألة أخرى فرض فيها خطأ مستقيماً غير متناه خارج دائرة ونصف قطر الدائرة متحركاً، قال: إن زمان الدورة الواحدة منه ينقسم إلى زمانين: أحدهما يكون فيه طرف نصف القطر الذي لا يلى المركز غير محاذ البتة لشيء من ذلك الخط فلا يلقاه البتة، وفي الزمان الآخر يكون مقاطعاً له دائماً ملاقياً، وبين الزمانين فصل مشترك، فلا يخلو في ذلك الفصل للمشارك: إما أن يكون مقاطعاً أو غير مقاطع كما كان في مسألة الموازاة أيضاً: لا يخلو إما أن يكون زائلاً أو غير زائل؛ وكان هناك لا يمكن أن يكون زائلاً، وبقي القسم الآخر. وههنا لا يمكن أن يكون غير مقاطع، لأنه إذا فرض فيه غير مقاطع كان مبيانياً يحتاج إلى حركة إلى المقاطعة أو الملاقاة أو المحاذاة أو ما شئت قله. وكل حركة، وخصوصاً مثل هذه، فهي في زمان. فإذا قد بقي لا يتبهاً للمباينة زمان، وفرضنا الخط قد وافي نهاية زمان المباينة، هذا خلف. فإذا القسم الذي لا يمكن أن يكون موجوداً في الطرف المشترك بين الزمانين هو المباينة. فالذي هو في قوة نقيضه، وهو المحاذاة أو الملاقاة، موجود في ذلك الطرف، ولأن المحاذاة والملاقاة ليست من الأمور المتعلقة بالزمان فيجوز أن يوجد في جميع زمان ما وفي طرفه أيضاً ليس كالحركة والزوال الذي يكون له وجود في جميع زمان ما، ولا يكون له وجود في طرفه. بلى! انتقال الملاقاة ليس له أول ما يكون انتقال ملاقاة، بل له طرف فيه أول الملاقاة؛ والمباينة ليس لها أول ما يكون مبيانية. وأما الملاقاة فلها أول ما يكون ملاقاة، وذلك لأن المباينة وانتقال الملاقاة زوالان، فينقسم إذن زمان الدورة إلى زمانين: أحدهما زمان المباينة، وطرفها زمان خلاف المباينة وهو الملاقاة في هذا الموضع. فإن كل متحرك يتحرك من شيء إلى شيء، ويكون في آتى طرف زمانه ملاقياً للطرفين. وأما الزمان الثاني فهو زمان انتقال الملاقاة، فطرفه الملاقاة. وبالجملة، فإن في كل واحد من الزمانين يتحرك من شيء إلى شيء، وليس ذلك الشيء إلا حيث يقع عليه أول فقدان ما بطل: إما المباينة بالملاقاة، وإما الانتقال على ملاقاة من غير الانتقال على الملاقاة: وليس هو المباينة، فإن المباينة لا تقع في طرف زمان. فهو إذن الملاقاة، فإذا تكون ملاقاة، ثم انتقال ملاقاة، ثم ملاقاة بلا انتقال تكون طرف المباينة كما كانت الموازاة طرفاً لزوال الموازاة وانلا حركة طرفاً للحركة.

(٣٢٣) اعترض عليه بشيء. قاله. أن كل صورة متعلقة بالمادة فبواسطة مزاج، ولا يجوز أن تبقى الصورة مع تبدل المزاج، فقيل: إنه يُظن أنه لا يمتنع أن تبقى صورة واحدة

مع عدة أزمنة، وإن كانت مختلفة في الأشخاص — قال: محال أن يتعلق الملؤل الشخصي بعة شخصية ويبقى مع بطلانها مع شخص آخر؛ على أن [١٩٢] أشخاص الأزمنة التي تشتد وتضعف ليست أشخاص نوع واحد، بل كلما تغيرت الكيفية إلى شدة أو ضعف قد حصل نوع آخر، وإذا كان وجود العلة سابقاً لوجود الملؤل، ووجود الملؤل تال متأخر، فمن المحال أن يوجد والعلة بطلت.

(٣٢٤) سئل: إن المزاج هو جزء الصلة القابلة أو ما يصير به العلة علة، فما الذي يمنع أن تنوب عن ذلك المزاج عدة أزمنة؟ ولم لا يجوز أن تكون عدة أزمنة موجبة لأن تكون المادة قابلة لهيئة واحدة — على أنه يجب أن يحقق أن كل تغير في المزاج هو نوع على حدة؟ فأجاب: الشيء الشخصي لا يخلو إما أن يتعلق بالشيء الشخصي الذي هو علة، أو لا يتعلق به. فإن لم يتعلق به، فليس هو بعلة، وإن تعلق به فمن شرطه وجوده. وأيضاً فإن جزء العلة وإن لم يجعل وحده علة، فإذا فقد هو، فقدت الجملة التي هي العلة وهو جزؤها. فإن الجزء أقدم من الكل. ثم إن كان هذا الخط وهو أ ب: أ — ب، وطرفاه يياض هو أ، وسواد هو ب إذا نزل إلى ج ولم يتغير نوعه — ومثل ذلك البعد ليكن إلى د، فإذا نزل إلى د لم يتغير أيضاً نوع ج؛ لكن نوع ج هو نوع أ، فلم يتغير نوع أ. وكذلك لينزل على ذلك النمط فيبلغ إلى ب ولم يتغير نوعه. على أن الكيفية تبطل لا محالة عند التغير وتجيء كيفية أخرى إما أن تكون مثلها في النوع وتخالقها لا محالة بشيء. وإلا فلم يتغير بحسب المشابهة، بل تكون الأحوال متشابهة. وإن كانت الكيفية الأخرى تخالفها: فإما بمعنى قسلى، وإما بمعنى عرضى، فيكون قد قارن تلك الكيفية عارض كان يجوز أن يقارن الأول، وهو بحاله في كفيته، وإما يغير بمقارنة ما ليس هو فيكون السواد التغير لم يتغير في سواديته، بل في عارض لا يجعل نفس السواد متغيراً. وهذا لا يمنعه. فإن كان يجعل نفس السواد متبدلاً فهو إذن في الفصل.

(٣٢٥) سئل: إذا لم تكن الهوى بذاتها متحيزة ولم تكن الصورة بذاتها متحيزة، لم لا ينفك التحيز عن وجود الهوى؟ فأجاب: الهوى يلزمها التحيز ضرورة في طباعها عند الوجود بعد لازم آخر لها من غيرها لا حقاً لها، فنحن أنها لو صح لها وجود خارجاً عن الواحق من الغير لكان يجب لها محال، وهو أن توجد غير متحيزة.

(٣٢٦) سئل : لم يُرْشِخَ صَمْعَتُ قُوَّتِهِ الخيالية في الشيخوخة ، ولا فكرته ؟ فأجاب : كل شيخ فإنَّ تَخِيلَهُ وتفكره أضعف في نفسه وربما كان أقوى بغير القوة النطقية .

(٣٢٧) سئل : لم إذا تُخَيَّلَ الشَّمْسُ يمنع تخيلها عن تخيل ما هو أضعف منها ؟ فأجاب : إذا استوى منه تخيل الشمس شمسا ، ليس تخيل مضى . ضيف يشبه الشمس ، فإنه يضاف معه عن تخيل ما هو أضعف ؛ وهذا يستبين لك في المنام إذا تخيلت الشمس فتعرض مثل ما في اليقظة ، لكنك قد تتخيل الشمس في اليقظة تخيلا غير صحيح ، لأنه ليس كل تخيل مستقصى كالخس .

(٣٢٨) مسألة : من أين وقع اختلافات المفارقات في ذواتها ودرجاتها وكمالاتها حتى انتهى إلى النفس الإنسانية التي لا كمال لها بالفعل ؟ وهل يحتاج بعد كون الذات مفارقة للمادة إلى شيء آخر به تصير عاقلة أو معقولة ؟ الجواب من خطه : الأمور المفارقة قووى وماهيات مختلفة تصدر عنها أفعال مختلفة ، وتشارك في أنها مجردة عن المادة ولواحقها المانعة عن أن يكون الشيء معقولا . وكما عُلِمَ في مواضع أخر : اشتراك القووى والماهيات بل الجوهر والأعراض في أمور لازمة وعارضة وكذلك القوى [٩٢ ب] والأحوال الغير المفارقة هي ماهيات مختلفة قد يصدر عنها أفعال مختلفة وتشارك في أنها غير مجردة عن المادة ، ولواحقها أيضا تتبع ماهياتها ؛ والاختلاف قد يقع لماهية الأشياء المختلفة ، وقد يقع لأسباب خارجة فيكون في اللواحق لا في الماهية . وإنما يُسأل : من أين وقع الاختلاف في الأشياء التي تتفق في الماهية الخاصة أو المشتركة فيطلب علل اختلافها ؟ وأما الأشياء المختلفة في ذواتها لذواتها المتفقة في لوازمها وتوابع لذات فلا يُسأل عن علل اختلافها ، لا سيما إذا لم تكن مركبة من أجناس وفصول فتكون أجناسها طبيعة متفقة عَرَضَ لها بالفصول اختلاف ، فتطلب فصولها ، ولا تطلب علل لحوق الفصول لطبيعتها المشتركة ، لأن الأجناس توابع الفصول جاءت للفصول ، كما أن اللوازم توابع الماهيات . وإنما يُسأل عن اختلاف يقع بعد الاتفاق ، وهذه الاختلافات جاءت قبل الاتفاق فتبعتها طبائع اللوازم التي اتفقت فيها .

(٣٢٩) مسألة : كيف يصح أن تحصل للنفس معلومات غير متناهية لها ترتيب لاحالة ، فإنها متأدية عن أسباب بعد أسباب على ترتيب ، لا سيما وقد حكم في بعض المواضع أنه ليس للواحد البسيط نسبة إلى كثرة بوجه من الوجوه يكون معا لا ترتيب فيه ، بل إنما

تعقل الماهية الثانية بسبب أنها تلزم الماهية الأولى ؛ وأما من حيث لا تلازم فيها فلا تعقل تفاريق متكررة لا يُنظَم منها نظام واحد ؟ الجواب من خطه : الحق أنه لا تعقل تفاريق مختلفة التعقل الحقيقي الأولى بالنسبة إلى واحد ، وعلى نظم يرفعه إليه . ثم يجوز أن يكون نظامان أو ثلاثة يُرتفع إليه باختلاف وقوع النسبة بين أجزاء الكثرة للشمعة على نظام محدود عن مبدأ واحد ، لكن بعض الخروج عن النظام من شيتين ؛ وذاتك فينا : أحدهما اختلاف طريق برهان . لم وما يشبهه ، وبرهان : إنَّ وما يشبهه ؛ والثاني أنا نأخذ بمبادئ كثيرة من الحس وما يجري مجرى الحس . ولعل الطريقين إذا استُغِيلَ فيهما التحليل التام طريق واحد ، وإن كان ليس كل برهان : إنَّ ، فقدماته حسية واعتبارية . فإذا كان أوجب ب ، وب يوجب ج ، وج يوجب د ، وأيضا ب يوجب من حمة ، وج يوجب من جهة ز ، أمكن أن يتركب هذا النظام بذلك النظام فيحدث نظام إضافي آخر هو عقل صرف أيضا ليس على أحد الوجهين المذكورين ؛ أو ثالث إن كان لها ثالث . ولعل هذا الثالث هو أن من اللواحق ما لا تكون موجودة للشيء بالفعل ، بل إذا اعتبر وأضيف في الاعتبار إلى غيره ، فيكون حينئذ هي اللواحق التي هي بالقوة غير متناهية ، كما أن لواحق زوايا المثلث بالقياس إلى تضعيف القائمتين إلى غير نهاية غير نهاية . وإن كان لهذه اللواحق نظام أيضا في القوة كما لتلك بالفعل ، فيكون هذا مبدأ آخر ثالثا .

(٣٣٠) سئل : حقيقة واحدة ومعنى واحد لا يوجد لشيء مرتين ؛ ونحن إذا عقلنا أنفسنا ، أو نفس زيد ، أو النفس على الإطلاق ، فإنه لا تحصل لنا صورة النفس مرة أخرى ، بل إنما تختلف بالأعراض ؛ ويلزم هذا أشياء : منها أى في حال ما أعقل نفس زيد : إما أن لا أعقل نفسي ، أو أعقل نفسي ونفس غيري ، فأكون أنا في حالة واحدة أنا وغيري جميعا ، إذ صورة النفس مرة واحدة تكتنفها أعراض وأعراض غيري . الجواب : نفس زيد من حيث هي جزئية لا تعقل ، بل تتخيل بجزء من آلة التخيل ، وإذا أخذت من حيث خواصها تكون في حكم الكل ، لكن أخص من النفس التي هي على [٩٣ أ] الإطلاق ؛ والنفس على الإطلاق جزء صورة نفسي ؛ وجزء صورة نفس أخص من النفس مطلقا بخواصها ، فهي وحدها معنى النفس مطلقا ؛ ومن حيث يحتمل أن يقال على كثيرين فهي نفس كلية عامة ، ومن حيث عدد من الخواص نفس زيد لا من حيث هي جزئية ومن حيث هي خواص أخرى

نفسى أنا ، وتكون هى نفسى لا بجميع ما قارنها ، بل ببعضها ، ويكون بالجميع نفسى مصورة بصورها ويكون ببعض عوارض نفسى مفيدة لازمة لها فى وجود خارج لزوم الشخص نفس زيد مأخوذة ، لكنه لا من حيث جزئيتها .

(٣٣١) سئل بعده : وإذا عقلتُ النفس بالمعنى العام أكون حينئذ نفساً على الإطلاق ، لا نفساً مخصصة شخصية ، فأكون كل نفس إذن ؟ الجواب : فرق بين المطلقة المعتبرة بذاتها ، وبين الكلية ؛ فإن الكلية التى تقال على كل نفس لها اعتبار آخر ، وأحدها جزء نفسى ، والآخر ليس .

(٣٣٢) سئل بعده : وكيف أدرك المعنى العام من النفس ، وأنا أكون فى تلك الحالة أشعر أيضاً بنفسى الشخصية ؟ فأجاب : لا ما يمكن أن يشعر بشئ . وتجزئته .

(٣٣٣) سئل : الاستحالات التى تعرّض للقوى فى الأجسام الطبيعية سببها الأمكنة والأوضاع ، فلم لا يجوز أن يكون كل وضع من الأجسام الفلكية يحدث فى القوى استحالة ؟ وما البرهان على أن سبب تلك الاستحالة إرادة لا تغيير من الوضع ؟ الجواب : هذا الوضع إما أن يكون وضعاً مُتَعَيِّناً بالفعل أو بالقوة ؛ والذى بالقوة لا يحدث عنه تأثيرٌ بالفعل ، فبقى أن يكون بالفعل ؛ وذلك الفعل إما بحسب التوهم أو بحسب الوجود . ولو كان بحسب الوجود ، لوجد بالفعل تعينات لا نهاية لها ، لأنه ليس بعضها أولى بأن يخرج إلى الفعل من بعض . فبقى أن يكون بالتوهم . وذلك التوهم إما مؤثر فى صدور تلك الاستحالة ، أو غير مؤثر ؛ فإن لم يكن مؤثراً فسواء كان أو لم يكن ، بل يكون سبيله سبيل المحاذيات المختلفة التى لا يجب لأجلها أن يصير الشئ منقسماً فى نفسه حتى يؤثر فى جسم الفلك بعض المقومات أترأ دون بعض بسبب المحاذيات ؛ بل التوهم أضعف من ذلك ، إذا لم يؤثر . فبقى أن يكون توهماً مؤثراً فى الاستحالة ، وهو توهم به تم الاستحالة وبسببه تصدر ، وهو شريك للمحرك والتحليل ، به يصير التحليل غيلاً . فهو إذن توهم مرید يتحدد بالفعل ، ثم يتلوه توهم آخر ينتج عنه ، فتكون علة المحدود محدوداً ، ويكون الحافظ للاتصال هو المباين الذى للتوهم والإرادة تعلق به ، فهو يؤثر وهماً بتصوره واحداً بالفعل راسخاً ، ثم يلزم عن ذلك الوهم الأوهام الجزئية شيئاً بعد شئ ، أسباب لأن تكون عودات ودورات تتصل ويكون مبدؤها الأول القوة المابنة بتوسط وهم ثابت . ولا مانع أن يكون المحرك القريب لحركة غير متناهية قوة جسمانية

إذا لم تكن من نفسها ، بل من أثر من محرك مباين دائم الثبات فيها ؛ كما أنه بتوسط الحركة الغير المتناهية يحفظ زماناً غير متناه ، وكونا غير متناه ، وحركة تتبع تلك الحركة فى أجرام تحت ذلك الجرم غير متناهية الزمان .

(٣٣٤) مسألة : ذكر فى موضع أن الأثر الذى يُقال من الأول هو اللانتم لكل شئ : طبيعياً كان ، أو نفسانياً ، أو عقلياً . فكل شئ ينال من فضل وجوده بحسب طاقته ابتداء من الوجود وانتهاء إلى أكل ما يكون فى إمكانه أن يقبله حتى يبلغ القدرة والعلم ، وحتى يبلغ أن ينال حقيقته فتنتفىش فى جوهر النائل الهيئته [ ٩٣ ب ] ، ووجد أن فى هذا كلاماً يحسن أن يسمع من المشرقين . الجواب من خطه : الكلام فى هذا طويل ، وليس يُذكرى أى ذلك الطويل ينسج بخاطر هذا القائل حينما كان يقول هذا القول . فأما الأشياء العلمية المناسبة لهذا الموضع فقلها غير متناهية بالقوة .

(٣٣٥) سئل : قد بان من البذور محرك قريب وجامع خاص بكل واحد من أشخاص الكائنات ؛ فما البرهان على أن هذا الجامع هو النفس التى هى مبدأ الإدراك والتحريك والتغذية وغيرها ؟ الجواب : الجامع القريب هو القوة المصورة ، ولكن قد بين فى « الشفاء » أن المبدأ فىنا واحد .

(٣٣٦) سئل بعده : ما البرهان على أن لما جامعا آخر غير مزاج الوالدين أو قوة فيها ؟ فإنه يكفى أن يكون مزاج الوالدين يجمع ، ولا يحتاج إلى جامع آخر . الجواب : أجيب عن هذا حين يُبين أن المزاج الذى للفق كالت مبدؤه فى الوالدين ، وأما يحيل المنى إلى مزاج الموضوع القريب للنفس فهو بعد مفارقة الوالدين . ولا يجوز أن يكون مزاج المنى يكون سبب فساد نفسه إلى مزاج القلقة ، إذ مزاجهما مختلفان ، وكثير من البيض للترك يستحيل من غير حضانه ولا رجم حيواناً تاماً ، وكثير من الحيوان يتولد كما يتولد . فليس لقائل أن يقول : إن المبدأ رجم الأثنى اللازمة عند التولد جنبنا . على أن مزاج الأم ورحم الأم كيفية واحدة يفعل شهباً فى الزرع ، وذلك قوة متشابهة لا تتأثر عنها إلا هيئة متشابهة . فإن كان لاختلاف القائل ، وجب أن يكون اختلاف الأوضاع يوجب اختلاف الخلقة فى الأكثر ؛ وليس كذلك .

(٣٣٧) فصل من كلامه : الحاصل فيك من العقل الفعال هو حقيقة العقل الفعال من

جهة النوع والطبيعة ، وإن كان ليس من جهة الشخص ، لأن أحدهما بحال ليس الآخر بتلك الحال . والمقول من حقيقتك لا يفارق حقيقتك في النوع والطبيعة ، ولا يفارقه بالأشياء التي له وليست له ، فلا يفارقه بالشخص أيضا ، فيكون هو هو بالشخص كما كان هو هو بالنوع ، وكأن العقل الفعال وما يعقل منه هو هو في المعنى والنوع ، وليس هو هو بالشخص لأن هذا يقارنه ما لا يقارن ذلك ، ويفارقه ما لا يفارق ذلك .

(٣٣٧) ذكر في فصل أن اختلافات الأحوال تضطر ضرورة في تحددها إلى حركة مكانية ، وما لا يتحرك الحركة المكانية لا ينتهي إليه اختلاف حال ؛ فإلزام البرهان على ذلك ؟ الجواب من خطه : هذا بين في كتاب « الشفاء » أنه لا بد من أن يكون لما كان بقدما لم يكن علة لم تكن فكانت : إما ذاتا وإما علة . فيكون كل حادث يحتاج إلى حادث : فإما أن يكون ممّا ، وهذا محال ؛ وإما أن يكون على التالي ، والتالي لا يمكن بلا زمان ، والزمان لا يمكن بلا حركة مكانية ؛ فالحركة المكانية هي التي بها يمكن أن يقال إن العلة لم تكن مماسة فاست ، أو قرينة ففترت ، أو على وضع فوضعت عليها .

(٣٣٨) سُئِلَ : النفوسُ المارقة لم لا يجوز أن تكون عللا لوجود النفوس ، وتلك لا تتشخص بوضع ولا بدن إذ قد ماتت الأبدان عنها ؟ الجواب : لأنه لا بد من عل ثابتة غيرها تكون عللا لوجود النفوس الإنسانية ؛ وإذا كانت هي ، كفت في النفوس عنها عند الاستعداد ؛ وما عنه كفاية فليس بعلة . وأيضا إن كان الشرط عدداً من النفوس ، فما سواه مُستغنى عنه ، فليس بعلة ، لكن لا فرق فيما بين المستغنى عنه وغير المستغنى ؛ وإن كان كل واحد منها علة ، فليس كل واحد ، بل الجملة ، وانقسمت علة ما لا ينقسم . وإن كان أيها اتفق علة ، فأياها اتفق ليس بعلة : فأياها اتفق يجوز أن يكون [ ١٩٤ ] مستغنى عنه بغيره ؛ فكل واحد غير علة .

(٣٣٩) سُئِلَ : قيل إن الوجود في واجب الوجود بذاته لو كان لأنه وجود لا علة له ، لكن كل وجود علة له ؛ وهذا أيضا لازم في الواجبية : فأى فرق بين الواجبية والوجود ؟ الجواب : الواجبية مطلقا كالوجود ، ويجوز أن تكون واجبية بعلة ، فليس هو هو لأنه واجب ، بل لأن لذاته واجبا .

(٣٤٠) بيان ما أخذه مُسلما من أن كل حركة تحتاج إلى محرك خاص من الحركات المارقة لأنه يظن أنه يجوز أن يكون للمشتهي الواحد محرك كثيرين . الجواب من خطه : المُشتهي الواحد يحرك الإرادة تحريكا متشابهاً ؛ وأما الطبيعة فتحركها بحسب ما تمحّل .

(٣٤١) إذا اختلفت الحركات الإرادية ، فالتشوق غير واحد .

(٣٤٢) وكثرة الحركات المارقة لم تثبت من هذه الجهة فقط ، بل ومن جهة أن المبدأ الأول لا يكون القريب منه إلا واحداً : فإن كان جسماً لم يتكون من الجسم جسم ، وإن كانت صورة جسمية لم يتكون من صورة جسمية جسم ولا صورة جسمية . قد بين ذلك ، فبقى أن يكون مفارقا يكون عنه جسم ، والجسم الآخر يكون عن مفارق آخر . ويجب أن يستند إلى الأول ويُعتَبر في هذه الأشياء برهان إن وعين الاستدلال من الوجود على ما يجب أن يكون عليه الأمر السابق .

(٣٤٣) بيان أنه يحتاج مع المشتهي المارق إلى مزاوِل للحركة ، إذ الجزم لا يصلح لذلك . الجواب من خطه : هذا قد بين : أن الأمر الكلي الواحد لا يحدث عنه جزئيات متحدة . يُنظر في كتاب « الشفاء » ؛ وقد جرد هذا . وأيضا فإن المحرك على أنه مشتهي يحتاج إلى مُشتهٍ ومشوّق ، وذلك إرادى . وقد ثبت أن الحركة السماوية إرادية ، وأن تلك الإرادة ليست لنفس الحركة — قد بين هذا — بل لغاية . والمحرك على أنه مُشتهي ليس هو المرید للحركة .

(٣٤٤) بيان أنه لا حركة ولا محرك غير ما ذكر ، وتسمي ما ذكره من أنه إن كانت أخرى فإنها تتحرك لأنها تمام حركة ، ولكن لا حركة غير ما قيل ، وأنه لم لا يجوز أن يكون موجود برى عن المادة إلا وهو مبدأ مشتهي للحركة وكالغاية لها ، وأنه ليست الحالة التي هي الأفضل إلا هذه ؟ الجواب من خطه : سأل قائل هذا القول حين أعوزه البيان فصار إلى التظنى ، لكن هذا بما يمكن أن تكلف له نُصرة — قد استغنيا عنه .

(٣٤٥) الوجود البرى عن المادة : إما واجب الوجود ، فهو واحد هو مبدأ للحركة بوجه ما تقدم ؛ وإما غير واجب الوجود ، فهو واسطة بينه وبين الأجرام ، فهو أيضا مبدأ للحركة .

(٣٤٦) سُئِلَ : ليس بمحال أن تكون قوة تدرك معنى النفس ولا تدرك تلك القوة ذاتها

فَأظُنُّ أَنِّي أَشْعُرُ بِذَاتِي . الجواب : المعنى الْمُدْرِكُ فِينَا الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ نَسْمِيهِ النَّفْسَ ، وَالْمُدْرِكُ لِلْكَلِيَّاتِ نَسْمِيهِ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ ، وَالْمُدْرِكُ مِنَّا لِلْكَلِيَّاتِ يَدْرِكُ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ مِنْ حَيْثُ هِيَ نَفْسٌ نَاطِقَةٌ ، فَهِيَ تُدْرِكُ ذَاتَهَا .

(٣٤٧) تتسم القول في أنه لو كانت السماء كثيرة لكانت مبادؤها كثيرة ، ولا يجوز أن يكون مبدؤها واحداً ، فإذا السماء واحدة ؛ وبيان أنه يجب أن يكون للعالم الواحد مع كثرة ما فيه من الأجزاء مبدأ واحد . الجواب بخطه : أما أن مبدأ الوجود كله واحد ، فَيَبِينُ مِنْ طَرِيقٍ مُسْتَعْنَى عَنْ تَكْلُفٍ غَيْرِهِ ؛ وَإِذَا كَانَ الْمَبْدَأُ وَاحِداً اسْتَحَالَ عَنْهُ إِلَّا نِظَامٌ وَاحِدٌ قَطُّ . وَلَئِنْ يَسْتَعْمِلُ هَذَا الْبَرَهَانُ وَهُوَ لَمْ يَلْحَظْ أَجُودَ مِنْ أَنْ يَسْتَعْمِلَ عَكْسَهُ الْإِنِّ .

(٣٤٨) سُئِلَ : إِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ هُوَ أَنْ يَحْصُلَ لِلْعَاقِلِ حَقِيقَةُ الْمَقُولِ ، فَإِذَا تَحْصَلَ لَنَا إِذَا عَقَلْنَا الْإِلَهَ وَالْمَقُولَ الْفَعَالَةَ — حَقَائِقُهَا ، فَلِكُلِّ مِمَّا إِذْنُ حَقِيقَتَانِ . فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لِدَوَاتِنَا أَيْضاً [ ٩٤ ب ] حَقِيقَتَانِ ؛ وَهَنَاجَ يَجُوزُ ؟ الْجَوَابُ : إِذَا أَمَكُنَّا أَنْ نَعْقِلَ الْمَفَارِقَاتِ تَصَوَّرَتْ حَقَائِقُهَا فِي نَفْسِنَا ، فَتَكُونُ لَهَا حَقِيقَتَانِ : حَقَائِقُ فِي أَنْفُسِهَا لِأَنْفُسِهَا وَهِيَ بِهَا مَفَارِقَةٌ ، وَحَقَائِقُ مُصَوَّرَةٌ فِينَا هِيَ لَنَا ، فَذَلِكَ هَذِهِ لَيْسَتْ بِمَقُولٍ .

(٣٤٩) سُئِلَ : لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ إِدْرَاكِي لِدَاتِي بِمَحْصُولِ ذَاتِي فِي شَيْءٍ نَسَبْتُهُ إِلَى ذَاتِي كِنَسْبَةِ الْمَرَاةِ إِلَى الْبَصَرِ ؛ فَإِذَا رَكِبْتُ بِوَاسِطَتِهِ ؟ الْجَوَابُ : الَّذِي تَتَوَعَّضُ فِيهِ الْمَرَاةُ إِنْ سَلَّمَ أَنَّهُ يَتَصَوَّرُ فِي الْمَرَاةِ فَيَحْتَاجُ مَرَّةً ثَانِيَةً أَنْ يُتَصَوَّرَ مِنَ الْمَرَاةِ فِي الْحَدِيقَةِ ، أَوْ فِي الشَّيْءِ الْعَامِّ مَا كَانَ ، فَيَكُونُ لَهُ صُورَةٌ فِي الْبَصَرِ وَصُورَةٌ فِي الْمَرَاةِ وَصُورَةٌ ثَالِثَةٌ تُصَوَّرُ مِنَ الْمَرَاةِ فِيهِ هِيَ بَيْنَهُمَا صُورَةُ الْبَصَرِ ، — إِنْ أَمَكُنَّا ذَلِكَ . لَكِنِ النَّطِيعُ فِي الْمَرَاةِ صُورَةُ سَطْحِ الْحَدِيقَةِ لَا غَيْرَ وَهِيَ غَيْرُ الْبَصَرِ ، وَتَنْطَبِعُ صُورَتُهُ فِي حِصَّةِ الرُّؤْيَا مِنْ رُوحِ الْبَصَرِ لَا فِي جَمِيعِ الْبَصَرِ وَرُوحِهِ .

(٣٥٠) الْبَيَانُ الْحَقِيقِيُّ : لِأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ مِمَّنْاهُ قُوَّتُهُ مَتْنَاهُ وَأَنَّ كُلَّ جِسْمٍ غَيْرِ مَتْنَاهُ فَلَا يَكُونُ قُوَّتُهُ مَتْنَاهُ . الْجَوَابُ بِخَطِّهِ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ اسْتَقْصَى فِيهِ فِي كِتَابِ « الشِّفَاءِ » وَلَيْسَ عِنْدِي أَزِيدُ مِنْهُ ؛ وَأَمَّا الْآخِرُ فَهُوَ مِمَّا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا أَمْرَ فِيهِ سَهْلٌ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ كُلَّ جِزْءٍ مِنْهُ فَلَهُ قُوَّةٌ وَبِحَسَبِهَا مَقْوًى عَلَيْهِ . وَإِذَا أَجْزَاؤُهُ الْمَتْنَائِيَّةُ غَيْرُ مَتْنَاهُ بِالْقُوَّةِ فَلَمَقْوًى عَلَيْهَا الْمَتْنَائِيَّةُ غَيْرُ مَتْنَاهُ بِالْقُوَّةِ ، فَالْمَقْوًى بِالْقُوَّةِ لِمَجْمُوعِ الْجِسْمِ غَيْرِ مَتْنَاهُ بِالْقُوَّةِ . وَإِنَّمَا قَلْنَا الْمَتْنَائِيَّةَ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ إِلَى الصَّفَرِ ، كَانَ الْكُلُّ التَّوَهُّمَ لَهَا مِمَّا أَنْ يَكُونَ مَتْنَاهُ .

(٣٥١) مَسْأَلَةٌ : قِيلَ فِي بَيَانِ أَنَّ الْجِسْمَ الْمَتْنَاهُ قُوَّتُهُ مَتْنَاهُ : أَنَّهُ مَتَى حَرَكُ جِزْءٍ مِنْ تِلْكَ الْقُوَّةِ جِزْءاً مِنَ الْجِسْمِ الَّذِي يُحَرِّكُهُ الْكُلُّ زَمَاناً لَا نِهَاجَةً لَهُ ، فَلَمَّا أَنْ يَقْوَى الْكُلُّ عَلَى تَحْرِيكِ ذَلِكَ الْجِزْءِ زَمَاناً لَا نِهَاجَةً لَهُ ، وَإِمَّا أَنْ لَا يَقْوَى . وَحَالٌ أَنْ لَا يَقْوَى . فَإِذَا يَقْوَى الْجِزْءُ عَلَى مَا يَقْوَى عَلَيْهِ الْكُلُّ ، وَهَذَا حَالٌ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ الَّذِي يَحْرَكُهُ الْجِزْءُ أَصْغَرَ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يَحْرَكُهُ الْكُلُّ ، إِذَا ابْتَدَأَ مِنْ أَنْ وَاحِدٍ . وَإِذَا نَقَصْنَا هَذَا الزَّمَانُ مِنْ زَمَانِ الْكُلِّ وَقَدَرْنَا ذَلِكَ بِالزَّمَانِ الْآخِرِ صَارَ هَذَا الثَّانِي أَقْلَ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الزَّمَانُ مَتْنَاهُ . وَهَذَا فِيهِ مَفَالِطَةٌ ، وَذَلِكَ أَنَّ الزَّمَانَ الْغَيْرَ الْمَتْنَاهُ لَا وَجُودَ لَهُ حَتَّى يُمْكِنَ أَنْ يُفَرِّضَ فِيهِ هَذَا الْفَرَضَ ، فَإِنْ سَبِيلَ هَذَا الزَّمَانِ وَسَبِيلَ الْأَعْدَادِ الَّتِي لَمْ تَوْجِدْ وَاحِدَةً ، وَيُمْكِنُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ الْغَيْرُ الْمَتْنَاهُ الَّذِي لَمْ يَنْقُصْ مِنْهُ هَذَا الزَّمَانُ أَكْثَرَ مِنَ الزَّمَانِ الْغَيْرِ الْمَتْنَاهُ الَّذِي يَبْقَى بَعْدَ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ ذَلِكَ . الْجَوَابُ : لَيْسَ الْكَلَامُ فِي أَنَّهُ مَوْجُودٌ أَوْ غَيْرُ مَوْجُودٍ ، بَلْ مَعْلُومٌ أَنَّهُ فِي قُوَّتِهِ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَنْقُصَ مِنَ الَّذِي فِي قُوَّةِ الَّذِي يَجُوزُ وَجُودُهُ عَنْ تَأْثِيرِ قُوَّةِ الْكُلِّ مِنَ الطَّرَفِ الثَّانِي ؛ فَهُوَ بِالْقُوَّةِ فِي الْإِمْكَانِ الَّذِي نَاقَصَ عَنْ شَيْءٍ آخَرَ فِي طَرَفٍ فِي قُوَّةِ الْأَجْزَاءِ ، وَإِمْكَانُهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَيْهِ . وَمَا كَانَ كَذَلِكَ ، فَهُوَ مَتْنَاهُ فِي الْإِمْكَانِ ؛ وَفَرَضْنَاهُ غَيْرَ مَتْنَاهُ فِي حَالِ الْإِمْكَانِ لَا فِي حَالِ الْفَعْلِ ، وَهَذَا حَالٌ . إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ لَامَتْنَاهُ فِي الْإِمْكَانِ أَكْثَرَ مِنَ الْآخِرِ إِذَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا مُحَازِيًا لِلْآخَرِ مَسَاوِقًا لَهُ أَوْ جِزْءًا مِنْهُ . وَأَمَّا إِذَا سَاوَقَهُ وَحَازَاهُ فِي اتِّصَالِهِ أَوْ تَرْتِيبِهِ أَوْ كَانَ جِزْءًا مِنْهُ ثُمَّ انْتَهَى طَرَفٌ وَفُصِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا طَرَفٌ أَجْزَاءً ، وَجِبَ تَنَاهَى مَا يَسَاوِقُهُ إِذْ هُوَ جِزْءٌ مِنْهُ .

(٣٥٢) لِمَ صَارَ لِلنَّفْسِ ، وَهُوَ شَيْءٌ عَقْلِيٌّ بَجَرْدِ الذَّاتِ ، شَوْقٌ إِلَى الْعَالَمِ الْحَسِّيِّ ، وَلِمَ لَمْ يَقْبَلِ الْكَمَالَ مِنَ الْمَفَارِقَاتِ ، وَمَا الَّذِي يَحْصُلُ لَهَا مِنَ الْحَسِّ وَالْبَدَنِ ؟ فَإِنْ كَانَ اسْتِعْدَادًا ، فَالْقَدْرُ الَّذِي يَسْتَعِدُّ بِهِ لِقَبُولِ الْكَمَالَاتِ الْحَقِيقِيَّةِ بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ ؟ وَهَلْ يَرْجَى لَهَا اسْتِعْدَادٌ [ ٩٥ أ ] إِذَا لَمْ يَحْصُلْ لَهَا بِالْبَدَنِ هَذَا الْاسْتِعْدَادُ ؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَحْصُلَ لَهَا اسْتِعْدَادٌ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا بَعْضَ الْأَجْزَاءِ السَّائِيَةِ أَوْ غَيْرِهَا عَلَى مَا جُوزَ مِنْ اسْتِعْمَالِهَا بَعْدَ الْمَفَارِقَةِ ؟ فَالْجَوَابُ مِنْ خَطِّهِ : يَجِبُ أَنْ تَعْلَمَ أَنَّا مُقَصِّرُونَ عَنْ إِدْرَاكِ بَرَاهِينِ اللَّحْمِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ، بَلْ إِذَا تَأَمَّلْنَا الْأَحْوَالَ الْمَوْجُودَةَ ارْتَقَيْنَا مِنْهَا إِلَى كَيْفِيَةِ الْحَالِ فِي الْأَحْوَالَ الَّتِي قَبْلَهَا ؛ وَالَّذِي نَعْلَمُهُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِكَامِلَةٍ ، وَلَيْسَ وَجُودُهَا وَجُودُ الْمَفَارِقَاتِ يَكْفِيهَا فِي أَنْ تَكُلَّ ، بَلْ كَأَنَّهَا إِنَّمَا تَسْتَعِدُّ بِأَحْوَالِ تَحْدِثِ لَهَا مَعَ مَبَاشَرَةٍ



الحسّ ، وكذلك . وأما قدر هذا الاستعداد حتى تكمل به ، فأمر لا أحقّه ، ولعله أن يُفطن للمفارقة . وأما أنه هل يمكنها أن تكتسب هذا الاستعداد باستعمال جسم بعد البدن ، فأما جسم مثل البدن ، فلا ؛ وأما الجسم الساوي فأمر لا أحقّه ولا أمنعه ؛ ولعله يتبيّن ذلك إذا اكتسب من البدن هيئة ما ، بها يتبيّن استعمال الجرم الساوي ؛ ولعله لا يتبيّن ذلك . وبالجملة ، فإننا نعلم أن للنفوس المفارقة بعد المفارقة أحوالاً لا تقف عليها ، وبلازمنا الاحتياط في دار الكسب وطلب ما يمكننا من الاستعداد .

(٣٥٣) كيف يحصل للنفوس السائية إدراك للأحوال الجسمانية ، وإدراك للمبادئ المفارقة ، وهل ذلك للنفوس الإنسانية أيضاً ؟ الجواب بخطه : هذا لا يمكن أن يكتب . (٣٥٤) مسألة : البرهان على أن القوة تنقسم بحسب ما فيه . الجواب : الجسم البسيط ذو القوة البسيطة إما أن تكون القوة حاصلة في جسيته أو حاصلة في أطرافه كالبياض والوضوء ، أو لا في جسيته ولا في أطرافه . فإن لم يكن في جسيته ولا في أطرافه فليس موجوداً فيه ؛ وإن كان في جسيته أو في أطرافه فأى جزء أخذته من الجسمية التي هي فيه بالذات ، لم يتخلّ إما أن توجد فيه القوة ، أو لا توجد . فإن لم توجد فذلك الجزء خال عن القوة . فليس ذلك الجرم بكليته فيه القوة بالذات وأولاً ، بل في بعض منه . وكذلك الحال إذا كانت القوة في الأطراف النقيصة . فإن كان في طرف غير منقسم كالنقطة وجب أن لا يكون موجوداً في الجسم الكرى الذي لاتعين فيه نقطة إلا بعد الحركة ، والقوة تكون قبل الحركة . وأيضاً قد يتبيّن أن النقطة وحدها لا تكون حاملة أولى لقوة أو صورة في « كتاب النفس » ، وإن لم تكن القوة موجودة فيه ولا في أطرافه فليس فيه قوة . ولا يفسد هذا بتمام الشكل بأن يقال إنه موجود في الجسم ، ولا يوجد في أجزائه . فإن أجزاء الشكل توجد في الأجزاء ولكن ليست مشابهة للكل ، لأن الكل تركيب ما . وقد يتبيّن هذا الفرقان في كتاب « الشفاء » .

(٣٥٥) حكم في بعض المواضع أن النفس إذا تمت قوتها في هذا البدن ، فأحرى أن تستعمل بدله لضرورة ما وحاجة مابداً آخر أجلّ منه وأشرف . فكيف وجه الأمر في هذا ؟ وهل يجب في كل نفس ، أو إنما يجب في بعضها دون بعض ؟ الجواب من خطه : لا أدرى كيف قيل هذا ؛ ولعل هذا في استعمال النفوس المفارقة للبدن السائى حال حاجة إن عرضت ، وهو تحمين وخزّر مُسند ليس إلى منعه وإثباته لي سبيل ، ولعلها تكون لغيري .

(٣٥٦) قال في بعض المواضع : إن عقلية النفس غير جوهرية ، بل مستفادة ؛ فما معنى ذلك ؟ الجواب من خطه : أى كونها عقلاً بالفعل ليس كونها عقلاً بالقوة .

(٣٥٧) سئل البرهان على أن شعورنا بذواتنا ليس هو كشعور [ ٩٥ ب ] سائر الحيوانات مخلوطاً ، فإن القدر الذي قيل غير مُعْنٍ . الجواب : نحن إذا شعرنا بها كواحد وكركب من آحاد غير شاعرين بكل واحد منها بحيث يتميز عن الآخر ، ويجوز أن يكون إنما يتمثل فينا ذلك الواحد وحده من الجملة بحقيقته والبقاى غُيِبَ ، كما يجوز أن تكون حاضرة ويكون كل منها مشعوراً بانفراد طبيعته بحيث يجوز أن يلحظ متجراً عن قرانه ، أى لا تشترط المقارنة وتشترط اللامقارنة معاً .

(٣٥٨) سئل : إن لم يكن في سائر الحيوانات جزء هو الشاعر والمشور به ، فليس شيء منها يشعر بذاته ؛ وإن كان فيها جزء هو الشاعر والمشور به ، فله ذاته . الجواب : ليس فيها شاعر ومشور به واحد ، بل الشاعر جزء من المشور به .

(٣٥٩) مسألة : إذا كان الفكر طلب الاستعداد السام للاتصال بالعقل حتى إذا فكرت وعلمت كان لها أن تتصل متى شئت ، فكيف يقع فيها الخطأ ، وكيف يزول عنه وكيف يعود إليه ؟ الجواب من خطه : يحتاج الفكر إلى الاتصال بالمبادئ في إحضار الحدود وتصورها وإحضار الوسط ؛ وأما التركيب فإليه <sup>(١)</sup> : فرمما أجاد وربما أساء .

(٣٦٠) سئل : قيل إن الشيء إما أن يكون موجوداً لغيره ، أو ليس لغيره . ثم قيل : إن ما ليس لغيره فهو لذاته ، ويشبه أن يكون بعض الأشياء موجوداً مطلقاً لذاته ولا لغيره . الجواب : لو لم تكن ذاتك موجودة لك بوجه من الوجود لم تغلّ ذاتي نفسك فتجعلها مضافة إليك إضافة ما ليس بمباين . ثم كل شيء له ذاته : فإما أن يكون لغيره ، وإما أن لا يكون . فإن كان لغيره على أن وجودها لغيره فوجود تلك الذات لغيره ، وإن لم يكن ولها وجود فوجوده لما هو له ؛ وإذا لم يكن ذاتي إلا لي ، فوجود ذاتي لي . فأما كيف هذا ، فلعله لا يمكن التصريح به جزافاً . فإن أمكن ، فلعله هذا الذي أقوله الآن : حقيقة الذات لا توجد متعينة من حيث تلك الحقيقة بلا لوازم ولا ذات المبدأ الأول ، فإن له لوازم صفات . فهو من حيث هو حقيقة شيء ؛ ومن حيث هو ملازم ، شيء ؛ والجملة التي من الأصل واللوازم ، شيء ؛ وهو إنما يتعين

لا بأنه حقيقة، وإن كان لا شَرِكَة فيها أيضا في الوجود، بل يتمين بحيث هو ملازم لأشياء كما نحن نتشخص بالواحق، فتكون إذن حقيقة الذات من حيث العقول في نفسها لا بشرط آخر، شيئا<sup>(١)</sup>، ومن حيث هو متعين، شيئا<sup>(٢)</sup>؛ فيكون هناك غيرية تحتمل الإضافة والنسبة.

(٣٦٠) لِمَ قالوا إنه : لو كان للنفس صورة أو خالط شيئا ذا صورة، منعت صورته وصورة ما يخاطبه عن أن يقبل صورة غيره؟ وأن ماله صورة تحضه فليس يمكنه أن يكون قابلا لجميع الأمور التي يتصورها العقل بل تمتع تلك الصورة عن بعض ما للعقل أن يعقله؟ وما الفرق بين صورة قديمة لها إن كانت، وبين صورة تحصل لها مكتسبة؟ ولِمَ تمتع الأولى من التصور ولا تمتع الثانية؟ الجواب من خطه : لملم قالوا هذا في العقل الميولاني، وأنه ليس بجسماني، وأنه لو كانت له صورة جسمانية فكان في الموضوع الجسماني، حالت الماهية الجسمانية عن أن تقارنها كل ماهية مما يتصور به؛ إذ لا مادة جسمانية تصلح لكل صورة مثل الأضداد وتباينات وهيات المقادير المختلفة والأوضاع المتباينة؛ أو لا أدري. ولنتعرف ذلك من تفسيرهم.

(٣٦١) مسألة : المعنى المعقول من الإنسان مثلا معنى مشترك فيه، فإذا حصل في قوالب مختلفة كان حكمه في كل واحد من القابلين [٩٦] غير حكمه في الآخر، فلا يكون في القابل الأول كما في القابل الثاني، فلا يكون الأول هو الثاني، فلا يكون المعنى مشتركا فيه؛ فلم يفرض للمعقول من الإنسان معقول آخر وقوالب أخرى، حتى يان هذا الخلف؟ الجواب : يفرض له معقول آخر ولم يفرض قوالب أخرى، بل القوالب تلك بأعيانها. وإنما يفرض له معقول آخر، لأنه لو اقتصر على الأول كان للقاتل أن يقول إنه في القوالب العاقلة مختلفة لاختلاف القوالب كما كان في الأمور الخارجية. ولا يمتنع ذلك أن يكون كل واحد منها عاقلا، لأن تلك الصورة — وإن خالطها اختلاف وزيادة بحسب هذا القابل — فهي بحسب الأمور الخارجية وبحسب الأعيان غير مختلف، وإنما كان التجريد بحسب الأمور الخارجية ليس من كل جهة، فاحتيج إلى أن يجعل لما تجريد أيضا بحسب القوالب الثانية كما احتيج إلى أن يجعل لما تجريد بحسب القوالب الأولى والموضوعات الأولى حتى يصير بذلك التجريد متشابها مشتركا لا خلاف فيه. ثم لو كان قيامه بحسب هذا التجريد في قوالب ثلاثة ما كان يلزم الخلف، لكن هذا التجريد

لها بحسب القوالب الثانية، لأنها إنما تصير معقولة بحسب هذه القوالب الثانية لأنها بحسب الفرض للخلف هي العاقلة. فإذاً يجب أن تكون بحسب هذا التجريد وهذا التشابه في القوالب الثانية ليس كما كانت بحسب التجريد الأول. والتشابه الأول ينقل مثلا عن القوالب والموضوعات الأولى إلى الثانية العاقلة.

(٣٦٢) شرح الحال في الإدراك العقلي والفرق بينه وبين ما سواه المشاهدة، وأنه هل إلى ذلك سبيل يُتَكَلَّف حتى يحصل، وما المعنى الذي يسمى، وبماذا يتم وما الطريق إليه، وهل يجب حال المشاهدة لكل نفس مفارقة أو لبعضها دون بعض؟ الجواب من خطه : الحديث في هذا الإدراك العقلي قد يكون حال تذكر الأوسط أو أجزاء الحد، فإذا زال زال إلى أن يؤلف، وقد يكون مع منازعة من التخيل والقوى الوهمية ومجادبة. وأما المشاهدة فالف من القوة العقلية للمعقول، لا يبرح الوسط فيه عن التمثل، ولا يفترقه إلى التذكر المتعلق بما يجب، ولا تنازع فيه قوة من تحت بل تكون منجذبة مع القوة العقلية إلى فوق، ويتملق المعقول على نحو ما يتفق لها من رده إلى الصورة المحسوسة لتكون فيها مطابقة في الإثبات.

(٣٦٣) جواب مسألة : لا يتخلو حصول المعقول في القوالب إما أن يكون على وجه التشابه ويزوال الخلاف إلا من حيث المقارنة فقط المختلفة؛ أو يكون ليس كذلك، بل هناك اختلاف في الكم والوضع وغير ذلك زائد على مفهوم نفس المقارنة. وإذا لا قسم إلا هذين فلا حصول في القوالب إلا أحد هذين، ولا يمكن أن يحصل في جسم إلا ويلزمه كم مخصوص ومقارنات لأحوال مداخلية : من الوضع والكيف والأين وغير ذلك. ليس نفس مقارنة الجسم من حيث هو مقارنة الجسم حتى تكون الصورة متشابهة والمركب منها ومن الموضوع مختلفا، بل يكون هناك لنفس الصورة اختلاف مثل ما كان من خارج، حتى يمكن أن ينقسم انقسامات مختلفة، وهذا هو الذي كان يجعل الصورة غير معقولة. ولو لم يجعل، لكان في الموضوع الخارج معقولا، لأن الشيء ليس كونه عاقلا إلا أن تحصل فيه الصورة من حيث هي معقولة. فلو كانت مع هذه الملاحظة معقولة [٩٦ ب]، لكانت المادة يحصل فيها المعنى وهو معقول، فكان يكون عاقلا، فتكون المواد الخارجية عاقلة.

(٣٦٤) مسألة : حكم في بعض المواضع أن النفس إذا تجردت عن البدن ولم يبق لها علاقة إلا بعالمها، وإنما يكون لها من الفعل والرأي ما يليق بذلك العالم، وهو عالم اتصال

النفس بالمبادئ التي فيها هيئة الوجود كله فينتش به ، فلا يحتاج أن يفعل فعلاً من فكر أو ذكر لينال به كمالاً ، بل ينتش بنش الوجود كله ، ولا يحتاج إلى طلب نش آخر — فما شرح الحال فيه ؟ الجواب من خطه : الحدود الوسطى وما يجري مجراها ليس تحصيلها بالفكر على سبيل تحصيل الشيء المعلوم المكافئ والطريق ، بل على سبيل إعداد شركة لاقتناص ما يتفق طيرانه بقرب الممكن . والتعليم المورد في اكتساب القياسات هو تعلم الأعداد للشرك والمقاربة من موضع الرجاء ، ولو كان على سبيل الأولى لوصل إلى الحدود الوسطى متى شاء ، بل كان الفكر ضرباً<sup>(١)</sup> من التضرع للإجابة أو القبول للفيض المناسب للتمثل في الذهن من الطرفين وما يشبههما ، وإنما تجيء الحدود الوسطى من الفيض الإلهي ، وربما جاءت حدساً من غير قلب الفكر للناسبات ، وربما جاءت من غير التفات أيضاً إلى الطرفين . وكلما كانت النفس أقل مسافرة في بقاع المقولات ، كان اقتناص الحدود الوسطى وما يشبهها أقل ، وكلما كانت أدرب بتلك المسافرة كان اقتناصها أكثر وطلوعها على النفس أسهل . وهذا العَوَق ليس إلا من جانب البدن ، فيرجى إذا كل الاستعداد وزال العَوَق أن يكون في غاية السهولة ، وليس هذا الاقتناص إلا ضرباً<sup>(٢)</sup> من اتصال النفس بالمبادئ . وقد يتيسر للنفس الواحدة أن تلحظ عدة أوساط معاً ، فلا يستبعد أن يكون للنفس السعيدة اتصال بالفارق غير محجوب ، لأن الحجاب أما لعقد الاستعداد ، وإما للعائق . فأما الجوهر المنفصل والجوهر الفاعل فلا يقتضيان الحجب . وإذا لم يقع عَوَق ، وقع الاتصال التام ، قبل مثل نفسه .

(٣٦٥) مسألة : ماعنى اكتساب النفس الهيئة الإذعائية والاستعلامية ، وكيف زوال الهيئات الرديئة عن النفس بعد الفارقة ؟ فإنه يظن أن بطلانها لا يكون إلا بالبدن ، كما أن حدوثها لا يكون إلا به . ثم لا يخلو سبب عدم تلك الهيئات : إما أن تكون هيئة النفس بطبيعتها أو بعض الأسباب البائنة<sup>(٣)</sup> . وإن كان كذلك لما احتيج إلى تركيتها في البدن ، بل يكون كما يفارق ويتجرد بتخلص عن تلك الردآت ، ويكون سواء وسخها ونقاؤها عند الفارقة . وأما أن يكون سبب عدم تلك الهيئات من الأسباب المتجددة كتناسخ أو تجديد حركات سماوية ، والتناسخ باطل ، فيلزم أن يكون البري عن المادة مصكوكاً<sup>(٤)</sup> متأثراً عن

(١) من : ضرب .

(٢) مهلة النقط تماماً .

(٣) سكة : ضربه شديداً ، والمقنى هنا : أسابه دقش .

الحركات الجسمانية من غير توسط مادة . الجواب من خطه : تجدد للنفس التي لنا حالتي : صعوبة مساعدة للشهوة والغضب ، وسهولة مساعدة . ونجد أعمالاً من الأعمال تزيد في ذلك ، وأخرى تزيد في هذه . ولو كان إحداها للنفس بذاتها لزمته هي ، وانفقت في كل نفس ، فإذا هي مكتسبة . وإنما اكتسابها بمزاولة أوهام البدن وأعماله وأفعاله ، وإلى هذا القدر يعلم من طريق الإن . وأما الظن بأن بطلانها يكون بسبب البدن كما أن حدوثها بسببه فظاهره غير ملائم للوجود ، فإن شيئاً واحداً لا يكون سبباً لحدوث شيء وبطلانه [١٩٧] معاً إلا على أحد وجهيه : أحدهما أن يكون وجوده سبباً للأول ، وفقدانه سبباً للآخر ، وبهذا الوجه ؛ فيجب أن يكون فقدان البدن سبباً لازوال . والآخر أن يكون هو سبباً للآخرين بحالين مثل الماء إذا سخن سخن ، وإذا برد أبطل تلك السخونة وفعل البرد . وقد يجوز أن يكون البدن سبباً للأمريين من وجهين ، لكن ليس ذلك بواجب لأنك إذا حققت وجدت الفاعل للهيئة ليس هو البدن ، بل هو معد الهيئة واردة من خارج ، فإن الهيئات الجيدة والرديئة تتبع الاستعدادات فتزد من خارج . وفي هذا كلام طويل ليس يخفى على من يبحث هذا البحث ؛ وهذه الهيئات قابلة للأشد والأضعف ، وهي مما يتكون قليلاً قليلاً ، وينتهي مع تكرار الأفعال ويضعف مع فقد الأفعال ، وليست مما يكون دفعة ولا مما يفقد دفعة ؛ ومن منميتها الفكر فيها ، وإثارة الشوق إليها ، وإن لم يكن فعل بدني حركي ؛ والفيض الإلهي فاسخ للمقود الرديئة غاسل للأوساخ الخبيثة طبعاً ، إلا أن يكون عائق من فقد الاستعداد أو الاستعداد للضد بمقاوم يفعل الضد . فإذا لم تكن المنميتات المذكورة والمقاومات الحافظة للاستعداد الرديء الخبيث وجب الغسل وتبديل الإعداد ولم يجب الغسل بالكلية حتى لا يبقى أصلاً أثر . بل وجب الغسل للمبلغ من حيث هو مبلغ ، ثم يستمر به الانفسال قليلاً قليلاً ، فإن مثل هذا ما لكثرة والمبلغ أقل للتأثير من القلة أعنى انكسار الكثرة أسهل من الإزالة ، فكان الضعف ههنا هو في جانب الزيادة ، أى أن يصير أضعف أسهل من أن لا تبقى قلة ، أى أن يبطل كونه كثيراً أسهل من أن لا تبقى قلة . ومثل هذا فإنما يبطله السبب قليلاً قليلاً ، وذلك زمانى ، ويستعين بالفرض بقدر المنميتات التي لو كانت لمؤقت تعويهاً تاماً أو غير تام . ثم مع ذلك فليس بممتنع عندى أن يستعين الفارق في ذلك بجسم من الساوية ، وبضرب من التخيل للأضداد ؛ كما أن الفكرة فيها وتشوقها قد كان من المنميتات ،

كذلك أعددناها من التخيل قد يكون من المُحِطَات . ثم يجوز أن يكون هناك مَعَاوُنٌ<sup>(١)</sup> خفية علينا من أمور روحانية أو قوى نفسية سماوية ، فإن أكثر أمور الآخرة خفيٌ علينا . وبالجملة ، فإنه إنما لا يجب بطلانه دفعةً لأن المادة لا تكون مستعدةً أول الأمر لقبول تامٍ لفعل التام ، بل للكسر . وكما قلت حدث استعداد آخر وقوى على الفاسل أكثر ، وكذلك على تدرج الانفعال إلى أن يفقد . وكل ما يقبل الأشد والأضعف فليس انفعاله في الاستحالة على هيئة واحدة سواء كان شديد المقاومة أو ضعيف المقاومة ، بل يكون ضرورة في زمان ربما أسرع وربما أبطأ — يُعَلِّمُ هذا من تأمل أصول طبيعية في أمثال هذه المسألة .

(٣٦٦) مسألة : ما وجه الاستغفار للوقى والترحم لهم ؛ وبالجملة استعداد الفيض الإلهي بالأدعية ؟ الجواب من خطه : لعل هذا من المعاون المحقة للهيئات بتأثير من أوهامنا يتعدى إما إلى تلك النفوس ، وإما إلى أمور خفية علينا تكون مَعَاوُنَ .

(٣٦٧) جواب عن اعتراضات عليه في الشعور بأنفسنا : اعلم أن نفس الإنسان تشعر بذاتها بذاتها ، ونفس الحيوان الآخر يشعر بذاته بوجهه في آلة وهمه كما يشعر بأشياء أخرى بحسّه ووجهه في آلاتها ؛ والشئ الذي يدرك المعنى الذي لا يحس من حيث له علاقة بالحسوس هو الوهم في الحيوانات [٩٧ب] وهو الذي يدرك به النفس ذاته لا بذاته ولا في آله التي هي القلب ، بل في آلة الوهم بالوهم كما يدرك ، وبآله معاني آخر ، فتكون ذاته فيه مرتين : مرة في آلة ذاته ، ومرة في آلة وهمه . وهو مدرك من حيث هو في آلة الوهم ، فإذا لم يكن شئ مما ليس له ذاته بمدرك لذاته بذاته ، ولا نفس الحيوان . بل ربما أدرك ذاته غيره في غير موضعه . وكان ذلك الغير قوة له ، قد قلت واسترخت . وبقى ههنا بحث آخر : لم صار بعض قوى الأجسام يدرك ما يحصل في موضوعه من الهيئات عن غيره كالوهم ، وبعضه لا يدرك ؟

(٣٦٨) على أى وجه تستكمل النفس بالبدن والحواس استكمالاً ، حتى تستعد لقبول الكمال من العقل الفعال ؟ أعنى : كيف تصير بمطالعة الحسوسات مهَيَّأةً لقبول فيض من فوق ؟ وبالجملة : كيف يصح أن يستكمل ويشرف بما هو أخس منه ؟ فإن كونه مستعداً حالة شريفة صارت النفس بها أشرف منها وهي غير مستعدة . الجواب من خطه : هذه المعاني يصعب علينا اعتبارها ببرهانٍ لم يسبب قصور أفهامنا ، ليس بسبب الأمر في نفسه . وإنما

(١) جمع مَعَاوُن : الحسن المعونة .

نصير إلى إثبات الأحكام فيها من جهة الوجود وطريق الإثبات . وحينئذ تأمل أيضاً المقدمات الداعية إلى القول بنقائصها فنفسخها . وقد وجدنا الاعتبار الحسى مبدأ الأحكام عقلية . فإما أن يكون من شأن وجود ماهيات ما في الحس مخلوطة أن يفعل في العقل تلك الماهيات مقشرة ، وإما أن يعد لقبول تلك الماهيات مقشرة من مبادئ آخر . وكذلك الحال في الهيئات التي تحصل للنفس من مزاوله أفعال بدنية والفكر على وجه الرغبة فيها . وتفصيل الأمر في أن الحق : أى الاثنين ؟ — هو صعبٌ وليس مما لا يتوصل إليه بطلب الفكر . فإما أن الأخس كيف يفعل في الأشرف فكما تفعل الصورة المادية في الحس ، والصورة الحسية في الخيال ، وكما تذلل الشهوة عن الغضب وكما يذهل الحس عن العقل . وليس يتعلق الفعل والانفعال بتمايز الفعل عن المنفعل بشرفه ؛ ولو كان كذلك لما فعل السم في الحيوان ، بل يتعلق بقوى الفعل والانفعال . وأما أن الشئ أشرف جوهرها من حيث اعتبار آخر فلا مدخل له في الفعل والانفعال . وكثير من الأمور الشريفة مبادؤها وأسبابها أمور خسية . تأمل الحال في الكائنات ! وهذا الضرب من الكلام المبني على الشرف والضعة إما خاطئ وإما جدلي إن كان أقوى . ولعل النفس من حيث هي مستعدة أخس من غيرها من حيث تلك بالفعل . وليس يبعد أن يكون الشئ في جوهره أشرف من غيره ، ثم يكون بحال من أحواله أخس سواء كان لازماً أو لاحقاً عرضياً . وبالجملة ، فإن الشئ من حيث هو مستعد ، إنما يشرف بما هو مستعد لأمر أخس وبعلمته باستعداده . وأما بمقايسته إلى شئ بالفعل فلهذا يكون أخس منه من حيث لذلك كما له بالقوة ، ولهذا كاله بالقوة ، وإن كان الكمالان والنسبة إليهما بالعكس .

(٣٦٩) مسألة في المعقولات وأنها لا تحل الأجسام ، وجواب المُتَشَكِّك تشكك عليه فقال : إن كان يجوز أن تحل الأعراض الأجسام وهي بسيطة : فلم لا يجوز أن تحل المعقولات وهي بسيطة ؟ الجواب : إن الأجسام لا تحلها الصور والأعراض من حيث هي واحدة وبسيطة ، لا المعقولات [٩٨] ولا غير المعقولات . ثم المعقولات قد تعقل من حيث هي بسيطة وواحدة . وما يحل الأجسام من الصور والأعراض لا تحلها من حيث هي بسيطة وواحدة . وإنما تشكك في أنه حسب أنه سلم له أن صوراً غير منقسمة تحل الأجسام من حيث هي غير منقسمة . وهذا لا يكون ولا يمكن . وأيضاً ، فإن الصور والأعراض إذا قيل لها إنها بسيطة فليس يُعْنَى بها أنها

في وجودها لا تنقسم ، بل شيء آخر . وظنه أيضاً أن لها صورا بسيطة بمعنى أنها لا تنقسم ثم يعرض لها الانقسام ظن غير مُحصل . وظنه أن هذا الخلف يلزم في الصور والأعراض : فإنها تنقسم بالعرض ، ولا تنقسم بذاتها — غير واقع ، لأن المنع إنما هو لنفس الانقسام ولو بالعرض ؛ فإنه يقول : المقول يحصل في موضوعه من حيث هو واحد من حيث لا ينقسم لوحداثيته ؛ ولا شيء من الأشياء التي تعرض للأقسام أو يحصل لها كيف كان يحصل لها من حيث لا يقبل القسمة ، بل لو كان مثلاً شيء لا يقبل القسمة في نفسه يعرض لجسم صار ينقسم بسببه . فالشيء من حيث هو في جسم لا يكون إلا بحيث ينقسم . والمقول من حيث هو واحد ، مقول هو من حيث لا ينقسم . فالشيء لا يكون في الجسم من حيث هو مقول . ويجب أن تعلم أن جزء صور الجسم وعرضه شرط في تلك الصورة والعرض ، وأن الصورة والعرض الجسمين الواحد منهما بالفعل كثير غير متناه بالقوة . وهذه الأحوال غير ملائمة للمعقولات . والذي كان ذكر التشكك أن الأمر في المقول كان خلفا ، ففي الصور والأعراض هو أيضا خلف ، فليس كذلك . فإنها كلها تنقسم وأجزاؤها تقوم شخصياتها ، وليس شيء منها بسيطاً وخدائياً<sup>(١)</sup> ، إنما هو بسيط بوجه آخر . ومثال في هذا المعنى أيضا : الصور المعقولة إنما هي معقولة لما هي عليه في الجوهر العاقل ، وإذا كانت منقسمة فاقسمت ، حصلت هناك غيرية من حيث هي في العاقل ، فإذا عقلت كذلك ، عقلت الفرق لا محالة بين الاثنين وبين المجموع وبين الواحد . فإن لم يكن إلا اختلاف شكل ومقدار بحسب ما يكون لما هو فيه وكان ذلك داخلا في المقول أى في ماهيته من حيث هو مقول ، وجب أن يكون عروض الانقسام يجعل الصورة معقولة ، أعني اختلاف الشكل والقدر والعدد ، وذلك غير واجب فيما ليس له شكل وقدر ، وغير واجب أيضاً أن تكون كل جهة الاختلاف فيما له شكل وقدر وعدد ؛ فإن لم يكن داخلا فيجب أن لا يكون هناك خلاف بين الشيء وبين ما ليس هو ، أى بين الكل وبين الجزء وبين جزء . ونقول بعبارة أخرى : كون الصورة معقولة هي أن تكون في الجوهر العاقل ، وكونها مختلفة في المقول هو أن يكون لها في ذاتها وفي عقلته اختلاف ، وكونها ممكنة فيها الغيرية هو كونها ممكنة أن يحدث فيها في العاقل لها غيرية ، وذلك غير اعتبارها بحال الوجود . وكونها ممكنة أن تنقسم في المقول هو كونها ممكنة أن تتغير في المقول بحسب جزء جزء كليهما . فإن كان ليس لها ذلك إلا بحسب

الشكل والقدر والعدد فليس أن تُتعلّق في قابل للانقسام إلا بحسب الشكل والقدر والعدد ؛ لكن للصور أن تُتعلّق من جهة أخرى . فإن كانت تتعلّق من تلك الجهة في منقسم فهي قابلة للتغير والاختلاف ، لا بحسب الشكل والقدر والعدد . فإن كل صورة معقولة لا اختلاف فيها [ ٩٨ ب ] في المعنى قد تقبل اختلافاً في المعنى ، وتنقسم إلى غير متشابهين لا يشابهان الكل في المعنى ، ليس في القدر والعدد ، وليس كذلك .

(٣٧٠) مسألة في إثبات النفس على الطريقة التي تشككك عليه فيها من الشعور بالذات عند الفرض الذي فرضه وشرحه في كتاب « الشفاء » . قال : الحصل يلزمه أن يتمتع ذاته وشعوره الآن بذاته ، فيتأمل أن شعوره بأنه هو وأن له أعضاء وأفعالا منسوبة إليه هو شعور بهويته من طريق الحس ، أو من طريق الاستدلال . والذي يقع له أنه هو : أهو جلته هذه أو شيء غير تلك الجملة ؟ وكيف يكون الشعور به الذي هو ذاته الجملة ، وكثير من يشعر بوجود آنيته لا يشعر بالجملة ، ولولا التشريح لما عرّف قلب ولا دماغ ولا عضو رئيس ولا تابع . وقبل ذلك كله قد كان يشعر بآنيته . وأيضاً فإن الشعور به يبق مشعوراً به حيناً يفصل مثلاً شيء من الجملة انفصلاً لا يحس به ، كما يسقط عضو من مجذوم خدر . ويجوز أن يقع له ذلك وهو لا يحس به ولا يشعر بأن الجملة تغيرت ويشعر بذاته أنها ذاتة كما كانت لم تتغير . وأما الشيء من الجملة غير الجملة فإما أن يكون عضواً باطنياً أو يكون عضواً ظاهراً . والأعضاء الباطنة قد تكون غير مشعور بشيء منها . والآنية مشعور بها قبل التشريح ، وما يشعر به غير ما لم يشعر به ، والعضو الظاهر قد يعدم ويقبل ، والآنية المشعور بها واحدة في كونها مشعوراً بها وحدة شخصية . ثم كيف يمكن أن يقال إن الوصول إلى الشعور بالذات إنما هو بالحس ، والحس ينال الظاهر الذي هو الذات المشعور ، والأعضاء الباطنة السليمة لا تتحسّس ، وإن تلاقى ؛ ولا للنفس السليمة فإن النفس السليمة المطلقة السلامة هو الذي لا يحس بحركة الأعضاء فيه . وكيف يمكن أن يقال إنه باستدلال من الأفعال ؟ وذلك لأن الفعل إذا أخذ مطلقاً دل على فاعل مطابق غير معين ، وإذا أخذ مقيداً بالتشخيص مثل ففعل وفعلك ، يكون النسب إليه جزءاً من مفهوم الفعل المتيد ، والشعور بالجزء قبل الشعور بالكل ، وعلى أنك تعلم من نفسك أن هذا الشعور لم تكسبه من طريق الاستدلال من فعلك ولا من طريق الاستدلال من حالك إذا كان اعتبارك سيديداً .

(٣٧١) سئل : بأى قوة نشعر بذواتنا الجزئية ؟ فإن النفس إدراكها للمعاني : إما بالقوة العقلية ، والشعور بالذات الجزئى ليس هو يعقل ؛ أو بالقوة الوهمية ، والقوة الوهمية تدرك معاني مقترنة بمتخيلات . وقد بين أنى أشعر بذاتى وإن لم أشعر بأعضائى ، ولم أتخيل جسمى . فأجاب : قد بان أن المعنى الكلى لا يدرك بحجم ، وبأن أن المعنى الشخصى الذى تشخصه بالأعراض الهيولانية نحو القدر المحدود والوضع المحدود لا يدرك بغير جسم ، ولم يبين أن الجزئى أصلاً لا يدرك بغير جسم ، ولا أن الجزئى لا يقلب فى حكم الكلى ، بل الجزئى إذا كان تشخصه ليس بقدر ووضع وما يشاكلهما فلا مانع عن أن يشعر به — أظنه العقل . ولم تبن استحالة هذا فى موضع ، ولا بأس بأن يكون سبب ذلك الشخص هيولى وأمر هيولانى بوجه ما إذا لم تكن الهيئة اللازمة المشخصة نفسها هيولانية ، بل كانت من الهيئات التى تخص ما ليس بحجم بتشخصه ، إنما لا يدرك العقل أو النفس العاقلة جزئياً مشخصاً بهيئات مقدرة هيولانية . وأما ما خلا ذلك فقد يدرك ويدرك هذا أيضاً إذا قشره عن الأمور المخصصة ، أو أضاف إليه [ ١٩٩ ] الأمور المخصصة مأخوذة كلية ؛ والأمور المتجردة إما شخصيات نوع تتميز بخواص وتترك ذواتها كما هى ، وإما أفراد ليس ينقسم نوعها بمخصصات بل النوع فى ذات واحدة ليس يحتاج إلى أن يتميز إلا بالتنوع ، فهذه تدرك أيضاً ذواتها بنوعيتها . ثم ههنا نظر : فى أنها هل تدرك الصنف الأول بشخصيتها ؟

(٣٧٢) سئل : كيف أعقل ذاتى ، والمقول هو المعنى الكلى القائم ؛ وأنا إذا عقلت ذاتى فقد تجردت ، وحينئذ أكون قائماً بمحدى مقام الكلى ، وكل قائم بمحدى مقام الكلى فإنه مجرد لا يتخالطه قوة الانفعال ؛ فكيف يدخل حينئذ على ذاتى ما يمنعه التجرد الذى له ؟ فأجاب : إن لم يُسم هذا الشعور بالذات عقلاً ، بل خُص اسمُ العقل بما كان من الشعور للكلى المجرد ، كان للقاتل أن يقول : إن شعورى بذاتى غير عقل وإنى لست أعقل ذاتى . وإن سُمى كل إدراك من تجرد القوام عقلاً ، لم يُسلم أن كل معقول لكل شىء معنى كلى قائم بمحدى ، بل لعله إن سلم قائماً يُسلم فى المقولات الخارجة . على أن حق هذا أن لا يُسلم مطلقاً . فليس كل شىء له حد ، وليس كل معقول إنما هو متصور بسيط ، بل قد يعقل الشىء بأحواله فيُدرك حدّه مخلوطاً بموارضه . وكذلك إذا عقلت ذاتى عقلتُ حداً مقروناً به عارض لازم . على أن الواجب أن قولنا أن المعقول هو الكلى أى من الأمور المختلطة المشتركة فيها ، وإنما

المقول على الإطلاق الذى يعم كل شىء ماهيته مجردة أو مقرونة بما يعقل معه ؛ ثم يعرض فى بعض الأشياء أن تكون تلك الماهية كلية مشتركة فيها بقوة أو فصل ، وبعضها لا يكون كذلك .

(٣٧٣) لعل العقل الذى يدرك المقولات ليس يعنى به مجرد الشعور الجمل بالذات ، بل بعد ذلك . فليُفكر فيه .

(٣٧٤) سئل : هل تشعر الحيوانات الأخر سوى الإنسان بذواتها ؟ وما البرهان عليه إن كان كذلك ؟ فأجاب : يحتاج أن يُفكر فى هذا . ولعلها تشعر بذواتها بآلات أولمل هناك شعوراً بأمر مشترك من الأخطال ، أو لعلها لا تشعر إلا بما يحس ويتخيل ولا تشعر بذواتها وقواها ولا أفعال قواها الباطنة . يجب أن يفكر هذا .

(٣٧٥) سئل : لى شعور بأنى أبصرت ، أعنى هذا الإبصار الجزئى ، ولا شك أن للحيوانات الأخر هذا الشعور إن كانت تشعر بذواتها . فبأى قوة أدرك هذا المعنى ؟ وكيف الحال فيه ؟ فأجاب : لعل بينى وبين إبصارى آلة جسمية بارزة ، وبين إبصارى لإبصارى آلة جسمية باطنة ؛ ولعل بين إدراكى لذاتى وبين إبصارى غيرى أو بين إبصارى لإبصارى غيرى فرقا . ويجوز أن يتوسط بينى وبين إبصارى غيرى وبين إبصارى لإبصارى أيضاً لفيرى الذى هو غيرى متوسط ، ولا يجوز أن يكون بين ذاتى وبين إدراكى لذاتى متوسط . ثم ههنا كلام طويل نسأل الله أن يوفقنا لقضائه على وجهه بكاله ؛ فما من توفيق إلا بالله جلّت عظمتة .

(٣٧٦) سئل فى بعض المواضع أن ما يعقل غيره فيجب أن يعقل ذاته ، ولم يبرهن عليه . فأجاب : إذا كان يعقل أنه عقل غيره ؛ والمقدم واجب .

(٣٧٧) سئل : قيل إن الصورة الكلية القائمة بمجدها إذا حصلت لشىء آخر صار ذلك الشىء بها عقلاً ، والشىء إنما يصير عقلاً بأن يتجرد غاية التجرد ؛ وكيف يدخل على شىء غير مجرد ما يجرد ؟ فإن قوله يصير به الشىء عقلاً معناه : يصير به الشىء مجرداً . فأجاب : معنى [ ٩٩ ] « صار » ليس أنه صار حينئذ ، بل معناه أنه دل على كونه كذلك . وهذه كلمة تستعمل مجازاً .

(٣٧٨) سئل عن البرهان على أن المعقول التى لم تهذب ولم تكمل لا تدرك المقولات

بعد المفارقة . فقال : لأنها لو لم تَحْتَجَّ إلى العقل بالملكة وحصول المبادئ لها إلى البدن ، لكان يمكن أن يتوصل إلى المبادئ من غير الاعتبار . ولا شك أن العقل بالملكة مهَيَّء للعقل بالفعل وأن بعض العقل بالفعل أيضاً يحتاج إلى زيادة على الملكة ، فإنه يحتاج بعد العقل بالملكة إلى اعتبارات جزئية . فأما التقدير فلا أعرفه ، ولعله أن يتمكن من تصور المفارقات . (٣٧٩) سئل عن البرهان على أن النفوس الكاملة تعقل بعد المفارقة — فقال : إن العقل بالفعل اتصال النفس من جهة قوتها العاقلة بالمبدأ المفارق الذي لك أن تسميه العقل الفعال . فإذا حصل استعداد كامل وكان الفعل غير محجوب بذاته وكان بعض ما يشغل عن جهة الفاعل قد زال — وجب الإعطاء والقبول .

(٣٨٠) تُشَكِّكُ عليه بأن النائم لا يشعر بذاته ، فقال : النائم يتصرف في خيالاته كما كان في اليقظة يتصرف في محسوساته ؛ وكثيراً ما يتصرف في أمور عقلية فكرية كما في اليقظة . وفي حال تصرفه ذلك يشعر بأنه هو ذلك المتصرف كما هو حال اليقظة ، فإن انتبه وذكر تصرفاته ذكر شعوره بذاته ، وإن انتبه ولم يذكر ذلك لم يذكر شعوره بذاته ولم يكن ذلك دليلاً على أنه لم يكن شاعراً بذاته . فإن ذكر الشعور بالذات غير الشعور بالذات ، بل الشعور بالشعور بالذات غير الشعور بالذات ، واليقظة أيضاً قد لا يذكر شعوره بذاته إذا لم ينحفظ في ذكر مزاوالات كانت له لم يفشل فيها عن ذاته .

(٣٨١) تُشَكِّكُ عليه بأننا ما لم يُتَخَيَّلْ لنا هيئة أعضائنا في النوم ، لم نشعر بذواتنا . فقال : قد سلف أن لنا شعراً هيئة أعضائنا البارزة ونشعر أننا نحن ، وإن تغيرت هيئة أعضائنا الشخصية في اليقظة حقيقة وفي النوم مجازاً ، فليس الشعور به الواحد الغير التبدل هيئة الأعضاء . ولا يجوز أيضاً أن يكون أمراً كلياً ينحفظ مع كل تبدل انحفاظ الكلى ، لأن الشعور به جزئى . ولا يجوز أن يكون أمراً شخصياً ينحفظ مع التبدلات انحفاظ الجزئى المقارن للتبدلات من شيء من أعضائنا — قد بُيِّنَ ذلك ، فهو إذن شيء آخر . وأيضاً فنهَبُ أنا لا نشعر بذاتنا ما لم يُتَخَيَّلْ لنا هيئة أعضائنا في النوم : هل تدل هذه القضية إلا على المقارنة بين الشعور وبين التخيل ؟ ولا مانع من أن يكون شعور شيء يقترن به تخيل شيء<sup>(١)</sup> ، وليس في ذلك ما ينقض المذهب أو المقدمة ، فإنه ليس كل ما لا يكون الشيء ما لم يكن هو هو الشيء .

(٣٨٢) مسألة : سئل عما ذكر في مواضع من أنه محال أن تنفذ الصور القائمة بالمواد وجود ذات قائمة بنفسها لا في مادة . الجواب : إنما هو محال لأن الوجود معنى يقع على الأشياء بتقدم وتأخر . وبعض الوجود حظه من الوجود أكد مثل الجوهر والقائم بنفسه ، وبعض المعاني وجوده في الدرجة المتأخرة ؛ وكل ما هو علة بالذات فإن حظه من الوجود إما مساو لحظ المستفيد منه إن أمكنه ذلك ، وإما أسبق منه وأؤكد . فما ليس له من الوجود حظ القوام بنفسه فليس يجوز أن يكون غيره ينال منه حظ القوام بنفسه ، لأن المملول يجب أن لا يكون أكد وجوداً [١١٠] من العلة ، وأيضاً فإن الصور الجسمية تفعل بتوسط المادة ، وذلك يتم بوضع . ومعناه أن الصورة إذا كانت قائمة بالمادة ، كان مصدر الأفعال عنها قوامها ونحو وجودها ، وكانت المادة تخصص أفعالها بأن يكون لها مبدأ توسط ، وإلا لكانت القوة يصدر فعلها عن ذاتها من غير مشاركة المادة ؛ فكان فعلها أتم في الوجود من ذاتها ؛ فيجب أن تكون أفعال القوى المادية مخصصة بما لها من كونها مادية ، فتكون تفعل فيما لمادتها إليها نسبة ما ، ولا تفعل فيما ليس لمادتها إليها نسبة . ولذلك لا تفعل في البعيد جداً وفي المستور وفي الذى ليس في وضع ما خاص . وأما ظن أنه لو كان الأمر على ما قيل في تخصص أفعال القوى الجسمية بنسب حقا ، لكان لقال أن يقلب فيقول : وغير الجسم لا نسبة له إلى الجسم ، فلا يكون منه الجسم . الجواب : إن الشيء إذا صار قوامه بتوسط المادة صار ما يَصْدُرُ عن قوامه مخصوصاً بتوسط المادة . وإنما يكون بتوسط المادة مما تقتضيه الخاصة المادية من الوضع سواء كان في القوام أو في صدور الفعل . والشيء الذى ليس بجسم إذا فعل في الجسم فليس لانه نسبة له إلى الجسم ، بل له نسبة ما إلى الجسم ، إلا أنها ليست تختلف . فذلك إذا حصلت المستعدادات لم يفتقر إلى شيء غير النسبة التي بين غير الجسم وبين المستعدادات ؛ فذلك تشابه الانفعالات . وأما الشيء الذى صار قوامه معلقاً بالموضوع ، ومصدر فعله معلق بما به قوامه من الموضوع . فليس يكفى وجوده ووجود المستعد كيف كان ، بل أن يقع على حالة يكون للموضوع بوضعه فيها توسط . وذلك التوسط غير متشابه ، فإن أوضاع الجسم من الأجسام الأخر غير متشابهة ، وتوسط الموضوع بين القوة التي فيه وبين الأجسام الأخر غير متشابهة — ليس كوجود الجوهر الروحاني بالقياس إلى كل جسم مستعد ، ولذلك يختلف تأثير الأجسام بحسب القرب والبعد . وتوسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع له التوسط الخاص

بالموضوع محال، فإن توسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع له أصلاً لازمة معنى له على وجود القوة، وإن ذلك لا يضيف إلى وجود القوة شيئاً أصلاً إن رفعا لوازم الوضع، فتكون حينئذ القوة؛ وإنما قوامها بتوسط الموضوع يصدر عنها فعل بلا توسط الموضوع، فليس الخُروج إلى أن يكون المنفعل ذا وضع هو النسبة مطلقاً حتى يمكن أن يقال في جانب الفاعل الروحاني ما قال، بل نسبة ما يفعل بتوسط موضوعه. وهذه النسبة لا توجد بين القوة وبين ما لا وضع له وإن وجدت نسب أخرى، وإذا لم توجد لم يوجد الفعل والانفعال. وأما الروحاني فليس يحتاج إلى تخصيص حاله، حتى يفعل به، حتى إن لم يكن ذلك التخصيص لم يتم الفعل والانفعال، بل يكفي وجود ذاته في أن يكون فاعلاً في المستعِدَّات. وأما هذا فيحتاج إلى توسط الموضوع، وذلك لا يتم فيما بينه وبين ما لا وضع له. وبعبارة أخرى: مصدر فعل القوة الجسمانية قوامها ووجودها؛ وقوامها ووجودها بالموضوع؛ فمصدر فعلها يكون بالموضوع وحيث الموضوع. وفي الشيء الذي له النسبة الخاصة بالموضوع النسبة التي تكون للموضوع من حيث هو جسم أو جسماني، وبالجملة من حيث هو ذو وضع، فلا بد من توسط الموضوع [١٠٠ب]، — لا على أن يفعل، بل على أنه يفعل به. والأشياء البريئة عن المادة لا تكون في الموضوع موصلاً للتأثير إليها متوسطاً في التأثير، بل إن قصد إليها فعل فمن القوة لا من حيث هي ذات وضع ومن حيث لها موضوع. وقد مُنِعَ هذا. وأما فعل الأشياء البريئة عن المادة في ذوات الوضع فإنما هو فعل يصدر عن وجود ذواتها مطلقاً في المستعِدَّات ولا يحتاج إلى أن يكون لها حال حتى يفيض فعلها حاجة للمادية إلى أن تتوسط موادها. فإن قال قائل: فالأجسام تحتاج في انفعالها إلى توسط من موادها فهو غلط، لأن المادة هي المنفصلة نفسها، لا المتوسطة بين المنفعل وبين غيره؛ وهناك لم تكن هي الفاعلة بل المتوسطة؛ والشيء الذي فيه قوام الفاعل، فالشيء الذي إنما يفعل الفاعل وهو فيه يفعل حيث هو وحيث له نسبة وضعية.

(٢٨٣) سئل: كيف تؤثر النفس في البدن والنفس لا وضع لها، وقد بين في مواضع أن ماله وضع لا يؤثر فيها لا وضع له؟ فأجاب: ما بين كذا، بل بين أن ما ليس له وضع لا علاقة له مع ذي وضع؛ فإن قيل في موضع ما ليس له وضع واقتصر على هذا القدر فقد عُني به ما هو مجرد بذاته وعلاقته في وجوده أو حدوثه.

(٢٨٤) فصل من خطه: إن كانت صور العناصر تفعل بلا توسط ما يحدث فيها من المزاج لَفَعَلَتْ بلا مزاج، ولفعلت صورة النار ما تفعله صورة الماء، وإن كانت تفعل بالمزاج فتفعل بكسر إفراطات الكيفيات فعلاً هو كسر إفراطات أفعالها. وليس شيء من كسر إفراط أفعال الكيفيات صورة عظم ولا لحم ولا عصب؛ وإن كان اختلاف ذلك بسبب اختلاف الآلات. والآلات أيضاً معلولة للمزاج، — نقل الكلام إلى الآلات. ولو كان تحريك الروح بسبب قوة مزاجية فيه تحرك الجسم لَحَرَّكَ إلى جهة واحدة. فإن المزاج الواحد مقتضاه واحد.

(٢٨٥) من خطه: بذور الحرك إما أن تحرك بقوة ترسلها إلى التحرك تكون هي الحركَة القريبة كما نظن أن النار تحرك ما يتصعد بأن يسخن، وأما باللازمة كما يعتقد في المدفوع المصاحب، وأما لأعلى أحد الوجهين. الحرك الذي يحرك بإرسال قوة فهو حرك غير قريب. الحرك يختلف فعله: إما لأنه كثير غير واحد، فيقوى الواحد منه على تحريك قدر من صنف واحد دون قدر، أو تحريك جنس ونوع وطبع غير جنس ونوع وطبع، وإما لأن المنفعل المتحرك يختلف فيختلف انفعاله عن الواحد، وإما لأن الفرض مختلف والحاجة في وقتين من جنس واحد مختلف للحرك واحد. المنفعل يختلف إما بسبب وجوده وعدمه بأن يكون تارة أكثر، وتارة أقل، أو معلوماً أو بحسب كيفية بأن يكون مثلاً تارة أزم لوضعه، وتارة أبرأ منه: أو يكون مثلاً تارة أفعد في السلك، وتارة أعصى.

(٢٨٦) الموضوع للتحريك إما أن يكون تأثير الحرك فيه مقداراً بحسب الحاجة فيحرك منه مقداراً دون مقدار، كما يعتقد من أن الطبيعة تُفرغ في البحران من الدم مقداراً دون مقدار بحسب الحاجة مع إمكان دفع الباقي؛ وإما أن يكون التأثير غير مقدر بل بحسب انفعال المتحرك، وبقدر ما يمكن أن يتحرك.

(٢٨٧) الأشياء المختلفة في المزاج والكيفية قد تبعد فيه حتى يكون المزاج يشتد فيحدث في الشيء ميلٌ بسببه إلى جهة [١٠١] ما ليس يحدث لما لم يشتد مثل أن الرصاص يسخن فلا يحدث فيه ميل إلى ما فوق، وقد يسخن حتى يحدث فيه ميلٌ ما إلى فوق. والأول لا يعزى من مخالفة ما هو دونه في الاستعداد ولا يخالفه في الميل بالفعل.

(٢٨٨) ما لم يختلف الميل بالفعل لم يختلف في الانفعال عن القاسر، فإن القدر من



الماء المُسَخَّن الذي لم يبلغ أن يحدث له ميلٌ بالفصل إلى فوق يحتمل من القاسر ما يحتمله قدرٌ مثله باردٌ .

(٣٨٩) قد يقع اختلاف في الاستعدادات غير محسوس التفاوت فيجب أن تكون كالاتها غير محسوسة التفاوت .

(٣٩٠) إذا تحركت أشياء من الحركات إلى اجتماع ما ، فإما أن يكون كيف اتفق ، وإما أن يكون إلى نسبة ما بينها محفوظة .

(٣٩١) إذا تحركت أشياء إلى نسبة ما ثم اختلفت في عدة أشخاص وزالت عن النسبة زوالا ما ، فيكون إما للفاعل المختلف بالعدد ، وإما للموضوعات المتحركة .

(٣٩٢) إذا كان المحرك واحدا والمادة غير مختلفة والغرض واحد ، لم يختلف ما إليه تنتهي الحركة .

(٣٩٣) إذا كان الغرض واحدا والمادة مختلفة اختلافاً متباعدة ، وليس استعمالها مقدارا بحسب الحاجة بل بحسب الانفعال ، كان الذي إليه الحركة مختلفاً اختلافاً متباعدة .

(٣٩٤) في هذا بعينه : إن كان الاختلاف ليس متباعدةً أمكن أن يكون الاختلاف ليس متباعدة .

(٣٩٥) وإذا لم يكن الاختلاف متباعدة والمساواة بحالها ، لم يمكن أن تكون المادة والمنفعل مختلفاً اختلافاً متباعدة ، وبالعكس .

(٣٩٦) تكون جزئيات الحيوان والنبات إما أن يكون من مواد لها يجتمع الاختلاف فيها إما مطلقاً وإما بحسب تمكن الاستعمال الموجه نحو الغرض ، أو يكون من مختلف ؛ وكل ذلك إما أن يكون المحرك واحداً أو مختلفاً .

(٣٩٧) إن كان المحرك واحداً فيها والمادة على إحدى حالتى الاتفاق ، لم يمكن أن تكون المنفعلات حين يكمل فيها الغرض إلا شباهاً في كل شيء ما لم يعرض سبب خارج ، أو أشباهاً في النسبة دون السكم إن كان هناك عَوَزٌ في المادة واختلاف في السكم ليس صائراً بحسب تقدير الحاجة . إن كان المحرك فيها واحداً والمادة متباعدة الاختلاف وجب أن يكون ما ينتهي إليه التحريك متباعد الاختلاف ليس يحفظ النسبة .

(٣٩٨) إن لم يكن ما ينتهي إليه التحرك فيها متباعد الاختلاف والمادة متباعدة

الاختلاف ، فالمحرك غير واحد بل مختلف في القوة والتمكن .

(٣٩٩) جزئيات الحيوان من نوع واحد : إما أن تكون من جميع مواد البدن أو الفصل .

ولو كان من جميع مادة البدن فإما أن يكون على تمكن التقدير بحسب الحاجة ، أو على وجوب الفعل والانفعال بحسب وصول الفاعل إلى المنفعل . ولو كان بحسب الثاني لكان

تنجذب المواد كلها فيرق البدن المتكون منه ، فإذا هو بحسب التقدير . وأيضاً لو كان من الفصل الذي يمكن أن يفصل من البدن ويبقى الباقي كفاية للحياة ليرق البدن . فإذا هو من الفصل .

(٤٠٠) الفصول متباعدة الاختلاف والكائنات من الجزئيات غير متباعدة الاختلاف ، فإذا ليس الفعل والانفعال بحسب الوجوب ، بل بحسب التقدير .

(٤٠١) المواد مطيعة بحسب قسمة التقدير ، والكائنات فيها اختلاف وإن لم يكن متباعدة ، فوجب أن يكون بحسب اختلاف الفاعلين الأقربين ؛ فإنه إن كان الفاعل أقرب واحداً والتمكن من التقدير واقعا لم يقع اختلاف أصلاً كما علم .

(٤٠٢) الفاعل الواحد إذا كان [١٠١ب] سبباً لهذه فإما أن يكون بإرسال قوة ، وإما أن لا يكون . فإن كان بإرسال قوة فالمحرك القريب القوة ، وإن لم يكن بإرسال القوة لم يميز أن يقع اختلاف أصلاً أو وجب أن يقع اختلاف متباعد .

(٤٠٣) الأمور الخارجة النَّاتِية لا تختص بمنفعل دون منفعل والمحرك لمزاج الحيوان مختص ؛ فليس هو إذن من المفارقات للموضوع والمباينة لها ؛ فهو إذن قوة فيها .

(٤٠٤) سئل : ما المانع من أن يكون ما نشعر به من ذواتنا المزاج الخاص بكل شخص ؟ الجواب : لأنه صح أن النفس ليس بمزاج ، وأتأ لا نحس ذواتنا كيفية .

(٤٠٥) سئل : ما البرهان على أن الذي يبصر ويسمع ويتوهم ويتخيل ويفكر ليس هو المزاج ؟ ولم يجب أن يكون جامع أخلاط الحيوان هو النفس ؟ الجواب : لأن كل واحد من هذه تثبت واحداً بعينه ، والمزاج يتبدل ، ولو لم تثبت التخيل واحداً بعينه لكان التخيل القديم يبطل ، فيحتاج إلى استئناف اكتساب بالحس . وليس لقائل أن يقول : المزاج لا يتبدل إلا شيئاً قريباً ، فإنه إن تبدل قليلاً وأقل قليل فليس هو عين الأول . لكنه يجوز أن يفعل في إعداد المادة لحفظ الصورة أو صلوحها للصورة الواحدة فعل الأول ، لأن الأشياء المتباعد قد تشترك في فعل واحد ؛ فكيف المتقاربة !

(٤٠٦) مثل : هل يجب أن يكون لكل عضو على مزاج خاص كالدماع والقلب والعين ، جامع خاص لأخلاقه ، أم يكفي للجميع جامعٌ أو حافظ واحد ؟ الجواب : لكل عضو مزاج وقوة حافظة خاصة تنبثق عن القوة التي كانت في المبدأ المشترك ؟ فخر كنهه إلى الانفصال .  
(٤٠٧) مثل : ما البرهان على أنه ليس بين النفس وبين ذاتها آلة ؟ الجواب : لأن هذه الآلة إما أن تكون الفاعلة القريبة وليست هي المدركة القريبة ، أو تكون الموصلة ؛ وإنما توصل إلى الفارق .

(٤٠٨) مثل : قيل إن الوجود من حيث هو عام إما أن يكون معلولا — فما قولك في وجود الحق الأول ؟ وإما أن يكون غير معلول — فيكون كل وجود غير معلول . ثم قيل في جوابه : إن حقيقة الأول هي الواجبة ، والوجود العام من لوازمها ، فلا تكون إذن حقيقته مشتركا فيها ؛ والكلام في الواجبة كالكلام في الوجود ، فإن الواجبة أيضا يمكن أن يقال فيها ما قيل في الوجود .

الجواب : نقيض قوله : «إما أن يكون معلولا» ، ليس : «وإما أن يكون غير معلول» ، بل : «وإما أن لا يكون معلولا» . ولأزم هذا هو أنه ليس كل وجود بمعلول ، لأن كل وجود ليس بمعلول كقولك : وإما أن لا يكون الحيوان ناطقا بمقابلة هذا . ثم الوجود من حيث هو عام بالفعل معلول ، لأنه من حيث كذلك معلول فقط لا وجود له في الأعيان . فإن غنى بالعام الوجود من حيث هو وجود فهو وجود فقط ومسلوب عنه كل ما مفهومه شيء غير الوجود ، سواء كان من حيث هو وجود الأول أو وجود غيره . ثم الوجود من حيث طبيعته يلزم واجبية الأول لأن هويته أنه يجب وجوده ، والوجود من حيث الطبيعة يلزم واجبية الأول لأن هويته أنه يجب وجوده ؛ والوجود من حيث الطبيعة فيه من لوازمه لا من مقوماته ، فإنه لا مقوم له فيشترك فيه فيصير مركبا من مشترك وخاص .

(٤٠٩) مثل : لم يجب أن يكون تميز عدم الممكن عن الوجود بعلة ، وأن إمكان الشيء لذاته لا لمصلحة ؟ الجواب هو في حالي وجوده وعدمه ممكن : لا العدم يخرج به إلى الامتناع ، ولا الوجود إلى الوجوب . ولو خرج بالعدم إلى الامتناع أو بالوجود إلى الوجوب لكان هو في كل حال له [١١٠٢] ضروريا<sup>(١)</sup> . ولو خرج لوجوده إلى الوجوب وبطل الإمكان

لخرج لعدمه إلى الامتناع . وبطل الإمكان ، بل قوة الإمكان موجودة له في الحالين جميعا .  
(٤١٠) مثل : الصور العقلية إن كان يتنازع وجودها معا فسواء كانت القوة العقلية مقترنة بالبدن أو كانت مفارقة ؛ وإن لم يتنازع وجودها معا وجب أن يوجد معا في القوة العقلية قبل المفارقة . الجواب : الصور العقلية غير متناهية حتى الأضداد ، فليس السبب من جهة القابل ؛ فإن القابل يقبل معا المتقابلات وأجزاء القضايا وأجزاء الحدود ؛ ولكن النفس منا تشغل بشيء عن شيء ، ولا تخلو عن مجاذبة حسية أو تخيل أو شوق .

(٤١١) فهذه من كلامه : كل ما ندركه فإنه من حيث ندركه في الذهن لحقيقته متمثلة في ذهنك ضرورة ، وتلك الحقيقة إما أن يكون تمثيلها في الأعيان وبلحظة ذهنك فالمعلوم لا يدرك ؛ وإما أن يكون في ذهنك وهو الباقي ضرورة .

(٤١٢) مثل : لم صار المحسوس القوي يمنع الحس من إدراك المحسوس الضعيف ؟ الجواب : إنما يمنع ذلك لأحد شيئين أحدهما ضرر انفعالي يحدث في المادة كما يفعل الضوء القوي واللون القوي ؛ والآخر لأن كل متمثل يبقى زمانا تاما ، فإن بقي بعد مفارقة المحسوس كان الضعيف في جانب المقابلة ، فإن البياض الضعيف عند البياض القوي سواد أو حمرة أولون آخر ، ومن المستحيل أن يجتمع شبح بياض وغير بياض متميزين في قابل منقطع .

(٤١٣) سئل : ما الفرق بين اليقين والمشاهدة ؟ فإنه قال في وقت ما هذا معناه : إن اليقين هو أن يحضر الذهن المطلوب مع الحد الأوسط مع مزاحمة القوى الآخر ، وإن المشاهدة هو أن يحضر المطلوب الذهن مع زوال سائر الموانع حتى لا يمكن للقوى الآخر المزاحمة ، فما معنى هذا ؟ الجواب : اليقين لا يمنع التخيل عن المقابلة ، والمشاهدة تمنع كل شيء عن المقابلة كما أن البصر عند ما يبصر لا ينازع تخيل ولا شيء آخر ، واليقين من حيث هو يقين إنما يكون بتثني الحد الأوسط ، والمشاهدة ملكة وإن صحبها الحد الأوسط فكأنه غير محتاج إليه .

(٤١٤) سئل : ما البرهان على أن التعقل هو استحضار صورة العقول في العقل ، والعقول الفعالة ليست هذه سبيلها ؟ وما المانع من أن تكون عقولنا أيضا تلك سبيلها ؟ ولا ينتفع بالبرهان المذكور في «كتاب النفس» : أن القوة العقلية لا تدرك بألة جسمانية ؛ فإنه ما بان لنا بهذا البرهان أيضا أن العقول الفعالة ليست بأجسام ولا ذوات أجسام . الجواب :

الصورة المفارقة لا يقال لها مُتَعَقِّلَةٌ إلا باشتراك الاسم . إنما التعقل في الفرق الأخرى وهو الاستئناف . ثم لا فرق بين الصورة المستحضرة والصورة اللازمة في أنها تستحيل فيما يستحيل فيه ؛ ولا يجوز أن تكون صورة عقلية في منقسم ؛ وهذا برهان أعم من المختص بأنفسنا دون العقل الفعال ليعلم أن البرهان هو على أن الصورة العقلية لا توجد في جسم : لا وجوداً مُسْتَأْنَفًا ولا وجوداً لازماً ، لأن البرهان ليس يتعلق إلا بأنه لا يجوز وجوده في الجسم وفي المنقسم ، ليس على أنه يجوز حدوثه منه . لكننا إذا تكلمنا عن أنفسنا تكلمنا في وجود حادث لأن تعقلنا حادث ، فكان ذلك نظراً بالعرض لا بالذات .

(٤١٥) سئل : لم لا يجوز أن تكون نسبة المقولات إلى العقل كنسبة الوجود والوحدة وسائر اللوازم إلى الأجسام والموضوعات التي هي فيها وجود الأعراض في الموضوع [١٠٢ ب] . فلا يلزم في حلولها الأجسام ما ذكر في « كتاب النفس » ، لاسيما ونحن نعلم أن العقول الفعالة ليس تحلها المقولات بل بفعلها ، وتكاد أن تكون نسبة المقولات إليها كنسبة اللوازم إلى الأجسام . الجواب : هب أن نسبة المقولات إلى العقل أو النفس نسبة اللوازم ، أليست هي صور لا يجوز أن تقع فيها القسمة للذكورة ؟ وإذا كانت في الأجسام لازمة أو حادثة فإنها جائزة أن تقع فيها تلك القسمة ، فخالف ثابت ، قد قلنا إنه ليس يتعلق بالحدوث ، بل بالوجود . ثم لو كانت هذه الصور المقولة لوازم لأنفسنا ، كانت موجودة فيها دائماً وذلك كونها متصورة ملحوظة ، — فما كنا نجعل ذلك .

(٤١٦) سئل : ما البرهان على أن العقول الفعالة ليست بأجسام ؟ فإن البرهان إنما قام على أن الشيء الذي يفعل عن المقولات وتحلها المقولات ليس بجسم . فأما أن الشيء الذي يفعل المقولات ليس بجسم ، فما بان . الجواب : لم يقم البرهان من حيث يحدث بل من حيث يوجد أي وجود كان . قد فرغ من هذا ؛ واجعل بدل : « يحل » ، « يوجد » ، وبرهن ذلك البرهان بعينه . فأما أن يكون حقاً فيها ، أو باطلاً فيها ، ليس لكونه حالاً متبدلاً تأثيراً في استمرار صحته ، ولا بكونه موجوداً لازماً تأثيراً في منع استمرار صحته .

(٤١٧) سئل : ما الذي يمنع أن يكون حمل الوجود العام على الوجود الأول وسائر الموجودات حمل الجنس ؟ وما الذي دعانا إلى أن نقول إن حمله عليها حمل اللازم ؟ وكيف حمل الممكن العام على الممكن الخاص ؟ الجواب : الموجود لا يدخل في المفاهيم أثبتة

دخول مقوم أي جزء . فإن دخل في مفهوم شيء في مفهوم الأول فقط ، والجنس لا يدخل في ماهية واحدة فقط ، بل أمله في ماهيتين . والممكن العام لا بعيد أن يكون داخلًا في مفهوم الممكن الخاص إن جُيِّلَ مفهوم الخاص هو أنه غير ضروري : أي في الوجود والعدم . وإن جعل كونه غير ضروري اسماً لل لازم الخاص لا لماهيته وحقيقته من حيث هو ممكن خاص ، إن كانت له في نفسه حقيقة غير مفهوم هذا السلب — كان الممكن العام من لوازمه ؛ إن كان مفهوم الممكن العام هو أنه غير ضروري فيكون مفهوماً للحال الممكن العام ، بل لنفس حقيقته . وذلك لأن السلوب كلها لوازم لا مقومات إلا للسلوب . فإن كان الممكن العام ليس مفهومه مفهوم : ليس بمنتهى ، بل له مفهوم يلزمه أنه ليس بمنتهى ، وللممكن الخاص مفهوم ليس أنه غير ضروري وإن كان يلزمه أنه غير ضروري ، — فيجب حينئذ أن ينظر : هل يدخل مفهوم العام في مفهوم الخاص ؟ وعندى أنه إن كان ، فسيدخل في الممكن الخاص . ثم لا يكون جنساً ، لأنه لا يكون له فيه شريك ، لأنه وإن كان مقولاً على الواجب فلعلة لا يقال عليه قول الداخلات في المفهوم ، بل قول اللوازم ، أو لعل الأمر بخلاف هذا ، وبقى إلى أن يحصل المفاهيم التي ليست سلوباً مجردة لهذه ، ثم ذكر أنه لم يحصلها إلى هذه الغاية — إلى كلام يشبه هذا .

(٤١٨) فصل من كلامه بخطه : إذا وجد الشيء وقتاً لم يعدم ، واستمر موجوداً في وقت آخر ، وشوهد ذلك أو عُلِمَ — عُقِلَ أن الوجود واحد ، بل لم يمكن غير ذلك ، فإن هذا حد الواحد الزماني . وأما إذا عدم فليكن الوجود السابق ، وليكن المعاد الذي حدث بـ وليكن الحدوث الجديد بـ ، وليكن بـ في الحدوث وفي الموضوع والزمان وغير ذلك لا يخالف بـ إلا بالعدد مثلاً في الموضوعين المتشابهين ، فلا يتميز بـ عن بـ في استحقاق أن يكون آمنسوبا إليه دون بـ ؛ [١٠٣] فإن نسبة آ هو إلى أمرين متشابهين من كل وجه ؛ فليس أن يجعل آ لأحدهما أولى من أن يجعل للآخر . فإن قيل : إنما هو أولى لبـ دون بـ لأنه هو كان لبـ دون بـ ، فهو نفس هذه النسبة ، وأخذ المطلوب في بيان نفسه ؛ بل يقول الخصم إنما كان بـ . بلى ! إذا صح مذهب من يقول إن الشيء يوجد فيفقد من حيث هو موجود ويبقى من حيث ذاته بعينه ذاتاً لم يفسد من حيث هو ذات ثم أعيد إليه الوجود — أمكن أن يقول بالإعادة إلى أن يبطل من وجوه ، أخرى سواها يسلم له أنه شيء من حيث هو

ذاته بعينها ، أو لم يسلم له ذلك . وإذا لم يسلم فهو فاسد في الحال ، وإذا سُلم احتاج إلى ضرب من النظر ؛ وإذا لم يسلم ولم يحصل للمعدوم في حال العدم ذاتٌ ثابتة ولم يفرق بين الثبات والوجود وبين الحصول والوجود لم يكن أحدُ الحادثين مستحقاً لأن يكون قد كان له آ ، وهو الوجود السابق دون الحادث الآخر ، بل إما أن يكون كل واحد منهما معاداً أو يكون ولا واحد منهما مُعاداً<sup>(١)</sup> . وإذا كان المحمولان الاثنان يوجب أن يكون الموضوع لهما مع كل واحد منهما غير نفسه مع الآخر ، فإن استمر موجوداً واحداً وذاتاً ثابتة واحدة كان باعتبار الموضوع الواحد القائم موجوداً وذاتاً شيئاً واحداً ، وبحسب اعتبار المحمولين شيئين اثنين . فإذا فقد استمراره في نفسه ذاتاً واحدة بقي له الاثنينية الصرفة لا غير . والحال في الوجود المتكرر كالحال في الذات المعادة . ولم لا يكون الوجود نفسه مُعاداً فيكون الوقت أيضاً معاداً فيكون الحدوث أيضاً معاداً ، فيكون ليس هناك وجودان ولا وقتان ولا حدوثان اثنين ، بل واحد بعينه مُعاداً ؟ ثم كيف يكون العود ولا اثنينية ، وكيف تكون اثنينية ويجوز أن يكون للمعاد هو بعينه الأول ؟ ثم قول من يريد أن يهرب من هذا منهم ويقول : الوجود صفة ، والصفة لا توصف ولا تعقل وليست بشيء ولا موجودة ، وإن الوقت أو بعض الأشياء لا يحيل الإعادة ، وبعضها يحيل حتى لا يلزمه أن يفرض الإعادة للمعدوم قد يجعل المعاد غير معاد ، ويجوز أن يكون ما هو معاد ليس له حالتان أصلاً ، وذلك خُلْفٌ ، قول مُلَفَّقٌ يفضحه البحث المحض .

(٤١٩) سئل البرهان على أن ما يعقل غيره يعقل أنه يعقل ذلك الغير حتى يلزم منه أنه يعقل ذاته . الجواب : ذلك بالقوة القريبة أو الفعل والأشياء الواجبة الأحوال . فإن ما يمكن أن يكون فيها فهو واجب ، والأشياء الممكنة الأحوال فيمكن أن تكون فيها الأحوال وما يلزم الأحوال ويقوم الأحوال . وكونه أنه عقل بالفعل يدخل في معقولة ذاته ، فإن ذلك جزء هذه الجملة المعقولة ؛ فهو قبله بالذات .

(٤٢٠) أن تشعر بذاتنا بحيث أنه معقول أو عاقل بالفعل فهو فينا بالإمكان ، وفيما يجب فيه ما يصح بالفعل .

(٤٢١) سئل : بأي قوة أشعر بأني أبصرتُ أو سمعتُ ؟ الجواب : بالنفس الحيوانية

أو الناطقة من طريق القوة الوهمية إذا اندفعت الصورة المحسوسة من الحس الظاهر إلى المشترك إلى المصور إلى الوم تصوراً بعد تصور متكرر .

(٤٢٢) سئل : إننا نشعر بذواتنا ، فهل يكون ذلك بتعقل أو إدراك آخر ؟ وإنما يمكن أن نحقق أننا نقول إذ بينا أن لنا حقيقة ذواتنا ؛ فإن أمكن أن نبين أن لنا حقيقة ذواتنا من دون وساطة التعقل ، فما الحاجة إلى أن نقول إننا نقول ذواتنا وتتوصل منه إلى أن لنا حقيقة ذواتنا ؟ الجواب : ليس يتعلق [ب ١٠٣] الكلام بالتعقل أو الشعور ، بل بكل إدراك كان ، فإنه ملاحظة لحقيقة الشيء لامن حيث هي خارجة . ولو كانت خارجة لم تكن الأمور المدومة تعقل ، بل من حيث هي فينا . وليس للملاحظة وجوداً لها ثالثاً ، بل نفس انتقاشها فينا ، وإلا لتسلسل إلى غير النهاية . إلا أنا على سبيل التوسع نقول : نلاحظ حقائقها تشبيهاً لها بالمحسوسات على مجرى العادة ؛ وعند التحقيق المحسوسات أيضاً ملاحظتها حصول حقائقها التي هي بها محسوسة لنا حتى تصير الخارجة بها ملاحظة .

(٤٢٣) سئل : أحسب أننا نقول ذواتنا ولم يبين بعد أنه هل يجوز أن يعقل بآلة جسمية أم لا ، فلم لا يجوز أن تحصل القوى العاقلة في القوى الوهمية فتشعر القوى الوهمية بها ، كما أن القوة العاقلة تشعر بالقوة الوهمية فلا تكون ذات القوة العقلية هي حاصلة لذاتها بل لغيرها ، كما أن القوة الوهمية ليست هي حاصلة لذاتها بل مثلاً للقوة العاقلة ؟ الجواب : فينا أولاً أننا ونحن قوة ندرك بها المعاني الكلية وما يجري مجراها ، وأخرى بها ندرك الجزئيات . والكلية من القوة التي بها يدرك الكلية يدرك بما يدرك به الكلية ، وذلك سمّه ما شئت ؛ لكننا نسميه القوة العقلية .

(٤٢٤) لا يتخلو إما أن يعتبر الشعور أو الإدراك العقلي . وقد عرف ما يوجب الإدراك العقلي . وأما الشعور فأنتم إنما تشعر بهويتك ؛ لست إنما تشعر بشيء من فواك حتى يكون هي الشعور بها حينئذ لا تكون شعرت بذاتك ، بل بشيء من ذاتك ؛ ولو شعرت ذاتك لا بذاتك بل بقوة حس أو تخيل لم يكن الشعور بها هو الشاعر ومع شعورك بذاتك تشعر أنك إنما تشعر بنفسك ، وأنت الشاعر بنفسك . ثم إن كان الشاعر بنفسك قوة هي في نفسك وقائمة بها ، فيكون وجود نفسك بقوتها لنفسك يرجع على نفسها مع القوة ، فلا يكون لغيرها . وإن كانت تلك القوة قائمة بجسم ونفسك غير قائمة في ذلك الجسم فيكون الشاعر ذلك الجسم

بتلك القوة لشيء مفارق بصورة أخرى، فلا يكون هناك شعور بذاتك بوجه ولا إدراك لذاتك بخصوصيتها، بل يكون جسم ما يحس بشيء غيره كما تحس بيدك رجلك، وإن كانت نفسك بتلك القوة قائمة في ذلك الجسم فتكون النفس وقوتها وجودها لغيرها، فلا تكون النفس بتلك القوة تدرك ذاتها ولا ذلك الجسم لأن ماهية القوة والنفس معا لغيرها وهو ذلك الجسم. وإن كان جوهر النفس هو القوة التي بها يدرك فليس يفتقران.

(٤٢٥) سئل: ما يُدْرِنَا أن شعورنا بذاتنا هو تعقلنا لها؟ فعسى هو إدراك آخر لا يقتضى ذلك الإدراك أن تكون حقيقة ذاتنا حاصلة لنا، بل هو أثر على لون ما حاصل لنا من ذاتنا، فلا يكون ذلك الأثر هو بينه حقيقة الذات، فلا يمتنع أن تكون لنا حقيقة وجود يحصل منها لنا أثر فتشعر بذلك الأثر، فلا يكون الأثر هو الحقيقة، فلا يكون قد حصل لنا ذاتنا مرتين؟ الجواب: من لا يتصور حقيقة ماهيته فليس يعقل ماهيته، وليس الإدراك إلا تحقق حقيقة الشيء من حيث يدرك، وهو معنى الشيء بالقياس إلى لفظه. وقوله: يحصل لنا أثر فتشعر بذلك الأثر — لا يخلو إما أن نجعل الشعور نفس حصول الأثر، أو شيئاً يتبع حصول الأثر. فإن كان نفس حصول [١٠٤] الأثر؛ قوله: «فتشعر بذلك الأثر» لا معنى له، بل هو اسم آخر أو قول آخر مرادف. وإن كان الشعور شيئاً يتبعه هنالك يكون حصول معنى ماهية الشيء أو غيره. فإن كان غيره فيكون الشعور هو تحصيل ما ليس ماهية الشيء ومعناه، وإن كان هو هو فتكون ماهية الذات تحتاج في أن تجعل لها ماهية الذات إلى أثر آخر به تحصل ماهية الذات فتكون لم تكن ماهية الذات فصلها الأثر، فليست متأثرة، بل متكونة. وإن كان ماهية الذات تحصل ثانياً بحال أخرى من التجريد أو نزع بعض ما يقارنها من العوارض أو زيادة تنضاف إليها فيكون المعقول هو ذلك الذي بحال أخرى. وكلامنا في نفس الماهية وجوهرها الثابت في الحالين<sup>(١)</sup>.

(٤٢٦) سئل: إذا عقلت النفس أو الإنسانية، فهل يحصل في الجزء العاقل من غير ذاتي؟ وإذا عقلت إنسانية زيد أو نفس زيد، فهل المعقول من النفس والإنسانية غير ذاتي مع اللازم المقتضى بإنسانية زيد، أو يحصل في ذاتي إنسانية أخرى مع عوارض أخرى؟ الجواب: إذا عقلت النفس أو الإنسانية مطلقاً مجرداً فقد عقلت جزء ذاتك، وإذا عقلت إنسانية

(١) هنا يتكرر ما ورد من قبل تحت الأرقام من ١٤٦ إلى ١٦٧.

زيد تكون قد أضفت إلى جزء ذاتك شيئاً آخر قرنته به فلحظت جزء ذاتك وجزء ذات أخرى، ولا تتكرر فيك الإنسانية مرتين بالموضوع بل بالاعتبار.

(٤٢٧) سئل: هل نشعر بعد المفارقة بذواتنا المتخصصة كما نشعر بها الآن، أو نشعر بذواتنا مطلقة لا متخصصة كما تنقل الآن مثلاً معنى النفس ومعنى الإنسان؟ الجواب: نشعر بها بالهيات التي بها تشخص الشخص اللازم. فأما هل أمكنه أن يشعر بالهية مجردة، أو لا يشعر بها إلا مخلوطة بالمعنى العام — فهذه مسألة أخرى.

(٤٢٨) مسألة في المزاج: قال المتشكك: لعل المزاج واسطة وقوة للنفس بها تفعل أفعالها. جوابه: يجب أن تعلم أن المزاج معين، إلا أنه ليس هو الفاعل القريب المتوسط بين النفس والبدن أو نفس النفس، وذلك لأن موجب أمزجة الحيوان، أو موجب موجب أمزجة الحيوان حركة أو سكون معين يطرأ عليه تحريك يخالف له قاسر إياه مؤذله، فهو عن مبدأ آخر، لا سيما والتنازع ثابت عند تحريك النفس ولو كان اللبس بتوسط المزاج. ومن المعلوم أن صحة المتوسط شرط في تمام الفعل، والمزاج الصحيح لا يحس إلا بأن يستحيل، فذلك لا يحس بالمثل، فتكون إذاً الآلة مزاجاً مستحيل<sup>(١)</sup> عن الصحة. ثم إننا<sup>(٢)</sup> المدرك الأول هو الأثر الذي يحصل في الآلة، وهو نفس هذا المزاج، فيكون المزاج إنما يدرك نفسه، وكان لا يدرك مثله فضلاً عن نفسه، فالمدرك غير المزاج، بل هو المدرك الطاريء.

(٤٢٩) عورض هذا الكلام بأن قيل: المدقوق مستحيل لا يدرك مزاجه، فقال القائل: إن المزاج الشبيه غير مدرك، فيجب أن يكون المزاج الذي هو النفس إذا أدرك مزاجاً من حر أو برد قائماً يدرك حيناً تغير هو فيكون مادام معتدلاً غير مدرك؛ فإذا زال عن الاعتدال أدرك ذاته، فيكون ما لم يستحيل لم يدرك، وأن يكون إنما يدرك ذاته لا في كل حال بل عند الزوال عما هو عليه. — لا يلزمه أن يناقض بأن المدقوق مستحيل لا يدرك مزاجه لأنه لم يقل كل مستحيل [١٠٥] مدرك مزاجه بل كل مدرك مزاج على هذا الوجه مستحيل. وتشكك قيل: لعل هيئة الاجتماع تحفظ المزاج قياساً على الأبنية. فقال: هذا أقول من لا يعلم أن الأبنية إنما تحفظ على أشكالها لأن وضع أجزائها وضع ميله في جهة واحدة يتعاون بذلك على الثبات. والاستقصات متضادة القوى مأسورة مقسورة على الاجتماع

(١) ص: مزاج مستحيل. (٢) ص: إنها.

لولا سبب خارج يقصرها على الاجتماع لتباينت ولم تكن هيئة اجتماعها كما يعرض بعد الموت .  
ثم قال : ويجب أن تعلم أن المزاج كيفية واحدة وثقة على حد ، ليس المزاج مجموع كيفيات  
كل واحد منها له حكم في نفسه ويصدر عنه فعل في نفسه ، فإن القوى إذا كانت على هذه  
الصفة لم يُسمَّ مجموعها مزاجاً . فالمزاج حر أو برد أو ييس أو رطوبة على حد يجب عنه في  
موضوعات ، فله الفعل الذي ينسب إليه مقصراً فيه . والحرارة الغريزية آلة من آلات  
النفس ، لكن في أن تفرق الغذاء وتهضمه . وأما إحالته إلى المشاكلة فليس من أفعال  
الحرارة بوجه بل ذلك لقوة أخرى .

(٤٣٠) وتشكك قليل : إن الكيفية لم لا يجوز أن تكون سبباً للادراك والتوليد  
والمعلول فقد لا يكون من جنس العلة ؟ فقال : هذا كلام مختل ، فإنه لم يعول في ذلك على  
أن الكيفية المزاجية إنما لا تكون سبباً للادراك لأنه مخالف له . قال : ويجب أن تعلم أن  
المزاج من معلولات الجمع وتوابعها ، والجمع معلول القوة الجامعة النفسانية حدودنا وانحفاظاً<sup>(١)</sup> ؛  
وأن تعلم أن المزاج إذا تغير صار آخر بالشخص ، فإنه لا يجوز أن يقال في الأعراض إن واحداً  
منها يبق بعينه ويكون أشد وأضعف حتى يكون حاملاً للشدة والضعف ، وهو واحد بعينه ،  
فإنه ليس هناك معنى واحد يقبل الاختلاف عليه إلا الموضوع ؛ فالمزاج وجميع الكيفيات  
التي تقبل الشدة والضعف ، إذا تبدلت تغيرت لا في الشخص فقط ، بل وفي النوع . والذات  
الإنسانية التي هي بها واحد ثابت الشخص غير شيء من هذه التبدلات بالعدد .

(٤٣١) قال : ويجب أن نعتبر أننا حال ما نريد أن تتحرك بالإرادة فحينما مبدأ يقتضى  
أن يتحرك حركة سافلة أو يسكن أو يعاقق ويمانع ، وما لم يُستَوَلَّ عليه بالمضادة لم تتأتَّ  
الحركة الإرادية الطالبة غير مطلب الطبيعي فينا ، وأنه ربما وقع مثل ما يقع في حال الرعدة  
لتداولها السلطان والقوة ، وأنه لولا هذه القوة لما كان يكون من الإعياء إلا ما يوجهه سوء  
المزاج فقط وأنه ليس سوء المزاج إلا مزاج ذلك العضو ، فيكون الذي يوجب الإعياء هو  
الذي يعرض نفساً ومزاجاً ، فهو بعينه موجب الحركة ومانع عنها . كلا ! بل فينا مُستَدْعٍ لأن  
يكون الجسم ساكناً أو هابطاً ليس هو بعينه الموجب للإصعاد ، وأن قوة واحدة لا تقتضى  
إيجابين اثنين متقابلين . ثم الذي يستدعى منا السكون والهبوط ليس إلا المزاج أو ما يوجب

(١) هنا علامة بدء فقرة أخرى والواجب اطراد الكلام .

المزاج ، فيجب أن يكون صاحب الحركة الإرادية غيره ، وليس يلتفت إلى قول من يقول  
إن المزاج في حال عدم الإرادة يقتضى شيئاً ، وإذا حصلت الإرادة لم يقتض ذلك بل خلافاً ،  
فإننا عند الحركة الإرادية ينازعنا ميل إلى جانب آخر ، ولذلك يحتاج إلى آلات وحيل تتأتى  
بها حركاتنا الإرادية ؛ وليس يمكن أن تُنسب تلك المنازعة إلى القوة الطبيعية .

(٤٥١) وتشكك عليه وقيل : لعل الاستقصات في بدن الحيوان مقسورة على ذلك ،  
لأن حافظاً يحفظها هو النفس . قال : يجب أن تعلم أن المقسور من الاستقصات والمتزجات  
إنما ينحفظ لعصيان المسلك [ ١١٠٦ ] على الانشقاق ، ومقدار ما ينحفظ ما ليس لذلك مسلكه  
هو مقدار زمان الفصل بين الحركتين المتضادتين و زمان قطع المسافة ، والذهن المضروب بالماء  
إنما ينحفظ هذا القدر ، والنيان والأهوية المحبوسة في الأرض قسراً إنما تنحفظ للسبب  
الأول . فإذا كانت قوية زلزلت وخسفت . واعلم أن الهواء ليس حبسه في مغارات الأرض  
كحبس النار ، فإنه ربما كان ذلك بسبب آخر ، أو لأن المكان طبيعي . ثم الحيوانات  
والنبات ليس امتزاج أخلاطها على سبيل اتفاق أو أسباب خارجية ، بل السبب في ذلك  
جوهرى طبيعي يكون في المني ثم يمزج الأخلاط في المني مزاجاً ، ثم يحفظ ذلك المزاج بالبدل .  
وليس في جوهر المني واللحم من الأجزاء النارية والهوائية ما يضعف قلته عن التفقي عما  
يخالطه ، ولا هناك من الصلابة وعسر الانشقاق ما يمنع تحلل الجوهر الخفيف عنه قسراً  
أو حصراً ، بل في المني روح كثيرة جداً : هوائية ونارية ، إنما يحبسها في المني مع سائر ما معها  
شيء غير جوهر جسمية المني ، والدليل على ذلك أنه إذا فارق الرحم وتعرض للبرد الذي  
هو أولى بأن يحصر ويمنع ، تحلل بسرعة ورق وكذلك إذا تعرض للحر . وإذا كان في الرحم  
وعرض آفة أيضاً صار كذلك ، فلا يجب أن يظن أن احتباس الاستقصات الخفيفة في مزاج  
الحيوانات لعجزها عن التحلل بسبب قوتها أو صعوبة شق النفذ ، وبالجملة لأمر قاصر  
منها هو أحد استقصاتها ، بل لقوة أخرى تجمع المختلفات وتمنعها عن التحلل وتأتيها  
بالبدل . ومع ذلك فإن تغير المزاج إلى البرد الحاصر والحر المحلل في أن يؤدي إلى  
هذا التفرق — واحد .

(٤٥٢) وتشكك عليه بأن قيل إن الإعياء ليس يحدث من جهة أن العضو يكلف

بالقصر حركات غير مقتضى مزاجه ، فقال : هذا التشكك لا أعرف له جواباً إلا بالتجربة .  
فليتأمل حال من تصب كيف تشق على عضوه الحركة ، وكيف يزداد تعبهُ وألمه بتكلف  
الحركة حتى يثبت فلا يتحرك أصلاً بالإرادة ، والحركة المزاجية له محفوظة . وقال إن الإعياء  
تحدثه الحركة الغريبة بما يوهن العضل لما يحدث فيه من تمديد ، ويستتبع غير الذي يقتضيه  
مزاجه ؛ فلوترك الطائر ومزاجه لترك ولم يحلق .

(٤٥٣) وقال في هذا المعنى وفي أن المزاج متغير والشخص الواحد ثابت بالعدد :  
ثبات الشيء واحداً بالعدد ليس هو إنما يثبت واحداً بالعدد بكيته وكيفيته ، بل بجوهره ؛  
ثم ثباتي أنا واحداً بآبتي الجوهرية وإن أمس لم يهلك ولم يعدم ، ولم يحدث غيره بالعدد ،  
وإني أنا ذلك الشاهد لما شاهدت أمس والتذكر لما نسبته عما شاهدته أمس ، — أمر  
لا يقع لي فيه شك . وكذلك لست أنا متكوناً اليوم ، ولا كان بدني آخر فسد البارحة ،  
وإني لست أعدمُ غداً ، ولا يفسد شخصي إن تأخر أجلي غداً حتى يتكون جوهر غيري .  
ولست كما أتى متجدد الأحوال كذلك أنا متجدد الجوهر .

(٤٥٤) ويجب<sup>(١)</sup> أن لا يتوهم أننا إنما نحن الذين شاهدنا ما شاهدنا وحفظنا ما حفظنا  
بسبب جزء منا جسماني ينحفظ ، وذلك لأنه إن كان ينحفظ على اتصاله فقينا شيء لا يتحلل  
منه شيء ولا يستبدل شيئاً بدل ما فسد ، فإنه إن كان فينا مثل ذلك ، ففي جوهرنا ما  
لا يفتدى ولا يحتاج إلى بدل ، وليس كذلك بل جميع أجزائنا تقتضى ؛ وإذا كان كذلك  
فكل جزء من جسدينا يستبدل بدل شيء يتحلل منه ، وإن كان [١٠٦ ب] شيء ينحفظ فيه  
موجوداً إلى آخر العمر ، فهو عرضة الاتصال والانفصال ، ولا تكون له صورة واحدة بالعدد ،  
ولا يكون أيضاً مستحفظاً لصورة حسية أو خيالية أو عقلية واحدة بالعدد ؛ فيجب من ذلك أن  
يكون الثابت واحداً ببيته فينا . الذي لا يشك في وجوده بحسب ما بينا جوهرها صورياً غير  
المادة ، ويكاد أن يكون هذا الجوهر يلزم منه أن لا يكون مادياً في كل حيوان ، ويكون  
هو الواحد المتبدل عليه المادة بفعله أو بفعل غيره أو بمقاسمة بينه وبين غيره يكون التحليل من  
غيره والاستبدال منه . فإنه لو كان صورة في المادة والمادة يتبدل اتصالها ، فيجب أن تتبدل  
صورتها التي فيها ولا يكون صورة محفوظة ؛ فلو لا شيء دقيق وسر عجيب لقضى في كل نفس  
(١) وردت هذه الفقرة من قبل تحت رقم ٣٩ .

أنها غير متعلقة بالمادة . ثم إذا نظر إلى الحق من جهته علم أن هذا كيف يمكن أن يكون .  
وهذا كلام في إثبات النفس وجوهريتها إذا دُعِمَ بأدنى دعامة صار قوياً جداً .

(٢٥٥) سئل في معنى العقل بالقوة : فإن الذي يعقل مناهو مجرد عن المادة ، والمجرد  
عن المادة عقل بالفعل . فإن قيل إنه بالفعل إلا أنه مُتَوَقِّقٌ لاشتغاله بالبدن ، فكيف يكون  
البدن بأفعاله في كثير من الأشياء ؟ فإنه إن كان ينتفع بالبدن ، فليس يكنى الشيء في  
أن يكون عقلاً تجرّده عن المادة . فأجاب : ليس كل مجرد عن المادة كيف كان عقلاً  
بالفعل ، بل كان مجرداً عن المادة التجريد التام ، حتى لا تكون المادة سبباً لقوامه ولا بوجه ما  
سبباً لحدوثه ، ولا سبباً لهيئته بها يتشخص ، ولتهنيه يخرج إلى ضرب من الفعل . والبرهان  
الذي يقوم على أن كل مجرد عن المادة عقل بالفعل إنما يقوم على الجرد التجريد التام الذي  
لا توسط للمادة في هيئة تشخصه ولا في هيئة استعداده . ثم ليس من العجب المنكر أن يكون  
الشيء الذي يمنع من شيء يمكن من شيء والذي يشغل عن شيء يشغل بشيء . قال وقد  
ذكر ذلك في « الإشارات » .

(٤٥٦) سئل : كيف قيل إن العقل ميتاً لا يبطل عنه مطلق الاستعداد ؟ فأما بحسب  
شيء شيء فإن الاستعداد يبطل مع وجود الفعل ، ولست أدري كيف يبطل عنه الاستعداد .  
والهيبولى إذا حصلت فيها الصورة فإن الصورة باقية بعد ، فأى فرق بينهما ؟ فأجاب :  
الاستعداد اسم مرادف للمعنى الرابع من المعاني التي يقع عليها اسم الإمكان ، وهو ما كان من  
معاني الإمكان مقارناً لعدم ما هو ممكن . وإذا قايسنا العقل بالقوة إلى تصور معنى في  
الثلاث أو تصديق فيه مثلاً فكان معدوماً فيه ، كان هناك استعداد له . فإذا حصل استحالة  
أن يكون الاستعداد بهذا المعنى باقياً ؛ وإلا فالشيء بعد معدوم . وأما مطلق العقول  
فلعلها لا تنتهي . وبالجملة فليس تخرج لنا بالفعل معاً كلها ، بل ولا متناه منها أو كثرة تخرج  
إلى الفعل معاً .

(٤٥٧) سئل عن كيفية اتصال النفس بالعقل الفعّال بعد المفارقة ، — وما هنا لا يتصل  
به ولا يخرج به إلى الفعل إلا بعد مطالعته للصور الخيالية واستعمال الفكرة ؛ فلم صار لها هو كذا  
وبهذا الشرط يخرج به إلى الفعل ، وبعد المفارقة يستغنى عن الخيال والفكر ؟ فأجاب : ليس

يحتاج العقل منّا في كل اتصال بالمفارق إلى الخيال ، بل في بدء ما تقتبس التصورات الأولى الكلية . وربما استعان بالخيال أيضاً في بعض التصرفات ليشغل الخيال عن المعارضة وليكون التهيؤ بمشاركته أكد ، كما يفعله في مطالعة الأشكال الحسية أيضاً عند التأمل الهندسي . وهذه الاستعانة نافعة ، لا ضرورية ؛ [ ١٠٧ ] وفي الأمور التي هي من المحسوسات الحقيقية والمشاركة والقوى — العقل قد يرفض ذلك ولا يستعين بالحس ، وربما يمكن من أن يرفضه أعنى الخيال أيضاً فلا يشخص شخصاً حسياً ولا خيالياً ، والقياس المستقل يتصرف في حدود قياسه الكلية غير متخيلة ، وفي حدود حده ورسمه . والمؤيد بالحس الثاقب يقع له الحد الأوسط دفعة من غير طلب ، ولا استعانة بغير قوى العقل ، فليس كل اتصال إنما هو بمعونة الخيال ، ولا أيضاً كل نفس إنسانية تتصل عند المفارقة بالمفارق ، بل إذا كان استبقاء قوة هذا الاتصال والأمر في تحديد هذه القوة ومتى يكون ، كالمستصعب ؛ وإما إذا تيسر الاستقلال فتتصور المعاني المفارقة للمادة .

(٤٥٨) فصل من كلامه : أما الشيء الثابت في الحيوانات فاعلمه أقرب إلى درك البيان . ولى في « الأصول المشرقية » خوض عظيم في التشكك ثم في الكشف . وأما في النبات فالبيان أصعب . وإذا لم يكن ثابت كان غير ، وليس بالمتغير ، فيكون بالعدد . ثم كيف يكون بالعدد إذ كان استمرار في مقابل النبات غير متناهي القسمة بالقوة وليس قطع أولى من قطع ؟ فكيف يكون عدد غير متناه يتحدد في زمان محصور ؟! لعل العنصر هو الثابت . ثم كيف يكون ثابتاً ، وليس الكم يتحدد على عنصر واحد ، بل يرد عنصر على عنصر بالتعدية . فلعل الصورة الواحدة يكون لها أن تلبسها مادة فأكثر منها . وكيف يصح هذا والصورة الواحدة معينة لمادة واحدة ! فلعل الصورة الواحدة محفوظة في مادة واحدة أولى ، تنمّت إلى آخر مدة بقاء الشخص . وكيف يكون شذا ، وأجزاء النامي تتزايد على السواء فيصير كل واحد من التشابه الأجزاء أكثر مما كان ! والقوة سارية في الجميع ، ليس قوة البعض أولى من أن تكون للصورة الأصلية دون قوة البعض الآخر ؛ فلعل قوة السابق وجوداً هو الأصل والمحفوظ ، لكن نسبتها إلى السابق كنسبة الأخرى إلى اللاحق . فلعل النبات الواحد بالظن ليس واحداً بالعدد في الحقيقة ، بل كل جزء ورد دفعة هو آخر بالشخص متصل بالأول ، أو لعل الأول هو أصل فيفيض منه الثاني شيئاً له . فإذا بطل

الأصل بطل ذلك من غير انعكاس . أول لعل هذا يصح في الحيوان أو أجزاء الحيوان ولا يصح في النبات ، لأنه ينقسم إلى أجزاء كل واحد منها قد يستقل في نفسه ؛ أول لعل الحيوان والنبات أصلاً غير مغالط . لكن هذا مخالف للرأى الذي يظهر منا . أول لعل التشابه بحسب الحس غير متشابه في الحقيقة . والجوهر الأول منقسم في الحوادث من بعد انقساماً لا يقدم مع ذلك اتصالاً ما وفيه المبدأ الأصلي ؛ أول لعل النبات لا واحد فيها بالشخص مطلقاً إلا زمان الوقوف الذي لا بد منه . فهذه أشراك وجبائل إذا حام حومها العقل وفرّع عليها ونظر في أعطافها رجوت أن تجد من عند الله مخلصاً إلى جانب الحق . وأما ما عليه الجمهور من أهل النظر فتقول منهم . فليجتهد جماعتنا في أن تتعاون على درك الحق في هذا ولا يتأس من رَوْح الله . وأما أنه لا بد من ثابت تحت التغير فأمر يعرفه من يشتغى أن يفكر قليلاً . وأما الشبه فيه فما ذكرنا . وأما الفرج فمن خصائص لهذه الشبه يلوح الحق منها كما أقدر عن كتب<sup>(١)</sup>

(٤٥٩) [ ١٠٧ب ] سئل البرهان على أن مزاج المني لا يجوز أن يكون سبباً لفساد ذاته ، فقال : هذا لا يحتاج إلى برهان إن غنى سبباً بالذات ، وذلك لأن وجود الشيء وهو يته لو كان سبباً لفساده لما ثبت . وإن عتّى سبباً بالقرص فهو سبب بالعرض ، لأن مزاجه يُعده لعل يُفسد صورته إلى العقلية منه<sup>(٢)</sup> .

(٤٦٠) مسألة : لم يجب أن يكون الفعل والإيجاد من لوازم واجب الوجود بذاته ، وهل هذا له أولاً أو بواسطة لازم آخر ؟ الجواب مكتوب في « المجموع الإلهي » .

(٤٦١) وسئل : ما البرهان على أن الخلق من لوازم واجب الوجود ؟ فأجاب : لأن الخلق معلول ، وقد بينّا أن العلول ما لم يجب له ، لم يوجد ؛ فإما أن يتعلق وجوبه بالواجب الوجود ، أو يتسلسل .

(٤٦٢) مسألة : كيف تكون صورة واحدة من اجتماع قوى كثيرة ؟ وأي نوع هو هذا الاجتماع ؟ الجواب : الصورة الواحدة تكون من اجتماع قوى على وجهين : أحدهما أن تحتفظ القوى فتعاون على فعل واحد ، مثل تعاون التحليل والجذب في بعض التسهلات على

(١) ترد بعد هذا الفقرة التي وردت قبل برقم ٩٤ ثم تلوها الفقرة التي وردت قبل عت رقم ١٠٥ ثم تحت رقم ١٠٦ .  
(٢) تحتها : فيه .



الإسهال أو على صورة وهيئة في المسادة واحدة مثل تعاون الحذبة والاستقامة على الشكل القطاع . والوجه الثاني أن تنكسر الأطراف بالوسط فتحدث هيئة كما للزوجة .

(٤٦٣) مسألة : [ ١١٠٨ ] ما موضوع صورة الجمادية مثلاً ؟ فإن الهوى لها صورة الاستقصات المتزجة ، ولا يجوز أن تقبل صورتين معاً . الجواب : المتزج من كفيات الاستقصات المحفوظ فيها صورها . وإنما يستعد بهذا المزاج الذي هو عرض كمال فن حيث هو واحد بهذا المزاج فهو موضوع للصورة الجمادية .

(٤٦٤) مسألة : ما الذي يزيل عن النفوس ، بعد المفارقة ، الهيئات الرديئة ؟ الجواب : تمام هذا السؤال أن يقال إن العقل الفعال وعلاقته واستعداد النفس وجود في أول ما يفارق النفس إلى وقت زوال الهيئة ؛ فلم يتأخر ولم لا يزول دفعة — فيكون الجواب : أن تلك الهيئات منها ما يقبل التشدد والتقص ، ومنها ما لا يقبل ذلك . فما لا يقبل ذلك : إما أن يزول دفعة ، وإما أن لا يزول البتة . وما قبل التشدد والتقص فتكون أوقاته الأول والثانية غير متساوية في الاستعداد لأن الاستعداد بعيد ما نقص ليس كالاستعداد ولم ينقص ، بل يكون الاستعداد ينمو سيراً سيراً كما أن الهيئة تنقص قليلاً قليلاً .

(٤٦٥) تشككك عليه بما قال في حد النفس من أنه تصدر عنها أفعال مختلفة ، قليل : إن البسائط أيضاً تصدر عنها أفعال مختلفة صدوراً أولياً . فأجاب : بأن ذلك في موضوعات مختلفة ذوات استعدادات مختلفة والقوة المحركة والمغذية تتصرف في موضوع واحد .

(٤٦٦) وتُشككك عليه بأن النفس كافية في جميع أفعالها لا تحتاج إلى قوى بها تفعل أفعالها . فأجاب بأنه قد تحقق أن الصور والمعاني الجسمانية لا تدرك إلا بآلة جسمانية ، والجردة الكلية لا تدرك بآلة جسمانية ، والنفس الواحدة يُنسب إليها الأمران جميعاً ولا تصلح أن تكون جسمانية مادية وغير جسمانية . ومن الدليل على فساد هذا الرأي أن الإنسان عنده صور متخيلة ومذكورة محفوظة ، وقد يتأذى إليه من الحس ما يُذهل عنه وهو يدركه ضرباً من الإدراك . فهذه الصورة لو كانت منطبعة في النفس لم يجز أن يقال إنها مرة حاضرة ومرة غير حاضرة ، ومرة خاطرة بالبال ومرة غير خاطرة . فإن الخطور ليس أمراً غير حصول الصورة بالفعل ؛ فبقي أنها في حال الغفلة تكون غير حاضرة للنفس . فلا يخلو إما أن تكون حاضرة لقوى أخرى نفسانية حافظة لها أو منمنحة أصلاً ؛ ولو كانت منمنحة لكان لا يقع خطورها بالبال

إلا على الوجه الذي حصلت عليه أولاً حين كانت موجودة بالقوة فأوردها الحس . فإذا ليست كذلك ، فهي موجودة بالفعل عند بعض القوى .

(٤٦٧) سئل قيل : لا بد للقوة العقلية من استعمال الفكرة عند التعلم واتذكر ، فكيف يكون لها إدراك بعد المفارقة و بطلان الفكرة ؟ فأجاب : ألف بُدِّ من استعمال القوة الفكرة الطالبة للحد الأوسط . وذلك لأن التعلم هو على نحوين : أحدهما على سبيل الحدس : وهو أن يُحطَّر الحد الأوسط بالبال من غير طلب فينال والنتيجة معاً ؛ والثاني يكون بحيلة وطلب . والحدس هو فيض إلهي واتصال عقلي يكون بلا كسب أبته ؛ وقد يبلغ من الناس بعضهم مبلغاً يكاد يستغنى عن الفكر في أكثر ما يتعلم ويكون له قوة النفس القدسية . وإذا شُرِّفَت النفس واكتسبت القوة الفاضلة وفارقت البدن كان نيلها ما ينال هناك عند زوال الشواغل أسرع من مثل الحدس ، فتمثل لها العالم العقلي على ترتيب حدود القضايا والمفردات الذاتية دون الزمانية ، ويكون [ ١٠٨ ] ذلك دفعة . وإنما الحاجة إلى الفكر لكدر النفس أو قلة تمرنها وعجزها عن نيل الفيض الإلهي أو للشواغل . ولولا ذلك لاستعملت النفس جلاءً آمن كل شيء إلى أمد الحق . ثم قال : إن القضايا بالحدس البالغ : وهو أن يلوح الحد الأوسط دفعةً من غير طلب النفس إياه متردداً في خيالات غيره حتى يؤدي إليه تصرف من التأدية — أمر تثبته التجربة . وأكثر ما يظهر ذلك للمهندسين الحذاق ، وذلك لأن طبقات المستخرجين مختلفة ؛ فطبقة كما ينصبون المطلوب أحياناً ، يلوح لهم الحد الأوسط معافصة<sup>(١)</sup> فيجدون المطلوب ، وربما كانوا قد ترددوا في استعراض خيالات الفكر فأفلحوا ، فمالوا إلى الجمام والراحة فإذا هم بالأوسط قد لاح . وربما لم يكونوا نصبوا مطلوباً ، بل إذا هم وأنفسهم وقد لاح معنى ما يُنظَّم مع حدٍ وصار نتيجة كأنها هدية مرزوقة لم تُطلب . وطبقة تحتاج إلى قليل فكر وتردد في الخيالات . وطبقة تحتاج إلى كثير من الفكر حتى تدرك . وطبقة تحتاج إلى واحد يُلقن من خارج ولا يفلح فكره إلا في قليل . وهذه الطبقات لها وجود ؛ وإنما ينكرها من لم يجرب ، وما يُحتاج فيه إلى تجربة فلا تخرجه إلا التجربة . وأيضاً فلو سلمنا أنه لا سبيل لنا في عالمنا هذا إلى إدراك شيء إلا بتعلم وفكر ، فليس ذلك بموجب أن هذا دَبْدَنُ النفس في كل وجود يكون له ، بل لعلمها مادامت في البدن فلها معارض من التخيل في جميع

ما تتعاطاه ؛ فإن استشركه فيما يناسب فعله سهل استمراره في فعله الخاص وربما أعان . وإن لم يستشركه فيما يناسب فعله شغل وعُوق كالراكب دابةً جوحاً فيحتاج إلى أن يستشركه ويستعين بمداراته ؛ فإذا فارق الشريك الماوق ونه ملكه أن يفعل ، استقل بذاته . فليس يجب إذن أن يلتفت إلى هذا ، بل يجب أن يطلب : هل للنفس فُتْاحٌ ، أو أفعال وقبول صورة بذاتها ، وأنها لأى علة تخرج من القوة إلى الفعل . فإن صح ذلك لم يُلتَفَت إلى ما يلزمه من مُعَاوَفَاتٍ ومُعَارَضَاتٍ . وإن لم يصح ذلك بقي الأمر موقوفاً غير مَرَكُونٍ إلى ما ينتلي به من مشاركة التخيل ، بل إنما يتوقف على برهان قاطع يطل أن يكون للنفس فعل خاص . ثم يجب أن تعلم أن تركيب الحدود الكلية ليس مما يتبها أن يكون بقوى وآلات جسمانية ؛ وإن كان إذعان تلك القوى ومحاكاتها لذلك بالخيليات الجزئية كما يفعل المهندس في تحته وميله نافعاً .

(٤٦٨) سُئِلَ : أى قوة تستعمل المفكرة غير العقلية ؟ فإنه لا يظن أنه يستعملها غير العقلية . فأجاب : القوة العقلية إذا اشتاقت إلى صورة معقولة تضرعت بالطبع إلى المبدأ الواهب . فإن ساحت عليها على سبيل الحدث كيفيت المؤونة ، وإلا فَرَعَتْ إلى حركات من قوة أخرى من شأنها أن تُعِدَّه لقبول الفيض لتأثير ما مخصوص يكون في النفس مثلاً ومشكلة بينها وبين شيء من الصور التي في عالم الفيض ، فيحصل لها بالاضطرار ما كان لا يحصل لها بالحدس . فالقوة الفكرية إن عني بها الطالبة فهي النفس الناطقة ؛ وهو من قبيل العقل بالملكة ، لا سيما إذا زاد استكمالاً بما جاوز الملكة . وإن عني بها العارضة للصورة المتحركة فهي المتخيلة من حيث تتحرك مع شوق القوة العقلية .

(٤٦٩) إن قيل : إن العقول الفعالة في ذواتها ممكنة لا محالة ، والممكن يمكن أن يكون ويمكن أن لا يكون ، فيلزم أن يكون في قوتها أن تُعَدَمَ . فالجواب أن إمكاناتها هي بالقياس إلى الوجوب وبمعنى أنه متى عدمت أسبابها عُدِمَتْ هي . وهذا غير ما نحن فيه ، بل ما نحن فيه هو أن ما يمكن أن يُعَدَمَ في ذاته [ ١١٠٩ ] مع قيام علة يجب أن يكون عدمه بفساد يعرض في جوهره أولاً ، وقبل الفساد كان له لا محالة فعل عند وجوده ، فيبطل عند الفساد عنه ذلك الفعل . فلا محالة تكون هناك قوة : أن تفسد ، وفعل : أن تبقى . وأما حقائق المفارقات فكونها بالفعل هو أن تبقى مع العلة وتعدم مع عدمها لانفساد يعرض في ذواتها .

(٤٧٠) وجد في رُقْمَةٍ : القَدَر هو وجود العلل والأسباب واتساقها على ترتيبها ونظامها حتى يُنتهى إلى الماعول والسبب ؛ وهو موجب القضاء تابع له .

(٤٧١) لامية لفعل البارى لأن فعله لذاته ، لا لداع دعاه إلى ذلك .

(٤٧٢) الإرادة هي علم بما عليه الوجود ، وكونه غير منافع لذاته .

(٤٧٣) فَعِلُ البارى مَخَالِفٌ لأفعالنا . فإنه لا يكون تابِعاً لتخيل ؛ وكذلك إرادته مخالفة لإرادتنا ، فإن فعله كما قال : كُنْ فيكون .

(٤٧٤) صور الموجودات مرتسمة في ذات البارى ، إذ هي معلومة له ، وعلمه لها سبب وجودها .

(٤٧٥) سبب هذه التغيرات شيء متغير لا محالة وهو الحركة ؛ وهذه التغيرات تتأدى إلى ثابت واحد ؛ وهذه المختلفات تتأدى إلى نظام واتفاق واتحاد .

(٤٧٦) نحن إذا رأينا شيئاً في المنام فإنما نقله أولاً ثم نتخيله . وسببه أن العقل الفعال يفيض على عقولنا ذلك المعقول ، ثم يفيض عنه إلى تخيلنا ؛ وإذا تعلمنا شيئاً فإنما نتخيله أولاً ثم نقله ، فيكون بالعكس .

(٤٧٧) القضاء سابق عِلْمِ الله الذى تتشعب منه المُقَدَّرَاتُ .

(٤٧٨) كل موجود كان وجوده بوسائط أقل ، كان أقوى وجوداً . والأقوى وجوداً هو الجوهر لأنه وجد من جهته بوسائط أقل ، والأضعف وجوداً هو العَرَضُ لأنه بالعكس من هذا .

(٤٧٩) [ ١١٣ ] سؤال : نحن إذا سودنا جسماً أبيض ، أو بيضنا جسماً أسود مثلاً ، فلا يتغير مزاجه ؟ الجواب : إذا كان باللطخ لا بالاستحالة ، وبالحجورة لا بالتغير .

(٤٨٠) سؤال : هل بين الضرر الذى يدخل على الحواس من جهة الإكباب على الحسوس الضعيف زماناً طويلاً ، وبين ما يدخل عليها من جهة الحسوس القوى ، وإن كان الزمان يسيراً ، — فرق ؟ وما هذا الضرر وأى سبب لكل واحد منهما ؟ الجواب : لعل طول الإكباب يؤثر في هذا الباب لاضطراب المواد والانصباب ، وأما العلة خفية خصوصاً على ، والله يعرفها ويكشفها برحمته .

(٤٨١) سؤال : قد قيل إن الحسوس القوى إنما يمنع من إدراك الحسوس الضعيف

لضرر يحدث في المادة . وهذه الفصول المتقدمة لاتؤدي الى هذا الغرض ، بل إذا وهن مزاج أو تابع من توابع الصورة فذلك ضرب .

(٤٨٢) سؤال : الكيفية التي تحدث في البصر من الشمس إذا أبصرناها لا تمنع كيفية البصر ؟ الجواب : كيف والجلدية لها إشتاف ! .

(٤٨٣) سؤال : وأيضاً فإن انطباع الكيفية التي تحدث في البصر من البياض أو السواد على ما يظن ليس هو [ ١١٤ ] انطباعاً حقيقياً ، بل هو انكسار الخضرة إلى الجسم الأحمر ، فعلى هذا الوجه أيضاً لا يمنع كيفية البصر ، كما أن كيفية الخضرة المنعكسة إلى الجدار لا تمنع حمرة الجدار . الجواب : الانطباع هو أن تحصل الكيفية في موضوع ما . وأما أن يكون ما دام شيء آخر موجوداً — فهذا شيء آخر ، وكذلك اخضرار الجدار هو استحالة .

(٤٨٤) تكلم<sup>(١)</sup> على قوله في أول « الشما » أن الفلسفة تنقسم إلى : حكمة نظرية ، وحكمة عملية . فقيل : جعل الحكمة العملية فيها أيضاً معرفة ونظر ، فجعل غايتها المعرفة ؛ والحكمة العملية عمل لا نظر — قد أجمع على هذا الأولون والآخرون . الجواب : ما أكثر ما وقع للناس الغلط باشتراك الأسماء المستعملة في تعاليم الفلسفة على اشتراكها ، وخصوصاً حيث يقال : نظري وعملي ، في مواضع مختلفة ويدل بها على دلائل مختلفة . ولا أطول ما أنا فيه ببيان ذلك ؛ فإن انتهى ذلك مُشْتَبِهٌ أمكن سماعه شفاهاً . وقد وقع ذلك في استعمال لفظة العمل مركبة بلفظة الحكمة ، أعني إذا قيل : حكمة عملية ، فإن ذلك يدل عند الفلاسفة على معنيين ، ولخفاء ذلك على أبي حامد الإسفرازي ظن أن إحدى الفضائل هي الحكمة العملية ، لم يحسن من أوجب فيها التوسط وجعل الازدياد في معرفة الواجبات العملية رذيلة ؛ فبنى أمره على أن الفضائل ثلاثة : حكمة وشجاعة وعفة ، وجعل الشجاعة والعفة واسطتين ، وجعل الحكمة غير واسطية . وأما وجه هذا الاشتراك فإن الحكماء إذا قالوا إن الفضائل ثلاثة ، ومجموعها العدالة — عنوا بذلك الفضائل الخلقية ، وإذا قالوا إن جماعها ينحصر في شجاعة وعفة وحكمة عملية ، فإنما حصروها في فضائل خلقية . وكذلك إذا قسموا أفعالها إلى شجاعة وعفة وحكمة عنوا بالحكمة فعلاً يصدر على الجليل في الأمور التدبيرية عن الخلق أو عن ضبط النفس .

(١) راجع أيضاً : نثر الدين الرازي « الباحث المشرقة » ص ١٠ ، ٣٨٦ ، فقد أورد أكثر ما على بحروفه تهريباً مع الاختصار . حيدر آباد ، الهند ، سنة ١٣٤٣ هـ = سنة ١٩٢٦ م .

فهذه الحكمة العملية هي فضيلة خلقية ، بل هي ملكة تصدر عنها الأفعال المتوسطة بين أفعال الجَزْبَةِ<sup>(١)</sup> والعبادة صدوراً من غير روية وعلى سبيل ما يصدر عن الأخلاق . وإذا قالوا : من الفلسفة ما هو نظري ، ومنه ما هو عملي — لم يذهبوا إلى العمل الخلق ، فإن ذلك ليس جزءاً من الفلسفة بوجه ، فإن الملكة القياسية غير الملكة الخلقية ؛ بل عنوانه معرفة الإنسان بالملكات الخلقية بطريق القياس والفكر : أنها كم هي ؟ وما هي ؟ وما الفاضل فيها وما الرديء ؟ وأنها كيف تحدث من غير كسب ، وأنها كيف تكتسب بقصد ؟ وأيضاً معرفة السياسات المنزلية والدنية ، وبالجملة ما يميم الأمرين ، بل بالجملة المعرفة بالأمور التي إلينا أن فعلها ، إما فينا ملكات وانفعالات ، وإما من خارج بحسب المشاركة ؛ وهذه المعرفة ليست غريزية ، بل تكتسب ؛ وإنما تكتسب بنظر وقياس وروية تفيد قوانين وآراء كلية ، وهي التي تفيدناها كتب الأخلاق والسياسات التي إذا تعلمناها نكون اكتسبنا معرفة وتكون حاصلة لنا من حيث هي معرفة . وإن لم نعمل فعلاً ولم نتخلق تخلقاً فلا تكون أفعال الحكمة العملية الأخرى موجودة لنا ولا أيضاً الخلق ، وتكون لا بحالة عندنا معرفة مكتسبة يقينية حقيقية ، وكل معرفة يقينية حقيقية فهي حكمة أو جزء حكمة . وليست هذه المعرفة عندنا حكمة طبيعية ، ولا حكمة رياضية ، ولا حكمة إلهية . فليست حكمة نظرية إذا كان اسم النظرى يخص بهذه الثلاثة أو بما يجمع هذه الثلاثة وبالجملة ما الغاية فيه النظر . فبقي أن يكون الجزء الآخر من الفلسفة ، الذي هو الحكمة العملية [ ١١٤ ] ؛ إذ كانت الفلسفة تنقسم إلى نظري وعملي ولم تكن الفلسفة خلقاً البتة ، بل عسى أن يكون علماً بالخلق . وأما الحكمة العملية التي هي إحدى الفضائل الخلقية الثلاثة فهي غير هذه ، لأن تلك عمل من الأعمال أو خلق من الأخلاق ، ولا شيء من الأخلاق والأعمال بفلسفة ولا جزء فلسفة . ومع ذلك فإنها لاتساق الحكمة العملية التي هي جزء من الفلسفة في وجودها ، فإن الحكمة العملية التي هي جزء من الفلسفة تحاذي الشجاعة والعفة وهذه الحكمة الخلقية التعقلية ؛ فكأنها ، أعني الفلسفة العملية ، ليست بشجاعة ولا عفة ، بل علما بهما — كذلك ليست حكمة عملية الحكمة العملية الخلقية بل علما بها وتعرفاً بإياها ؛ وليست علما بها وحدها ، بل علما بها وبغيرها مما ليس حكمة عملية خلقية . فالغلط واقع بسبب ظن الظان أن الحكمة العملية التي هي جزء من الفلسفة هي

(١) الجَزْبَةُ بالضم : الحب حيث مغرب كبريز والمصدر الجَزْبَةُ (القاموس المحيط) .

الحكمة العملية التي هي جزء من العدالة وخلق لا علم . وقد أوضحت الفُرْقَان بينهما ، فإنك إذا تعلمت ما في كتب الأخلاق والسياسات كانت عندك معرفة مكتسبة بقوانين كلية أفادها مقاييس فكرية ، ولم تكن تلك المعرفة إحدى المعارف النظرية الثلاث ، ولم تكن بوجه من الوجوه عملاً ولا خلقاً ، ولم يصح إن تسمى غير الحكمة العملية . وأما من <sup>(١)</sup> قال : إنك جعلت الغاية فيهما واحدة فقد حادَ عن السبيل ، فإن جعلت الغاية في إحداها نفس ما يحصل بالنظر ، وجعلت الغاية القصوى في الأخرى العمل بما يقتضيه الحاصل من النظر . وليس يجب أن يكون غاية الشيء موجوداً في الشيء : فإن الغايات توجد في كثير من الأمور خارجة عما يتوجه به إليها ، فإن الكينَّ غير موجود في نفس حركة البناء ولا في شكل البيت بل وجوده في المستكنَّ المستبنى . واعلم أنا إذا قلنا حكمة عملية هي جزء من الفلسفة فنحن بها العلم : بالفضائل العملية ، فيعني به نفس الفضيلة الخلقية التي هي أحد الأمور التي تعلم ذلك العلم : كقيته وكيفية اكتسابه . وإذا قلنا الحكمة العملية الفعلية فيعني به الفعل الصادر عن خلق أو عن ضبط نفس بعلم أو بغير تعلم ، بل بتقليد وقبول صدوراً على سبيل الإتيان <sup>(٢)</sup> .

(٤٨٥) لوازم الذات لا تؤثر في وُجْدَانِهَا ولا تتكثر بها الذات كالمتعولات مثلاً ؛ وذلك لأن الذات فاعلة لها لا مستكثلة بها منفعة عنها . بل إنما كان كذلك لو كانت عادمة لها بالفعل فحصلت لها بالاكتساب فاستكملت بها ، فكانت حينئذ متأثرة ومتكثرة بها ؛ لأنها إذا اعتبرت مأخوذة مع كالاتها الاستفادة تكون مركبة ومتكثرة ، وإن كانت باعتبار ذاتها مجردة بسيطة . وأما إذا كانت هذه الكمالات واللوازم لها من ذاتها على أنها فاعلة لها فلا يلزم تكثر وتركيب باعتبار أخذها مع كالاتها كما لم عند حصولها من خارج .

(٤٨٦) العقل البسيط في الأول هو ذاته بخلاف العقل البسيط في الأول الذي هو ذاته لوازمه التي هي المتعولات المفصلة ؛ وهذه اللوازم هي هيئات في الأول لا على السبيل الانفعالي ،

(١) م : ما .

(٢) هنا ورد في المخطوطة : « آخر الموجود من هذا » وبعده قوله : لوازم الذات لا تؤثر ... » ؛ فلعل هذا الجزء التالي الحق بالأصل من أوراق أخرى في المخطوط المتنسخ عنه ؛ والراجع أنه من كلام ابن سينا ، كما ورد أيضاً في الفاضل : « من كلام الشيخ أبي علي » ؛ والصعوبة في معرفة ما إذا كان هذا ينسب أصلاً إلى كتاب « الباحثات » ، ويطلب على الظن أنه منه بدليل وجود فقرات من سلب الكتاب في داخل هذه الفقرات التالية ؛ فلعل المخطوطة الأصلية كانت مفرقة الأوراق ، والناسخ أضاف هنا بعض الأوراق المفرقة .

بل [١١١٥] على السبيل الفعلي . وهي إما أن لا تعتبر غير متناهية إذ ليس فيها الترتيب الطبيعي الذي يكون اعتبار اللانهاية فيه بالفعل متممًا وقام البرهان على امتناعه ؛ وإما أن تعتبر غير متناهية لا على ذلك الترتيب فلا يعرض منه محال ، بل أمثالها موجودة بالفعل عارضة للأمور التنائية ؛ فإن المثلث لا يمتنع أن تكون له لوازم وخواص غير متناهية . وهذا العقل البسيط في الأول لا يكون هيئة فيه ، بل هو ذاته لأنه الفعال لهذه المقولات والفعال لها ذاته وفينا . فالنفوس غير فعالة إلا بحصول تلك الهيئة .

(٤٨٧) العقل الذي يفعل المقولات فيه أيضاً المقولات كاللوازم لذاته ، فهو يعقلها في ذاته عن ذاته ، وفي غيره أيضاً . وقد كان هذا إحدى المسائل العشر التي كانت في جانب السكتمان فبيح بها أو لم يسمع وعنده جلاليات مقدسات .

(٤٨٨) معنى قوله : « يفعلها » — ليس بالفعل العامى الذي بعد أن لم يفعل ، بل معنى وجود لازم كما نعلمه .

(٤٨٩) هذا جواب من يسأل أنه : كيف يكون الشيء فاعلاً وقابلاً لما يفعله ؛ وشرحه أنه إنما يمتنع أن يكون فاعلاً وقابلاً لما يفعله . وشرحه إنما يمتنع أن يكون فاعلاً ومنفعلاً عن ذلك الفعل إذا كان زمانياً ، فإن مثل هذا يكون فيه بالقوة فيخرج عن ذاته إلى الفعل ، وهذا محال . فإذا كان على الوجه المذكور غير زمانى فإنه لا يلزم المحال .

(٤٩٠) تُشَكِّكُ وقيل : المبدأ الذي يثبتونه ويسمونه نفساً هو بعينه الحياة . والجواب :

إن سمي هذا المبدأ على هذا الحد حياة فلا مناقشة فيه ، وأما إن عني بها ما يعرف من معنى الحياة — وهو كون الشيء بحيث عنه أفعال على شرطها — فهو غير النفس ، لأن هذا الكون لا يمتنع أن يسبقه مبدأ به يصح هذا الكون ، بل يجب ؛ وإلا لكان هذا الكون للجسم بذاته يلزم أن يكون كل جسم حياً ، والنفس تمنع هذا ، فهذا غير ذاك بالشكل الثاني .

(٤٩١) تُشَكِّكُ على ما قيل من أن النفس جامعة للاستقصات ، فإن الاستقصات مالم يجمع وصار على مزاج معين لم يستدل أن يكون مادة لنوع ما ، فكيف تكون نفس ذلك النوع جامعة لها ؟ والجواب أن النفوس الإنسانية بأن العناصر المستعدة لها قد استحالت استحالات مثلاً صارت خطة ، ثم كيلوسا ، ثم دما ، ثم مميئاً ، فيكون قد جمعها أمر آخر . وكذلك النفوس النباتية ؛ فإن جامع استقصات مادتها أيضاً ، كالخطة مثلاً ، أمر خارج قسراً وسبب سمائي حتى تحصل

النار في حيز الأرض والماء والهواء يقربها كسخونة تحصل في الطين فيكون سخنة مثلاً . فإذا اجتمعت وتفاعلت استعدت لقبول صورة فتكون في المثاليين جميعاً جامعة لاستقصات ذلك النوع من حيث هي ذلك ، جمعاً مقتضيه ذلك النوع ، لجامعة للاستقصات التي في قوتها أن تكون نوعاً . وجملة ذلك أنها تجمع استقصات نوعها من حيث هي لنوعها وهذه الاستقصات تقسمها واجتماعها على خلاف ما كان مجتمعاً عليه حين كان بالقوة مادة ، وذلك الاجتماع كان سببه أمراً خارجاً غير هذه النفس الجامعة لها إذا كانت مادة .

(٤٩٢) مما يعين على صدق الرؤيا وصحته : أما من جهة المزاج فالاعتدال ؛ وأما من العادة فالصدق ؛ وأما من الأوقات فالسحر .

(٤٩٣) الربان الفروضان متشابهين على وضعين مختلفين بمنة ويسرة إذا أدركا وتخيلاً متمايزين متمايزين فإما أن يكون لأجل المربعية ولا يوجب ذلك اختلافاً إذا فرضا متشابهين متساويين ؛ وإما أن يكون لعارض لازم ولا يوجب أيضاً الاختلاف لتشاركهما فيه ؛ وإما لعارض زائل ويلزم تغير التخيل [ ١١٥ ب ] عند زواله فيكون إما يتخيله كما هو لأنه يقترب به ذلك الأمر فإذا زال تغير ، لكن ليس يحتاج التخيل في تخيله إلى إضافة عارض إليه وقرنه به بل يتخيل كذلك من دون التفت إلى أمر يقرنه به فيتخيل هذا المربع يمينا وذلك يساراً دفعةً على أنهما في نفسيهما كذلك لا بسبب شرط يقرنه بهما ؛ وبعد لحق ذلك الشرط بفرضهما كذلك كما يجوز ذلك الفرض في المقتول لأن الجزئي لم يتخصص بالمعنى الشخص ، والوضع المحدود لم يرسم في الخيال ؛ وليس هو مما يجري عليه فرض الحد . وأما في الكلى العقلية فقد يتميزان بأن يقرن العقل بالربيعين حدى التيامن والتياسر ، وفي مثله يصح لأنه أمر فرضي يتبع الفرض في التصور فيلحق المربع هذا الحد لحق الكلى بالكلى ، إذ يجوز أن يثبت في العقل كلى من غير إلحاق شيء به ويكون مُمدّاً لأن يلحق به ما يلحق وفي الخيال مالم يتخصص الجزئي لم يثبت ولم يتخيل كما شُرح . قد بطل أن يكون التمييز بسبب عارض لازم أو زائل أو مفروض .

(٤٩٤) الإقبال على بعض الصور المقولة يشغل عن إدراك غيرها ، لالتمايز الصور العقلية لكن بسبب البدن .

(٤٩٥) مقولات الأول من لوازم ذاته ووجودها في الأعيان من لوازم لازمه .

(٤٩٦) مقولات الباري هي من ذاتها في ذاتها : ذاتها هي الفاعل والقابل . وهذا لا يمتنع فيما لا يكون زمانياً ، وإنما يستحيل في الزمانيات .

(٤٩٧) الخيال يتخيل السواد والبياض في جزئين متميزين ولا يدركهما معا في شبح واحد خيالي ساريين فيه ، والعقل المجرد يدركهما معا ؛ وكلاهما الإدراك التصوري : فهذا بذاته وذاك بالآلة . فإن قيل إن العقل أيضاً كذلك ، فالجواب أنه ليس كذلك لأنه يدركهما معا على سبيل التصور ، ومن حيث التصديق يمنع أن يكون موضوعهما واحداً ، والخيال لا يتخيلهما معا لا على سبيل التصور ولا على سبيل التصديق . والدليل على أن العقل يتصورهما معا أنه يحكم بأنهما لوجود لهما في الأعيان معا في موضوع واحد ، فإنهما لا محالة يكونان موجودين في العقل حتى يمكن أن يحكم عليهما بهذا الحكم .

(٤٩٨) الأشخاص المتكثرة لا تتكرر بأعراض لازمة للنوع وإلا لاشترك فيها الجميع . فما كان كثرة فإذن ينشخص بأعراض لاحقة ، واللاحقة تلحق عن ابتداء زمانى ، وذلك لأن اللاحقة تكون تابعة لسبب عارض لبعض الأشخاص دون بعض ، وعروض السبب الذى تتبعه هذه اللاحقة للشخصة لبعض دون بعض يكون بسبب آخر ، ثم كذلك يتسلسل ، فيكون وجود مثل ذلك بالحركة ، فيكون حادثاً . والذى أوجب هذا هو عرضه لبعض دون البعض ، فلزم أن يكون بسبب ، وكذلك ذلك السبب يحتاج إلى آخر حتى يتسلسل ، ويلزم أن يكون بالحركة فيكون حادثاً . وأما إن فرض عرضه للكل لم يلزم شيء من ذلك <sup>(١)</sup> .

(٤٩٩) اطلاع القوة العقلية على ما في الخيال إنما احتيج إليه ليعد النفس لقبول الفيض من فوق ، وهذا الاطلاع هو الأفكار والتأملات والحركات النفسانية وكلها مُعدّات للنفس نحو الفيض ، كما أن الحدود الوسطى أيضاً مُعدّات لقبول النتيجة ، لكنها بنحو أشد وآكد

(٥٠٠) العقل إذا أدرك أشياء فيها تقدم وتأخر أدرك معها الزمان ضرورةً ، ولكن لافى زمان بل فى آن لأن العقل يعقل الزمان فى آن . وتركيبه للقياس والحد يكون فى زمان ، إلا أن تصور النتيجة يكون فى آن .

(١) هنا ترد فقرة وردت من قبل تحت رقم ١٥٢ .

- ١ -

وَصَلَ للشيخ الفاضل عدةٌ كُتِبَ تَشْتَرِكُ في الإتيان بخبر سلامته ، وذلك مما يَقَعُ الاستبشار به ، ويتصل شُكْرُ الله تعالى عليه . وَضَعْنِ مسائل علمية طُلِبَ عنها الأجوبة ؛ ووقفتُ عليها وَحَدَّثَ اللهُ تعالى على جميع مايتولاه به من تسليم في نفسه وتحريض على العلم وَدَرَسَهُ ، حَمدًا كمايستحقه أو كماينهض به الوُسْعُ . فأما كتاب « الإشارات والتنبيهات » فإن النسخة لا تخرج منها إلا مشافهة مواجهة ، وبعد شروط لا تمقد إلا مكافئة ، وليس يمكن أن يَسْتَفْتَحَ بها وَيَطْلُعَ معه غريبٌ عليها ؛ فإنه لا يمكن أن يطلع عليها إلا هو والشيخ الفاضل أبو منصور بن زيلة . وأما الرعاع والمُضْعَةُ ومن ليس من أهل الحقيقة والخومة فلا سبيل إلى عرض تلك الأقاويل عليهم والفتحة <sup>(١)</sup> بها مما يُعَرِّضُها لذلك العَرَضُ ، والاحتياط في التأخير إلى أن يتيح جامع التقدير ؛ وأما المسائل : فمسألة انقسام المقولات : تكشف تشككه أن يَعْلَمَ أن الأجسام لا تحلُّها الصُّور والأعراض من حيث هي واحدة وبسيطة لا المقولات ولا غير المقولات . ثم المقولات قد تُفَعَّلُ من حيث هي بسيطة وواحدة ، وما يحل الأجسام من الصور والأعراض لا يحلُّها من حيث هي بسيطة وواحدة . وإنما تشكك في أنه حسب أنه يعلم له أن صوراً غير منقسمة تحلُّ الأجسام من حيث هي غير منقسمة . وهذا لا يكون ولا يمكن . وأيضاً فإن الصور والأعراض إذا قبل لها إنها بسيطة فليس يعني بها أنها في وجودها لا تنقسم ، بل شيء آخر ؛ فظنه أيضاً أن ههنا صوراً بسيطة لا تنقسم ، ثم يعرض لها الانقسام — ظنٌ غير مُحَصَّلٍ . وظنه أن هذا الخلف يلزم في الصور والأعراض — فإنها تنقسم بالعرض ولا تنقسم بذاتها — غير واقع ؛ لأن المنع إنما هو لنفس الانقسام ولو بالعرض . فإنه [١٠٩ ب] يقول إن المقول يحصل في موضوعه من حيث هو واحد ومن حيث لا ينقسم لوحده ؛ فلا شيء من الأشياء التي تعرض للأجسام أو يحصل لها كيف كان يحصل لها من حيث

(\*) وردت هذه الرسائل في ثلث كتب « البليات » من ورقة ١٠٩ إلى ورقة ١١٣ من المخطوط رقم ٦ حكم وفلسفة (١) الفتحة : تنحس الإنسان بما عنده من أدب أو مال فإختره . ج : فتح .

لا تقبل القسمة ، بل لو كان ، مثلاً ، شيء لا يقبل القسمة في نفسه ففرض الجسم ، صار ينقسم بسببه ؛ فالشيء من حيث هو في جسم لا يكون إلا بحيث ينقسم ؛ والمقول من حيث هو واحد مقول هو من حيث لا ينقسم ؛ فالشيء لا يكون في الجسم من حيث هو مقول . ويجب أن تعلم أن جزء صورة الجسم وعرضه شرط في ذلك الصورة والعرض ، وأن الصورة والعرض الجسميين الواحد منها بالفعل كثير غير متناه بالقوة ؛ وهذه الأحوال غير ملائمة للمقولات . والذي كان ذكره أن الأمر في المقولات إن كان خُلُفاً في الصور والأعراض هو أيضاً خُلُفٌ ، فليس كذلك : فإنها كلها تنقسم ، وأجزاؤها كلها تقوم شخصياتها وليس شيء منها يسيط وخدائي ، إنما هو بسيط بوجه آخر .

وأما مسألته التي في باب الوجود فيكشف عن تشككه أن تعلم أن الوجود في ذات الوجود لا يختلف بالنوع ؛ بل إن كان اختلاف <sup>(١)</sup> فبالتأكد والضعف . وإنما تختلف ماهيات الأشياء التي تنال الوجود بالنوع . وما يلبسها من الوجود غير مختلف النوع : فإن الإنسان يخالف الفرس بالنوع لأجل ماهيته لا وجوده . وأما مسألة انحفاظ الأشياء المختلفة فيجب <sup>(٢)</sup> أن تعلم أن المقسور من الاستقصات والمتمزجات إنما ينحفظ لعصيان المسلك على الاشتقاق ؛ ومقدار ما ينحفظ ما ليس مسلكه كذلك ، ومقدار زمان الفصل بين الحركتين المتضادتين وزمان قطع المسافة والدَّهْنُ المضروب بالماء إنما ينحفظ هذا القدر ، والنيران والأهوية المحبوسة في الأرض قسراً إنما تنحفظ للسبب الأول ، فإذا كانت قوية زلزلت وخسفت . واعلم أن الهواء ليس حبسه في مغارات الأرض كحبس النار ، فإنه ربما كان ذلك بسبب آخر ، ولأن المسكان طبعي . ثم الحيوانات والنبات ليس امتزاج أخلاطها على سبيل اتفاق أو أسباب خارجية ، بل السبب في ذلك جوهرى طبعي يكون في المني ثم تبرز الأخلاط في المني امتزاجاً ما ثم يُحَفَظُ ذلك المزاج بالبدل ؛ وليس في جوهر المني واللحم من الأجزاء النارية والهوائية ما يضعف لقلته عن التفصّي عما يخاطه ولا هناك من الصلابة وعسر الانشقاق ما يمنع تحلل الجوهر الخفيف عنه قسراً وحصرراً ، بل في المني روح كثيرة جداً : هوائية ونارية ، إنما يحبسها في المني مع سائر ما معها شيء غير جوهر جسمية للمني . والدليل على ذلك أنه إذا فارق الرحم وتعرض للبرد الذي هو أولى بأن يحصر وينع ،

(١) ص : اختلاف . (٢) وردت هذا الكلام من قبل تحت رقم ٤٥١ ص ٢٢٥ .

تتحلل بسرعة ورقى؛ وكذلك إن تعرض للحر. وإذا كان في الرحم وعرض آفة أيضا، صار كذلك. فلا يجب أن يُظن أن احتباس الاستقصات الخفيفة في مزاج الحيوانات لعجز منها عن التحلل بسبب قلتها أو صعوبة شق المنفذ، وبالجملة لأمر قاسر منها هو أحد استقصاتها، بل لقوة تجمع المخلفات وتغنيها عن التحلل وتأتيها بالبدل. ومع ذلك فإن تغير المزاج إلى البرد الحاصر والحر المحلل في أن يؤدي إلى هذا التفرق — واحد.

فأما حديث المزاج وأنه يدرك في حال ما يستحيل < ف > يجب أن يتأمل الذي يدركه: أمزاج أو شيء غير المزاج؟ فإن كان المدرك غير المزاج حتى يكون إنمّا [١١٠] يدرك المزاج شيء غير المزاج، فهو المطلوب. وإن كان المدرك هو نفس المزاج: فإما المزاج الذي بطل، وإما المزاج الذي حدث. ومحال أن يكون ما بطل مُدركا. والمزاج الذي حدث هو المزاج الذي وقع إليه الاستحالة استحالة زمانية، وإدراكه آتى. فإذا نأى يدرك لا من حيث ما يستحيل، بل من حيث وقعت إليه الاستحالة في زمان مضى، ومن حيث هو حصل في آن أو في زمان حصولا غير مستحيل، فليس إنمّا يدرك من حيث يستحيل. والعجب قوله لم قال: إن المزاج المستحيل هو مزاج ذلك العضو؟ قلعه يظن أن المزاج إذا استحال ففي العضو مزاجه الأصلي والمزاج الطارئ معاً، هذا لا يمكن، بل في حال الاستحالة يكون المزاج ما وقع إليه الاستحالة؛ فإن أفرط أهلك. وقوله: لست أفهم كيف يكون المزاج المستحيل مزاج ذلك العضو — عجيب، كأنه قد شك في أن ذلك المزاج لذلك العضو وحسب أن المزاج الطبيعي يوجد مع المستحيل حتى يكون أحدهما مزاج العضو والآخر مزاج غيره، بل يجب أن تعلم أن المزاج ثم واحد: إما طبيعي، وإما مستحيل. فإنه إن كان مزاج هو الذي يدرك فهو المزاج المستحيل ويدرك نفسه، فيكون في حال المزاج الطبيعي لا مُدرك البتة، لأنه لا يدرك ذاته، ولا يبقى عند المزاج الغريب حتى يدركه. إنمّا المدرك والمدرك هو المستحيل فقط. ثم يلزم بعد ذلك ما يلزم مما شرح.

وأما حديث الآلة فإنها لعلها تعقل من حيث الآنية دون الماهية، فإن فيه موضوعين قد أغلّا: أحدهما أن الكلام في الآنية كالكلام في الماهية، والذي يلزمها شيء واحد. والثاني أنه من المحال أن يقال: لعلنا إنمّا تعقل الآنية دون الماهية، — وذلك لأن ما نعلمه وثبته من أنفسنا لا تدخل فيه « لعل »، بل يكون حكماً فيه حكماً فيصلاً. ثم إننا لنشك

أنا لننا نقل من الآلة لا آنية ولا ماهية، ولو كنا نقل شيئاً من ذلك لعلناه جزماً، وما كنا نقول ما قاله هو في سؤاله: لعلنا، هو ذا يعقل الآنية، لكننا لنفرض أننا نقل الآنية فليس عقلنا لها دائماً كما ليس للماهية، فليس معنى وجود صورة آنية الآلة في أن يعقلها. ولا يجوز أن يكون فيها صورة آنية لها أخرى حدث عن الأولى، فلما حدثت عقلناها. فأما التشكك<sup>(١)</sup> في أن الإعياء ليس يحدث من جهة أن العضو يتكلف بالقسر حركات غير مُقتضى مزاجه، فهذا تشكك لا أعرف له جواباً إلا بالتجربة. ولتأمل حال من تمب: كيف تشق على عضوه الحركة، وكيف يزداد تعب وألم بتكلف الحركة حتى يثبت فلا يتحرك أصلاً بالإرادة، والحركة المزاجية له محفوظة. وظنه أن كل شيء يحتاج إلى برهان — ظن باطل، فإن هاهنا مقدمات تجريبية مشاهدية يعلمها الناس باعتبار أحوال أنفسهم.

الإعياء<sup>(٢)</sup> تحدثه الحركة الغريبة مما يوهن العضل بما يحدث فيه من تمديد وتشنيج غير الذي يقتضيه مزاجه، ولوترك الطائر ومزاجه لنزل ولم يخلق.

وأما ما ظن أنه لو كان الأمر على ما قيل في تخصص أفعال القوى الجسمية بنسب حقاً لكن لقال أن يقلب فيقول: وغير الجسم لانسبة له إلى الجسم، فلا يكون منه الجسم حقاً، فذلك لأنه لم يقع التأمل لما أورد. وأنا أحرر العبارة عنه فأقول: الشيء إذا صار قوامه بتوسط المادة صار ما يصدر عن قوامه مخصوصاً بتوسط المادة، وإنمّا بتوسط المادة بما تقتضيه الخاصة المادية من الوضع سواء كان في القوام أو في صدور الفعل؛ [١١ ب] والشيء الذي ليس بجسم إذا فعل في الجسم فليس لانسبة له إلى الجسم، بل له نسبة ما إلى الجسم؛ إلا أنها ليست تختلف. فذلك إذا حصلت المستعدات لم تغتفر إلى شيء غير النسبة التي بين غير الجسم وبين المستعدات، فذلك تشابه الانفعالات. وأما الشيء الذي صار قوامه مُعلقاً بالموضوع، ومصدر فعله معلق بما به قوامه من الموضوع، فليس يكنى وجوده ووجود المستعد كيف كان، بل أن يقع على حالة يكون الموضوع بوضعه منها توسط، وذلك التوسط غير متشابه. فإن أوضاع الجسم من الأجسام الأخر غير متشابهة، وتوسط الموضوع بين القوة التي فيه وبين الأجسام الأخر غير متشابهة، — ليس كوجود الجوهر الروحاني بالقياس إلى كل جسم مستعد؛ ولذلك يختلف تأثير الأجسام بحسب القرب والبعد. وتوسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع

له التوسط الخاص بالموضوع محال، فإن توسط الموضوع بين القوة وبين ما لا وضع له أصلاً لا زيادة معنى له على وجود القوة، وإن ذلك لا يضيف إلى وجود القوة شيئاً أصلاً إن رفعنا لوازم الوضع فتكون حينئذ القوة؛ وإنما قوامها بتوسط الموضوع يصدر عنها فعلٌ بلا توسط الموضوع؛ فليس الخرج إلا أن يكون المنفعل ذا وضع هو النسبة مطلقاً، حتى يمكن أن يقال في جانب الفاعل الروحاني ما قال، بل نسبة ما يفعل بتوسط موضوعه، وهذه النسبة لا توجد بين القوة وبين ما لا وضع له؛ وإن وجدت نسبٌ أخرى؛ وإذا لم توجد لم يوجد الفعل والانفعال. وأما الروحاني فليس يحتاج إلى تخصيص حال له حتى يفعل به، حتى إن لم يكن ذلك التخصص لم يتم الفعل والانفعال، بل يكفيه وجود ذاته في أن يكون فاعلاً في المستعدات. وأما هذا فيحتاج إلى توسط الموضوع؛ وذلك لا يتم فيما بينه وبين ما لا وضع له. فهذا ما حضرني مع تحليل قوى العلم غنى ولا يسعى غير الالتقاء والشفافية والسلام.

تزييل: فيه تحليل هذه القياسات: مصدر فعل القوة الجسمية قوامها ووجودها؛ وقوامها ووجودها بالموضوع؛ فصدر فعلها يكون بالموضوع. وحيث الموضوع وفي الشيء الذي له النسبة الخاصة بالموضوع النسبة التي تكون الموضوع من حيث هو جسم أو جسامي وبالجملة من حيث هو ذو وضع، فلا بد من توسط الموضوع لا على أن يفعل بل على أن يفعل به؛ والأشياء البريئة عن المادة لا يكون الموضوع مَوْصِلاً للتأثير إليها متوسطاً في التأثير، بل إن صدر إليها فعل فعن القوة، لا من حيث هي ذات وضع ومن حيث لها موضوع وقد منع هذا. وأما فعل الأشياء البريئة عن المادة في ذوات الوضع فإنما هو فصل يصدر عن وجود ذواتها مطلقاً في المستعدات، ولا يحتاج إلى أن يكون لها حال حتى يفيض حاجة المادية إلى أن تتوسط موادها. فإن قال قائل: فالأجسام في انفعالاتها تحتاج إلى توسط من موادها، فهو غلط، لأن المادة هي المنفصلة نفسها، لا المتوسطة بين المنفعل وبين غيره، وهناك لم تكن هي الفاعلة بل المتوسطة، والشيء الذي فيه قوام الفاعل والشيء الذي إنما يفعل الفاعل وهو فيه فيفعل حيث هو وحيث له نسبة وضعية. فأما الشكوك على هذا غير ما تشكك به فهو كثير. وإنما تعرضنا لما أوردته؛ وهو مأخذ صحيح مستمر لمن أجاد التفطن.

وصل كتاب الشيخ الفاضل دالاً على سلامته وعلى ما [١١١] خَلَصَ إليه من البهجة، خلاصاً من تلك الأحوال بالبهجة؛ ووقفت عليها وسكنت إلى ما يتولاه الله به من سليم النفس، وإدامة الأنس، بالفضل والعلم اللذين هجرتهما ضرورة، ونَبَذْتُ عنها ناحية. وأما تَحَرُّنُهُ<sup>(١)</sup> على ضياع «التنبيهات والإشارات» فعندي أن هذا الكتاب توجد له نسخة محفوظة. وأما «المسائل الشرقية» فقد كتبتُ أعيانها<sup>(٢)</sup> بل كثيراً منها في أجزاءها لا يطلع عليها أحدٌ، وأثبتُ أشياء منها «من الحكمة العرشية» في جَوَازَاتٍ: فهذه هي التي ضاعت، إلا أنها لم تكن كبيرة الحجم، وإن كانت كثيرة المعنى كلية جداً. وإعادتها أمرٌ سهل: بلى! كتابُ «الإِنصاف» لا يمكن أن يكون إلا مبسوطاً؛ وفي إعادته شغل. ثم من هذا المُعِدِّ وَمِنْ هذا المتفرغ عن الباطل للحق، وعن الدنيا للآخرة، وعن الفضول للفضل!! لقد أنشَبَ القَدْرُ في مَخَالِبِ النِّسِيرِ، فما أدري كيف أتملِّص، وأتخلَّص. لقد دُفِعْتُ إلى أعمالٍ لست من رجالها، وقد انسلخت عن العلم فكأنما أخطئه من وراء سِجْفٍ نُحْيِي، مع شكركي لله تعالى، فإنه على الأحوال المختلفة، والأحوال المتضاعفة، والأسفار المتداخلة، والأطوار المتناقضة، لا يُخَلِّينِي من وميض يُخَيِّ قَلْبِي وَيَبْنِتُ قَدَنِي؛ إياه أحد على ما ينفع ويضر، ويسوء ويسرُّ.

وأما المسائل التي يسألها فهي مسائل علمية جلية لا سيما هذه المسائل؛ والكلام الموجز في أمثالها تضييلٌ. وإذا ازدحت أجبحت بالخطر الشغل بالبلابل فلم يكدر يُفَيِّضُ<sup>(٣)</sup> في بقاع البيان، لاسيما من كان على جلتي في مثل حالتها. وقد تأملت هذه المسائل واستجدتها<sup>(٤)</sup> وأجبت عن بعضها بالثَمَنِيع، وعن بعضها بالإشارة. ولعل عجزت عن جواب بعضها<sup>(٥)</sup>.

(١) تَحَرُّنٌ عَلَيْهِ: تَوَجَّعَ. (٢) م: كتب عيانها.

(٣) أَفَاضَ القوم في المكان: اندفعوا منه وتفرقوا.

(٤) استجاده: وجده أو طلبه جيداً.

(٥) هنا ترد الفقرة رقم ٤٠٨ مقعقة في صلب النص فأسقطناها.



[١١١ ب] ووالله إني لأفرح من هذا النمط من البحث الذي حدده بعد نمط كنت استكرهه ، فإن هذا النمط من البحث مناسب للعلم الأعلى ، وهو بحث برهاني مناسب جداً . والذي كان يطالب به وأنا بالرأي قد كان كثير منه غير مناسب . فليزدد من أمثال هذه المباحث ما شاء ، فإن فيها القرح والفائدة . فما أمكنني كشفه ، فعلت : إما عفواً وإما وراء حجاب يكون فيه ضرب من التحريك والتدريب نافع ؛ وما لم يمكنني استغفيت واعترفت ، فإن معلوم البشر متناهي . وأنا فيما اجتهدت قد علمت كثير أشياء معرفة قد حقتها لا مزيد عليها ، إلا أنها قليلة . والذي أجهله ولا أهدى سبيله كثير جداً ، لكنني قد بنيت عن أن يتجدد لي علم بما أجهله لم يُظفرني به البحث الجاد الذي توليته وأنا مسلم إلى طلب الحق لا تعارض يده فيه يد . وأما الآن فأنا في عيشة غير راضية ، وفي أشغال غاشية . وإذا ثبت لي فكر ما ، اقتنصته بالسعي الأول ، أقنعت ؛ لكنني مع هذا كله لله حامد . فقد وهب لي يقيناً لا يزول بالأصول التي لا بد منها لطالب النجاة ، وبجالاتها بعد ذلك غير ضيق ، ومعرفة بما لا أعرفه بالغة .

نفسه عهد عهد نفسه<sup>(١)</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما عاهد الله به فلان وفلان بعد ما عرفا ربهما والمهمل ، وواهب العقل والقوة لهما ، وللبدا الأول لوجودهما ، والهي الأول لتقدير أسباب حركتهما وخفوتهما ، والرائن نفسيهما بما أفاض من صورة هويته عليهما وصور من مثال وجوده ، ومثال إيجاده فيها ، حتى حصل لهما في ذاتيهما الكمال الأعلى ؛ التلي الذي لا ينتهي إليه منت ، ولا يوصف بكاله كال<sup>(٢)</sup> . عاهداه طائعين راغبين مختارين لما هو الخير ، راغبين في السعادة ، مؤثرين للعالم الباقي على العالم الفاني ، أن يجتهدا جتهديهما في تزكية نفسيهما بمقدار ما وهب لهما من قوتيهما حتى يخرجاهما من القوة إلى الفعل ، عالما من عوالم العقل ، فيه الهيئة المجردة عن المادة للكل وللبدا الكل ، ليتحد جوهر نفسيهما بالبادي ، ويتخلص بالأبد عن البوار ، ويكون جهد الجهد تخليص كل ما تُصور وأوقن من المعلومات الجدية والبرهانية ، مقطوعة الأسباب عن العلاقات الخيالية والمناسبات إلى القوة الوهمية بالهيئة الحسكية والمجاهدة الدوامية ، حتى يحصل كل ما عقل خالصاً للعقل غير مشارك فيه وغير مرسوم بملافة إذا انفصلت زال المعقول وعاد حال ما بالقوة ، بل يجردها العقل تجريداً فيأبدها تأييداً ، بعد أن يعرض قليل وكثير ما يتصور ويصدق به على قانون المنطق ؛ غير متوسع في شيء ولا متجاوز ، وأن تشير كل واحدة من المقدمات من أي الأقسام ؛ ثم إذا اتبعت النتيجة اليقينية قطعت عن الهم والخيال قطعاً بالكمال ليتحد [١١٢] بها العقل الإنساني بالعقل الفعال الأزلي الأبدى المأمون فيه إفناء البوار والزوال . ثم يقبل على هذه النفس المزينة بكالمها الثاني فيحرساها عن التلطح بما يشينها من الهيئات الاقبادية للنفوس البوارية التي إذا بقيت في النفس الرثية كان حالها عند الانفصال كالمها عند الاتصال ، إذ جوهرها غير غاطل ولا مشاوب ، وإنما تدلسها هيئات الاقبادية لتلك الصواحب ، بل تغيدها هيئات الاستيلاء والسياسة والاستعلاء والرياسة حتى لا تقبل البتة من صواحبها حركة وانحلالاً ، ولا تتغير

(١) يلوح أن هذا العهد أيضاً من وضع ابن سينا .

(٢) م : كاله .

لموجبات تغير حالاتها حالاً رياضةً يديمان عليها وإن عسرت ، وأمانات للنفس يتوليهاها وإن شقت . فلا يتوليان فعلاً من أهوال القوى الحيوانية فعلاً ولا تنهياً ، ولا يتعاطيانه عمداً أو سهواً ، ولا يتركان الخطرة تلوح بمقتضى غضب أو شهوة أو طمع أو حرص أو خوف يخالفه جوهرها الزكي إلا مسخاه ونسخاه ونحياه وتحماه . ولا يبدع فكرة أنفسها وتخيلاتهما تتعاطى إلا الفكرة في جلال ملك الملكوت وجبار الجبروت ؛ يكون ذلك قصاراهما لا يتمديهما ولا يتركا الخيالات تسبح البتة إلا مقدمة لرأى اعتقادي أو نظرية لزيينة إلهية ، أو تحديداً لتصير هيئة راسخة في جوهر النفس ؛ وذلك ذكر القدوس و قدسه ، إلا في واجب من مرمية المعيشة لا ترخص السنة العقلية في إغفاله ؛ لكن يحجرا على النفس تخيل ما لا ينبغي أو لا فائدة فيه فضلاً عن فعله ، حتى يصير تخيل الواجب والصواب هيئة نفسانية . وكذلك يهجرا الكذب قولاً وتخيلاً حتى تحدث للنفس هيئة صدوقة ، فتصدق الأحلام والرؤيا والظن والفكر . وأن يعملا حب الخير للناس والمنفعة تصل إليهم وعشق الأخيار وحب تقويم الأشرار وردعهم أمراً طبيعياً جوهرياً . ويحتالا حتى لا يكون للموت العظيم خطر عندهما ، وذلك بكثرة تشويق النفس إلى المعاد ، وإخطار أمنها عن الفساد بالبال حتى يتمكن تمكن المعتاد ؛ وأما اللذات فيستعملانها<sup>(١)</sup> على إصلاح الطبيعة أو إبقاء الشخص أو النوع أو السياسة على أن يكون هذا خاطراً ، عندما يستعمل ، بالبال ؛ وتكون النفس الناطقة هي المدبرة لا أن القوى الشهوانية تدعو إليها ، ثم تكون النفس الناطقة تابعة لها ، ولكن جاعلة لنفسها هذه الملل عذراً ؛ بل ينبغي أن تحتال حتى تجعل هيئة بعض الذات لذواتها أمراً طبيعياً للنفس ؛ وكذلك الأمور القلبية والكرامية . وأما الشروب فأن يهجرا شربه تلهيا ، بل تشفيا وتدوايا وتقوياً ؛ والمسوعات يديما استمالها على الوجه الذي توجبه الفلسفة والحكمة ، لتقوية جوهر النفس وتأيد جميع القوى الباطنة لا بما تربط هذه به من الأمور الشهوانية . ثم يباشرا كل فرقة ببادته ورسمه ، ولا يخالفا على المحلات بردع ، بل لا يشاركا فيه إلا إذا علم بالردع النفع دون الخلاف والتعصب ، فيعاشرا الرزين بالرزانة ، والملاجن بالمجون ، مُسرِّين باطنهما عن الناس . ولكن لا يتعاطيا في المساعدة فاحشة

(١) م : فيستملانها .

ولا يَلْفِظًا بهُجْر . وأن يسجحا بالمقدور والتقدير من المال لم يقع إليه له الحاجة من الشركاء في النوع ، إذا لم يقع من ذلك خلل في المعيشة ظاهر . وأن يحفظا سر كل أخ وصديق ووفاءه في أهله وأولاده والتصلين به حتى يقوموا في غيبته بجميع ما يحتاجون إليه بمقدار الوسع . وأن يفيا بما يَعدان أو يوعدان ولا يجرين في أقاويلهما الخلف . وأن يركبا [ ١١٢ ب ] لمساعدة الناس كثيراً مما هو خلاف طبيعتهما . فإن أسرار الناس طبيعة إلهية . ثم لا يُقَصِّرَا في الأوضاع الشرعية وتعظيم السنن الإلهية والمواظبة على التعبدات البدنية ويكون دوام عمرهما إذا خَلُوا وخَلَصَا من المعاشرة تطرية الزينة في النفس ، والفكرة في الملك الأول وملكه وكُنُس النفس عن غبار الناس من حيث لا يقف عليه الناس .

عاهدا الله أنهما يسيران بهذه السيرة ويدينان بهذه الديانة . كان الله لهما ، ووقفهما لما يتوخيان به . وهو حسبنا هادياً ومعيناً وحافظاً<sup>(١)</sup> .

(١) هنا وردت « رسالة إلى أبي طاهر بن حنبل » ، وهي رسالة مفيدة فيها هجاء شديد ، ولا قيمة لها ، ثم يتلو ذلك فقرات منفصلة وردت مكررة من قبل في سلب « المباحثات » .

## ثبت المصطلحات والموضوعات الرئيسية

(١)

التذكر : ١٥٥ ، ٧٢ ، ٥٣ ، ٤٧ ،  
ترتيب : ٤  
التفحص : ١٥٣ ، ١٥١ ، ١٢٥ ، ١٢٢ ،  
١٨٥ ، ١٨٤ ، ١٥٤  
الصور بالعقل : ٩٨ ، ٨٣ ،  
التعاليم : μαθηματικῇ : ٨  
التعرف ( = المعرفة ) : ἐπιστήμη : ١٠  
تعقل أنفسنا : ١٣٣ ، ٢٠٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٢  
التعقل بعد الفارقة : ٢٢٧ ،  
تعقل الفارقات : ١٣٤  
التفصي : ١٧٧

أجدة : ٢٣

الاتباع : ١٧٤

الإجاعة الوهمية : ١٥٠ ، ١٧٩

الأخلاق تابعة لزواج البدن ( جالينوس ) : ٧٨

أخسرة ( راجع بأخرة ) : ٧

الإدراك العقل : ١٣٤ ، ٢٠١

الإرادة : ١٤٩ ، ٢٣٣

الاستعالة : ١٢ ، ١٦٠

الاستندارة ( التحريك على ) : ٦ ، ٣٢٢

الاستعداد : ٢٢٧

الاضطرار ( من ) : ٣ ، ٦ ، ٢٢٣

الإعادة : ٢١٩

الإعياء : ٥ ، ٢ ، ٢٤٣

الأعيان : ١٢٣

الإمكان ( والوجود ) : ١٨٢

الأوائل العقلية : ١٠٣

الأول ( = الله ) : ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٣ ،

٢١٨ ، ( مقولا الأول ) : ٢٣٨ ، ٢٣٩

( ب )

بأخسرة : ὑποτροπή : ٧

الباري ( فعل ) : ٢٣٣

بذاته : ٢٣

( مفرد ) بذاته : ١٨

بيط : τὸ ὑπάρχον : ٤

البصر والإبصار : ١٢٧ ، ١٥٥ ، ١٨٦

بهجة : ٥٦ ، ٢٧

( ت )

التحير ( = الوجود في الحيز ) : ١٥١

التعلل : ٩٧ ، ١٢٢

( خ )

المخطأ : ١٩٩

المخلا : ١٦٧ ، ١٦٨

الخيال ( وراجع : التخيل ) : ٢٣٩

الحيز الأول : ٢٥٥

( د )

الدورية ( الحركة ) : ἡ κυκλική

دور : ٤

دهر : ٤٧

( ر )

رأى : δόξα : ١٠

الرؤيا : ٢٣٣ ، ٢٣٨

الرجاء : ١٧

ركن : στοιχείον : ٣٣٠

( ز )

النفوس ( الزكية ) : ٥٦ ، ٦٦

الزمان : ١٦٣ ، ١٧٠

( س )

سرممد : ٤٨

( ش )

شبح : ١٢٣

الشخص : ١٥٠ ، ١٦٥ ، ١٨٣ ، ٢٣٩

الشخصي : ١٥٩

المتحرك : ١٤٩

الشعور : ١٣٤

الشهوة : ١١٣ - ١١٥

الشوق : ٣٨ ، ١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ٢٥٤

( ص )

الصور ( = النمل الأفلاطونية ) : ٣ ، ٢٩١

الصورة : ٩١ ، ١٦٥ ، ٢٨٩

( ض )

الضروري : ἀναγκαῖον : ٦

ضعف ( القوي ) : ١٢٤

( ط )

الطبيعة : ١٦٥

الطبيعي ( الجسم ) : ١٢٩

الطبعيات : ἡ φυσική : ٨

( ظ )

ظن : ٤

( ع )

عائى = كلى : καθόλου : ٣٣٠

عظم : μέγας : ٧ ، ١٨

العقل ( بباطنه ) : ١٠٤

العقل ( والمركبات ) : ١٠٨

العقل والمائل والمعتول ( شئ واحد ) : ١٠٥

العقل الإلهي : ٢٧١

العقل بالقوة : ٢٢٧

العقل البسيط : ٢٣٦

العقل الفعال : ١٣٥ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٢٣٢

العقل المفارق : ٩٢ ، ١٠٦

العلة : ἄριστον : ٤

العلة والمطلوب : ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٦٤ ، ١٧٢

العناية : ١٨٣

العنصر ( بمعنى المادة ) : ٢٢

( غ )

الغضب : ٨٤

( ف )

الفاضل : ٢٧

## أسماء الكتب الواردة في الكتاب (دون التصدير)

(كتاب) الكون والفساد لأرسطو : ٢٨٤ ، ٢٨٦

(ل)

(مقالة) اللام : ١ ، ٣ ، ١٢ ، ٢٢ ، ٣٢٩

(م)

مابعد الطبيعة لأرسطو : ١ ، ٣ ، ١٣١ ، ١٤٠ ، ٢٦٧

المباحث لابن سينا : ١١٧ ، ١١٩ ، ٢٤٠  
مباحث الصديق لابن سينا : ١٧٣ ، ١٧٥  
المباحث الشرقية لغفر الدين الرازي : ٢٣٤  
(القول في) مبادئ الكل على رأى أرسطو  
للإسكندر الأفروديسي : ٢٥٣ ، ٢٧٧

المسائل الشرقية لابن سينا : ٢٤٥  
مقالة الإسكندر في أنه قد يلنذ اللئذ ويحزن معاً  
على رأى أرسطو : ٢٨٣

مقالة الإسكندر في أن القوة الواحدة يمكن أن تكون  
قابلة للأضداد جميعاً على رأى أرسطو : ٢٨٤

مقالة الإسكندر في أن الكون إذا <استحال>  
استحال من شدة على رأى أرسطو طاليس : ٢٨٦

مقالة الإسكندر في الصورة وأنها تمام الحركة على رأى  
أرسطو : ٢٨٩

مقالة الإسكندر في إثبات الصور الروحانية : ٢٩١

مقالة الإسكندر في أن الفل على أعم من الحركة على رأى  
أرسطو : ٢٩٣

مقالة الإسكندر الأفروديسي في الفصول : ٢٩٥

مقالة تامسبوس في الرد على مقسيموس في تحليل  
الشكل الثاني والثالث إلى الأول : ٣٠٩

(ن)

(كتاب) النفس لأرسطو : ٧٥ ، ١٣٠ ، ١٥٧ ، ٢١٨ ، ٢٧٩

(١)

• أثولوجيا ، المنسوب إلى أرسطو : ٣٥ ، ٣٧ ، ١٣١ ، ٧٤

الإشارات والتنبيهات لابن سينا : ٢٤٠ . (التنبيهات  
والإشارات) ٢٤٥

الأصول الشرقية لابن سينا : ٢٢٨  
أنا لوطيكا الأولى : ٣٢٣

الانصاف لابن سينا : ١٢١ ، ٢٤٥  
أفلوطين عند العرب لكراس : ١٢١

(ح)

الحكمة العرشية لابن سينا : ٢٤٥  
الحكمة الشرقية لابن سينا : ٥٨ ، ١٦٨

(ز)

الرد على كسنوقراطيس للإسكندر الأفروديسي : ٢٨١

(س)

السماع الطبيعي لأرسطو : ١٢١ ، ١٨٧ ، ٢٦٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٣ . (العلم الطبيعي) ٣٣٢

(ش)

انشفاء لابن سينا : ١٢١ ، ١٧٣ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ - ١٩٦ ، ١٩٨ ، ٢٠٧

(ع)

عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة : ١١٩

(ك)

كلام الإسكندر الأفروديسي : ٢٧٨

المشاهدة (الحقة) : ٧١

المشاهدة : ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٧٢ ، ٢١٧

المعنى العقلي : ٨١

مقارنة الشيء لنفسه : ١٦٢

مقدار : ١٢

المكان : ١٦٦

اللائم : ٢٥

من أجله : ٦ ، ١٥ ، ٩٤ ، ١٠٠

المناسبة : ١٢٦

(ن)

النفس (وتأثيرها في البدن) : ٢١٢  
النفس (حجج أفلاطون على بقاء) : ٧٣ ، ٧٤

النفس (وهل هي الحياة) : ٢٣٧

النفس الزكية : ٥٦

النفس السالوة : ١٩٨

النفس المغارقة : ١٢٢ ، ١٩٤

(هـ)

هائنا = ilya : ٥

الموهو : ١٥٦

المهيول : ١٦٤ ، ١٦٥

(و)

الواجبية : ١٢٢ ، ١٨٢

الوجوب (والإمكان) : ١٨٢

الوجود (وهماثية) : ٢٤١

الوجود (هل يدخل في تقوم المفاهيم) : ١٦٠

الوجود والعدم : ١٢٦

الوحدة (واقسامها في التقسيم) : ١٤٦

وضع = افترض : ٧

الوضع (والاستحالة) : ١٩٢

الوقت : ١٣٢ ، ١٦٩

الزوم : ١٥٨ ، ١٨٤

(ي)

اليقين : ١٢٣ ، ٢١٧

الفعل (ضد القوة) : ٤

فكر : ١٠ : διάνοια

اليقين (الإلهي) : ٦٨

(ق)

القدر : ٢٣٣

القصر : ٦ ، ١٤٧ : βίαια

القضاء : ٢٣٣

القطر وتساوى الضلعين : ١٦٤

(ضرورة) قهر : ٢٥

القوة : ٢٨٧

القوة (ضد الفعل) : ٤

(ك)

الكون والفساد : ٤

(ل)

لغة : ٢٧ ، ١٧٢

للواحق المادية : ١٥٣

(م)

المادة العنصرية : ١٦٢ ، ١٧٨

الماهية : ٨ : τὸ τί ἦν εἶναι

المبدع : ٥٩

مبسوط (= بسيط) : ٥٤

المتجيرة (الكواكب) : ٨ ، ١٤

المتصلة : ٣

المتالي : ٦٥

متناهي ولا متناهي : ١٩٧

المتوسط : ٥٢

الثلث الأفلاطونية : ٢٢

الحجة العقلية : ٩٠

محصل (= إجماع) : ١١

(السبب) المختلف : ٢٣

المزاج : ١٢٨ ، ١٣٦ - ١٣٨ ، ١٤٠ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٥٧ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ٢٢٣ ، ٢١٥ ، ١٩٣ ، ١٨٩ ، ١٨٥ ، ٢٢٣ ، ٢٢٦ ، ٢٤٢

(الجسم) المستدير (= المتحرك حركة دائرية) : ٨

## فهرس الأعلام (دون التصدير)

(ع)

علاء الدولة (ابن كاكويه) : ١١٩  
الفارابي : ١٢٢

(ف)

آل فيثاغورس (الفيثاغوريون) : ٦ : Pythagorici

(ك)

كراوس : ١٢١

كسوقراطيس (كسنوقراطيس) : Xenocrates

٢٨٢ ، ٢٨١

الكيا (أبو جعفر بن المرزبان) : ١١٩

(ل)

لوقيوس : Leucippus : ٤

(م)

المشرقيون : ٧٥ ، ٣٣ — ٧٧ ، ٧٩ ، ٨٣ ،

٩٩ ، ٩٧ — ٩٤ ، ٩١ ، ٩٠ ، ٨٦ ، ٨٤

١٠٨ — ١٠٦ ، ١٠٣ ، ١٠٢ ، ١٠٠

١١٠ — ١١٢ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٤٥

المعتزلة : ١٥٦

أ. Müller : ١١٩

المهندسون : ٨٣

(هـ)

هوميروس : Homerus : ١١

(هـ)

يحيى النحوي : Joannes Philoponus : ١٢١ ،

١٢٢

(أ)

ابراهيم بن عبد الله النصراني : ٢٧٧

ابن أبي أمية : ١١٩ ، ٧

ابن رشد : ٧

ابن زينة (أبو منصور) : ١٧٣ ، ٢٤٠

ابن سينا : ٢٢٢ ، ٣٧ ، ٥٩ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١١٧ ،

٢٤٦ ، ٢٤٠ ، ٢٣٦ ، ١١٩

أبو بشر : ٢٦

أرسطو طاليس : Aristoteles : ١٠ ، ٧ ، ٣ ، ١

٧٥ ، ٣٧ ، ٣٥ ، ٢٩ ، ٢٧ ، ٢٣ ، ١١

١٨٤ ، ١٠٥ ، ٩٤ — ٩١ ، ٨٧ ، ٨٢

٢٦٦ ، ٢٥١ ، ٢٥٣ ، ٢٥٥ ، ٢٦٦ ،

٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ،

٢٨٠ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،

٢٩٣ ، ٢٩٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ،

٣٠٤

أرقلطوس (هرقليطس) : Heraclitus : ٤٤

اسحق بن حنين : ١٠٩

الإسفراري (أبو حامد) : ٢٣٤

الإسكندر الأفروديسي : Alexander Aphrodisiensis

١٠١ ، ١٠٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ٢٥١ ،

٢٥٣ ، ٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ،

٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ —

٢٩٥

الأطباء : ١١٥

أفلاطون : Plato (أولاطن . فلاطين) : ٤٥ ، ٤٠ ،

٤٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٩٢ ،

١٠٠ ، ١٨٣ ، ٢٧٢

أفلوطين : Plotinus : ١٢١

أنبادقيس : Empedocles (أبيدقليس) : ٤ ، ٧٩

١٠٤

أنطيفن : Antiphon : ١٦٥

(ب)

البغدادية : ١٢٢

بكر : Bekker : ٣

بويج : M. Bouyges : ٧

(ث)

ثاسطيوس : Themistius : ١٢ ، ٢٦ ، ٣١ ،

٩٨ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢

(ج)

جالينوس : Galenus : ٧٨ ، ١٦١ ، ١٧١ ، ٢٩٨

المجوزجاني (أبو عبيد) : ١١٩

(ح)

حنين بن اسحق : ٢٧٧

(د)

الدمشقي (أبو عثمان سعيد) : ٢٧٨ ، ٢٩٤ ،

٢٩٥

ديريسي : ٣٧

ديسقراطيس : ١٢٠

(ر)

الرازي (غفر الدين) : ٢٣٤

(س)

سقراط : Socrates : ٨

(ش)

المشرقيون (وراجع : المشرقيين) : ٧٧

(ط)

الخنزي (أبو عمرو) : ٢٩٥

# تصحیحات و تعديلات

صواب	خطأ	س	ص
< ٣٠ >	< ٣ >	١٧	٥
ثامسطوس	ثامسطوس	١	١٢
تبلدّم	تبدّم	١٢	٢٤
٢٦ س ١	٢٥ السطر الأخير	٢٥	٢٤
(١٣)	(١٢)	١٦	٤١
المخصص	المخصص	١	٦٠
الموهوم	الموهوم	١٣	٧٥
ابندقلس	ابندقلس	١٨	٧٩
يكلّ	يكلّ	١٥	٨٧
المشرقيون	المشرقيون	١٤	٩٤
الوحدة ٦	الوحدة ٧	١٩	١١٦
كذا في الأصل ، وامل صوابه : العزم عليه ، فالعزم أن ...	العزم الحزم عليه أن ...	١٤	١١٩
نذكرها	يذكرها	٣	١٢٤
هذه الفقرة لا موضع لها هنا بدليل قوله « أجب » ، وإنما موضعها الحقيقي سيرد بعد في الفقرة رقم ٣١٨ ص ١٦٨	الفقرة (٣٧)	١٨	١٢٨
بسبب جزء منّا	بسبب جرمتنا	٢٤	١٢٨
كذا في الأصل ، ولعل صوابه : جوهر صوري	جوهراً سورياً	٨	١٢٩
وردت من قبل تحت رقم ٣٧ وموضعها الحقيقي في رقم ٣١٨ شخصي نوع واحد واحد بنشف	الفقرة (٥٩)	٢٠	٢٢٦
(٢٩٧) وفي الهامش : (١) فآرن ص ٦٠	شخصي نوع واحد [واحد]	١	١٣٦
للقوى	بنشف	١٠	١٤٠
كذلك في الأصل وصوابه : لا حق يجوز أيضا أن تصحح هكذا : ولتهبة	(٢٩٧)	٦	١٧٨
تخترج	لأوى	١٠	١٨٤
ملكه	لاحقاً	٢٤	١٨٩
رقم ٦ م حكمه وفلسفة	لهيته يخرج	٨	٢٢٧
المكان . والجسم	ملكه	٣	٢٣٢
آلى	رقم ٣٦	٢٢	٢٤٠
إذا < حدث > نقص جزء ... كلا (س : كل)	المكان والجسم	١٣	٢٥٤
إن	التي	٩	٢٥٦
النحو	إذ < نفس > نقص ... كل	٩	٢٨١
	أن	٩	٢٩٥
	النحو	٩	٣١٧
		٩	٣١٨